

01v1



البهجة في شرح التحفة لابن عاصم ، تأليف انتصولي علي
 بن عبد السلام - ١٢٥٨ هـ ، بخط محمد الطاهر الشبلي

الحسن في القرن الرابع عشر الهجري تقديرًا .

ج ١ (٢٤٨ ق) ٢٢٧ س ٢٢ x ١٨ سم

نسخة حسنة ، خطها مغربي ، طبع

الاعلام (ط ٤) ٢٩٩ : ٤ الخزائن العامة بالرباط ١/٣ :

٢٠٤

١- المفاصمات، الفقه الاسلامي وأصوله - المؤلف

ب - الفاسخ ج - تاريخ النسخ د - شرح تحفة الحكام لابن

عاصم .

الاصح في الالفاظ ولم اصرح بالانفتاح على احد من مراح هذا الكتاب ^{بمع} وقع بعض
ذلك في صوره ليعلم عليه ما يقضي من بعضه وايضا ما كان لعل احد من هذا يقتضيه ومن هذا يقتضيه
للقنوي ويقتضي ^{بمع} واقول كما قال صاحب التمهيد وادراك التمهيد في الالفاظ ^{بمع} وموافق
اختصاصه بغير مشعر ان يترفع بعض المتأخرين ما عشر على كثير من المتأخرين ^{بمع} وكذا
من الله تعالى على بالشروع فيه ولم يكن الخلق على احد فيما يقضي ^{بمع} وتخييل اخبرني
بعض الشبهة الخليلي للشرح المذكور الصادق في خلوص القوية والحقبة ^{بمع} انه راجع المنهج انه
وضعت عليه ما كان بها في التمام ^{بمع} فبذلك انما انتسب له وانسبته بالخصوص واعتبار ذلك في علم
بصريح صوته ^{بمع} وعمره في خبره على الروا ^{بمع} ولقد فرغ من ذلك في علمه في طينتين تسميتهما ^{بمع} في هذا
في المنهج ^{بمع} بان تسميته ^{بمع} في شرح الحقبة ^{بمع} ما خذ من قوله تعالى ^{بمع} في هذه
المسعود في بلوغ المأمول ^{بمع} انه على ما يشهد في رواية الجليلية ^{بمع} وهو حبيب ^{بمع} ونعم الوليد ^{بمع} في النسخ
رحمه الله هو الفاضل ابو بكر محمد بن محمد بن عاصم الانباري ^{بمع} في القرن الحادي عشر ^{بمع} في سنة خمس مائة
الاولى من عام ستين وسبع مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
وفراش ابو عبد الله محمد بن ابي القاسم بن الفاضل ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
في الواحبات للكتاب ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
المنزل ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
في الفرض من المناسبات ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
في الحساب المذكور ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
رحمه الله ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
المنهج ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
علاء ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
ابو الحارث ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
المنهج ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
والعراقي ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
الصالح ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
في الاصول ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
وصيته ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
في هذا ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
فقر بعضه ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
مؤخر

مؤخر الجليلي ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
ويبقى معمول ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
التي ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
الذين ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
منها ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
فيصير ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
حقبة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
بلغة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
والاستيعاب ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
رائية ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
في ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
اللبقة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
ان ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
ان ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
مرلول ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
الاسم ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
ولغة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
ما ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
الاول ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
تسعة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
اسم ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
ما ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
هذا ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
معناه ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
مستعينا ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
كما ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
تكون ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
في ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة
في ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة ^{بمع} في سنة خمس مائة

ورفع

من تبتن بان يظهر وجود المجهول فيجب توليته اعلم المقلد بان وهو من الخ في بقوله مجتهدان وجروا الاصل
 مقلد بغير كلام فيجب بقوله مقلد بان يكونه اصل مقلد مستحب لا واجب كما يعلمه كلامه وكونه غير واجب
 رتبة لتعليمه بان لا يتصور ان يتصوره فضاء مذكور في قوله وفي الحق وتوهم بان يتصوره فضاء كما في
 التنبه وانما هو قول ح والظاهر انه اذا طلب الفضا فبالحق لا يجب عزله في معنى اذا طلبه بغير رتبة والتم
 اعلم بان اذا انجز واحد هذه الشرطتين في لزوم التعيين او التخييل فيقتضي ان لم يتناول او ضاع الحق القول
 والطلب **ابن عرفة** وهو المقلد بان لا يتصور توليته من رتبة المقلد من تعليمه تفريقه ما لا يحل تفريقه المسألة
 وفرضه بان ذلك والمعلم به **ابن عرفة** بان لا يتصور القول تعين ام لا اذا كان يعلم على الحق والمعلم بلزمه
 وكما هو قول **ابن عرفة** من مقرر رتبة **ابن عرفة** ان السكينة من بغير جميعها شرط عتة وليس كذلك بل المزاج
 ان السكينة من بغير واحد منها شرط في جوازها والباقي انما هو جوازها واما ما في قوله والباقي من بغير واحد
 حكمه بان يجب عزله كما اجابته في بقوله ونعز حكمه اعني وان لم يرد اجماع وجب عزله في **فلسفة** بقوله قال على ما
 مقرر من ان العزلة تستلزم الحرية والتخليص من رتبة وسرهم العزلة والعزلة وان يكون ذكرها واحدا
 وعالما مجتهدا ان وجبا **ابن عرفة** مع كلام **ابن عرفة** وان سلبه واحدا للثلاثة بالقرن بجبهه العلم مع ما ورد عليه
 هنا في قوله ويستحب العلم في **فلسفة** وفي جوابه عن الاول بان اعلى الواو بان في قوله وسع العلم بمعنى
 او في الاخرى بمعنى مع ايها المقلد من مقرر رتبة مع سماع كلام او من بغير رتبة مع كلام اي سلبه الفقه السكينة
 من بغير اثنين منها بان بغيرها فلا يتصوره البتة وامر ان بغير الثلاثة كما صرح به **ابن عرفة** السلام واما بغير واحد
 منها فبشرطه الجواز انما هو كما امر به تعلم ان قول **ابن عرفة** في رتبة وانما بغيرها اية الثلاثة في جوابه بان امر
 ها وعن الثاني بان المستحب في قوله **ابن عرفة** العلم في على حذو مضاف اذ يستحب غزارة العلم في اية رتبة
 بان يكون اكل مقلد افضل مجتهدا او على حذو الحقيقة فقله على الرتبة بالحق اذ لا يمكن اذ يستحب فيه
 العلم الموصل الى الحقيقة كما في المقدمات وهو بغير رتبة العلم في الجملة وان المستحب علم فاق وهو ما
 يتوصل به الى الحقيقة **ابن عرفة** في رتبة علم توليته المقلد مع وجود المجتهد فلو ان المقلد في قوله مع ابر وشرو
 عيانا مع ابن العربي والملازمي ومع فقره جازي ومع وجود المجتهد ولو لم يتفاد فيهما وهذا الحمل
 وان كان يقتضي ان المقلد في توليته مع وجود المجتهد وهو مخرج كما امر لائل حمله عليه او لم من
 بقاءه على ظاهره المقتضى لئلا توليته الجاهل المفضل مع انه لا يتصور له البتة ولا يتصور له حكم صاحبه المقلد
 او لا **ابن عرفة** عن ابن حبيب وابنه زفون وغيرهما ما ثبت في رتبة توليته ليس على ظاهره بل المراد به
 عنده المقلد كمالا ابن الحسن وابن ناجي واليه وغيرهم **ابن عرفة** عن المقلد بان لا يتصور له البتة ان لا خلاف في جواز
 تعقيب احكام المقلد وهو الذي يغير عنه في كتابه **ابن عرفة** بان لا يتصور له البتة ان لا خلاف في جواز
 الاجتهاد وشروط المجتهد ما تقدم والعلم بان لا يتصور له البتة ان لا يتصور له البتة الاجتهاد في المقلد الجاهل
 والعلم عنده في العبادة من رتبة **ابن عرفة** ان المراد بان الجاهل في قوله **ابن عرفة** او جاهل لم يتصور له البتة المقلد

في الكلام

وان احكامه

وان احكامه اذا لم يتصور فيه انتفاء خبره وان قوله ومع الخلاف وقوله والانتفاء
 حكمه العزل العلم انما هو في المجتهد ولو لم يتصوره امامه في كل فواين وشروا المصلحة ومن بغيره من الضاعين
 الزيد لم يتصور في القياسات وادخال الجزئية تحت القياسات وليس المراد خصوص المجتهد المطلق واما الضل
 وبما يرجع الخلاف وتتعقب احكامه ولا يعتد منها الا ما هو في المشهور او الراجح او ما به العدل كما امر في
 في كل الجاهل الخفيف اذا تلو وطار مقلدا او في فجزو توليته حجب في كل على المسورة **فلسفة** هو لا يميز بين الحق
 والباطل ولا بين ما يجب قبوله من اهل الخصمين وما لا يؤمن به مما يجب على غلبه حقا او جوا بل هو لا يميز بين
 عظاما سال عنه لم يفرق موافق الجواب وما يعرض فيه من الاحتمال فيجب بغيره عن السؤال ونحو ذلك وفيه
 تعقبه والباقي وتتعقب احكامه ولا سيما مع اختلاف المساورين عليه اذ الحكم لا يجمع بقوله كما ورد في
 تفريقه كمالا ابن عبد البر حتى يتبين له الحق بالبرهان الذي تبين به المساور وروى اذ اقتضوا الم يعلم بما اذا
 ياخذ بجماله اذ كان في جبهه امانه وان امر بالمسورة لائل اذا اقتضوا عليه اجتهاده في اختلافه وترى احسن
 افكاره في حق الله المفضل لا يلزم والاعلم بان **ابن عرفة** في رتبة حكمه الحق والتعقب من غير فضل الم الاجتهاد في
 الادلة في كل ما لا يلزم الحكم بالتعقب في حق والخلاف الحق ويعني هذا الحكم هو وغيره اذ ثبت عشر
 الغير انه على هذا الحكم **ابن عرفة** في رتبة البرزلي لا خلاف ان الحكم بالحرز والتعقب لا يجوز **فلسفة** الامام
 وكثيرا ما اريد به بعضه في النزلة وهو لا يستلزم نقل بركه كما استقر من حاله اذ ارجع بعض احكامه لا
 يستلزم نقله لا في كل على نقل البرزلي **ابن عرفة** في رتبة بعض فضاء التوراة العاجب وهو جواز رتبة وان
 صا دما الحق في المشهور مستخدم وان لم يصادف به بالاجماع على بعضه وانما ما اقتضاه حكمه وهذا المقلد
 اذ الجاهل لا يعرف الا اذ لا فضلا عن الفضا اليها والعزلة وهو نقل السبعة انما التفرقة في الامور والاشياء
 فيها مع متعلق بقوله يستحب لكونه مضادا اليه والحركية معقول مفرق **فلسفة** يتعلق بقوله **ابن عرفة**
 يستحب فيه العلم مع كونه جمع الحركية ليدوار احكامه للفقهاء بان لا يكون صاحب حركية مفرقة عن صاحب
 بغيره لا حركية عن **ابن عرفة** في رتبة المقلد في جملة المقلدين في هذا الزمان لا يجوز عنده من الاثار كبرى شي
 وانما المقلد من رتبة امامه وانما المستحب في المقلد ما ذكره النسخ لانه يجب عليه ان لا يخرج عن مشهور قول
 مقلد بالفتح ولا يجوز له عن عمد وفهمه بان ذلك جهل كما امر عن ابن عرفة ولا يتناقض له الشك في الاجماع بين
 ما ذكره من نكته وانما في دليل النسخ او ايلين من اجله بقوله ما لا بد من المرونة مقدم على قول ابن القاسم فيها
 رواه عنه ابن القاسم او غيره لانه الامام **ابن عرفة** في رتبة ابن القاسم فيها مفرق على قول غيره فيها وعلى رتبة
 غيره في غير الامام وقول غيره فيها مفرق على قول ابن القاسم في غيرها وذلك لاعتقادها بان مفرق ذلك
 ملبس في رتبة النسخ الى صفتهم فيقول الاكثر والاورع والاعلم باذا اختلفوا في موضوعه بحجة اخرى فروع
 العزلة هو اخرى منها بالاطاعة في الاورع مفرق على الاورع العلم وكذا الوو جواز في او وجب في بلغة
 عن امره بان الامام منها اعتبارا واما في الحقيقة والنسخ في الحقيقة جاز في المراجعة والاربعة ومنه تفريقه ابن عرفة

على ما مشهور في السبع
 من الروايتين او القولين
 ان يميز بين المقلد والمقلد
 نظرية (الشرعية) بان

السادس الزاهر الطبيعية قلت في الغلب منه كس وان الخلق على الله فرع تصور فلا يجمع عليه بان مرع
 حتى تعرف حاله ومعرفة الرعي العجينة وشروطها ومعرفة مخرجها من افرا او انظار او اختراع
 منها او فسادها الى هذين الاخيرين بقولهم تنفق الرعي مع البيلان ويقولون بغيره وصا او افرا او
 انكارا ومعرفة كس **سنة** الاعزاز ومعرفة صفة البعير ومكان نشأه والتفليح بينها وفراشا النافع لهذين
 ايضا في جعل الاعزاز والبعير في هذه الاعزاز والناحية وحجم السم ففراشا بعض هذه الاعزاز والناحية
 هو الطبيعية ولم يجهل على الاطلاق وبهذه تعلم ان جعل الطبيعة من الارض انما هي في ذاتها قس
 لانه ان لم يكن عاريا لكانت يبعثها اختلال في حاله اذ لم يكن في الطبيعة فيما حتم غير بالفساد وبالطبع
 مع كون الحكم الاول ان يتعقب وفراشا فيما لا يتفق الحكم في الحكم لانه من تحصيل الحاصل وهو انما يعرف اذا
 كون الرعي عجزا والطبيعة الاعزاز والناحية والبعير ونحو ذلك وفراشا بعض هذه الاعزاز والناحية على الارض ان
 الستة خلافا لما في **سنة** ولما كان بين الرعي والمرع على التباين وعلم الغطاء يدور على التمييز
 بينهما ففرع من وجه الغطاء كما قال سراج الميسر رضى الله عنه اذ لم يتفكر العلماء في هذا من ان
 الطبيعة على المرعى والبعير على المرعى اعني النافع بسا نهدا مقرر ابعث في هذا الفصل في التمييز
حال المرعى والمرعى عليه جملة الغطاء **جمعا** بقوله جملة الغطاء يعطون بقوله جمعا والجملة خبر
 تمييز والناحية حال البستة فمعرفة لان الله وانما يميز عن غيره بصفته والمرعى يتميز بكونه
 يتخرج قوله عن ملوك والمرعى عليه بعلم كما قال والمرعى من قوله **سنة** مراد او عرو وجرى يهوى
 او بمعنى الواو اذ لا يتر من مجرد عوا منها معا فان تجردت من احد هذين الاخرين فهو مرعى عليه كما قال
سنة والمرعى عليه من فروعها **سنة** افقوى مقاله عرف ابي سعيد كمال بن تيمية في وجه الغطاء والناحية **سنة**
 منه او الطبيعة كمال بن تيمية عليه لانه نفى جانبها كمال بن تيمية في وجه الغطاء ومرعى وسبب النافع الى هذا في العوز قوله
سنة والبعير كمال بن تيمية ان ادعا الشراء منه معلومة وتجوز ان يرد بلع نرا عبا جلد اختلف بينهما او لا يرد عليه في الجواز مرعى
 عليه والرد بلع مرعى وان كانت تحت يد احد هذين كمال بن تيمية عليه وكذا في وجوه نرا عبا جلد اختلف بينهما او لا يرد عليه في الجواز مرعى
 عليه في الجواز مرعى عليه والغطاء مرعى وكذا في وجوه نرا عبا جلد اختلف بينهما او لا يرد عليه في الجواز مرعى
 عليه في المسك والصبغ بالعلس ومنه اختلاف الزوجين في قضاء البيت فلهما المقتاد النساء ما لم يزد على
 ففر صرافها وهي معروف في بعض النسخ في فصل اختلافها في الله ومنه النحول ودعوى السبب
 عن اختلاف الصراف او البيع او غيرهما ودعوى العامل في الفراق او الموعود عنه الرد حجب فبذلك يميز
 الشهاد بغير علق ان المرعى عليه في هذه الامثلة فهو من نفى جانبها بسبب من جواز او تبسبب او نقول صاحب
 او امثلة او كون المتنازع فيه مما كان ان يكون له والمرعى من قوله فخرج عن ذلك السبب او اهل **سنة** في
 ختلا مبعثا في رد الودعة او الفراق المفضي بالاشهاد لان الودعة لم تدعها بالاشهاد انتفتت امثلة الغطاء
 والسبب بغير قوله غير هذا فهو مرعى وهذا مرعى عليه وان كانا كمال بن تيمية لان الاصل عدم الرد ومنه اختلاف

اذ من ميز بينهما

البيتيم

البيتيم بعرو غم ورسوخ مع وصية في الرقع وان البيتيم فتمسك بالاصل الذي هو عدم الرقع فهو مرعى عليه والو
 صي مرعى لانه غير امين في الرقع عن التنازع لقوله تعالى فاشهدوا عليهم وكذا فاشهدوا في قضاء الدين او في اهل او في
 رفته حابز بنسب برعي الحرية لان الاصل عدم الغطاء وبراءة الزمة والحرية ونيل في تعريضها الى الرعي والمواع
 عليه مرعى قوله **سنة** ادعاء ولم يكن عليه براءة وهو ابن الميسر رضى الله عنه قال كل من قال في ذلك فهو
 مرعى وكل من قال لم يكن فهو مرعى عليه **سنة** الشراء ليس بمتعلق للرسم الا انما هو تعريض اخضر وتوضيح
 او جزو رعي الرعي على زوجه الحاضراته فيقول عليه وقال هو انفتت وجرى الرعي الميسر على
 زوجه في قوله **سنة** الا فراه وادعاء هو عدم مرعى عليه في الاول لانه هذه العرو له وهي مرعى وهو
 في الثانية على العكس وهو التعريض يقتضي انهاء الاولى مرعى عليه لانه انما يقول في الثانية مرعى
 لانه يقول في ذلك وفي كل حال فهو مرعى وكل من قال فهو مرعى عليه ورد ايضا بغيره في رد المال والودعة
 مع ان الشهاد والبيتيم مع وصية وجرى الرعي الميسر في قوله **سنة** الا فراه وادعاء هو عدم مرعى عليه **سنة**
 بان الرد على التعريض في قوله **سنة** الا فراه وادعاء هو عدم مرعى عليه بان الرد على التعريض في قوله **سنة**
 وادعاء هو عدم مرعى عليه وادعاء هو عدم مرعى عليه وادعاء هو عدم مرعى عليه وادعاء هو عدم مرعى عليه
سنة والحاصل على ما يجهل من كلامهم وهو ان يوجب الفراق في الرعي والناحية في الجواز مرعى
 جفد كالاختلاف في قضاء البيت ودعوى السبب واختلاف الغطاء والناحية في الرعي والناحية في الجواز مرعى
 ذلك مما لم يتعارف فيه العرف والاصل واما ان يتمسك بالاصل فقط كالاختلاف في قضاء البيت ودعوى
 كمال بن تيمية الحرية ودعوى المال والمودعة الرد مع ذلك بغيره بالاشهاد ودعوى البيتيم عرو الغطاء
 ونحو ذلك فالمرعى عليه في هذه هي التمسك بذلك العرف او الاصل على الرسم الا انما هو تعريض اخضر وتوضيح
 على التعريضين الاخيرين واما ان يتمسك احد هذين الاصل والآخر بالعرف فيلحق كدعوى الزوج على سيرة
 الا انه غير بغيره في الجواز مرعى عليه وهو العرف وادعاء هو عدم مرعى عليه في الجواز مرعى عليه
 فالسبب وهو الزوج **سنة** اختلاف المتراجمين في فراق الزوجين بان الرد هو مرعى عليه والاصل
 براءة ذمة الراهن **سنة** الحيازة المتقدمة ودعوى عامل الفراق والمودعة الرد مع عدم الشهاد
 لان الغالب عرو الامين ودعوى المرأة الميسر وعدم الانفاق ونحو ذلك فالمرعى عليه في كل هذا على
 الرسم الاول هو التمسك بالعرف لان قول النافع او عرو اعم من كونه عارضا او لا وعلى الرسمين الاخيرين
 هم المملوك ومن يقول لم يكن كمال بن تيمية المرعى عليه بالاشهاد العرف لانه افقوى صا الرعي مرعى
 عليه ويدل لهذا قول ابن تيمية في معنى النفي من اجله وجب على العرف اقامة البيت فخرج عن عوا من سبب
 يدل على صفة مبعثا بغيره بان كان له سبب يدل على صفة افقوى من سبب المرعى عليه كمال بن تيمية هو الراهن
 او ما السبب ذلك من ارضاء المستر وجب ان يور بالبعير في رد الودعة او الفراق المفضي بالاشهاد انتفتت امثلة الغطاء
 ليعمم مرعى وجعل الراهن وارثا المستر والناحية الحقيق في الجواز مرعى عليه يكون ذلك افقوى

[illegible]

بعض الامم

بعض الابناء المذنبين الزوج الحضور او البتيم الوبر وقت البيع لقوله بينا تصي على بينة الزوجين
والوصي على لانها على الشئ مستبينة والاضى على العلم فابينة ولم يكن تعليمها بها عليه وقوله انما الظاهر
مع على انه اذا علم امرها ببرها على عدم علمه لها بالبعثة يوم كثر اقر بعقده امرها بالحق وزعمت انه لم يبعدها
لها شيئا ولقد نفى عنها بان قدم وانبت العقب وهو الحق بها وان كانت تزوجت فبذات الوليين الثالث قال
الفرج في قوله فاعترى الرعاوى في فتيان لعل الزوج في الحمل والوليد يقبل قوله ان يفتي الرجل
عن زوجته البواض فيجب وما لها بها مع ايجانه فريم الفرج وفي الفضاقة يقبل فيها قول القليل ثم جميع
باللوة وفي دعوى الامانة الثلث يقبل قوله لكان هذا الناس في قبول الامانة بتفوت مصالحة الامين
فزيك من جهة مستحق الامانة وقيل يكون من جهة الشرع والوصي والمحقق ومن الفت الرجح قوله بينة
وفي الشك بل في التبرج قبل فيها قول الحق لكانت نفوت الصالح المرتبة على الولاية وفي دعوى الغالب الثلث
قبل قوله لكانت في العجب خرج فتامل قوله في اللعان والفساوة والامانة فان الظاهر ان ذلك مما قدم فيه
الغالب على الاصل كما هو في نفسه من التفتي بعضه يعبر عن الامين بان الغالب حرفة ابيه الرد والثلث
وبعد ان ذكرها المكناسي في مجالسهم ومنه الصوري اذا فزمو ابتاع وادعى تحق ان لم يفرق ثم عو
منه فيقبل قوله مع جهينه وبذخوة ومنها السمسار اذا ادعى عليه انه غيب ما على البيع وطان
معلوم ما بالعداء وبانظار الناس فيبصرى المرعى يمينه ويعبر السمسار ومنها السارق اذا سرى متاع
رجل وانتصب ماله واراد قتله وقال المبرور انما عر به فيبصرى المبرور يمينه وهذه المسائل
التنزيادها لا تخمد لها الاصول كما لا بد الحس وقال الفرغ فبني في العري يمينه يمينه في النادر على الغالب
وما لا مله انظر السراى المنتهه يمين بالفتح وقريب امورهم كما يفعل الامراء اليوم دون الاقرار
الحق واليمينات المعقنة في الغالب مصادفة للصواب والنادر في خلافه ومع ذلك في السراى هذا
الغالب صونا لاعراض والامراء عنوا القطع به فيمنه انه انما الغنى السلوع هذا الغالب بالثبته لا
عرائى والاضى ولا بالثبته المغراة فانه يعبر به في ما المكناسي وهذا خرج خارج العقل على ذلك
حيث قال لم الر القليل مع يمين القول في الرعوى بالثبتهين اذا ادعى خراها وانظر الفاتكون ما اذ
علم وكما علم ما معهم لقوله القليل بل العوار على كون المرعى عليه معروفا بالغصب والعوار انظر ثم صم
وانظر ما يلزم الغصب والابو العرعى فيه له سرطان احد هذا تحق الرعوى به ليقترها وقطعها بان
يقول له عليه كذا الحق ان من نواك الحق ان له عليه كذا بانها لا تسع الفرغ وفيه نظر لان من وجد
وثيقة بفرقة موروثة او اخبره عن كذا في له بلا يقين في كذا الا الكنى ومع ذلك يجوز الرعوى به وان خرج بل
لحق كما لو شهدوا بالاستفاضة والسطع والقلنس وحصر الورثة وصرح بالحق النعم هو مستكر في الشهادة
بلا يكون فادها فبكر كذا هذا لان ما جاز الاقرار معه بالثبوت النكح به فزدها واجاب به في بعض
بلان الخس هذا القوة تزل منزلة القطع فزجازه العلم معه خ واعترض الباع على كذا فولى كذا

بعض
وانظر ما ياتي عن قوله وجاز للوحي فيما عجز عنه اعطاه ما له من غير ان يبين السبب من نفع عن الر
عوى بالمكان ان يكون سبب ما يبر عليه فاسر الكون من غير ان يبين او فخذ ذلك ونزاعا ان كان سبب ما
الغافي عنه كان كما انما هو في حقيقته عسوا وقال ان سبب ما له من غير ان يبين السبب من نفع عن الر
بالجواب عن ادعى نسبته قبل بغير تعيين **فقلت** وينبغي على يمانه ان المملوك اذا قال في جوابه لا حق له على
لا ينجي منه ذلك بل ينبغي السبب الذي يبين المرعي كذا ياتي عن قوله ومن ابا افرا او انكرا او اذا ميزت
المرعي والمرعي عليه بما هو **المرعي مطالب بالبينة** اذا انكر المملوك لقوله صلى الله عليه وسلم في البينة على
المرعي واليمين على من انكر وهذا اذا ذكر ابن رستم وغيره هذا الحركي وذكره ابن جبر البر عن عمر بن الخطاب
عن ابي عبد الله عن جبر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في البينة على المرعي واليمين من انكر وانكر ذلك
ابن سعد قال انما الحركي كذا هو اذ او يمينه والبينة تسهل على المرعي واليمين واليمين واليمين واليمين
المرعي كذا ياتي ان سبب ما له **وحالة العوى** يبين المرعي من كونه حاكما او كذا لحداد على صالح او صالح
بين لقول الغزالي وغيره اجمعت الامة على ان الصالح التقي قبل ان يكر وعصر رضي الله عنه الوادعي على
اجسدي الناس في ربه واذا لا يصر في يمينه وعليه البينة في هذا ما فرم فيه الامام على الغزالي ان الصالح
التقي اذ يبر على الاغفار ويهمل الاجماع اجمع السامعية عليه في تقرير الغالب على الاصل في دعوى المرأة الحبيسة
وعزم الانباء ونحوها ما شهد العرف في المرعي كما مر فيقول **فقلت** يستثنى من العوى المذكور مستثنا
الفرعية والمنفعة خصا اذا ادعى الوطء فيقبل بغير قول المرعي بغير بينة في يمينه في الاصل والمرعي يهمل
لمن جرحه في نفي العوى صار موثقا عليه في حياضه المستطلي المسببه وعزم الانباء ونحوها اذ اختلف في قول انما
في من جرحه في نفي العوى **والمرعي عليه** من ان يبين في حياضه مستثنا من العوى باليمين وحرفه
لكن لانه ما تفرق عليه ولا يبر عليه على المرعي واليمين على البينة في الاصل في دعوى العوى على مملوكي عاقلين
فمن يمين وهو لا يجوز ان يكره باليمين في حال **عجز** عن التبيين اذ من البينة في حال العوى في المال
او ما يكره اليه في الاصل في دعوى التثبت في الاصل في دعوى العوى باليمين في حياضه مستثنا من العوى باليمين
كلامه ما اذا اختلف المالك باليمين المملوك في البينة فادعى عليه المملوك ان كان حليفه على تلك العوى
في الاصل في دعوى البينة المملوك حتى يجله انه ما حليفه **فقلت** ولم يمينه انه ان يجله او لا **وقال**
الامة في دعوى العوى باليمين المملوك حتى يجله انه ما حليفه **فقلت** ولم يمينه انه ان يجله او لا **وقال**
له انه ما حليفه من قبله **فقلت** لم يمينه انه ان يجله او لا **وقال** لم يمينه انه ان يجله او لا **وقال**
ضر عليه ويزعم عليه مغالبة يمين يمين كذا ياتي عن جرحه لا نفع حاقوا على حجة حق المالك او اقلوا
في حق المملوك وفردكون احواله **فقلت** لم يمينه انه ان يجله او لا **وقال** لم يمينه انه ان يجله او لا **وقال**
في البينة تنفي بغير البينة على المملوك والامة اعلم وهذا كذا اذا قال انك حليفه **فقلت** لم يمينه انه ان يجله او لا **وقال**
استفقت عن البينة وان كانت من احواله في ما استفتها عن فان الحالة لا تجب عليه يمين لرد هذه
الرعى

اذكر

الرعى كذا ياتي في الروايات ونواز الرفع من المعيار والحق قول السامعية في ان لا حليفه قبل ان
يطلبها الخ من غير ان يبين او فخذ ذلك ونزاعا ان كان سبب ما
الغافي عنه كان كما انما هو في حقيقته عسوا وقال ان سبب ما له من غير ان يبين السبب من نفع عن الر
بالجواب عن ادعى نسبته قبل بغير تعيين **فقلت** وينبغي على يمانه ان المملوك اذا قال في جوابه لا حق له على
لا ينجي منه ذلك بل ينبغي السبب الذي يبين المرعي كذا ياتي عن قوله ومن ابا افرا او انكرا او اذا ميزت
المرعي والمرعي عليه بما هو **المرعي مطالب بالبينة** اذا انكر المملوك لقوله صلى الله عليه وسلم في البينة على
المرعي واليمين على من انكر وهذا اذا ذكر ابن رستم وغيره هذا الحركي وذكره ابن جبر البر عن عمر بن الخطاب
عن ابي عبد الله عن جبر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في البينة على المرعي واليمين من انكر وانكر ذلك
ابن سعد قال انما الحركي كذا هو اذ او يمينه والبينة تسهل على المرعي واليمين واليمين واليمين واليمين
المرعي كذا ياتي ان سبب ما له **وحالة العوى** يبين المرعي من كونه حاكما او كذا لحداد على صالح او صالح
بين لقول الغزالي وغيره اجمعت الامة على ان الصالح التقي قبل ان يكر وعصر رضي الله عنه الوادعي على
اجسدي الناس في ربه واذا لا يصر في يمينه وعليه البينة في هذا ما فرم فيه الامام على الغزالي ان الصالح
التقي اذ يبر على الاغفار ويهمل الاجماع اجمع السامعية عليه في تقرير الغالب على الاصل في دعوى المرأة الحبيسة
وعزم الانباء ونحوها ما شهد العرف في المرعي كما مر فيقول **فقلت** يستثنى من العوى المذكور مستثنا
الفرعية والمنفعة خصا اذا ادعى الوطء فيقبل بغير قول المرعي بغير بينة في يمينه في الاصل والمرعي يهمل
لمن جرحه في نفي العوى صار موثقا عليه في حياضه المستطلي المسببه وعزم الانباء ونحوها اذ اختلف في قول انما
في من جرحه في نفي العوى **والمرعي عليه** من ان يبين في حياضه مستثنا من العوى باليمين وحرفه
لكن لانه ما تفرق عليه ولا يبر عليه على المرعي واليمين على البينة في الاصل في دعوى العوى على مملوكي عاقلين
فمن يمين وهو لا يجوز ان يكره باليمين في حال **عجز** عن التبيين اذ من البينة في حال العوى في المال
او ما يكره اليه في الاصل في دعوى التثبت في الاصل في دعوى العوى باليمين في حياضه مستثنا من العوى باليمين
كلامه ما اذا اختلف المالك باليمين المملوك في البينة فادعى عليه المملوك ان كان حليفه على تلك العوى
في الاصل في دعوى البينة المملوك حتى يجله انه ما حليفه **فقلت** ولم يمينه انه ان يجله او لا **وقال**
الامة في دعوى العوى باليمين المملوك حتى يجله انه ما حليفه **فقلت** ولم يمينه انه ان يجله او لا **وقال**
له انه ما حليفه من قبله **فقلت** لم يمينه انه ان يجله او لا **وقال** لم يمينه انه ان يجله او لا **وقال**
ضر عليه ويزعم عليه مغالبة يمين يمين كذا ياتي عن جرحه لا نفع حاقوا على حجة حق المالك او اقلوا
في حق المملوك وفردكون احواله **فقلت** لم يمينه انه ان يجله او لا **وقال** لم يمينه انه ان يجله او لا **وقال**
في البينة تنفي بغير البينة على المملوك والامة اعلم وهذا كذا اذا قال انك حليفه **فقلت** لم يمينه انه ان يجله او لا **وقال**
استفقت عن البينة وان كانت من احواله في ما استفتها عن فان الحالة لا تجب عليه يمين لرد هذه
الرعى

عراك الميتة على من ادعى واليمين على من انكر والصلح جائز بين المسلمين الا صلح اهل حرما او صغر حلالا
ولا يمنعك قضاء فضية بالامس على راجعة بين نفسك وهو ينهيه لئلا تنكح ان ترجع الى الحق ومراعاة
خير من الباطل والتمادي فيه العجيب فيجد تلجج في صرك معك يلفظ في التثنية والستة اعرف الاضلال
والاشباه ونفس الامور عند ذلك واعلم ان في هذا التمسك تعالى والتمسك بالحق فيما ترى واجعل من
ادعاه هاتحين لا وبيته امر ينقذه اليه بان احق بيته اخذت له نجف ولا اوجبت عليه القضاء بان ذلك
اجبي للمكس والبلغ للغير الناصر عدول بعضهم على بعض الا ملود اجمروا وجرى عليه شهادة زور او
خبيثا في ولاء او نسب بان الله تعالى يقول في سورة المائدة والذين جاءوا من قبلي من قبلي
والفقر والفساد بالناس والتكبير عند الخصومة فان الحق في مواضع الحق يعجز به الاجر ويجس
عليه الضرر بان من يقع ما بينه وبين الله تعالى وهو على نفسه يكفيه الله ما بينه وبين الناس ومن
نزول للناس بما يعلم الله منه غير ما ناله الله فعل الخلف في جواب الله في عاجل رزقه وخزائنه
والسلام اتيه بصلواته قوله في هذه الرسالة المسلمون عدول بعضهم على بعض الخ رجوع عنه بما رواه
ملك في الموطأ قال **يبيح** فمروا رجل من اهل العمرة على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال فرجيتك
على امرائس لم ولا ذنب فقال عمر ما هو فقال شهادة الزور حضرت بارضا فقال عمر والله يا بوسر
رجل في الامس بغير عدول وهو يقول على رجوع عملا في هذه الرسالة اخذ الحسن واليبي برسير
من التابعين بما في هذه الرسالة من امور المشهود والاكثر على خلافه لقوله تعالى والله هو اذ يورث
منكم ممن ترضون من المشركين واذ كان الفتنازع فيهم المعين ثور ونوب وورس ملكا في غير بلد العربي
عليه كتاب في بلد المشرق او لا واد العثري رجع المروعي عليه لفاض بلوه فجاكبه عنك لم يكن له ذلك حيث
اقتنع المملوك واد العثمانيه عن فاضيه كما قال **والحكم في المشهور حيب المروعي عليه في الاصول**
في المان في حيب وهل يراعي حيب المروعي عليه وبه عمله او المروعي وافهم منها ان بان
كان النزاع في دين في الزمة ونسبهم ففاض وجه قوله **وحيب يلقيه بما في الزمة** بطله اي ويجابه بما
في ذمته حيث ما وجب ابن حبيب وكذا ان كان الفتنازع فيهم المعين من دار وفوهام مع المملوك في
العمل الزل فيه فيه فلم يركب ان يجيبه لخاصته في ذلك العمل واليه انما يقول **وحيب اقل** بفتح التاء
الصلته لزم ملكه فيفعل بغيره خبر عن قوله اقل والهاء فيه المستند اي ويكفيه في المكان الزل فيه
فيه حيب كان الاصل ثمة اي في ذلك المكان **فمن حيب** ان المروعي عليه اذا لم يخرج من بلده لم يستند
الروعي الاضالك كان الفتنازع فيه هناك ام لا وان خرج من بلده بما ان يلقيه في حله الاصل الفتنازع فيه
او يكون المال المعين معه ولا في حيبه لخاصته هناك في الاول دون الثاني وما ملو في الزمة فجاكبه
فيه حيب لفيه واذا اقتنع لري الفاض خصم وفتنازعوا يمين يمين للتمسك **فمروعا** في منع **المنع**
مع الزيليه وكذا ان يكون بينهم منساق او لا فيمنع من ان يفيقوا ان ح على السابق كما قال ح ووقع

مسافر

فصل

مسافرهما جنسي فواته ثم السابق قال وان ينفق بلا طهر في قال في **ضع** ويضع للفاحش ان يترك من يهرق
السابق من الخصوم من التامع **واعلم** ان المرعي يخلق على معنيين احدهما المأمور بالنية وهو ما
في قوله **فبالمرعي** من قوله مجرد **واخر** الجالب الذي يبره بالثام واليه اشار بقوله **وفر** **المرعي** اي الجالب لها
حريم **والثام** **و** يستلزم الاخر حتى يفرغ المرعي من دعواه فان تمت باصتجاعه فهو كذا الاخر من امر
بجوايمه والاصر به عنه فان جلسا بين يديه ولم يعلم الجالب منهما فلا يلزم ان يقول ما اكملوه من خصوصتها
او يستلزم لغيره ولا يتولد امرها فيقول ما نفقوا او كذا الا ان يعلم انه المرعي والاصل ان يقول يعلم
المرعي فان قال امرها اذا امره بالثام فان قال كل منهما انما المرعي او المرعي عليه صرهما عنه حتى
ياتي امرها او اكملها **واجب** في حال **فهي** **برعي** **ما صرف** **ومن يسبق** **فراذا** **المرعي** **فمنع** **مقرا** **ومع**
ان انفراد به فصول الجنسي ودرعي خبره وقوله **ما صرف** جواب ما تقدمت عليه من معنى **المرعي** ودخلت الياء لانه
لا يصلح ان يكون ضمرا **وعز** **جمل** **ما** **في** **الصورة** **الاولى** **او** **جمل** **مرعي** **في** **الثانية** **بان** **معا** **دعة** **وامر**
بغير ان صرهما **ولجاء** **تعيين** **الشاب** **في** **الاولى** **والمرعي** **في** **الثانية** **فانه** **يفزع** **بينهما** **المسا** **فال** **من** **لجاء** **ذا**
الفرقة **في** **بغلوله** **من** **بالجميع** **من** **للجاء** **اي** **الخصوصة** **وهو** **مقتل** **او** **عز** **جمل** **يتعلق** **به** **ولكونه** **مقرا**
في **تفريع** **على** **الموصول** **ولأنه** **لا** **يخرج** **من** **مفعول** **فيه** **والجملة** **من** **قوله** **الفرقة** **في** **خبر** **واذا** **ان** **يتعلق**
بدرعي **وذا** **اشار** **للجاء** **وهو** **مقتل** **او** **خبر** **مقرا** **اي** **ما** **طرد** **والجملة** **في** **عمل** **في** **ما** **قافة** **اذ** **البيان** **ولبيان**
الفرقة **ان** **يكتب** **اسما** **في** **بكالين** **وتحمله** **من** **خرج** **السم** **بدرعي** **وما** **ذكره** **الناس** **من** **الفرقة** **عز** **جمل** **المرعي**
مقرا **في** **المسا** **وقيل** **يبر** **بما** **كس** **منها** **الضعيف** **اولى** **وقيل** **بصرف** **وقيل** **فيما** **نجا** **البيان** **فصل**
في **رجوع** **المرعي** **عليه** **بمجلس** **الحكم** **وما** **يتعلق** **به** **اي** **بالرجوع** **الحز** **من** **الشع** **على** **من** **ابا** **الحضو** **واقتر** **العون**
على **من** **تكون** **في** **الحكم** **ان** **الخصم** **لا** **يخلو** **احدا** **لها** **اما** **ان** **يجز** **اما** **بجلس** **الحكم** **متعقبين** **على** **الدعوى** **او**
او **متعقبين** **وفرض** **ذلك** **اما** **ان** **يجز** **الشاب** **بفرض** **هذه** **اما** **ان** **يكون** **المملوك** **من** **غير** **ملك** **ولاية** **الفاحش**
وفر **تفرغ** **في** **قوله** **والحكم** **في** **المشهور** **حيث** **المرعي** **عليه** **اما** **ان** **يكون** **في** **ملك** **ولاية** **فيه** **صور** **ثلاث** **فتارة**
يخرج **عنه** **الزنا** **او** **فجزة** **او** **نحوها** **وسيلة** **الضام** **عليه** **ان** **كس** **السم** **في** **اليوم** **في** **جمل** **الحكم** **على** **العالي**
وتارة **لا** **يخرج** **عنه** **فلا** **يخلو** **احدا** **من** **كأنه** **اوجه** **اما** **ان** **يكون** **في** **الملك** **او** **على** **مسافة** **فرينة** **او** **غير** **حسا**
او **كلها** **على** **هذه** **الثلاث** **تخلو** **هذا** **بالا** **الى** **الاول** **فقال** **ومع** **صنية** **اي** **ذلك** **اي** **تصبة** **الشيخ** **مخرج** **او** **كس** **او**
او **ان** **ضرب** **وقود** **لك** **بصرف** **الطالب** **يرجع** **بالا** **احال** **اليه** **ابا** **لما** **خاض** **على** **ما** **به** **العمل** **كما** **في** **البيان** **فان** **غير**
الغايب **وهو** **الما** **فزع** **الملك** **غير** **الرجوع** **فان** **يعل** **يرجع** **وما** **يتعلق** **به** **ويقتضى** **ان** **يكون** **صنبا** **للمعا**
و **فان** **علم** **الفاحش** **وهو** **افول** **ممنون** **ان** **الحاكم** **لا** **يرجع** **المملوك** **حتى** **ياتي** **الى** **الطالب** **بشبهة** **ليكون** **الطالب**
مردعا **يا** **لخلا** **كما** **هو** **قول** **ابن** **ابن** **ميس** **ان** **يرجع** **من** **لم** **يأت** **بشبهة** **من** **عربة** **وبه** **العلم** **الى** **الملك** **اشار**
بقوله **ومن** **على** **بغير** **الامبال** **في** **المرجع** **فما** **دونه** **يجل** **جمع** **ملك** **بكسر** **المج** **والملك** **كما** **قال** **ابن** **عبر**

انها ملقومة بالبقرى بمدا بقرى والافهم من تلفيق الخج الفادح في العرانة **والاحكام** ان علم من المستبته
فصل التحليل الجبور خا ابتداء بما يعرفه اليه لا يتبعه عليه من التلفيق المنوع والا يبع فضة اذ لا يعلم فضة
الربع **المستعمل** عنه او المخرج من وطء يميني ونحوه في ابتداء مستخرج او واجبه لان تركه من الركنان بل
في **حج** ان الفا حتى يعلم به التبرج ان كان ممن يجعله وسواء كان ذلك قبل الخصال
فيما جبه خصل او بعده قبل الحكم او بعده جفود الكفج محسوس وهذا ما يعلمه المجتهد اليوم
من الابتداء قبل الخصال انما هو من التلفيق المنوع لانه يستفقت فيشره لم المحسوس عليه فيختار الى الخصال لا يستفقت الا

السماهر اذ اغلغ بوشما
حقة الاميلغ

ان كان الفضة مولود
بالجاء بالعتوى مملوكة

الفقيه لا يكتب للفقيه
بما يعمل

انسان وفي نواز التخليص من المعيار ان يقينه من عند الله ان الربيع المزد عن ايقني من قال الحلال عليه
حرام بلزوم الواضحة وامرهما خلق الميزان بحيث يترك يستضيء بمعلوم الحكم وحمله على ذلك كون الرجل
له اولاد من زوجته فيبلغ النحر الى اعد الفاسق فباعتني بنفس الحكم والزائد الشك فابا لا يعتبر من فضاعة
الوقت الا الحكم بالمسحور ورايهم على الاعلى مفتحة توشح جوارق يقينه فيك هذا انعكس منه بل كل من يعرف
العلم وان كان في بادئ يهول على يقينه اذا واه الناس اهلا لولا هذا السبب المزد عن نفع الله يعلم
وعلمه **قلت** اي قال صاحب المعيار حتى الاصوليون الاجماع على الاستنباط من علم بالعلم والعلم
لنه وفر انتهي الامر في هذه الازمة الى خرق هذا الاجماع ونصرها على جهلة لمجد الرياضنة والجاه
وعسبهم الله **قلت** فرانتهم الامر زمانا هذا في حروود الخائفة والاربعين بجر الماتيين والاول
وفيل ذلك ينبغي الى قطعها بالخلية موبقة لاخرها جهلة القضاة وجعلون ذلك باو في اربابها
نفسهم عليها في الاحكام وماذا في الايتو علوا لثاخر في العاستر من تمام الرياضنة وعرف نفس
اكتا منهم المولسنة على الحرس والتخمين والافالمية ان مادي الصور يقينه والافقية
وكبريت في انفسهم بين فيها في الناس بجمع بعض في بعض في النواز من سوس الاقسام
غيرها ولا يجرون من يتبع حركها او احوالها من القضاة كخلية جليل وامر غيرهم للتخبر عليهم من
الامام مع انها في كمالية كالعقار من هذا من اضع الامر في الجبل السكون عليه قال تعالى ان الذين
يظنون ما انزلنا الا بآية منا ليه وانما اليه رجعون **في السهو** نيتهم بقوله **بحكم العاقبة** وكذا قوله
بحكم الله من تعزيب او تخرج اجماعا عليه فلا تغفل لوليك لان الاجماع لا اثر له من دليل يشهد اليه
وان لم تطلع عليه وفيل لغلبة شحنة العرائة والتجريح عند الناس بضعف الشهادة **وفيل** لو لم يستل
لهم فيها لاقتل لمعزيبين واخرين فيفسد السلسل وتغيب بانقطاعهم بمسحور العرائة **واجيب**
بان انقطاعه بترك نادر والتعليق الثاني انهم لم يثبتوا في النسخ انه يعمل على ما علم من التجريح
ولو عد له اخره وهو كذا **باتفاق العلماء** الا انهم المواز قالوا فيهم بينة التعزيب على علم بالتجريح
وراء ابر عبد الله بالاجماع الا ان يكون من ما بين علم بحجته وبين الشهادة بتعزيبه فيعمل على الغر
بل **فانما الضم** وابر عبد الله عن ابي الفاسق واما العتس وهو ان يعلم العرائة وغيرهم واخرون
فالحق انه لا يعمل فيه على علم لان غير علم فاعلمه الا ان يتفق في السبب النحر من كمال
جره وبتشديد الحرف وقت كذا وهو يعلم انه اكر عليه **خ** بخلاف الجرح وهو المقطوع وليس عليه ان
يشهد له بل علم منه عن غير كمال في التبصر وكذا يشهد للسبب بالجرح في العرائة فيعزبه ابر ان
هازم عن فاضل المراتبة فقال اما الاسم باسم عد ولاكن من يعرف انك ابر انتهازم ابر عرفة يقينه
المطهرية في مسير الحج عن فاضل الاسطرارية فكمذا في الامم قال انت البر في يقينه المصيرية فبالا نفع فاعلم
المسحور له البينة على انه هو وحكم يشهد بانه من حله تعزيبه في حكم كلام النسخ في ما لم يفر الضم

غيره وهو قول ابن الحاجب وامامنا في مجلس الخصومة لا ينقض وهو الفاضل لغيره ومع الخلاف لا ينقض الجار
على ما للمفسرين من ان الفاضل يجر عليه الحكم بغير المشهور ان ينقض هو وغيره **المسألة** ان
استمر انفرادي وعمره لا يعلم الا من قال الفاضل ولا اخر من موضوع المسئلة بشار اذا قال الفاضل انتم
على انفرادي حتى حكمت عليه بغير انكاره وان قال حكمت عليه بغير انكاره فنقض هو ولا ينقض
غيره النسخة اقتضت ان الفاضل يجر انفرادي على الفاضل لا يجر عليه وقال ابن الحاجب لا يجر عليه وقال ابن الحاجب لا يجر عليه
يخبره ولا يفسد وان لم ينقض حتى حكم في انفرادي الحكم وقال ما كنت افرزك بغيره ولم ينقض انكاره وهذا
هو المشهور من المذهب وقال الحجاب لم يفسد عليه حكم الحاكم الا بيمينته يعني على انفرادي وهو انتم ببقاء
الوقت لضعف عن التمسك قال ولا اري ان يباح القول الاول لا يفسد قضاء الوقت وهو للمحاجب فهو لا
يترتب على الرخص قال في مسأله حسبه في المتبقيات ان قول ابن القاسم اع لفساد الزمان ولو ادرك
عمر الملك وسجنون من قبله جعل عملا فالاول اخذ الفاضل بغيره لانه من اموال وحكم عليه بما لا يوزن
به وهو نفعه في التصرف ونحو قول ابن سهل لم ادرك سجنون من قبله هذا القول بقول ابن القاسم في كون
الحاجب لا يستقر عليه فيما في به احد الخصمين بغيره **مسألة** او قوله عليه السلام ما فضله على فموا السبع
لم يرد عن ابن القاسم ان الفاضل يجر انفرادي عن انفرادي السوا ولا خلاف اعلمه بين المحاجب ما لا يكون
الفاضل لا يفسد عليه حكمه في مجلس قضائه وقاله مالك ابن سهل والغرض من قول ابن القاسم انما
كانه لم يعلم قول ابن الحاجب من غيره بانه يفسد بما سمع من الخصم في انفرادي الفاضل لا يفسد عليه
بما سمع من غيره انفرادي الفاضل انفرادي الخصم حتى تولي احد من بقى القضاء بغيره ما حدث في
محكمة انتم تبت عن انفرادي الفاضل انفرادي الخصم وهو من ذهب ابن القاسم وانتم بانه حكمه القضاء بغيره
وقال مالك وابن الحاجب من ما في به المفسرين بغيره بواخره به ولا ذلك جلس لغيره ذلك وامر من قبله
لتم يفسد بغيره انما في ذلك ما مر عن ابن الحاجب من غير عمل ميقن اعلمت فيما لا علم له به في فعله بغيره بواخره بغيره على انتم وهو
قول ابن القاسم على ما في به الحجاب من ان لا يجر عليه ولو استمر على انفرادي وان جعل فهو مردود
وهو ما به ابن القاسم والفاضل في غيره **مسألة** الفاضل في قول عمر القضاء بعلم الحاكم عن انفرادي
ابن حنبل يستعمل هو ان عليه السلام قال انما هذا او يمينته ليس لك الا اذا جئ في الحجته في البيعة
واليمين دون علم الحاكم وهو المملوك وان الحاكم غير معصوم فينتج في القضاء بعلمه على عروا ولا يفسد
وتم لا تعرفه في ذلك حسبه ان ذلك صور الغصب القضاء عن التمسك ان ابن عمر قال في الاستقلال
اتفقوا على ان الفاضل لو قتل اياه لعلمه بانه قاتل ولم يعلمه انه قاتل عمر الا بيمينته منه سيما للتمهنة في
المبررات ففسر عليه بغيره الصور بما مع التمهنة يجوز ما لم يتعلق به غرض من هذا القول على ان ما لا يفسد
القاسم وانما يفسد بغيره بغيره ولو مع استمرار الفاضل اذا التمهنة لا تنقض بغيره وبما قضاه وعلمه

علم السابغ

السابغ على مجلس انما منع للتمهنة بغيره ما كان يعلم ان الفاضل لا يعلم الا من قوله كما مر ما ان
يقال لا يجوز ان يجر عليه التمهنة او بالتمهنة في الجميع كما عليه الامام وابن القاسم وبطلان هذا ما لا يثبت
من الخلاف في الاعتراف بفساد الحكم في الاستمرار وما قاله ابا عبد الله بن جابر الاعتراف
على ذلك وهو انكم بضعه ما مر عن **مسألة** ويقود ما مر عن الحجاب ومن معه وله هذا رجم غير واحد من الفاضل
قال في **افضلية** المعيار التي عليه العمل ان لا يجر الحاكم بعلمه ولا يفسد ولا يغيره الا بغيره وبما يفسد قول الفاضل
شهر عن بغيره او اعترافه الى بلان او اجلته او غيرته لا يمينته ومنه قوله رفع على خطه عدلان وبطلان الامر
من تسميتهما والاعتراف بغيره او اخرى لو قال عرفته فلهذا او قال كنت عنده جرحته ولم يعين المخرج
كما يثبت في البيعة بغيره وما لا يثبت في البيعة بغيره ما لا يثبت في البيعة بغيره وهو ان السابغ
بغيره هو قوله ولا تغفل لشهادته بغيره انه قضى بغيره الحكم لا يغيره عليه وسواء كان على وجه الخطأ او لا
الشهادة كما لا يثبت رجال وغيره وسواء في مجلس مسأله من احكام البيعة ان ما للمنفى هو المعلوم به قاله
ابن حنبل ايجز ولا يفسد عليه بل هو قال **مسألة** والفاضل لا يفسد بغيره علمه انفرادي حكمه لغيره محسب
كقوله اجلته في الاعتراف بغيره وينقض الحكم على التمسك **مسألة** وعول المراد به الجنس فيسأل الواعظ ما ذكر وهو
متنوا وسوغ المتن انما هو ان **مسألة** اي شهر لانه في معنى الصفة اي مود على ما في ويعلق
بادي وقوله **مسألة** اي الفاضل خلاصه جملته من متنوا وخبر صفة لما وقوله **مسألة** اي بغيره جواب
التمسك والتمسك وجوابه خبر المتنوا اي منع ان يرد شهادته وان كان يعلم خلاصه لما كان يشهد وان
بتعميد من هو يعلم ان ذلك صورة فقط ونحو ذلك لانه يوجد في الحكم بعلمه بالاستناد الى القاضي
بشهادة العول **مسألة** اي الفاضل العالم خلاصه ذلك وهو متنوا خبر قوله **مسألة** اي علمه اي رفع
شهادته **مسألة** اي سواه من القضاة وولات السوق والامراء ومن حكمه الخصم حال كون الفاضل **مسألة**
مسألة اي رتبة الشاهد في رتبة الفاضل وحكمه التي رتبة الشاهد وحكمه **مسألة** اي التمسك واذا
شهر عن الفاضل شهود عروا بما يعلم خلاصه ما يجل له ان يفسد بشهادته ويرفع الحكمين عن نفسه
ويكون حكمه انما هو ان يجر عليه الشاهد او قال ابن القاسم انما هو العروا عن الفاضل
يكن يعلم انما يجله ان يجر عليه الشاهد او قال ابن القاسم انما هو العروا عن الفاضل
حكم عليه ان لم يجر عليه الشاهد فاضل ما يشهد به لا هو بغيره بغيره او اذا انقضها لا ينقض حكمه
ولا يجر عليه المعلوم عليه بما في علمه عن سجنون انما لا يفسد لانه قال لا يجوز ان احكم بشهادتهما
ولا ان ارداهما لشهود عدلتهما ولا ان ارفع ذلك لغيره في قوله **مسألة** اي علمه اي رفعه وكذا لو شهد
الفاضل في قضية مع ذلك هو اقرار لا يستقل الحكم به بانه يرفع ذلك لمن يرفع ذلك هل يجوز ان يشهد ولو عن
من تسمته من نوابه او لا يجوز له ذلك لانه كان شهده عن نفسه فوالا وعلى التمسك انما يفسد بالحقن قال

عن قوله له نبت العفون لك وفرض به وهو يبرم ما في التيمم الثالث **بيع ملك** اذا اؤتمرها من القضا
دين على هذا الغايب او الحاضر وهو يتعلق ببيع **من املوا فيه** اي في تسويغهم ببيع من سعى في تسويغهم
يتعلق باملوا او المصلحة خبر المبتدأ **وعمل ببيع الحيوان** واستوى بغيره في الشهورين ثم اذا انقض
الشهران فانه يباع عليه ولو لم يبلغ القيمة لانه غايبة المقروء كما لا بد من ذكره ببيع ربع التيمم للقيمة عليه
واذا بيع عليه وانبت ان في البيع غنا فلا يبيع لان ملك هذا البيع لا يتصور فيه الغبن كما لا بد في جعل الغبن وا
بيع على الغايب ان شاء الله **وحل عقر منبتا اشهر خبر عن قول التاجيل بيب** والمصلحة خبر المبتدأ **وذا**
منبتا اشهر يتعلق بالخبر المرفوع **المقبول** ومقابلته بوجه بشي من وحل العفو كما قال ولا يلزم في اول الشك
في من سرحه ونفله في شهادته المعيار ايضا يكون بالسيادة اما بغيره فتناقض على السواء في الاستدعاء او
بغيره فتناقض من المشهور ومن حكمه في الاصل كما خلتا قول او اضطرار مغل او بمضادة قول لشي مثلا
شهر واليه واما بغيره في شهوره واما بنبوت الاستدعاء او اقرار على حجة بعبارة بين الشهور وبين المعلوم
عليه في غير ذلك انما ثبت انما لها من قبل تناقض اداء الشهادة المرفوعة فيها بالعبارة التي تليها في شهادته
العارفين بالعبارة المذكورة واما بنبوت الاستدعاء معرووف السبب فيما انظر عوف او غير معرووف السبب
فيما انظر بغير عوف واما بغيره استعماله في منون التسليم هو فقلت تفوت امور من الاضي ا ب عن قوله
ولا تخضع انكس الاحتجاج في هذا تناقض الاستدعاء ان يشهدوا بملكية بوس مثلا لشي وان من ماله ومن نتاج
كسبه لا يعلمونه باعم ولا هيب ولا حرج عن ملكه من ملكه بالشرع بالبيع فلا في معجز الوثيقة يتناقض صورها
والاستدعاء هي شهادة التي يميلها الشاهد من عقلم وبشرها التي علمه لتعريفه او تجرح او تصرف في ملك
او معاينة غيب او سرقته ونحو ذلك ونحوه في علم شهوده او يجعل وماله معناه مصرح به او غير ذلك
فتصار بالمخرج لم كقولهم يشهدوا ويعلم من بضع اسم او من يتسمى الرز ونحو ذلك والمخوف كقولهم حضر من
بوقع اسم اعتصا بجان لعلاتم ونحوه بان تغرب بيشهر من يتسمى بغير هذا انه حضر واخرى وسقط
او عام ما تحمل معلوما عن الشاهد ونحوه بغيره بغيره كقولهم يشهد ببيع الراس من حضر ذلك او عاينم ونحو
ذلك **وقوله** او بغيره تناقض من المشهور ومن حكمه اي المشهور في البيع وكسر الهاء وهو من يشهد
الشهود على عقر عقر او دين التزم او اعترف به ونحو ذلك والخ في حكمه وهو كليم او وارثه او عزميه والاهل
نعم لا يعلم العاقدان على الشهود من بيع او هبة او صرا او كراء ونحو ذلك وهو كليم او وارثه او عزميه والاهل
كوصي وكسبه او اهل او اثنى او اشترى ونحو ذلك ومن حكمه او عام ما المشهور في المشهور من الوجوه
التي التزمها وعجزه شهود على اشهاد الواهب او المتبايعين ونحو ذلك **وبالمصلحة** فكل جعل في الضرر وال
عجز كل مضاف الى الشاهد وهو الاستدعاء وكل جعل في الضرر والاعمال كان مضاف الى المشهود ومن في
حكمه مضاف الى **وقوله** تناقض ان يشهدوا ان الارباعانية مكا ورها عن انبي ولاز اليتصور ويميلها من



تملكها بالهبة او الشراء من فلان بخ او يشهد بان حبسها على اولاده واعطاهم جميعا موبدا تنكون مل
لبيع وملكه ونحو ذلك وكان يكون من الراس استمر على بيعه ونحوه اصلها مثل ان يقول يشهد من بضع اسم بجان فلان
عصب جميع كذا من فلان في وقت كذا يشهد على الشاهد الغاصب بالقبض المذكور وكذا العكس ولا فذل امشرا
يجب الاحتجاج بصريح الالفاظ لتكون متعقبة في الضرر والاعمال لا يكتفي بغيره بل يشهد بالبيع والامشرا
مبطل في اخره في بعض الى اختلاف المعنى وهو قوله في اختلاف قول في **مقال** على اللغو والشكر المرتب اياها فخلوا
قول الشاهد في الاستدعاء واضطرار مغل الشاهد في الاصل كما قررنا في التفسير المبرور في القول في قوله وبمضادة قوله
في يعود على الشاهد في الاصل كما قررنا في التفسير المبرور في القول في قوله وبمضادة قوله
المشهور هو المعلوم عليه وهو مشهود عليه ماله **وماله** ان يشهد له بالملكية للغير مكلوا ومن من نتاج
كسبه فيعجزه هو ان تملكه بالشرع ومن هذا ما في معاداة العيار عن بيع مصلح فيمن اشترى ارضا
فبيعه عن نفسه فماله اقله البينة في تملكه بالشرع من التمس الذي ذكره او يدكره قال انه مكرز
مبيته في الانبيلع خاضعة على المشهور المعلوم به وليس مكرز لشي فيما يعرفه فيه من غير تلك القضية اذ
لا يجرى الشاهد بالثبوت حتى يكون مكرز عليه **وسمى** ذكره عن ماله بغيره ذلك بنحو الوثيقين التي لا يكون
مكرز بان ادعى النسيان او الغلط الا ان يكون في خصام فيكون مكرز لانه موضع التجرده ومنه ما في بقية
الشمعي فيمن يشهد ان فلان لا ذبح فلان ولا يشهد الاخر انه احرقه والمشهد عليه منكر للشهادتين وان فاع
الاولى بانه بالاشهادتين بطل الدرم وان قاموا بغيرها الا فيصير معناه وانما بطلنا ما اذا قاموا بها لان من
ادعى برسمه فهو فاني به فيقع بقول بلسان الحال ذبح احرقه بغير ذلك كمالا منقول وكثيرا من هذا
عن قوله **والاحتجاج** الاحتجاج والشكر ما يثبت الاستدعاء ان شاء الله عن ابن سريج فيمن اقر بانه ان
الملك بينهم وبين قوم واخرين وموت ما دعى بغيره نحو السنين مستم وهو جبره ان الملك خاف بايم
ان المقوم عليه ان كذب بينة الاقرار وعجز عن البتة لها او صرفها او ادعى ان اياه كان اشترى حقة غيره وعجز
عن اقباط الشراء ولو بالاحتجاج فبانه يملك الملك للفايد ان كان غايلا في مائة الجبارة وقوله **واما بنبوت** استدعاء
معرووف السبب في المراد بالاستدعاء هنا معناه الحاق وهو المعبر عنه بالاستدعاء كما لا بد في يد العلم
ان شاء الله وليس المراد في الاستدعاء بالمعنى الضيق **وقوله** معرووف السبب هو ما وقع لاجل الاستدعاء
من تفتية خوف او انظار عجز فاذا كان الاستدعاء في المعاداة من بيع او اجارة او خلع ونحوه فلا يكتفي بشهادة
الشهود عليه بل ما يجرى على نفسه في المستقبل من بيع ونحوه غير ملتمس له انما يعلم خوفه من كذا بل
حتى يشهد الشهود المذكورون او غيرهم بجهة ما ذكره من الخوف وقت البيع او البيع او الاثارة ونحو ذلك فخلوا
التبرعات من غنى وهبة ونحوه لانه يكتفي بالشهادة بانه انما يعلم خوفه من كذا ولا يحتاج لاثبات التفتية وا
والعرق

تملكها

والبرون انه في العواطف انما العوق فلا يصح ان يسمي بغيره من الخوف ونحوه حتى يثبت ثبوتها في التبرعات **وقوله** او
بغيره المستحالة في ان يكون هو ما يستحيل عادة فان يستفاد في الغايه بغيره من ندر جنة ان الخوف عليه
لا يوجب ان لا يبلغ الخلق **ومنه** ما في المعيار عن ابن رستم يستحق بين ارض فو لم يبعدها احد من ان افهم رجل
وانتبه لنفسه بيمينه غريبت من اهل الموضع بانظره اهلها من اعين انصارهم لكونها بين اراضهم مما ورتها
وهي من ابينتها وفي البلا ناس مضط عليه اعصار لا يشهد ارفقه بمثل ما شهد به اولاد الغربة قال اذا
كان في البلا عروا لا يكون في السجته عفا ولا يعرفون للفايق فيها ملكا في شهادته الغربة غير جازية والواجب
ان تفي مسرحة جميعهم **تفسير** الاستغناء بمعنى الاستعانة لا يكون الا في شهادته الا ان لا يشهد
الاستغناء بالمعنى المتعارف وهو ما يتغير في ميم شهادته الاستغناء من شهادته الا ان لا يشهد على ما مر
ومثل تغيره في ميم ايضا ان الاصل يوفى الخلق عليه وسيل عنه قبل ان يكون له لغيره ولا يستل المعقود عليه
بالاستغناء ولا يوفى عليه حتى يثبت كما مر وان الاستغناء في ميم شهادته الاستغناء من شهادته الا ان لا يشهد
فجاء الاصل لا يوجب الا احكاما ضاعته وان الحكم في تعارض الاصل مع الشريعة في الاستغناء وعلى بلا عرو
من تهود الرسمين المتعارفين وان كل وشية فام بهذا الخلق على خله وفيه منعته يرجوها وان لم
اخترت شهادتها فجاء الاستغناء في رسم الارائه ونحوه فلا يلزم احكاما في شهادته الا ان لا يشهد به ولا
تضمنت حضوره ان يقول اذهب الى من شهد في بغيرك شهادته كما في شهادته اذا كانوا حضورا وان يستثنى
من تهود في التزكيز والتسليم كما يات في الرضاع عن ابن الجهم فانوا لو كانا يتبع في كل موضع تكون
ميم الشهادته على القس الغالب الذي لا يسيل فيم الى القطع في التزكيز وحصر الورثة والاستغناء والشهادته
لا مودة في غيبته زوجه لا تتركها بغير بغيره في الشهادته بالسماح ونحو ذلك فان لم يكن الاستغناء في التزكيز
العران حتى في التسليم والتزكيز كما في افقية التزكيز فجاء الاصل فانه لا يطلب الاستغناء من تهوده ولو مع
الاصلان ولو قال ابن رستم ان اهل الباطن الاستغناء على مستر به بل كثر من التبرع والمقتع الاخران الباطن
لا يجاب وان تهود الاستغناء يستعصم عن شهادته بعد ادائها دون تهود الاصل فانه في الاصل انما
هو ما كان عن غيره وان لا يستغنى في الاستغناء العون المبرر المتيقظ الضالمة العار بصرف الشهادته و
تحملا لادائها ومعنى الاصله وما نزل عليه نصا وظاهرا ومبهورا **قال ابن الزبير** فان وهذا مجيب
ما يدل عليه عفو الاستغناء في حصوله ومن كون الامر في ما يعرض في قول الامر من التسليم الاسما
اذا كان العرف يتضمن حصوله في فعله في المعيار ونحوه في العاين فان وعن بعض المفتين لا تقبل شهادته
الاستغناء اذا تناهت عن نص تحملا لادائها **قال** وهذا الجرح في التسليم الزايد العمل
عن ابن اذنا هو ميم العرونة فضلا عن التبرع **تجمع** في التناوب بين المعقول **الاجل** فانه في التبرع
ان يفر

ان يفر لم اجلا فاعلم من كائين يوما ويخبر انه جمع له ذلك الاجال والنفق حتى يعرف ما يتقرب عليه هو انفق
افضل من ذلك واجب في نفسه بيقين الحكم اذ لم يجز ان لا هو القاطن من وثقة له او ابل النكاح ذكر في هذا ما تقدم واجله
وفيهم الله انما تدرهم بالصرى واجلا لا جمعها له مع النفق في احد وعشرين يوما اولها ذكر الشهود على الشهاد الغاف
فلم يذكر فيها انه اخبر بالجمع المذكور فقولان واجلا ما امكن ذكره والبلز من التتبعين عليه في رسم الاجل ان يكون عليه
ان رسم الاجل لا يكون بغيره من المال **والفصل** الاجل متناول في وقتان يتعلق به **قال** في وقت هو متناول في العمل
به خبره والجملة من المتناول الثلاثة وغيره من الاول ونحوه ان يكون في وقتا يتعلق بالعمل بالاجل
على حسب ما مر في وقتا هذا هو العمل به عن فضاة العمل دون جمعهما ومن ثمرته ما مر من انه يوفى عن غير ذلك
اجل **تفسير** نفق ان الاجل موكونة لاجتهاد الحاكم في التتبعين المذكور لا يجب الوقوف عند الاصل المتناهي
متر عن قوله وقول يحقون به البعوض الحلال في من ضعف عدالة فضاة الوقت ان لا يقبل منه اقل من هذه القدر لا المتجاوز
وانه ان حكم عليه بعد ان اجله باقل وعامله بالحق والحق عليه بيمينه ما وجب له على التتبعين بل لا يقبل منهم وتغير
ان التي تجز ما نفع اذا استحسنوا الخبر بركات المذكورة وعملوا بها وما للتتبعين كما لا يقبل قول فانه الوقت حكمه بغير ان
اجلته ونحوه كما ذكر ذلك لا يقبل قوله اجتهاده في من اجله اذ ليس هو من اهل الاجتهاد وانما اصرح عليه غير واحد
بان الحق على التتبعين المتعزم وانظر ما يات عن قول الحاكم في التوفيق فاعلم من اجله في **فصل**
الاعذار مظهر اعذار اذا جاز في علمه العذر وقال المبرور في معانة العذر ان يقال اعذار الرجل اية انما يعذر رعيه وقوله
المثل من انزله عذرا فابغى بالغ في العذر من تفرغ اليك فانزله ومنه عذر الفاعل الى من ثبت عليه حق في الشهود
به وفي العرف **قال** ابن عرفة سوا الحاكم من توجه عليه موجب حكمه ما يستفهم من الاصل بغير قوله تعالى
في فقه الهه لاجل اعذاره عزائم عزايه لغيره الا بئنه يجعل له عذرا اذا التمس بطلان ميمه وقوله تعالى وما لنا معززين
الى غير ذلك ويعز في العز في وكذا في تهود الخلو ويسمى ذلك المستشهد عليه واختلف هل يقول
له في تفرج وواحدتنا ولا يقول له ذلك **قال** في هذا ان كان يقول بالتزكيز وراعه الا ان الفاسم يقول ذلك
لن لا يبريه في المرأة والضعيف **وقيل** حكمه يتعلق بقوله **تثبت** بفتح اوله ونحو ذلك بمعنى يجب اذ يلاب على
فعله ويعاقبه على تركه **الاعذار** فاعلم ان يجب الاعذار للخلق عن اداء الحكم عليه فهو زب من كلام ابن عرفة **قال**
هو عمل يتعلق بصرف لا يثبت المذكور كما يات في الا ان يبريه الخفيفة والعمارة الكلف على الوجوب في الحكم وعلى
التبوت الخفيفي بغيره ان يجب على الحاكم قبل حكمه الاعذار بقوله من توجه عليه الحكم اذ ثبتت اجتهاده او هل لا
يجوز دعواه ويثبت الاعذار بذلك عن التنازع في بطلان حكمه معقول الاعذار من زب والعامل في الجمل على الوجه
الاول في ذلك كما نرى وبل كثر في العالم في الجمل وقوله وكذا هذا الاعذار لا تامل في استبعاد منه ان الحكم من غير تفرغ
اعذار بعد ذلك بل انما هو في كثر لانه سركه في ميم على الضمير لمع الله وما في البضاعة من انه انما يقبل اذ احكام الاعذار

ينبغي ان يعزله فيه ويوجد ان كانه اذا اقل من ان توجب المعارضة المضرورة الخلف وجناح التذلل في القضية
الى من يقره واثبات **وتقول** ان البيهقي اذا تعارضت بقية كل منهما ما اثبتت الاخرى في وقت مخصوص ومكان
مخصوص يكون تهاوتا وجها للمزج ما تفرقوا والاسماء والوجه فيكون واحدا **وتقول** افعال في الشيء على ما سمع
العمل من اعمال الشهود من ملة **وتقول** لا يعز في ذلك القواعد اذا اراد الخلف معارضته فيمكن ان يكون عليه غير
واحد **الشيخ** يفتي على التلخيص مع ان اعز اربعة شهادات القابلة لبعض في حرثه اذا اشهر عدلان منعه على
من ما ربح ما خسر ما او قتل ما من مذهب مالك في السلطنة والمغربي وما السبحة اذا اشهر المسلمون وا
لمقتضون قبول شهادته على جميع اذا كانوا من اهل القبلة يقول عدوان اعز او ادى الى سبك ما يبيع كماله من
سجل عن ابي ابراهيم اسماء الخوارج وكذا الاعز في شهادته اهل القبلة بعض بعض عن مالك والشافعي
الغزيرة التي حملوا او مروا بها الملو فمع يبيع من المعاملات في ذلك السبب وان لم يعرف حال البلد عن النسخ لمسا
النار اليه كماله يدين بقوله ومن عليه رسم غير مذقني في ثلثه في حرثه السبب من قول يبيع على عده العرانة
وكذا الاعز في حرثه السبب من قول يبيع على عده العرانة في حرثه السبب من قول يبيع على عده العرانة
المجلس ولا يدين عن قول المناقح والعق من تلقاء فاني فتاه في هذا ما المبرز في العرانة ما مقتض وجوب الاعز
بمع كذا فادع كماله في بقوله في المبرز بعد اذ في ثلثه وان يروى في غير هذا على الضمارة وكذا من يفتي
من مذهب الموفقة وجوب الاعز اربعة وانما ذكره في مع من الاعز اربعة جميعا لظن ان قوله **طبي** اي لان الجمع
لظن ان يدين في غير كماله في غير المشهور **وتقول** الاعز في الشهادة بالضرر والاعز في حكم الجميع والاعز في
الغزاة بالحرث لان عليه الاعز اربعة عليه ثلثة القضاة وطلبها في حقه كماله تفرق **وتقول** الوثاقه بان تترك
الاعز اربعة من تركه ان الغزاة ما يدين من الاعز اعز اربعة الحكم بقوله البيهقي في حجة ما استغنى بذلك عن
الاعز اربعة من تركه اربعة بسببها الاعز اربعة كماله في غير هذا مع ما ذكره **وتقول** الاعز اربعة كماله في حقه
الغزاة **وتقول** ان الخليل الاعز اذا كان هو الموكل فان حكمه قبل فبقى الوكيل ولم يتعلق هو
لا وكيلا بالوكالة من يبيع وهي بيرة ليستوفي دينه ويحذف ذلك فلا وجه للاعز ان كان موكلا من عزله وان كان
يعز الفقيه وتعد الموقوف او تعلق الوكيل هو بهما في الشك في وجوب الاعز ان كان الطالب له هو الرابع
فان قلنا ان الرابع لا ضمان عليه ولو ضحك - تخلفه بشا هريديا بعد فبقى الوكيل وهو ربه او يمس كماله هو
فلا يملكه كماله لان جميع الحكم والمكينة من الموكل فلا معنى للرابع في الاعز انما الشك ان كان فضا بضمه عليه
لا يعزله اذا طلبه ابتداء او انشأه به استخفى ابراهيم في حرثه وجوب الاعز له مع عدم الضمان فابا
كانه فبايع مفاع الموكل في الثلاثة فيرون ثلثه اليه وان يعز الغنية حكم عليه بالرفع وحج من يفتي الاعز اربعة
هراده اذا طلب العز الاعز اربعة ملة اوله الحق مع بعد الغنية كماله في حرثه وهذا اهل اذا اثبت الوكالة عن
الغزاة ما اهل ان يفتي واعز الوكيل بفتحها جميعا عليه الحكم بالاداء في ثلثين عدم ثلثها وقره في الوكيل
او يمس

بذلك واما ان قال بالرفع
المال حتى يعز الى الموكل
مع ان يفتي ان يفتي
غنية الموكل في

او يمس وعلى الرابع العز والمكينة منه لانه غار لتبسم باعترافه كماله عليه ابن في حقه في القضاة بالامارة
هذا التمرير المستلزم فيما يفتي وانما عليه هو انما هو اهل العلم **وتقول** في خطبة القضاة وهو كماله
الشيخ في ان يفتي فاني يدين في بلده او اخر يدين عنده من حق الانسان في بلده القاضي الثالث على ما اخر
في بلده المكنون اليه ليجب عليه هذا في قوله **وتقول** في المصنف حبيب المراسي في هذا التعريف لا يشمل
الانهاد بالمتساوية مع انه خطاب به غير منعكس لان لما لم يتعرف اليه لم داخل العمل فتصغر على تعز
يقيم بما ذكره وهو يشمل الانهاد بالمتساوية والخطاب على الرسوم الزد اقتصر عليه التلخيص هو هذا **وتقول** في
من التعزير والسر ونحوها هي لترتيب الاخبار **وتقول** من فافق واقر بان يفتي عنده من علة الرسم وعلة
سكاهه وهو من الرسم فيها او عليها القول تعلق ونحوه لانه فان سجد اليه عليه ونظم الموزن في القضاة
ليوم القيمة اي يقيم يتعلق بالخطاب **ان** طلب بالبناء للمفعول ثم ان ايد ان عليه النسخ من الغزاة فتح خبر وجوب
المرور معروف للعلم به مما قبله كقولك انت ظلمت ان فعلت ان رتبته قوله فتح التفرقة على الغزاة **وتقول** في
من الغزاة **وتقول** عليه ولا معصوم للرسم بل بالمتساوية كذا حجب عليه النسخ ايضا **وتقول** في غير هذا
ان كان كل ما يدينه بشا هريديا ملة في ابي رستم حبيب على الغزاة المكنون اليه ان يدين فذكره بما ثبت عن
القضاة الثاني بان ثبت بغير شهادته في خطه اي لا يدين له في يومه او باعادة شهادته في خطه في تعزير بل يدين
وان ثبت بغيره في يومه اي اعز للمصنف عليه يبيع وان ثبت انه اعز معجز عن الرفع او مضى الحكم عليه
وتقول اصل انه يفتي على فعل الاول في بغيره الثاني وان كان نكح خطبة اخرى وان اهل ان كان اهل او
فان موصوفه وان كان يدين لان الشهاد القضاة الاول بما ثبت من شهادته في تعزير بل يدين او اعز اربعة ونحوه
حكم بانه يدين له في الحكم منعقبا بجميع الاول ويحج ولا يتعقب حكم العمل العالم في **وتقول** الاثر في البناء ان يكون
اهلا وفاق مصر لم يعرفه ولا جهله لان شأن فضالة الامصار العلم في اهل الخطاب على الحكم بالحق
بشا هريديا بان الخطاب بالفتح يعز اربعة النسخ فان اتى بغيره يدين له جميعا عليه وان ادعى الرفع يدين له جميعا
في بلده الثالث قبل له اذها هذا واثبت عليه وامضى بان اثبت ما ترفع من الحجة رجعت وانما وجب الاعز
لان المكنون اليه لم يوجهه بل هما موجهان اليه فلا يعارض ما ذكره **وتقول** في هذا الخطاب اذ لم يكن
بالسا هريديا بل باعلم ويحكم ونحوه على ما يدين العمل اليوم كماله في حقه بما خالفه وان لم يكن الشهادتين
ايضا وهو واضح وان المكنون اليه اذ لم يعرفه خطا الثاني وعرفه لم يغيره لانه من الاعز اربعة المعروف بالثبوت
وهو كذا وان الشهاد الحكم في الرسم او يثبتونه ونحوه او اعلام بذلك من غير الشهاد على ما يدين العمل اليه
حكم بالحق والاما احتياج المكنون اليه الى البناء بل يتعذر ذلك الحكم فقط وهذا لان التلون للخط المكون من
الحكم بالحق والحق يتعزير البيهقي ونحوه دون ايقاع حكمه ولا يلزم من الحكم بالحق قبل مثلا الحكم بالحق لان
التعزير راجع لعلم القاضي وقوله عارضه في حقه ونحوه يمنع من الحكم بالحق على ان يكون حكمه بالتعزير ونحوه

لا يفتي كتب الخلفاء والمزبور في كتب كالتفتي في السمع من التكرار مع ابدته
تعبيد عرو الاختفاء بذكره وان كان اجمع بقتضه فاذا كان قولهم اجمع باستقلاله ونحوه لا بد من القائل ان هو
المعلم بالخبر وهو جازان الفاظ الخبر العادة ان يكتب اسمه بخطه يسمي العلامة وهو يتعدي الى ثلاثة حروف
اولها النون المعلى بالفتح لتعظيم ايدى من يقع عليه كقولهم تعالى والسرير عوا الى دار السلام والثاني واللام
هو المعلى بضم السين همزة المصدر المنسب من ان والعجل اذا اطلق اجمع بلان فلان سجد مستغلا كقولهم اعلمنا
زيدا عرو فاعلم فلان ان على الثلاثة والثلاثون ونحوه سبلا بمكرر وكان الاصل ان يتعدي اليه
ببسم كقولهم اعلمنا زيد فاعلم عرو فاعلمنا هذا على جبر بالهاء الزائدة كما ترى **فترتيب التسمية** او
المكسرة عروهم الميم عن وجه زيد فاعلمنا هذا على ان لا يثبت عنه لو كان من كلام العرب وهذا ما يكتبه الفاظ
الثانية واما المكتوبة البية فترتفع ان يكتب تحتها علمته من غير ان يضع علامته وكانت ترتفع لنفسه بفتح
وسواء كان معينا ام لا على ما به العلم **وقيل** ان كان غير معين كتب فيلنم وذلك هو اصطلاح جازان
لتسجيل الاعمال او الاستقلال ونحوه كتب تحت عرو ان اسهر فاف فلان وهو جازان او استقلال
الرسم اعلاء الاعمال او الاستقلال التمام لثمة عرو ونحوه لربيه بواجبه وهو يجب له ذلك من حيث ذكر
فاذا اجمع به الفاظ ووضع علامته موضع الياء وضع العرو ان علامته هذا اثر تارة بجم وليس له ان يسمع
من العرو ان اسهر فاف فلان اسهر فاف فلان اسهر فاف فلان اسهر فاف فلان اسهر فاف فلان اسهر فاف فلان
او استقلال ونحوه فلان اسهر فاف فلان اسهر فاف فلان اسهر فاف فلان اسهر فاف فلان اسهر فاف فلان اسهر فاف فلان
على ما لا يعلم له امل اذ يجب تنوع الشهادة على فلهم وفلا يكون بين مفعولهم وذلك ان الشاهد الاقرب
غلو او افلا ونحوه للمكتسبة في مجالسهم والعلو منتصفي الروية بعنه ان الشهادة على الخط انما تجوز
مع بعو الغيبة او الموت والفاظ هنا مجازا وذلك بان الواجب ان لا يشهر عليه حتى يسمع الشهادة ولا
يسمى وفترتق انه في كتب ذلك غير جازان به بل يرجع فيه نعيمه وكان في اعترافه على ما به ولا يوافق
العيشة الى حيث قال فانهم فاذا ثبت الرسم عن الفاظ وكتب تحتها التفتي في كتب الرسم اسهر فاف فلان
لثمة الرسم بوضع الاختفاء التمام فاعلمنا هذا انما يشهر عليه وان لم يشهره في ذلك من
التسامع ما لا ينبغي **فقلت** وتامل هذا تقوى على هذا ما لا يشهر حقيقة شهادة الزور وهي كمالا بعروية
ان يشهر به بل يعلم عروا لو طابق الواقع وهو الظاهر او لا **فترتيب** استيفاء من النسخ ان التفتي واستقلال وثبت
ونحوه العادة فترادفها وان بعضها يقع موضع بعو وان الاعلام بها هو الموجب لاعمال العباد بعتقها
ها كمالا وهو فله ابن الناصح وعرو العباد ان الخطاب بالاستقلال فيجعل ثبت بشهادة المبرزين
وبالشهود فيثبت برونهم وبالاختفاء في الاذن وهو مجرد اصطلاح وان **يكتب** شركة فاعلم بالخبر
بما علمه او عزلا على جعل الشركة وبالنسبة للمعقول **خطابهم** بواجبه والجملة جواب الشركة اي يلقي خطابا

والاجل

والاجل على هذا القول الذي عرره النسخ لانهم نزلوا اختلافه بالرسم من لثمة مكتوبه بالمسما فتمت وهو اذا مات
لا يفتي كمالا واذا عزل لا يفتي كمالا **خ** ولا تفتي بغيره انما يفتي على ذلك وهو معنى قول النسخ
سوى المستقلة ما هو صول وهو روي نعت على الخطاب لم يسم بالبناء للمعقول او القائل والعايد على ما به
هذا الوجه عزو اي ما سجد الفاظ على نفسه بان يشهر على ان يستقلال الرسم او اختفائه على حسب ما تقرر
فيلم ويشهر به لانه فاعلم او اعزله او حكم عليه ونحو ذلك كما مر في فصل الاعراض والاجال لان الشهادة بالثناجيل
ونحوه حكم امضا بديل النسخ بفتح يمينه عليه كما مر في هذا النسخ لثمة الامور اذ التفتي الشهادة الفاظ
على نفسه بلى يمينه وان لا يفتي بالخطا على الاول فقط لا فتيا به لانه اذا اشهر به على نفسه بالثناجيل
او الحكم مثلا وخطب عليه بالاعلام من غير تسجيل الخطاب ان يرد على هذا القول وليس كذلك ونحوه ان اعترافا
ق على ان التفتي بالخطا لا يفتي به كلام النسخ ليعبر وانما اذا حكم عليه وما لم يخطب الزم ايضا من او
الرواه والاحتجاج الى فكل من يفتي الحكم في صا فله لانه فترتيبهم ويجوز عن التفتي لمكتوبة او لغيره بباله
بحو الحكم وفيل التزاعم بالخاص او الرهن وفترتق ان في المعين لو كان المكتوب بالرب في بطل الفاظ الثانية بطل
في خطابه فترتق حاكم بالشهادة على خط المشهود بان حكمه يفتي برون نفوذ في الحق منه حتى يخرج من
بطل الفاظ الثانية لزم الحكم والايه منه حروف عن بطل الفاظ الثانية وهو صريح في ان مع العجز بخطا
من يفتي من بطله بعرو او غيره كيب وفترتق وبابا ليعبر من فترتق عن العار في ان يخطب بما حكم به على
فترتق على غاييه والشعر في النسخ في الفاظ ان ناييم ليس له ان يسجل بما ثبت عنه وهو كذلك بان
جعل فلان يفتي بالثناجيل المستقلة بالاسم ما لم يكن استقلبه باذن الامام والايه بطل تجميعه من غير اجازة
واذا قلنا لا يسجل به ان يسمع البيعة ويقتل من عرو عروية وتفتي عن المقاتلة ويرفع ذلك الى المستقل
بالاسم ليعبر فيه فاله في التفتي ويقيم من قوله ويرفع ذلك ليعبر فيه ان ليس له الرفع ولا الخطا به الى
الغير وان جعل لا يفتي مات المستقل بالاسم اعزله او كان حيا ولم يعلم **اعترافه** بغيره او القائل
على بعض من **مضى** قال العيشة في كتابه وان كان الفاظ يشهر بالتسجيل عليه وانما كتب في الرسم بمحكم على
بالثناجيل فلان او اعلم بيمينه او استقلاله مع ذلك التي غير ما به يعلم على ما عرو به العمل سواء عين فيه
الحقوب لم او لم يبينه وسواء مات الثانية او عزل ووصل الى المكتوب لم فترتق في العروية ونحوه ليعبر في
في الورر الحثوثه والميز ناسخه في شرمه للفتح وفترتق ان الخطا المبتدئ يجعل به مطلقا انفاذا وغير التسجيل
يعمل به ذلك ان كان الحكم بالاسم لم يعزل ولو بعتق ولا يقولان بالورد وهو عروية النسخ وعروية فالواو به
العمل البعور وهو مزهبة المروية كمالا رتبة وحذاء ابن الناصح ايضا عن فتح الواطن في قوله بما اذا
شهر الفاظ الثانية لان الشهادة على ذلك كاشه على حكم مضي قال واما ما التزم الحكم وعلموا به
في فخر المعترف من الاجتهاد او بعروية خط الفاظ الثانية والعهدة دون اسهاد بواجب لان يعمل للمكتوب اليه

من التوقيع ونهاية البينات **والجسدي** بين الرواية والشهادة مع ان كلامه هذا خبر هو ان الخبر ان نعلق
بجزء من وفرة ترتيب فصل القضاء عليه كقولك لعل على بيان كذا وهو الشهادة وان نعلق باخر علم لا يقتض
بمعين كالأعمال بالنباتات والسجدة فيما لا يتفهم او نعلق بجزء من الاثر لا يقتض ترتيب فصل القضاء عليه كقولك
بجزء من الشهادة او السجدة بغير من الحبس ومنه ما يقتضيه نعتي دليل العلم الشرعي لا يقتض ترتيب فصل
القضاء وهو الرواية ولذا قال في جمع الجوامع الاخبار عن عام التراجع فيه الرواية وخلافه الشهادة وهو ظاهر
منها سوغ الاثر في خبر الجنس او كونه صفة لمخزوف **صفتة** من ان لا المراجعة نعت له اي المقصود فيه عرالة
وهو علمه عليه مخزوف العاطف خبر عن التلاوة والمجمل خبر الاول ولا ينبغي انهما تقتضيان السلام والعقل والبلوغ
اذ ذلك عمل مطلقا كان عمل رواية او شهادة لا يترتب فيه من هذا الاداء ولا اخبار **تيفظ** اي بقتته يجب ان تتكفي
عليه الجمل وهو اخفى من العقل اذ لا يلزم من وجود العقل وجود التيفظ كما انه لا يلزم من وجود التيفظ
وجود البلوغ بل ان يشرع ما قبله وخرج به المفضل اذ الشاهد فيما يلزم ان لا يشهد غيره كقولك رايته هذا بقطع
بدها او تقبل بغيره وهو هذا الغير فيه تفصيلا فلا يقتض به والمفضل من لا يستعمل قوة التنبه مع وجود هاتين
واما البلوغ وهو حال من هذا فلا يجوز شهادته مطلقا وخرج به ايضا السعي كان مولى عليه او لا على ما به العمل
من انه يحجر عليه ان من استحق التخييم لعزمه فبطلت ماله وعزمه حسن التخييم لمخراجه في البيع وقوله التيفظ
كما خرج بما قبله الصبي والمجنون والكافي فلا يجوز شهادته ولو على ماله على الصبي على ماله الجراح كما
يلتزم في بنة ولو عتقها ان المضاعف الروائية من القضاء والشهادة في هذا الزام والنقصون تباي ان يلزمها من
حذوها مما فيه كفاية روي لانه انكر في هذه جازات روايته لانه لا الزام بينه المعين كما في سقوط خبر الزور
لتوخذ الاثني **يقولون** وشاهد ايو شفي شاهد في النسخ فغيره من شرط الشاهد من حيث هو وان كانت
شهادة النساء انما تجوز في البغض دون البغض بغير المعبر في ذلك تجوز شهادته في البغض دون البغض بل هو
كان مفسوخة من تجوز شهادته في كل شيء وعرضا معا ولا يغال في ان القياس ادخال شهادة الصبيان في
نها تجوز في البغض ايضا **لما تقولون** موازها على خلافه اكل كماله **ولما** كانت القيود الزور لا تجوز في
جواز شهادته الشاهد بل لا بد من خبرين اخرين **نقبت** على اولها بقوله **والشاهد** **العول** اي الزم يستحق
ان يستحق عولا وان تجوز شهادته من غير عا هو من وجوب فيه القيود المختلفة **ويجتنب** معها الزنوب
الكبار اذ يلا وهي ما تفرع عليه من مفرو وفسور ورياء وسرقة واحرق العباسي بالاعتقاد كقوله وخار
جبي ونحو ذلك وكذا اصحاب الخمسة كسرقة الفتنة وتطبيع حبة وان لم تكن كسيرة والمراد بالاجتناب ان لا يقر
منه راسا او عرفت ثبوتها بالعدل منها خلافه صفة كماله في خبره ما بعد من الموصول وطلته **وتبغ**
معطوف على الصلة في الغالب ينطبق به **الصغار** الغير الخمسة كالكثرة الاجنبية والكثرة الواحدة في العتمة
لا الصغار من حيث هي كما هو من ان صفة الخمسة لم تكن بالكلية ودوام الاجتناب لاجل الغالب بفظ وكلامه
مسماو

مسماو **العول** هو مسلم عاقل بالغ فلا يفسق وجرا بياض كسيرة او صفة الخمسة ان كان معصوم قوله
او صفة خمسة اذ غير الخمسة فيم تفصيل بين الادمان عليه ويعجز وعزمه لا يعجز ثمرة النسخ ان التاويل
بمسلم منه ان من علمه **وقول** ماله من الرجال رجال لا يقر عيو به **ان** ثبوت اذا كان عليه خبيعا او كان
كلمه حسن فلا يقر السعي في الاعانة منه لا من الصلاح وعلى كذا يفسر بقوله **وما** موصول معطوف على الثقلان
بغير الغلبة كما هو ظاهر اذ لا يفتقر في الغالب ما لا يتبع شرعا من قول وفعل وهو منقول او العاقل في العيان ينطبق
بجزء من حال اياه وهو حال وجوده في العيان بناء على صحة الحال من الجبر او يتنطبق بل الخبر ان هو قوله **يقول**
في **مروية** الانسان كماله ان على لعب الحمام ولو لم يغير فمار السلي في كذا خبر المتهمة من دباغته وعلمته وميلا
كثيرة اختيار ارجو بل يرد به التخييل وليس هو من اهل ما كان لا يرد به في ذلك البطلان من اهل ما
افضل له كان كالتخييل بافوال لم ينطبق الشرع عنها الا بالثبوتية ونحو ذلك في صفة خبره بغير اباي من حرام ومسام
غناه ودباغته وجبا كثر **وبالجملة** في المروية هي العاقلة على جعل مباح بوجوب ترك الزم عرالة انما انما
العلمي في بل يرد به صفة ذلك وعلى ترك مباح بوجوب فعله الزم عرالة كذا في السوي الغير السوي وفي
حانوت المباح بغير الغريب **وتقول** بغير الغلبة اشار الى ان التاويل من المباح الفاح لا يجر لانه اذا
كانت صفة غير الخمسة انما يلزم انما هو في الغالب باخرى المباح الفاح في المروية وعلمه في خبره
الا يباين خبره ما اوردوه ولا يعونه كسيرة مما يتركوه **ولما** كان الاجتناب في الاتقاء العرلة ان في طرق الشاهد
واختيار دون غيرهما وادلة العرلة انما تلت في الغالب من ناهية عما عير بعض كتابي شرع من حذر بانها
اجتناب الكبار واتقاء الصغار وعبط المروية اشار الى ان ذلك مبرر العرلة وروى ما اجتمع في النسخ في
عاد لفظ العول في البيت فلم اشار الى ذلك ولا يفسر في غير عنده ان يقول كلامه كونه يفتن في وياح جعل
اليتين وحر هذا تفصيل العرلة المتضمنة كما قيل لما علمت من عدم ثبوتها لك في هذا **ان** **اعلم** ان هو التخييل
السروك انما تستلزم حال الاداء فقط لا التمثل الا العقل فانه مستلزم فيهما ونسبته قول النسخ في وزن الاداء
لا التمثل في قيل وهذا التفصيل انما هو فيما عرى شهود الخلق والنكاح وما هو في البر من السروك كذا في
التمثل والاداء **فقلت** ان كان مراد في النكاح ان الزوج لا يقتضيه دخول بزوجته على شهادة الصبي ومن
جمعهما مع التوقي في السروك وان جعل يفسر عليه انه دخل بها الشاهد فيم يفسر ولو اداهما
بغير زوال المانع جوا في وان كان المراد ان عرق النكاح لا يثبت بشهادة من قبله حال المانع ولو اداهما بعز ولم
وقيل الرضول او بغيره او بغير الموت من هذا اجتاج الى من يساعده وما لا يخلو فان كان المراد من عرقه
تخص حال المانع بالمعاصرة والتكرار لا يرفع على عينة بعز زوال المانع ولو لم يبرز افعيه نفي وان كان المراد
لا يرفع عليه في عينة اعتمادا على ما عر به من حال المانع وهذا لا يقتضيه من تلبس بالمانع حال التمثل
بل غير كذا اذ ما في الرسم لا يغير خلافا لاجل الخمس كما يباين في العلم **تيسر** كذا في النسخ في خبره

ان العاقل هو من السرك والمذكور لا تقبل شهادته ولو لم يلقه احد من قومه وسواء شاهر على معروفه
لسرقته والعراة ايا ما هو كذلك على المشهور ومنه ذهب الجمهور **قال ابن العربي** في احكامهم اذا كانت في ذمة
ليم يجرها عروا ويعودا عن العروا فالزنا عليه الجمهور ان لا يجوز شهادته مع بعضه بغيره الا في نكاح الر
فبشر عن النكاح وانما اذا لم يجز به جفته غير العروا فنعنا اصله ولم يفلح يجوز للشهادة ويلزم ذلك في الغناه
وعليه لما تنصيح المصالح وما اقص احد افعالهم في هذا ان التخليق سرك الا ما كان هو به عمل الغناه عروا
حسب ما بين يديهم والمعيان وغيره او في المازون فيمنه ان يجوز على السارق شهادته من قومه من النساء وا
الصبيان والرعاة اذا عرفوه وقالوا بان رايه سركا او غصبه وغفوه قال **وليس** ذلك من مطلق
هذا الامر في لصون الحجاز والبرابر وقال يجوز عليه شهادته من القبيح من الناس فيمنه ان يقع غير عروا قال
وابن بوجز العروا على مواضع السارق والمضي وانما يتبعان الخلوقة وهذا من باب قولهم ان المعروف
بالعلم والتعريف عليه الخ في مقام ان شهادته غير العروا كالعروا والى نحو هذا الكلام في العلم عليه بقوله لو
لما قبلت مع بعض القول في الدعوى بلاتبيين وهو وان كان خلاف الاصول لقوله عليه السلام البينة على
المرء ولقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه والله لا يوسر احد في الاسلام بغير العروا في لاني علمه عليه كماله في باب
الغصب بان انما الخ بالعرفان فلا تقبل في كماله عرف قوله وفي الشهود يحكم القاطن في الخ **قال ابن** ما يخرج
به الشاهد العروا وانما فمما من مبرز وغيره فقال **والقول** متبرك **والقول** ينفعه ايا المبرز فيسأل الوالد المبرك
من مبرز في التفسير بل في الخ ايا ما في اعاب مضا وعراثة متفرقا في ذلك عليه واصل من تبرير الخ في السبق
وتفرد ما يفهم وليس هو من تصوي الخمل الشهادة ويعدها في الاسواق بائن فاض او امير كما يفهم
العامة بل هو العاقل في بعض كماله و ابن هو اليوم وكان بعض السيوخ يعلمه بانما في الخ كماله في
وفيل هو معروف في زماننا فيمنه ان يورثه **قال** في المعيار اما مع هذا الوعد الذي هو التبرير في
العروا وعرفته في التخصيص الشهادة من ادركها من عروا المغرب الاوسط والافضل في غير واما
عروا وعرفته في الخ في التخصيص وغيره فيمنه مسلم وفوقنا ههنا منع والحول في العروا الكثير **ليس** يفرج
خبر ليس واسمها ضمير السان فيمنه يفرج **سوى عروا** ما على يفرج او اسم ليس على انه من باب
التنازع بين مستحق وجار عرف من اجابة **تستخرج** من باب المعقول صحة العروا في الجملة من ليس وما
بعدها خبر المعقول **وقوله** عروا ايدني بيمينه وبين المشهد عليه او ابنه او ابيه من نحو هذا
من الاصول والبروع وان علوا او سفلوا ان العروا تورك واما على الحوائص فقولان بالجواز والمنع
لان تمحض الرتبة فيمنه بل انزلها لجواز شهادته المصلح على الخافرو في معنى العروا الغرابة بل فيمنه
فيمنه بل فيمنه لا ينفك عن كسب منع في مجزوء الغرابة هذا انما الا على ما يات في **مقوله** عروا انه لا يفرج
فيها بغيره او عليه انصر ابن سلمون **و** في باب القضاء حيث قال والمبرز فيمنه عروا وفي ابنه في
والمشهور

[illegible]

فضيلة من لم يجره ان كانت اعرل وفرضه من بل فيه ادب او عرفا ادب عليه ولا توارى ان تتوارى ادب على من وامر
فلما نعرفه وان كان ان فرب توارى من اعرل من الاخرى ففى بالجره من ان تبا عرل من بين التار ففى ففى باب
حرف توارى ان يكون في وقت تغيير الجرح فلهذا العرل بالجره اولى فانه المعنى وغيره وهو الواجب
من عرل قوله وعول ان ادى على ما عرله وقوله وكذا في الجرح لا يفتى بعرفه وما يعلم الفاعل فيقول
قوله وفي المسحود بغير الفاعل واذا ثبت بعرفه فلهذا هو انقل على سبب ام لا فقول امره لا يعمل بالزى
وقول الاخرى بغير الجرح انما منقل على المعنى على انه رجله سوء وقيل لا يجوز حتى يتقفل على الشرع او
الرى بان قال اعرل خاين والاخر بل كل اموال التي جازت اتقافا وكما لب التجره من قبل التقريل
الرفع على مجهول الحال فلهذا عليه رسم خبرا وترا ولم يفتى عليه وامر منقل وهو يتعلل بالتقريل
مع وجود معنى مؤخره يتعلل بالمبتدأ والتعريف في مؤخره للتقفل اي اذا اعرل المجهول المفعول
فضيلة وزى مع معرفته بغيره دون السنة تسهره فضيلة اخرى وكله المسحود عليه كانيه فيزير تعريفه
بانه الجرح في قول ابن الفاسم ان يشره بعرفه من سعادته الاولى ان السنة تتغير فيها الاحوال
وتحرف فيها الاحداث وقال يحسنون مجابا لملفاسه من بعد السنة او قبلها حتى يكثر تعريفه ويستغنى
ابن عرفة العمل على قول اعينون ولذا قال النحاة **ما اولى** بقل حركة العزة للام مبتدأ خبره يتبع بالبناء
للمفعول ونايبه يعود على التجرير والجملة من الثاني وخبره خبر الاول ودخلت الجاء كالمعنى الاول
من العوم اي جالوا في والاحسن احيانهم الى ما كلب من التجرير لملفاسه حتى يكثر المعرلون كما قال يحسنون
فيان يحسنون تعريفه قبل السنة او بعدها بغيره من عرله او لا وجهل الناس بحاله الا ان قبلت سعادته
ان كلب تعريفه نايبا انما هو استحسان **لا خيم** يتعلل بقوله **بشهر العبر** اي كل سنة وما اوعى
حيث لم يكن في حاله الا استغناء بما يتعلل بمعزايه اذا اعرل الشهر **التعريف** مبتدأ خبره يتبع بالجره
هو قوله تيرز والجملة صلة ما ذكره من التجرير التي في مؤخره وهو الخ في اوابل المرونة ووضع
البناء ما كلب هو عدم استراحم وهو فلاح الرسالة ايضا به عرل ابن الحاجب وابن ساس **وشرح** الفاعل
الفلان والشيخ زوى بان المسحود وما ذكره من عرل جوازها لم يمتد اذا اعرل **التعريف** نحو المعنى
وصوبه الفلانة وغيره بل حتى العارزى انقل العرل على رده سعادته **الاخ** لا خيم مع قوة التهنة
كان يشره لم يفتى بغيره سكر ما او برفع به معرفته بغيره الحمية والعصية مثل ان يشره
لا خيم وهو نزل العرل ان تزوج امراته ينشره بظاهره او ان جازا بغيره او في جرح الفاعل وكذا
او غير ان يفتى على رده سعادته لم يال المال الكثير الذي يحصل له في الشر ولا يجوز له جرح على الله
المسحود فانه في **ضج** والسامل وفهم قول **خ** مجازا اخ **الاخ** ان يزرز ولو يتعريف في جوازها بالشرط
الخبره ولفظا فنية التهنة ام لا يليل قوله ولو يتعريف لانه مما ينشر به ويرفع به معرفته عن نفسه
ولا ان

ولا ان في اختصار المتبقيات ما نصم ولا يجوز سعادته في غير العربية ولا في نكاح من ينشر به الجاه
الربيع والتعريف وشبهه اذا كان الاخ اشاهر من زوا ليس في عيال المسحود له **هـ** قال واقتدر
ييمن سكر لا خيم عيال فيقول يجوز ان كان ميزا واجازها بغيره في الغلب دون التبر ولا يجوز في عيال يزرز
فيه حمية ولا ييمن بغيره حمية واقتدر في سعادته لم يجره العرل في تبيين ان المسحود هو الناف
من استراحم في التهنة واما استراحم التبرين فيم فوالا سكر كل منها **ويع** منه ان غير العبر لا يجوز سكر
خبره مطلقا فنية التهنة ام لا وان غير الاخ يجوز سعادته لم يغير سكر التبرين وهو كذا قال النحوي و
سعادته الرجل لا ييمن ولعمري ان عمه بالمال جازة ما لم يكن السادة بغيره بغيره المسحود له ولا يجوز فيم
يجمع فيم الحمية والقصب ولا ييمن برفع به المعرفة او يستب لم يشر ما و **هـ** هذا الوجه كالا **هـ** **ويع**
قوله ما لم يكن ييمن سكره بغيره بغيره المسحود له ان العكس وهو كون المسحود له بغيره سكره يجوز
وهو كذا عرل ابن حبيب **وقال** بعض الضاحرين ييمن ان لا يجوز له جلال لانه يرفع بركة بغيره وان طالت
لانظر من ان ترك البقرة عليه معرفته له واما ان كان المسحود له اجنبيا وهو عيال السادة ييمن
خبره لم يجره كذا في القصة **فيهم** هذه اعرل المسائل السبع التي يكثر فيها التبرير المذكور في
قول **خ** مجازا اخ **الاخ** ان يزرز ولو يتعريف في جرحه وملاطف ومجاو في غيره فاقترعوا في اوابل وان
وذا كبر عرل **قلت** وفي العجبار عن سبيع مصباح استراحم في السعادة في الجرس من فلاح يرمى
حسبا بسعادة غير ميزين لم يفتى في سعادته من الاستعداد ونحوه في قول النحاة كذا في جرح لانه ييمن
ايضا في التجرير بغيره العرل وفي الباب الثالث من القسم الثاني من القصة استراحم في السادة مع اليمن
ويع في الباب الرابع من القسم الثاني من القصة استراحم في السادة مع اليمن
بلا وسكره بزرز **ويع** **المعيار** استراحم في سعادته الرجل لزوج حمية كذا بلا **ويع** **العرل** في استراحم
لعمري ايضا في سكره على نفسه محو وان لا يجره على سعادته غير لزيادة عليه وان كان ابن سكره على
فقال لا يجره سكره على نفسه بغيره وعلى زيادة الاستعداد بعرفه وان كلب المسحود له ذلك **وقال**
البرزك ان كسر العرل ييمن اجبروا لا جلا في شرح العرل استراحم ايضا في المسحود على فلاحه وفي الخامس
عشر من العرل استراحم بغيره استراحم **والاب** مبتدأ على حرف مضاف اليه سعادته **الاب** نايبه يتعلل
بالمضاف المفعول **وعكس** مبتدأ على حرف مضاف اليه سعادته **الاب** نايبه كذا وقوله **منع** بلا
بناء للمفعول خبر المبتدأ الاول جهم موخ من تعريفه والقياس منقذ بناء الثاني الساقطة وعرفه
لجواز مع خبره مجاز من التاني في قوله ولا ارض بقل ابقالها وظاهره سكره احد هذا الظاهر في او يتعريف
والعرل بالاب ما ييمن **وام** علمت وبالاب ما ييمن البنت وان سكره وفلاحه عرل جوازها لو سكره
لا عرل لرب على الاخر ولا عرل ابويه كذا وهو كذا لاني بشره كذا عرل المسحود له سعادته

شهادتهما وخرجه فانه في المعبر وهذا التعليل بغير ان مثل الابن مع الاب عن اصغر سائر ما في القرابة النر
 بين التجرؤ شهادة بعض بعض مما اذا اظهره الغير وعليه جعل القول من الشاهدين واحدا ليعينه
 واذا اخرج احد هذين الشهادة الاخر هو القاطع من التعليل المذكور واستحقاقه ابن رحال ايضا والاول
 القول هو ان الشهادة او لا هو صريح قول ابن سهل سقطت الاخير اي انه يتبع على اطلاع الشهادة الاول
 وعليه فالاول هو عمل الاخر واذا اخرج لم يتبق شهادة اصلا وهو قاطع النسخ جوازها وان لم يكونا ميزين
 وهو كذلك خلافا لسنون كما مر ووقع من قوله مع ابيهم ان شهادته مع اخيه او عمه جائزة وهو كذلك كما مر
 ابن عرفة ووقع من قوله مع ان الشهادة امره عن الاخر اذا كان حاكما او على شهادته بمعنى ان
 ينقل امره عن الاخر او على حكمه اذا عزل او شهادة امره على خطه الاخر بالتجوز وهو امر فويل
 وعليه انقصر صبي قال كذلك عن الاخر او على شهادته او حكمه في الناس قال ابن تايه في شرح المرونة
 اقيمت جوازها على خطه ابيه وبتواؤه هذه تؤخذ بنسب جميع القول بالجواز في الجميع اذ لا يورث بين هذه
 الصور مع شهادة كل منها عن الاخرية في جميعها النسخ كما فيها من التعديل المنقح على منعه **وزمن**
الاداء مبتدأ وهو كما لا بد من عرفة اعلام الشاهد الحاك في شهادته بما يحصل له العلم بما شاهده به بما لا يحدود
 مضى للفاعل والحاك مفعول والصبر ويعبر بيقول بالاعلام سر مسر المفعول الشاف والثالثه وباؤه للتعريف
 والباء الثانية تتعلق بالاعلام وهي للتعريف ايضا او سببية وموافقة على القاطع الاداء وهي بدل من ش
 شهادته ويجعل بالتضحية صفة كذا او صفة فاعلم ضمير يعود على ما هو العلم بمفعوله والباء الثالثة
 تتعلق بالعلم والمراد به الضمان الزم لجعل الحاك بسبب الشهادة والضمير لم يعود على الحاك
والنسخ ان يعلم الشاهد الحاك بانته بيشهد بجزء بلغة يجعل الحاك العلم بما شاهده به والافرن ان المبرور
 الثاني يتعلق بجزء جواب سوال مقرر وكان كما قال اعلام الشاهد الحاك بشهادته قبل لم يابى شدة
 يكون الاعلام المذكور فقال بما لا يبعد يجعل له العلم في قال وفي النوادر عن السحب قوله للفاضل شهادة
 اداء له افعال والاخر ان الاشارة المصطفية في ذلك تقع وتقر عن قوله ومن يترك فليقل عدل رفي في ان
 الاداء لا يختص بلغة الشاهد على الرابع **في** ان الفاعل لا يقول للشاهد عن الاداء الشاهد بجزء لانه تلقين
 واذا انسى بالباس ان يتركه الاخر لقوله تعالى ان تفضل امرا هذا فترى امرا هذا الاخرى اذ ان تفسى
 امرا هذا وان انسى هذا الفاعل في الغلط فلا يعرف بينه وبينه الياء بغيره الشاهد وتقبله علمه خلافا لما مر
 المعبر فانه السمع الفصل بعرضه والافتقار في الاداء من العوام بقوله هذه شهادته فيقول الشاهد
 نعي بل غنى ينسب شهادته نفا لا اختصار فيه ولا اجمال والمراد بالعلم غير العلم بل بفتح الشهادة ولا
 بر من سواه ايضا عن كسبية علمه ومستتر في تلك الشهادة لان غير العلم بل بفتح الشهادة في الغالب
 جري على الصلح لغيره ان لم يكن في غيره لانه لا يعرفه ما في الرسم والمعتبر في الاداء ان يكون عن الفاعل
 عن

لا عن المبرر في الابن المعبر على ما عليه عملهم من التعليل عن المبرر كما مر **وفي** البرزخ عن ابن سهل
 ان شهادة الامتراء اذا اذاعت عن وقت فعلها فلا ينقلها المصنوع الا من جعله وحيزت عادة ففة
 اليوم انتم بغير الويعة ثم بطلت الشهادة بالحجة **التمثل** معهود على المبتدأ الياء انما اذا فعلها
 كادرا او عيبا او عيبا او باسقاطها اذها عن الفاعل وهو نظام هذه العبادات او فعلها على ما اذا
 باسقاط **ع** اعتبارا بما على يد الحجة غير المبتدأ المنقح يتعلق **بجلى** مفعول له اي فاعله يجعل
 بشهادته في الاولى وتلقى في الثانية وذلك لان روح الشهادة وتوكلها هو ادائها متى لم توجد مسمى
 كالهرم فلما اذانت مروت الشهادة كلها مدعى العقل انما تستمر حال الاداء لاهال التمثل كما مر
 اول الباء **ابن عرفة** والتمثل تحصيل علم ما شاهده به بسبب اقتضائه وهو ما مور به ثم على لانه
 فرض كفاية اذ لو تركه الناس كلهم لكانت الحقوى واما كونه كفاية بلان الغرض يحصل بالبعف بلان
 لم يوجد من يفوق به غيره كان فرض عين ولو باسقاطا لم يفرجس حاله عن الاداء ويجوز ان يتبع على
 التمثل بما جاز ونحوها في الاداء لانه فرض عين **في** بلان اتبع بخرج والسعر قوله علم ان لا يجوز
 مع غيره من شدة او وقع في يكون فليعلم في يكون عليه من كفاية قوله وغالبه القول في العباد
 بالعلم ما يستلزم القول والاعتقاد وهو العزم على الشيء والتعظيم عليه والنية التي هي ارادة الفعل
 متاخرة عنه لانه يجوز على ان ينوي فانه **تت** في شرح الرسالة وخرج بقوله بسبب اختياره علمه
 دون اختياره من فرع بعضهم صوة مطلق فانه لا يسمى فعلا وانما يكون فرض كفاية ان كان الشاهد
 فيه امر اجازي او منروبا او اجابا والعيب في المكروه وغيره في العلم وانما في الويعة والام
 ينسبها محمول على ما يجرى الشرح منه او يتركه ومن العلماء من اجازة في العلم بقصر ان يرد فلف
 وهو الظاهر لان عزمه لم يطل على الفاعل فيصنع انشر **في** وما مر من جواز الاخر على التمثل قال
 ابن عرفة استمر العمل ونكون معقولة بما اتفقا عليه من قليل او كثير لم يكن المكتوب علم مطلقا
 للكتابة لقصر الفاعل في التثبت عليه والكون لم يجر ذلك الموضع غير فيجب على الكاتب ان لا يطلب يور
 حقه بلان جعل وهو جرحه بلان لم يسمي سبلا فهو عن كفاية التوابع ان اعلمه اقرب العمل لزم
 والا كان غيرا في قبول ما اعلمه وتمسك بما ثبت له الا ان يتعلق بذلك هي المكتوب لم يكون موقفا
 يحبر ان على اجرة العمل ونحوه النسخ ان الجرح من الحادثة بعد الاداء لا تنزله هو الواجب كما مر في فصل
 فكل باب الغضاة من ان يجب تارة الخطا في الاداء فيسقط التبرج في امره بعرضه وبذلك ايضا ما مر
 البرزخ والعبار ان القاضي اذا ثبت ان الرسم ثبت عنه فانه ملحق بقدر كفاية شهادته مع جرحه
 جرحه ونحوها وهو الواجب ايضا لما مر من ان القاضي اذا خطا في الاداء او بالقرائن من بعد بينه
 على فعله ومؤذكي الاكثون الخطا في ذلك مثلا ولا يعارض هذا قول في وان امره يسوق بعد الاداء في

عن

لا مكان ان يكون هذا ايضا لا خطا فيه ولا حكم بكونه متماثل ذلك اذا التومى كلام الاية ملكوب
ما امكن بل فلا هو المثل ايضا ان العبرة بزم الاداء كان الرسم اهلا واستعلاء وفي السراول الباب ان
الاصل يعتبر تاريخ العمل للشهادة لا تاريخ ادائها قال واعبر بتاريخ الاداء والاصل مستطع حكم الاصل
جائزات العراقة بين السهود وبين المحكوم عليهم لا فيمنع من ان المجرم الحادثة بعد تاريخ العمل ان
كانت الشهادة اعلية لا تنصرف بهذا العمل ان الواجب في العرول المنتصين للشهادة اذ افيروا
شهادة اعلية ثم صراحتهم بغير تغييرها ونيل ادائها او بعد ان لا ينفذ الحق السهود به كما مر
عن قوله وعلم انه ما علم في الاداء في الحز على ارباب الحقوق فخصوا بغيره عن
امروا بالتحسين عن من المنتصين لتعمل الشهادة او لم يعلم **بصل في مسائل من الشهادات**
ذكر فيه جواز شهادة الخفي والشهادة على الخفي والرجوع عن الشهادة والنفي والزيادة وحكم
اعادة الشهادة بغير تبينها او ادائها وما يتعلق بذلك **ويشهد الساهر بالافرا** يتعلق بهزود
حال ايدويشهد الساهر بالحق على المفي معتبرا على افرا الصادر منه من غير اشداد وقوله على
الختار يتعلق بيشهد وما ذكره هو الزم العمل كما في المغير ودين سلمون وغيرهما وفلا في كل
الحق ما ليا او يربط كان الساهر بغيره المتبنا المفي فيما لا ينوي فيه او لا كان الساهر بغيره متبنا
لا يراه المفي او لا هو كذا لاني بشره ان يستوعب الساهر **الكلام** معقول بالحق فله من المفي
يتعلق بذلك العمل او الحز وصحة الكلام **البرء والتمنع** بدان من الكلام ايد اوله واهله والالف
والثاني في الكلام والتمنع معاقبة للضمير وهو التبرك بغيره عليه الساهر فقط والوفية مقبولة ان باه
بني عليه فيها وكل من اهل العلم بان لم يكن من اهل العلم فينبغي استيفاء وانما استلزم هذا
الشرط لانه اذا لم يستوعب الكلام فزبونه كسبه لو سمع لم يشهد عليه اذ فربما لم يسمع اذ لم يسمع ان
جيت بقرا فيقول لك عنك كذا ويسمع الساهر الجواب فقط ونحو ذلك فلا يشهد حتى يجيب بسهم وجهه
هو وفي شرطه اخر وهو ان لا يكون المفي مخرى او لا يعلقه فانه **ابن التواز** وانما تتركه الساهر لانه شرط
في كل شهادة لاجل خصوص الشهادة بالافرا ومع ذلك لو انظر الضعيف الجاهل بالافرا جملة لزم منه
الشهادة وانما يصرف مع يمينه اذ قال انما افرزت لما ذكر من الخوف والخراج ونحوها ومثل الافرا الزيد
هو موضوع المذو لا نساء كما لو سمع رجلا بخلق زوجته او بغير رجلا وفلا انه يشهد عليه
بما سمع منه ولو قال لم يقل ذلك لا تشهد على ما نفعل وهو كذا معي ملك في الرجلين يقولان للقول
لا تشهد علينا بسنة جازنا نقارنا بالسبيل من امرنا لا نؤثره ابنته ذلك بيننا او لا يفتي كل من يغير فلان
ويستلزم احدهما الشهادة بما سمع منه اذ لا يرى ان يجل بالشهادة ولا يجلها فان الساهر او وجروا
شهادة ما سمع منه فلا ومقابل المختار مروي عن مالك انه لا يشهد عليه حتى يشهد ومعه قوله

من غير

من غير اشداد انه اذا اشهد جازت الشهادة عليه انما لا ويثبت الموقر الساهر بلان بان قبله بلان
كزا يقتضي من الخلاف وهي اعلية ولا تضع علامته في هذا ان السهود عليه من يلقن انه لم يجل
بما يشهد عليه او ان يكون مخروعا حتى نزلها عليه وان قال لا قيل ذلك ما فيها هو موقر ايد اوله
او فارقا له **في التفسير** واصل موضوع الشوحي السراعية ونحوه وينتقلها بان او اعترف لربنا
ويعترف له ونحو ذلك ولا يربط من معرفة السهود عليه ولم او التفسير بها او الوعد
والوعد هو الذي به عمل المؤمنين والتعريف ضيق كما في المعيار والبرزخ اذ اوصبه لا يحكم عليه جلا كان
ميتا حتى يثبت ان تلك الصلوة هي صلواته والبرزخ السراعية بينه وبين قوله لربنا او يجل تلك الامور ان كل
الرب من بيع فالوايدع منه كذا وكذا المجزئا او بافرا عنزنا بالبيع ونفي المبيع فان سقط من الو
تيفت لربنا او مجزئا او نفي المبيع في البيع لم تعمل الشهادة حتى يبينوا ذلك بان تعذر استيفاء
فان علموا او ما تأسفتم كما تسفد اذا لم يتعروا المعرفة والتعريف والامعة وتغزاد او مع على يمين
والم يكونوا من اهل القيد والتجسس والافتة فان سبل الساهر عن عرف لم يمس السهود عليه فلا
يعينهم وسؤاله عنه جعل من الفتاة فان عين يتضم بطلانها حازت خلافتها وان عين جنس **في**
أهوية الساهر ان الساهر اذا وضع يعرفه السهود عليه لم يجله بعد ذلك قال انه لم يعرفها وانما
عينها لم جيب ان الساهر عليه امره ونفي بها ان الشهادة عامة اذ كان هو الذي اثير اسوال
المرأة المعرفة لان ذلك من يدب الخبر **في بيع** ان تعيين الجنس غير مفي بانفسه ولا متبنا وصول
وافقة على الحق وبغيره **شهادة** علمها والمجروا بالبناء يتعلق بوفقة او شهادة هو الراب
وطلب بالبناء للميعول **العود** ناييم والايه عوض عن الضمير وهو اس مصر معنى اعادة والحلقة
معقوفة على الصلوة فلان اقيمة للجنس **اعادة** اسمها والخبر محزوف ايدوا الحق وفقة شهادته
بم سوا لثقت واديت او كتبت فقط او اديت فقط وطلب من الساهر اعادة الشهادة به معتر اقباع
الرسم وسبب ذلك فلان اعادة جازية وفلا في سوا اعادة الفتاة والاداء معا او اعادة الاداء فقط
بم رسم او برونه عن الفاعل الاول او عن غيره وهو كذا لاني يترك الحق على المكلوب وهذا ايضا يعني
فيه التكرار كالربيع والوصية والفتاة والجراح ونحوها بعضه فقال في دين وصية فتاة في ما كان
في رسومها من علم على ان لا يمسحوا له في الاربعين بل في ذلك الوديعه والغرض المقبولان بالشهاد
وكذا المضاغة والفتاة عن المقبولان ايضا مضابط الصنع كل ما يتبع فيه التكرار او اما ما لا يتبع فيه ذلك
كرسوم الملقبات المستقلة على التصرف وعمر المنازع ورسوم البيع للاصول ونحوها بالفتاة ونحو
ذلك فتجوز اعادة كتبه وادايه لاني في الاداء برزى الساهر اذ لا يلزم الاداء من تبيين لقوله تعالى ولا يضار ظلتا
والاشهاد لان يكون في الرسم اجمال او ابعاج يميز من تفسيره كما في المعيار وكما ان اعادة الشهادة يمسح

الى تجبوه بخلاف السأهر فإنه يرفع للفاضة شهادته وينسب اليه ما عنده منها ومع ذلك لا يثبت الحق بسأهر
لأنه وحده بل لا يرد من يمينه أو شأه هو كان قاله **ابن منظور** **تيسير** اعترض الشر وغيره كلام النافع بان الخلاف
المستفاد من كلام ابن المناصح على الوجه المذكور إنما هو في قبول ثبوت الفاضة الى فاض يصحود معرفة ظلم
هنا هو الزحني فيم الخلاف بين اهل عصره واهل المذهب كما تقدم في خطباء الفقهاء وأما مسألة الفاضة فيجر
في ديوانه حكمه بظلم فليس عنده فيها الا عرج جواز التمييز فلا وادعاه قال ولا يخرج فيسأها القول
بالتمييز من الخلاف في السأهر فيفس ظلمه وابتدأ الوافقة لعزل السأهر في الجملة اذ ذلك مفقود والفاضة ظن
فأدرا على الاستشهاد على حكمه في **مسألة** الفاضة يجر حكمه في ديوانه بظلم دون ان تذكره ليس فيها
قول بالتمييز دون استشهاد بالظلم ولا تفرجها في الخلاف في قبول ثبوت الفاضة بغير معرفة ظلم كما مر
وقد علم **في** بقوله والحكم في الفاضة بعنصر السأهر كما ينبغي بمعنى زاي **وخط** **عزل** مبتدأ ومضاد
اليه **مات** في موضع الصفة لعزل او **غاب** مقطوع على مات ومزاد غاب بغير كذا صرح به بغير قول في
مسألة الفرض **التي** مبنية للمفعول خبر المبتدأ **في** متعلق به وهو على حرف مضاد **بعر** **لبن**
تأديب فاعل **التي** اي **التي** الفاضة في ثبوتها بعر **لبن** يستدل ان الشهادة في التي الوثيقة اعلاء مكانا وعندها
او شكلها المتضمنة فيمنع فغوا ان هذا بخلافه لان لا يمكن في ذلك وانما مات او غاب بطلوا او جهل علم
وبغير استشهادتها في هذه الشهادة على هذه اليقينية هي فلاح النية وهي معنى قول **خ** ان عرفه كل
المعجب وهي كما ينبغي حجب كان ذو الخلة معروفا بالعدالة عن الفاضة او غير معروف وعلمه عنده غير
الشهاد بظلمه بان لم يعرفه اعدا لغيت الشهادة **والحاصل** ان من لم يعرف عدالة في الخلة لا يستدل
بمعرفة ظلمه فاختار **ان** احتاج الفاضة فيم الى تعويل **عزل** والا فلا وليس من كلام التعويل التعويل
للتعويل كما هو قول **ابن** **سلمون** والعلوي وغيرهما لان التعويل مما يستتزم فيه الفاضة التي علمه بان
اراد السأهر بالخلة تعويل صاحب لمعرفته بحالته زاد بقوله لا يستدل في ذلك ما نصم وان كان حين ايقام
الشهاد ووضعها فيمن اقبل العدالة وقبول الشهادة واستمر على ذلك في علمه الى ان مات او الى ان غاب
وكذا ان علمه غير السأهر بظلمه وهو معنى قول **خ** وتضمنها عدلا اي وضعها في حاله العدالة وانما التردد
هنا ليلابكون وضعها وهو فاسق ولو كان حليلا لم يوجد ما وانما التردد الاستمرار على العدالة ليلابكون
فكره ان جرحه **في** **اختصار** **الكتنجية** قال مال لا يجوز الشهادة على غف السأهر ومعرفة عدالته
حتى يقول السأهر بظلمه انه كان في زمان الشهادة عدلا ولم يزل على ذلك حتى توفي احتيا لئلا من ان تكون
شهادته سقطت لوجه ماله ونقل **خ** وغيره هو وقوله لم يزل على ذلك في كلامه وغيره احد كصاحب
الشمائل وشراح الحنفية والحنيفة في باب الجحيم و**ابن** **سلمون** و**ابن** **عروة** انه شرط عنه **وقال** **ابن** **زحان**
في شرحه لعلم سركه لكان جفته لان العدالة اذ اقبلت لاصل بقاؤها وبقول لذلك قوله احتيا لان الاحتياط

بدر

برك على عدم الوجوب لا وفيه شيء من الوجع بمنزلة اداء الشاهد المرفوع على خلقه وهو ادا الطراد عليه من قبل الاداء كان جرحه فيه مما يترجى من قولهم واستخبر على ذلك في علمه منى مدعى في وان الشاهد لا يعمل بسماحة حتى يترك انتقاء علمه بالمبطل لانه كما مر في خطابات الفضلاء وتخليق قولهم ولم يزل على ذلك انهم يسوفوها ما في القسط وليس كذلك بل على العلم بقسط كما مر في هذا الباب بسبب الشاهد بانها او غيره ان المسهود على خلقه كان يعرف من الشاهد معرفة عين اليقين يكون فرسه على من لا يعرف ولا سيما وقد علمت ان الشاهد انما هو في وضع شهادته على من لا يعرفون وهو قول ابن زبر وعجود في علمه في قوله وان كان يعرف مسدودا او لا يستلزم ذلك وهو ظاهر في النسخ وكلام المنظرين **ابن ابي اسير** وهو الصواب وبه العدل ان اذا الخد يجمع على انه لا يصفه الا من معرفته والا كان شاهد ابن زبر وروى عن ابن عدل وهذا اذا كانت الويغية المسهودة على خلقها فلا يثبت من المعرفة والتعريف والوجه والا فلا يثبت ذلك انتقاء **فما في النسخ** انه لا يثبت ان ادراك صاحب الحق وهو كذلك على ملابسة العدل ونظم في المعيار عن النسخ وغيره فالواو لو تكرر عليه خلقه وعلمه بالتواتر حتى لا يثبت فيه شيء ان يشهد انه خلقه لانه اذا تكرر وكان حصل العلم به كما تفتق به بخطوط فروع ملانوا وما ادرى النسخ في نوازل اليسوع من نطق اذا كان الشاهد معروفا بالسهادة في ذلك البسوف تكرر منه في الوكايلي جهاز من عنو العلم به ان يجيبها وان لم يعاصره وعلمه على ذلك العلم حبيب قاله ورفع عوليين على خطوط من عصر او سواء من اهل الزمان وقيل لا يرفع على خلقه الا من رواه يكتبه علامته على الرسوم في تلك الويغية او غيرها وقال النسخ خط ايسا من الرينة فهو خطه ونحوه على يولييه قوله الامع استرانه في لانه اذا اتى في خطه فيقسم فاعرى في غيره وقوله عدل المستنصب للشهادة لان الغالبه اطلاقه عليه والا فلا يرفع على خلقه ولو كان مسدودا بالعدالة لان العادة ان الناس انما يتوعدون في الرسوم من المعززين المنضحين لامن غيرهم فالمراد من العبرية وعلمه على النسخ في العدل حبيب قاله وارفع على العرول خلقا بالعادة اذ غيره لا يثبت الشهادة وما غير العرول وهو العباسي بلامه في المرفوع عليه وقوله عربيين ايعطين عارفين بالخطوط معارفين بحرف الصيغة في هذا الوجه الزا فبلم بلامه في المرفوع من ملان العرول وتخليق قولهم انتخب فيه بعرضين ان الغاضي لا يثبت في معرفة بل لا بد من المرفوع والا كان فاضلا بعلمه وهو كذلك كما مر في خطابات الفضلاء وانما في هذا ما مر في اول التفسير من ان الغاضي اذا عرف عدالة الغائب او الميت يجعل عليه ما كان ذلك به من التعريف بالخلق وتخليق النسخ انه لا يثبت على المسهود له لضعف الشهادة وهو كذلك لانه لا يثبت له الا بعد الاستيفاء والتمسك كما في التفسير وما لا يبين الغطاء والاستخفاف فلا بد من هذا وجه قولهم على ان المرفوع بالواحد لا يثبت وهو المنصوص وعبري العدل بالانتقاء بالواحد ولو تعدد الخط دون يمين فالمراد في الغائب وبه ائني المباح وغيره قبل وهو مما لا يسد عركه نصي ولا يخرج عن السبع مبدئية ان الانتقاء بالواحد من باب التعريف انما هو انتفاء ذلك عن

توسعة في بؤن الحق بهذا والجملة خبر الموصول ولعموم في حكمة الجاء في خبره وقوله اني من الزكوة
بر ليل البينين بقره والسفر فوله في اني من البايح بالربب صلا اذ اطلب الاستهاد بالقره واسي المسعود
عليه من الزكوة عليه ان البايح لا يجاد وهو ما لا بد من **قوله** البتر في الصواب ان يجاد اذا لم يبع
العزل بحرقة او مكدفا وسمل الموصول بحقوق ما بينه وبينه على تعجيل في اقدارها اذ من هذا
ما لا يثبت الا بقرين ومنها ما يثبت في الواحد والمرتلان او احدهما مع البينين وما يثبت في امرتان
وهذا كما يثبت في اول العتق والاسلام والردة والنكاح والطلاق والرجعة والنسب والتفريق
والنكاح والتبني والتزويج ونقل الشهادة فيما ليس بمال ومنه انبات العرو واستفاد الحضنة وكذا
الحبس والوجهين لغير معينين والايضا كما في ابد ندرع اول افخيم المرونة وليس منها الموصلة باعتبار
الار كما يثبت في الفصل بقره ومن جعله منها بانها بعين باعتبار اعتداد زوجته وعتق مرتبة ومنها
العتق اذ الخلو الموجه لها او باعتبار انزاعها في العتق اذ في الطلاق وفي مصرفه في انقضائه في اقل
في عواء هو انقضاء في الرجعي تسقط عنه النفقة فيكفي الساهر واليمين فيما يثبت في **ابن زحان** وكذا
البلوغ باعتبار اقامة الحر عليه لا باعتبار الاستطاعة له في الغيبة فيكفي فيه الساهر واليمين ونامل قول
خ في الحجر وصرى ان لم يربح وكذا الولاء باعتبار المال فيكفي الواحد واليمين **خ** وان سهر واحد والواء او
انما انهما لم يربح لا يسعدان انه مولا لم يثبت لانه محله وبذلك المال في وكذا الوكالة في النكاح ونحوه ان
لم يتعلق بها من الوكيل فان نعلق كحون الوكيل لم يثبت على الموكل الغاية او كانت باقية ونحو ذلك
فيثبت بالساهر واليمين كالمشرك في الاجل لان الشراكة مال والاجال في ابل اليه وكما لا يثبت
بالساهر واليمين والوكالة في النكاح ونحوه مما ليس بمال فلا يثبت الا بقرين فان ادعى
انهما خلقت وزوجها وكيلها من وفاق ساهرين على النكاح وواحد بالوكالة خلقت انهما
وثلثه وارثين بضعه ان كانت بموضع لا يجي عليه ما في الامر عابا وادخال الحبس والوجهين على غير
معينين في هذا القسم صحيح بالنسبة للساهر واليمين لتقررهما من غير المعينين لا بالنسبة للساهر
والمراتين فيثبتان بهما كما في ابد عرفة وكما لا يثبت في قوله **ورجل ابد عرل** وتتر السونغ الاتزان به وضعه
بما ذكره في الجملة في قوله **بامراتين** عرلتين يتعلق بـ **يقض** بفتح الياء وكسر الصاد فيض للفاعل في
كلما اي يرضع بفتح الياء منته للفاعل حجة **كلما** يتعلق به والعرو يرضع يتعلق بقوله **اعظم**
منه للمفعول خبر المنزلة او ظاهره وليس بمال كالموكل ان نعلق بها حق الوكيل كما قرأوا في
عامل الوكيل يبيع ونحوه ونقل الشهادة عن سهر عرل كما في **خ** حيك قال عابا على الجاني ونقل
امراتين مع رجل في يد سهرات تثنى في الاجال في التمن او الصراي بغيره المستحق الزوج ونحوه
البايح والمرات سموا اختلافا في اطل او فرك او انقضائهم بالاجل في العتق والختانة والقول للعبدة فركه

وانقضائهم

وانقضائهم بالتقشف والمحرقة وامان على يد الطلاق او الحرقة ليقتضين بلنا فاعلم الى اجل طرا او ليرحل
المرات الى اجل طرا فترعت المدة والعبر انما فترت في انقضائهم ويبيعون وافادوا بذلك طرا هو امراتين وزعم الحاله
انهم لم ينفق بل ينفق عليهم بائنة لان هذا من القسم الاول **خ** محله لود الشهادة وكذا الوكالة
المرات الطلاق والعبر العتق واعز للزوج وللشهر والنكاح والرجعة على ما يثبت عليه الا بقرين
وهذا ونحوه مراد من قال ان الاجل محاسب الموكل به في الطلاق والعتق والعهود لا يثبت الا بقرين
وكذا الجوار والسجدة ونحو ذلك مما ليس بمال ولا يربح اليه وما يرجع للمال اذ سهر رجل وامرأتان
على نكاح بغير موافقة الزوج او الزوجة او على ميثاق ان طلاقا اعتقم او على نسب ان هذا ابنه او اخوه ومن
يكن له وارث كائنه النسب عتق الشهادة على قول ابد الفاسم وكان لم الميراث ولم تجز على قول اسبي
لانه قال لا يثبت في الميراث الا بقرين اذ لا يثبت في رجلين فان ثبت ذلك سهر وامرأتان لا يثبت
لم وراسوه هذا جازت واستحق المال فانه المتي واقتصر **خ** باستفاد التعجيل بين كون له
وارث او لا ما هو في كلام خلاف المراد وما ذكره في الساهر والمراتين يجرى في الساهر واليمين كمال
بذلك الفصل بقره **ويصح** من قوله يرجع للمال جوازها فيه ولو فارتبه ما ليس بمال ولا يربح اليه
كشهادة رجل وامراتين على رجل بطلاق زوجته وتبني داره في صرافها شهادة واحدة فتصح
في التبني دون الطلاق على المشهور من ان الشهادة اذ اذ بعضها المتقدمة وكذا ما لو اذ بعضها
للمستتمه جاز سفلها ما اجازته المستند دون غيره **وقد ذكر في الشرح** في الباب الخامس والاربعين اقلته
وقبض منه ايضا جواز طلاقه بنفس المال بالاعوى كعشرة من سلف او بيع ونحو ذلك وكل ما في النكاح
عكس وهو الشهادة في المال ولا يثبت بغيره كسهادة من ذكر لا منه يادها اذ في نجوم الشتاتين
او بيان ابنها او زوجها فترت انهما من سهرها فتدلى العتق في الاولين والى الثاني في الثالث
ومع من قوله بامراتين ان الواحدة لا تفي ولا ترة من اليمين **خ** وقوله بامراتين اي جاكرو ولو شئ
ما يثبت لتسترل من منزلة العرل الواحد بل في الفصل بقره ولو ابعدها وهو شهادة امراتين بقوله **ويصح**
امراتين انقيين خبر عن قوله مفتح **ويصح** الباء هيبة كقوله ملان متعلق بالاستقرار في الخبر **بالحق**
بالهاء والباء على **الانسان** ما علم والجملة في محل جبرضا في حبة **كلما** خبر لم يوف وهو من الطلاق
المعقول على موصوره كما هو ايضا في قوله **مفتح** اي فضاقة كائنه بامراتين في العمل ان لا يطلع على
المشهور به امر غايبا لا النساء وذلك في الحيف والرضاع والاستهلال والولادة والحمل وارضاء المتزوجين
العرج من كان العيب في غير الزوج مما هو عورة فيعني البيوت عن حيلة ليشتر الرجل او يثبت به
اتين ان الواحدة لا تفي وهو كذلك اذ الواحدة لا تجوز شهادة في كماله المرونة الا في الخلق على
القول بان سهرها في زوج اليمين وكذا هو لا تفي الواحدة ولو ارسلها الفذ في شتر العيب ونحوه

وهو كذا بل صريح انه اليمين معهما تبين بها صحتها كالبطلان واليمينية او الخلف والولاية وفيل
تلتزم اليمين مع التيقن لانها تحقق الرغوى بقرينة وهو المقصود من تنويع عليه اذا فافت بسببها ان
بلان اعي السن عجبها وانما هو ذلك فلفظ وتنتهي الصداق وفلان قوله يجب لا يخلع ان المولود اذا
مات ودون يجوز شهادته انما يكون بقرينة او ان كانت اذ لا يخلع على ذلك كالبطلان الا انما وبورك وبورك بالجهنم
التي تظهر نيتها وهو كذا على قول ابن الفاسم المكن مع يمين وفيل لا يجوز لان يمين نسبها قبل ان يمين
ما لا يورث على انما انما ان يكون لا يفتي ان اخذ منه التي شهود الرجال قاله **الشيخ** وسنكون واجع
ورواه ابن الفاسم ايضا وقال اصبح ابنا ان مات بالزوجه والخلع حتى تغيرت كره بان كان فضل المال يرجع
الى يمين المال او الى رجل بغير جازت كما قال ابن الفاسم وان كان يرجع الى بعض الورثة دون بعض اخذت
بقول الشيخ وسبب الخلاف انها شهادة بغير مال لانها ترجع الى المال جهل هي كالمال فبفسر او لما
بمعرفة من ايراد قوله ثانياً نوجب عقاب ففسر في وفلان ما ذكره من ايراد الولاية ولو كانت تكون التي
الحق كما اذا قال الرجل يا منة اول ولز تلتزم به وهو من تلتزم به فبفسر من تلتزم به على اولها في
وجا او شهادته بالولاية اتم انما السيرة والادبها وفلان ان يوجب بعد يمين فيحقق اول التوذي من كل
في المختص ونجيب لافته او ولو كما في المرونة مع ما ذكره من جوازها في الاستحلال علم اذا لم يخلع بقرينة
لعموم نظام خلفته وكذا اذا شهادته بالظهور الحلي وانه من سحر بين او اقل من ثلاثة اشهر او فخره وانه اقل
من اربعة اشهر وعشر لا يثبت في ذلك بلان الامة لا تزدل ما يعدها بسببها انما الحلي لا يفتي بظهور
بينما من غير تحرر او مع تحرر في اقل مما ذكره الموجب لسقوطها اجزها بانه اقل مما ذكره اذا كان
يملك الفضة بمقتضى لا يثبت في ذلك او في فقهه كذا في وفلان فالنكاح فلفظ ونحو او لم تتغير فلو كانت
عنت ونحو بان كانت مكنت عن المشرية كانت في كل في الظهور او اربعة وعشر في الخلف لم تزد لا ما كان
حروته والارادة والابتناء وضعها بان انقبض بقرينة فلان تزدل للمستم اذا علمها سقطت في ان
تعارفت شهادته النساء في الحمل وما مع ما لم يثبت اولى من الثانية الا ان نفوى الثانية فوبين
بينت فيما يخصها بقوله **وواحدة** من النوع او واحدة او نصف او واحد او نصف او واحد او نصف
ولواتي وهو كذا فيما يجوز بيمين شهادته النساء كما اذا لم يجر من يمينه لم يثب الرجال غير ذلك المال
ومد يول اليه او فيما لا يخلع للرجال **مجرد خبر** في باب الخبر يتعلق به ونحوه شخص او لو لم يثبت الرجل
والمرأة كما في هذا النوع في اقسام الشهادته وجب بيمينه بيمينه او لا يثبت منها وانما
مبتدأ نوعه ما ذكره اولى خبر عن كذا في يتعلق به والخبر ما كان ان يشارك الخبر فيه غير كذا فيل
وفيما في بيان الشهادته كذا لان الخبر اعم قال في جمع الجوامع الاخبار عن عام لا تراجم ميم الرواية في
الخبر وخلافه الشهادته **وقال ابن تيميم** العبري بين الخبر والشهادة ان مدعى المذهب عليه يمين

باب

باب الشهادته وكل ما عم ولز والقابل منه ما يلزم العقول لم يباين باب الخبر والمقصود منه هنا ما
اجتمعت فيه المسلمون لان الخلاف في يمينه النزاع لا غير كخلاف المدا والاعمال بالنيات والظاهر ان
ما اجتمع فيه ما ذكره من حصوله بالقرينة **في الزينة** الضرد بين السطحة والخبر سبع الفقيه والرجل
والشافعية عن البيهقي وراس الجرح والفاقي في العيوب كالبطلان واليمين والاستمارة المستمارة اذا امر
الحاكم بذلك واما الشهادة على السر في ما ذكره من ان يمينه كالتقويم للسلع والعيوب والروية والصبر في الحج
واقتله في الحكمين فيقول انما وفيل واهل لانه حاله يفتي **قلت** قال واخبرته الى ذلك المخرج على امر الفقيه
ليين وكاتبه الفاضل والمسلم **قلت** وذكر الفقيه في اول العبري من فواعله ان من ذلك المقتضى والعن
جمع على الخطوة والفاطم والخار من كذا الخبر بيمينه الماء وبروثة هال رمضان **في الباب** الرابع عشر
من التبعة جملة واقية من ذلك ولما اجتمعت في هذه الامور ونحوها ما بيننا الخبر والشهادة كانت
منزلة بيمينه كالمقرر عن الزينة في الفقه والترجمان فكل من حجب ان في قوله ان الزامه لم يمين ضار على الصدا
هو من حجب انما من حصول انتصاب جميع الناس ضار على الراوي الخبر ايضا فانما السبب الحاك من
عيبه انه وجهها لولا وهذا يقال في الخار من الفاسم وغيره من كل ما لا يثبت في الفقه بيمينه وثلا
كانت بيمينه الشهادة اقوى في حل الايراد او كذا لان الشاهد بيمينه في الانتصاب العز وروان لم يثبت
رأيه في غيره كذا الانسان اولى كما قال الفقيه وقوة السببته وضعها اختلف الترجيح في هذه الايام في الخبر
عن النجاشية السبب السبب كونه اقرب عن وقوعه فحين معين في ما **ولما** كانت جرحته استعماله لا تحقق
بمعين كان غير امضاء كفي به الواحدة **قلت** كان هلال رمضان بيمين الزام المومنين الموجودين
في هذه الشهود والمطاف والامانة المصنوع من يمينه جانب الشهادة فلا يفتي فيه بخبره بل على المصنوع
وهذا **في المعيار** عن اهل الفقه بالمواد اذا كانت عادية في التبيين عن روية الهلال بيمينه
صار له لولا التبيين بيمينه على قول ابن الماجه من الرجل يذلق في يمينه ان الهلال قد رآه
وقال في الفقه ان الواحدة المذكرة باليمين من العدة لولا في سبب من تستمر في يمينه وهو كذا في ما لا يفتي في يمينه
العيب واليمين ونحوه في وفيل للفتن غير عدول وان صكر ليق بان فصره وجه لولا من لا تفتي في عدلته مع
وجود العدل لم يجر له الخلف بقوله وفلان اجب ان يفتي الواحدة ولو لم يجر لولا من قبل الحاكم وهو كذا في غير
المقتضى ونجاسته الماء وروية الهلال عن من يفتي به بالواحدة في قوله الفقيه والفاطم ونحوه في قوله الزينة
اذا امر الحاكم بذلك اجماع للسمع المتفرقة فمقتضى الجرح والفاقي في العيب كالبطلان اذا توجبها بيمينه الحاكم
والا فلا بد من التيقن كما اذا اذ يجره الجرح انما في البيهقي ودون الاب في الفقيه واما في فقه الفاسم
على ان لا يجر في اوصاف العيب وتغيره او يمينه او عنهما في اخره كذا يعرف من الفقه والعلامة في الفقه والام
يما يخص **وقال** في تفسيره اخبرنا ارضا اذا لم تكون لم يتغير بانه ملحق بالحكم كذا في بعض **قلت** ويدل له

بقول الربا وتساها بقوله ويوان لم تخرج بيته فقل له ان لم تخرج فضيته سائبة لا تقض وعود الخضر
فنتصور بما اذا لم تخرج بيته في مقابلته البرا ملا وانما هذا مجود الدعوى او وجبت وتكافأت مع بينة في
البر فيستألفان كما اشار به بعد وانه تعذر ترجيح سفيقتنا يعني يبرحنا وهو المثال الرابع في النسخ و
وتحاشا لبقوله وان نكل في مال وحقق استحقاقه بيمين ان حقق بغير نكل للملك وضمير استحقاق
وحقق للمطالب وضمير به النكول ومعه هو ان حقق انه في دعوى الانتفاع يستحق بغير النكول بقول
النسخ في باب الفعلا اعم من ان يكون في دعوى تحقيق او انتفاع او ان النكول في الانتفاع كشاهدين لا كاشف
هو فقط قال ابن تيمية واذا قال المرعي عليه لا احل او انا ناكل او قال للمرعي احل انت او تلامي
على الانتفاع بغير نكل بل اذا قال بغير ذلك انا احل فيقبل منه وهو معنى قول **خ** ولا يمين من هذا
ان نكل وقال قبله وليمين الحاكم اي حكم النكول بان يترك للملك ما يترتب عليه وان نكل
حكم الطالب واستحقاقه وان لا يقبل منه الرجوع لليمين وقل هو كعمل في المرونة الموجود وعليه وهو
سرد في حتم الحكم كالاقرار **ابن تيمية** في شرحه وهو الحق وعلى وجه الوجوه اذا كان المملوك في حتم
حكمه واما الشعر فقول النسخ في باب الفعلا ان الطالب اذا انتفع من الحلف مع كسره منقول من كسره للملك
يجعله وبير لان الطالب في حتم صار في معنى المرعي عليه **خ** ان الاستاذ في قول النسخ في راجعة لما مر
من الامثلة فيسمل العباد ولو كان في الفلحة **خ** ورد بمعرفة مسرود فيم ويحكمه بيمين وقال في
النكاح ومن دعوى الا في حتم في اعارته له في السنة وصدقته في انقضاء عتق الا في الوضعية بيمين
امكن والنفك والعقد في الحيلان ودعوى النسب في البيعة كقول في اختلاف المتبايعين وصرف
مستتر في النسب من اختلاف في انتفاء الاجل والقول في انتفاء التقي في ضمير الممن او السلطنة بالاحل
بقاوه والقول في العتق وقوله في العيوب والقول في البيعة او في المنة بالبيعة عادة
للمستتر في الوثائق والقول في الجبر ان وصل كتابا او ضل في الصفة او في الاجرة ان النسب الي غيره اذا
في المقتضى عن الشاهد الخفيف احد امرين الاحل او العرف وذلك كبايع في ابواب الفقه كما ترى بقوله
خلفه اي في الراجح في الشاهد العرف وان اختلف فيه من اصله هو كسره او كسره بيمين لا في اختلاف
الراجح باختلاف او اوه مكانه يقول هذه الامثلة الراجح في بعضها انتفاء كسره وسواها اختلف الراجح
باعتقاده الا في بعضها الراجح انه كسره بيمين في المنة وانقضاء العتق والنكاح في القهنة
او بعد الفلحة كما ياتي في البيت بعد وفو ذلك وفي بعضها انه كسره فقط كالمثلة الباقية التي شرح
المعبر والمنهج الزفان ومن الايراد في الراجح في بعضها انه كسره بيمين نكول المرعي بعد المرعي عليه كحل
قال ولا فائدة للممن بيمين اسقطها او لم يرعها بالعباء المقيمة لكونه من ايراد قوله خلفه لكان الحق
مع نكول المرعي فبرها بغير ضرر ومقتضى يتعلم بغيره وحال من نكول ابي يمين على المملوك لا بينة

مع نكول

مع نكول المرعي حال كونه كاشفا بغير نكول المملوك وعكس كلام النسخ وهو ان ينكل المملوك بغير نكول
المطالب من الحلف مع شاهدين كذا **وهذا** معنى قول النسخ في النكول باليمين كسره في المثال الاول وفيه انه
لا يمين على المملوك سواء قلب اليمين المتوجهة عليه على الطالب فقال له احل انت ولدك ما ترضيه او لم
يقبلها وان كان قال انا احل او تلامي على الانتفاع بنكل الطالب ايضا وهو كذا ويتبع نكول المرعي
هذا بغير نكول نكول المملوك في البيت قبله واذا نكول بيمين فلا يمين من هذا ان وقع عن نكول كما مر عن
خ وابن تيمية وهو معنى قوله **وبقي** بالبناء للمفعول بسفوفنا بيمين ما مصر بينة او موصولة ادعى
صحتها اي دعواه او التزاد على الدعوى الا ان يجر بينة بغير نكول فلا يثبت حلفه في كسره في التبعة وقوله
بعد اذ بغير نكول كان مع القلب او برونه ان لم القلب ولو كان التبعة بغيرها كما اورد **خ** بقوله فتاوى
مرعي عليه التبعة **خ** رجع في هذا قول ابن تيمية وعلمه بان التزامه لا يكون من التزامه ولم ابد
فيان كان له ان يرد اليمين ابتداء مع التزامه له اياها بما التزامه بغيرها كسره في كسره ورد في الفلحة
في هو ان **خ** في الانتفاع ان لم التزام اليمين بغيره بيمين وبين ردها على المرعي ومن التز
مها بغير اسقط حقه من ردها في حقها لا بدين رجال في شرحه فابا لان المذهب ان من التز حقا فغيره
لزمه بالقول وهو في التز ان لا يثبت عن اليمين الى قبلها والمرعي لم يجر في عرق القلب في يمينه
تعليمك انتعمر ان كمن انتفع وانما يجره بقول ابن تيمية في التز ان التز ان كمن يثبت حقه من
ردها فان وتعليمك انتعمر ان ما حوذه من لفظ البينة على المرعي واليمين على من انكر ذلك غير مقرر لان
ذلك معمول على الخيار بالاعفاء وايضا يلزم عليه ان المرعي يلزم اقامة البينة مع انه يجوز تركها
ومجمل المملوك **قلت** **والحاصل** ان المرعي عليه هذا التز المملوك وانما كسره بيمين التز
عزمه وبما التزامه المملوك في الصورتين يتعلم على **خ** في التز من التز بيمين اسقط حقه من غيره
الثانية كسره الحكم في حتم ابو عمران يصل بما ترضي وهو مجموع بما ترضي لارج نكاح العمل على ما
لابن الثانية فقال **خ** في التز بيمين ونكاح بما عليه بيمين او عمل ويؤيد ما يأتى من التز
التبعة عن قوله **خ** بسفوفنا بيمين او ما ان تطلبه في نكاحه فقول النسخ في نكول المرعي في انه اذا لم
ينكل وانما كانت نكول لا بغيره نا خلا عر بما يثبت حقه ويخلص من اليمين **خ** وان ردت على
مدعيه ومقتضى ما نكاح **خ** في التز **خ** في التز ان من صور النكول ان يقول من نكاحه عليه اليمين من طالبه او
مملوك احل وانه ان اراد ان يقع من رضاء ورجوع الى اليمين لا يمين كما مر في التز ان اراد ان
يفيق البينة على دعواه فلا يمين ابن تيمية في ذلك قال وليمين قوله رضى بيمينه اسقط البينة بل
حتى يقع ويصرح بما سقطها او به في التز **خ** في التز استلجم ولم يثبت ما فتره او كما لم يثبت في حتمها
ان تسمع في ابي وان علمه بالبعك ولم يثبت في **خ** في التز ابن تيمية في ان رضى بيمين مع علمه بالبينة الحلف

يوجب عدم رجوعه اليها وهو خارج الخلافات المتأخر عن قول خ في الاقرار كان حلف في غير الرعوى المانع
فالله ان قال له في الرعوى حلف وخلف ما رجوع له وفرا لم يبرز في الجملة لجميع ذلك قلت وهو المختار
مما مر من ابن الثالث فينبغي اعتناؤه لان رضاء الزاوي ايدائه لما رضى باليمين اسقط عنه من البينة كما
ان من قلب الجبين اسقط عنه منها كما مر فيسقط كل منها الرجوع الى ما اسقط عنه منه ولا تكرر ان ينج
في شرح الرسالة قول المروني اذا استلجم وهو عام فيمنته نزلها الى ما يجرى فيها من افعال ما نفعه الا ان قوله
تكرر لانه افعال ابو ابراهيم سقطت في بعض المواضع بفعل اختلاف قلت وعلى القول بان شراهم بهذا المراد
تصحيح او اعراض طاف وعليه الاكثر في ذلك ولا يحل ان يكون في نفسه الاكثر مثل ما لا ينسب لغيره او غير
فذلك الى العباس العلوي وهذا علم اذا رضى الجبين مع علم به او امان عليه بالفعول واراد الفاعل بالبين
بعد ذلك المسحور كما مر من خ عن الفاعل بها الا ان كان لا يعلمها كما قيل ايضا فان فيها ما واستلجم
فلا يثبت الا العز كسبيل في المسحور ايضا انه لا يجوز ولو مع التمسك ان كما مر فيه بل في الشهادة او كرايع
الافساح التي توجب الحق بيمين الكفار بقوله وغالب القول معكوف على قوله شهادة العزل به الشهادة
منه او غيره والجملة في محل نصب حال من غلبه بحكمه فذلك فيعلق بالبين في الخبر لا يبع دفعه فاعلى
والجملة في محل خبرها في حيث علة منصوب على السقاط الخافى والتقدير يبرو هي شهادة العزل
شهادة غالب القول في حال كونه الشهادة ثابتة به اي بسببه في المكان التي لا يبع في العادة القطع فيه
وتجوز ان يكون غالبه من غير الخوف فيعلق به والشهادة معتبره لان والعبر وخبره والجملة خبر الاول
التقدير في غالب القول في المكان التي لا يبع القطع فيه الشهادة علة له في ذلك اي مع القسم فيقوله من
عقله الجمل وليس فيه العقل باجنى لان الجملة وهي معولة للمبتدأ التي تعلق به الذي في ذلك وان جعل
التي في هذا الوجه خلاصا من المبتدأ الاول وقوله يجب ايجاب كسبيل في عرلين باعسار المراد
ضر الزوجين والرسوخ واستلجم الملك وحل الوتة وكون الزوج غدا وتزويجها بغير نفقة
والتعديل والتعريف بالخلق ونحو ذلك قال في القوي مراد العلم التي يستلزم اليها الشاهد اربعة العقل
واحد الحواس الخمس والنقل الفناثر والاشهر لان يجوز الشهادة بما علمه جاهره والوجه في ذلك
قال في الجواهر ما لا يثبت بالحس بل بغيره من الاحوال كالا عسار يبرر بالخبرة الباطنية بغير ابي العبر
على الجوع والضرب في حق فيه النفس الغريب من اليقين خ واعتمد اعسار بيقينه وفريضة صبر الضر الزوجين
في وضوئي النع ان هذه اليمين على التمسك لانه الاصل الا على نفي العلم وهو كذلك وانما وجبت اليمين لان
الشهادة في ذلك انما هي على نفي العلم فيقولون مثلا لا يعلمون ما لا تعلمون او لا تعلمون ما لا تعلمون
انه رجع عن الاضار بها اذا انتع الشهادة بالضرر لا يبرر ذلك وان لم يخرج عن ضلته في علمه وان
لا يعلم له واراد معنى من ذلك وان لم يبرر له نفقة في علمه وان لم يعلم له نفقة عن غيرها التي غير له

وفر

وفر يكون المسحور له على خلا ذلك ما استلزم على اليمين باليمين التي يستلزم من ذلك هي
الوزنة والتعريف ونحوه واستلزام العقل والتعريف والتعريف بالمسحور له او عليه فانه لا يمين في
ذلك وكذا لا يثبت ان اليقين عليه انتم بان جزوا بالشهادة فقلوا لا مال له فكلما او لم يرجع
عن الاضار بها فكلما او لم يخرج عن ملته فكلما بالثبوت وان اختلفوا ولم يقولوا فكلما في هذا
العلم كما مر عن قوله ومن يترك فليقل عدل رضى وبطلت من غير ان تعزسوا الى كماله
فربيل وقوله كشهادة عرلين اخترازا من شهادة عدل واحد بما ذكره بانه لا يعمل به في العزم كما
بطلت في التعريف وضد كماله ابن سلون وكذا في ضر الزوجين لانه يقول الى خيال الزوجية وكذا التعديل
ويجعل به في الباقي لانه يملك يمينين احدهما التمسك بالفضاء والاخرى الاستلزام والجمعان كلاهما
على التمسك كما مر وقوله غلب القول انه يقتصر الشاهد عليه لانه يصح به عن الاضار او في
الوئمة والتمتع قال ابن عرفة ونقته مع ما لفر في في القربى الحاد والكلاب والعاثين من ان
الشاهد اذا جزم يستلزم علم في الشهادة بالسمع المبرر للعلم او بالحق في القبل او حصر الوتة في
يكون نصرا فادعاه على اليمين قال وقول بعض الشافعية يفرج ليس له وجهه بان ما جوزه الشرع
لا يكون الفسخ به منكر او لا يخرج من هذا المسامع عن قوله واستلزم اعسار في قوله من ان
الشاهد يقتصر على ذلك فقط هو يقتصر على قوله التعديل من انه يقتصر فيه على طول عسره في
وهو حصر في لفظ خ المستلزم ليدل على قوله قبول شهادته على بيان مستلزمه في ذلك من طول
العسرة في الحضر السعي في التعديل والصبر على الجوع والبرد في الاعسار ونحو ذلك وهذا اذا
كان الشاهد بذلك من اهل العلم والاجل من سؤاله عن مستلزمه بل ان تعزسوا له الموت
او غيبته سقطت فقال ابو القاسم الملوذ وهو الخ جزم عليه القوي من فضاء العصر حتى
لا يستلزم صريح عنه وهو الخ قال في التمسك لانه كما في احاديث المعيار ان المزج معتزقا على
ابن سهل ما يعلم بالوقوف عليه وان يخرج عن نص خ المستلزم وانما في قوله ما لا يعلم
الجموعه وغيره عن قوله وفيهما العقل لغا في قوله في المسألة خلاصه في شرح
الصباح كماله انتم المعيار ان بيان مستلزم العلم اعسار شرط كماله فقط وهو مختار بين سهل
وعليه قول خ في الشركة حيث قال ولو لم يبرر بالافترار بها على الاصح قلت وعرف ان هذا خلاص
بما لا بد من سهل ومن معه تعلق على ما علم من عدل وقته وغالبه على ما عرف من غير نظم على
ما غاب في بطله ووقته من الجهل بل تقع به والا يظن يقول منصف يقول شهادة الجاهل مرسلة ولذا
افضل من يرمون في فصل مراتب الشهود على ان غير العالم بل تقع به الشهادة لا يبرر من سؤاله عن
مستلزمه ونحوه في اليمين والعينانية وكذا في الوكالات وبيع الوكيل من ابن سلون ونقل

الى المطلوب بعينه ان نص به العلم بان انى الطالب بعد ذلك يبينه حكمه بهاء او اعلم ان الايقاف على وجهين فنارة بربر المستحق ان يذهب به ليقيم البيت على عينه وتارة ليلاني بالبيتة تشهر على عينه
مفهوم او السماع من عطف العاج على الخاف لانه اما ان يكون من المستحق وهو المعبر عنه بالنسكان او من غيرهم بان يقولوا سمعنا من الثلاث او من غيرهم انه ذهب لمعبر مكافؤا لهذا الفتوى المروية على السماع ولم يذكر نسكانا وعليه فلو قال الطالب والمرع لعبرك المستحق فتوفيقه بلطف انه ابقى الخمسة لمعبره في التلخيص من التلخيص الخمسة ونحوها هو قولهم ونحوه من غير تحريك بل الخمسة ولما
غيره بل بالاجتهاد **قال في التلخيص** بان جاء بكاهرا او سماعا وسال ايقاف العبر ليلاني ببيتة بان كانت بعينه وفي اقامه ضرر استعمله الفاضل المرعي عليه وسلم اليه بغير دليل وان ادعى شهودا
محضين على حكمه او فقيته لم يخو الخمسة الا باجماع او الجعته وهذا التلخيص بغيره الفاضل ورواها ابن الفاسم ان يوقف له ايد من غير تحريك او بالاحسن يقول بخلافه ابن الفاسم في التلخيص قال ومفهوم قوله
بعينه هو قوله وان ادعى شهودا محضين او قوله سكا هرا جعول واي ان يجله معه له جايه سكا هرا واضر كما نفع في شرح النسخ فيك هذه الايلات وفي التلخيص ورواها في النسخ كالعقود غير العول او عول
بشهود من السماع بان اراد المرعي ان يذهب بالعبارة التي موضع بيتته في ذلك لم يعر ان يضع فيمنه
قال وان لم يرد ان يضع فيمنه وقال يوقف حتى ان يبينه بان كان مما يعزب وقوله ما بين الخمسة
الا باجماع الى الجعته قال سمعون وان كان مما يعر وميم ضجة لم يجب توفيقه واحله المطلوب وخلى
يسلم من غير دليل بلزمه المفسود منه وبهذا تعلم ان قول السالك حبيب ادعى بيتته حضورا
غيره التوفيق بالسماع او النسكان كما هو قوله في مفهوم من قال صوابه او ادعى بيتته حضورا في
غيره لانه انما يحتاج اليه لو كان كلامه غير ملائم للنصوص ومجرد دعوى البيتة المحقرة **مسئلة**
ما لم يتكلم عليه هذا التلخيص كما لو يتكلم على التوفيق للزهاج به كماله وتكلم على ذلك في الفتوى
ولم يتكلم على ما في النسخ كماله **في** اشارة التلخيص التي مفهومة قوله حضورا وهو الوجه الاول في
المرونة والوجه الثاني في التلخيص فقال **وان تشرك بعينه** بان زادت على الجملة خبر تنكر **بالمرعي**
عليه متبرا ما نافية **النسخ** متبرا متعلقه محذوف ايد ما الفهم بان لا يعلم فيه حقا للفقهاء عن **انقطاع**
خبره والجملة خبر الاول والجملة من الاول وخبر جواب الشرط بان نكح وقع هذا الفهم لان جارية البعير
انما تنكح في النكاح وفيه كذا في المرونة المتفق ان يجله كانا من بلوا واحدا او احدهما كذا في ليس
كذلك لانه اذا ادعى الفاعل على المفعول ان لا تزني على معرفته ذلك وكذا العكس فلا يجله
احد على الآخر وهو امره **قال** ابو الحسن عند النكح ونحوه في التلخيص لا بد من **كراه** حال من
جاءه **مع عول** يتعلق بنزاد ايضا وجملة قوله **بنسكان** شهور صفة العول **وبعد** بفتح الباء
وسكون

وسكون العين عطف على عول **بجانب** متبرا **خير** ايد تزدعين المطلوب مع عول سكا هرا ليلاني
بنسكان ومع ادعائه بعول باليه السهو به ايد بالنسكان حال كونها كذلك من انه يجله لا يعلم فيه حقا للفقهاء
وانما وجبت البعير ولم يوقف لان اللام لم ينع هذا الفهم النسخ عن امر واحد وعليه في زوا ولم ينع بنقل
وهم يقتضون ان السكا هرا العول بالسماع او بالنسكان لا يكون ليلاني وفيه نفي بان مجرد دعوى البيت
السكا هرا بالفتح لا ينع كماله بانه فقيه مع السكا هرا لولا احدا بالنسكان او السماع **قال قلت** مرادهم لا يكون
ليلاني مع بعير البيت السكا هرا بالفتح قلت لو ثبت النسكان بعيرين في هذا لا يكون ليلاني كماله
البيت قبله **بان قلت** مرادهم لا يكون ليلاني بوجه وفيه خمسة ايام او يوقفها ومجرد دعوى البيت
الحاقرة انما يوقف معها اليوم ونحوه فلما لا دليل على ان ليس حله المطلوب هذا
لرد سكا هرا اللام جاي من حله الطالب مع سكا هرا ويوقف له ما لا ضرر فيه كالمخمسه ونحوها بل حله
الطالب انه سرق لم مع سكا هرا النسكان او السماع ليعرفه ما ذكرنا في لانه يقول ليلاني ولان السكا هرا
بالنسكان على الفصح اقوى من بينه السماع والله اعلم وحججنا لوجب ان التلخيص في قوله بفتح
لعول بدون غيره ايد ادعى بعير في شهود الفصح لا شهود النسكان كقولهم عندهم ونحوه
والمراد بالعول الجعته فيكمل الواحد والمثرد وهذا وان كان معطوفا من البيت فيلزم لائتم اولى
من العبادات **في** **الاول** ما نفعنا انما هو توفيق المرعي فيمروا اما توفيق عليه نعم حيب
كانت الدعوى بالزفة وكما يتكلم بالوجه فيسبيل في قوله وفامر الوجه على من انكر الدعوى
امر بخمسيتهم ان لا يجزي **الساني** نفعنا ان السالك لم يتكلم على الايقاف للزهاج وقد صرح في المرونة
بان ايقاف ايضا ولا على الايقاف الثانيان بالبيتة الحاضرة وتكلم عليها **في** ولم يتكلم على ما في النسخ
فقال مختصرا لما في المرونة وان سال ذو العول او بيتته سمعت وان لم تنطق وضع فيمنه العبر ليلاني
به الى بل ليلاني على عينه **اجيب** لا انتفيا ايد العول والسماع وحله ايقاف ليلاني بيتته وان على
مسافة كيو مبدل لان يرفع بيتته حاضرة او سكا هرا باليلاني بيتته به يوقف ويؤكد به في يوم وهو
فلا في حوله ليلاني به في ولو كانت بيل بعير وهو كذلك ان كانت الدعوى ما مونت والايين في الرجوع
بالصفة انتفا فاقاله الرجوع وعليه **قال** **في** بين هذا وبين ما مر من انه لا يوقف له مع بعير
البيتة ان الزهاج مع وضع القيمة اخذ من الايقاف من غير ذهاب لانه اذا هلك الزهاج اخذ المطلوب
القيمة وفي الايقاف لا يخرز كماله ابو الحسن والعبر وسه وقوله ليلاني هذا الطالب وكذا
في المطلوب ان اراد الزهاج به البيت ملكيتها بعد ان انتفها الطالب والخال والنسخ الزهاج بالزانية
المستخفتم هي يتسلسل او هو الاول المستحق من بركه فقط مخصوص من بركه الرجوع بكنهه واما
من اراد الايقاف ملكيتها فلم الزهاج ايد كان ولا يخرز الخاف قال معناه ابن حال وهذه المسئلة

لها مبروع تتعلق بها اخرتها عنها كونها اجنبية من النسخ والاشاء اعلم وقوله الا ان يدعى له هـ
المسئلة الثالثة التي تعرف ان النسخ لا يتكلم عليها الا ان الايقاف بغيرها ما لا ينسوان او السماع مع دعوى
حضور البينة في دعوى حضور البينة من غير نكران ولا سماع الا انه في الاول ليس يوقف من الحنسن
الى المحقة وفي الثالثة اليوم ونحوه كما مر وقوله او سماعا يثبت به الا يثبت به النسخ لا السماع المعتبر للعلم
معلوم داخل تحت قوله حاضرة وقوله وضع فيجتمه اذ عينه ولا يفتي منه بالخيل الا برضى الآخر الا ان يكون القبر
فراستحق نفسه بغيره فيثبت منه به ومعصوم حاضره انه اذا لم يدع ذلك الايقاف اعلا للزهاج والا
الايمان بينية وهو خارج عن النسخ ومركب كالعبري وحكي اذ ندج الايقاف على عدم الايقاف
ابن ابي زئبيل ولو جاز هذا الايقاف بغير النسخ لا عن نكران الناس اموال الناس هـ وهذا هو القسم السادس
المتفق في التحصيل فلهـ وعبري العمل بالايقاف بغير الدعوى وتكفيه من وضع البينة ولو لم يكن بغير
فان تالمه وكل مرع الاستحقاق مكن من الاثبات بالاطلاق ويجب في هذا العمل غير واحد من العمل
لا بد ان يستقر الى قول فانيق بالايقاف بغير الدعوى فلهـ وراية في اختصار المتن بـ
للبرزنا سبيلها ايله من نكته البينة بغير قول ابن القاسم الا في خمسة مسائل فيكونها الى ان قال الاثرا
الراية توفيق المحقق فيه قبل اثبات الشك واليه وهو راية ابن عبد الحكم وابن ثمانته وقوله ان على
متر النسخ في كل من الرواية بغير حمله الا على مجرد الدعوى فان ذلك في اوابل البرزنا ونظر مع ما
متر عن ابن ندج من الاتفاق على ان هذا العمل ان في مستقره في جميع ما لا يخفى من الاخلال بحقوق
الملوك والمماثلة على حق المال في ان كان والا فيثبت في ان يضع فيجتمه لراية ايله الزهاج
والايقاف زائدة على فيجتمه ان لم يثبت سبب اخره المملوك لان هذا فزا عن نكران غير وعلمه عن
منافعه من غير ان يستقر الى الحق فجاها ما اذا استقر له فلا يفي الكراهة للشبهة وما ارد ذلك منصوصه
لا حرم من قال بهذا العمل وفرضي كثير من الناس انهم كانوا اذا انقضوا عليهم المعاشرة يذهبون للقباض
ببعض صور ادواب الوارد حتى يجل الحوم بغليظ او كثير والسبيل ان كان راية الزهاج من عوجا ببر الخرج
في الحبس وقوله من ذلك العجب العجيب **فلهـ** قال في الزهبي اذا التزم المرعى عليه احضار المرعى
فيه لتشهد البينة على عينه فان ثبت الحق فالتؤنة على المرعى عليه لانه مبطل ولا يعمل المرعى لانه
مبطل في فلاح الشرع والتجب اجرة تعطيل المرعى به في متر الاحضار في امل قوله لانه مبطل في فلاح
الشرع في مع ان مقامه من وجوب الاحضار مندهم من قيام النسخ **فلهـ** في جميع النسخ الرابع
من انواع الشهادة **رابعة** ايد شهادته رابعة متروكة موصولة واقعة على الشهادة وعلى مع ملة
خير **نظر** في التاء مضارع الزعم **لجس** معقول **الحق** معكوك عليه **لاي** حرم استنراف وانقوا
عاجية لتفقد نكته النسخ فلهـ النسخ او النسخي **لجس** بفتح اللام مع معقول يتعلق بمزود
دل عليه

دل عليه ما قبله اذ لا ينظر في هذا المصالح في النفس التلاني واللام الحجازية بمعنى على ان يشترط
تلفظ بفتح واما ان يفتي على معنى فهي زائدة لا تتعلق بك **شهادة** خبر متروك في ايده وهي شهادة
العمل الواو احوال وشهادتين امراتين **انثب** في طلاق يتعلق بفتح على فزادته بالشاء المتناهي على انه
حال من شهادة والجمود يتعلق به ايجال كون شهادة العمل او المرأتين ثابتة في طلاق **او علق او فزاد**
ومجوز ان يتعلق الجمود بشهادة **و** بالياء المتناهي تحت حصة لغز فزاد اقامة الزوجة سلطانها او
امراتين بالطلاق او اقام العير سلطانها **و** بفتح منه انه لا يمين بغير الدعوى فان ذلك ولو جاز هذا
للنساء والعير لم يثبت غير الا حلة بغيره ولا امرأة الا ملة بزوجها كالبوع **وتوفد الزوجة** قبل الحلة اذ
يجال بينهما وبين زوجها وكذا العير لا اعذار في الشاهرا واردة اقامة كان فان عجز المملوك عن الزعم وعجز
الطالب عن الاتيان بثمان توجهته اليمين **ان نكل عنها زوج** او سبوا فزاد **بجس** لازم للجميع وفيه
فزا من راية ايد في ابراهي يملك وفيه اي ان يكون الطول بالاختصاص وفيه عام كمال **او يعام**
العمل فان حله بغيرها او بالاطلاق او بالامانة يكون النكاح لانه لا يثبت بطلان وهو ليست بطلان وكان ملك يقول
نكاحي بالنكاح مع الشاهرا في رجع الى ملك النسخ بقوله **بجس** متروك او خبر مزود وكما ترى في المتن
عطفت جنة الشرط والجزاء على جنة توفد **و** به من تخصيم الحكم بهذه الشك ان غيرهما مما لا يثبت
الا بغير ليد لا يجمع فيه ذلك فلا يملك السارق لرد شهادة الشاهرا بالنسبة لقطعهم ولا الصبي لرد شهادة
الشاهرا بملوغم بالنسبة لافاقمة الحر عليه ولا الممرن لرد شهادة الشاهرا بمرته ولا العير في التسمية
ونحو ذلك **و** لا يجمع الوي بغيره لرد شهادة الشاهرا بغيره بل يستلزم ان يكون له مال
مع مجرد الدعوى **خ** وللفاعل الاستيلاء على العقب فزاد لان العقب تحتلقة فيه فاعرة كل دعوى
لا تختص بالابن بل بالجميع بغيره ها وكذا النكاح ان ادعاء احد الزوجين على الآخر بما يمين لرد
شهادته كما هو لانه لو لم يثبت بطلان الطلاق وما علمه وان الغالب في شك في العز عن شاهدين
على كل كذب مرعى ما لم يكونا حاضرين ولا تزوجه لرد شهادة الشاهرا لان الشك لا يتلقى في
الطلاق **ي** وحله بغير طلاق وعق الا نكاح فان نكل **بجس** وان كان بين **وفيل الزوجة** اذ
يرين مبنى للمعقول تليين بغيره على الزوج وهذا وجه تخصيم بالزعم فيما مر والافال ليجب ان يثبت به لما مر
والجمود والي ويتعلقان بفيل **تتمتع** **نفسا** **ولا تزوي** اذ لا تستعمل زينة النساء بمصومين للفاعل
خوف منه اخرى التناهي بالان علم التزوي والجملة من تمتع وما علق عليها عمل وهو تاييد فاعل فيل
اي يقال لها **نفسا** **ولا يملك** ولا مذهب للزوجة بل امة الوطه في ذلك في القنف وما ذكر في الزوجة فلهذا
كان الطلاق بالي **خ** ولا تملكه ان سمعت اقراره وبانته ايد الحمال انها تانته ولا تزوي الا فرها والمقتدر
منه **و** جواز فتشها له عن غيرها ونها قولان **فلهـ** في جميع النسخ الخامس من انواع

بحرفتها وانزل ذلك على كل من كان في حوزة العلم في ذلك الزمان
سقط من الوثيقة انها تمتاز او المعروفة بانها تمتاز بالسهادة غير علمية في الامور من ماله في هذه
تامة اذا سقطت المعروفة فقط بغيرها والسهادة على السماع في الاحكام جارية لطول زمانها فيكون
انما نزل نسمع من هذه الارواح في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
فقال فلو يقولون انما تمتاز بالسهادة في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
السماع وعلى ذلك علم ابن رستم ونعلم ابن قنوج وغيره على المذهب وبه العمل وقبله لا يستلزم ذلك بل
ادخاله تحت السماع خلافه **ابن تيمية** يعلم من هذه الوثيقة انه اذا قالوا انما نزل نسمع انها
حبس ولم نسمع تقييد من هي بالسهادة تامة وهو كذلك فانه في المتكلمية وهو خلاف ابن رستم
وغيره خلافا لما في التنصير من انه لا يثبت ان بعض في الوثيقة ان الدار كانت ملكا للمحبس لان معرفة المحبس
وابتات ملكه انما يحتاج الى التخصيص عليه في الشهادة على اصل التخصيص بتلك السماع كما لا يش
عبد السلام في وصايا العباد انشاء جواب ما تقدم ذكره عن انما تمتاز بالسهادة في حوزة العلم في الاحكام في الاصل
ابو عبد الله عليه وسلم يعرفون المواضع التي يجوز فيها حبس حبس فاما وانها تحترق بمعرفة
الاحكام في **ابن تيمية** عتق لابي دحوان الجوز بهذا الرسم **ابن تيمية** ملك المحبس وموته
وعنه ورثته والاعزاز في ذلك وكان الحاكم المعز ذكره في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
نفي فيه على انها تحترق بمعرفة الاحكام في **ابن تيمية** عتق لابي دحوان الجوز بهذا الرسم **ابن تيمية** ملك المحبس وموته
رستم اجوبته لا يجب القضاء بالمحبس **ابن تيمية** ملك المحبس ملك المحبس يوم التخصيص
وتعيين الاملاك المحبسة بالحيارة فاذا ثبت ذلك واعترف به للمعروف عليه في القضاء بالمحبس واجبه
وهو موافق لما مر من ابن عتق في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
بعضها انه ان عرفت السهو في الملك كان في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
الوثيقة بمقتضا عرفت انما تمتاز بالسهادة في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
وبكلامه اعترف ابن عرفة على ابن عبد السلام قال يعق الفضا وبغيره في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
رستم وغيره انما تمتاز بالسهادة في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
ختم ان يكون معناه ان يعرف السهو في الملك كان في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
من يعرفه من غيرهما فصرح **ابن تيمية** في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
شهادة السماع بانه لا يثبت في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
البت من انما تمتاز بالسهادة في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
بل في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك

الجموع

الجموعه وقبل ان يعرفه من غيرهما فصرح **ابن تيمية** في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
في ذلك ما تمتاز في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
وسلم وعلى القول بانما تمتاز بالسهادة في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
الملك انما تمتاز في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
فالم ابن رستم **ابن تيمية** يعلم من هذه الوثيقة انه اذا قالوا انما نزل نسمع انها
السماع لا يثبت من هي بالسهادة تامة وهو كذلك فانه في المتكلمية وهو خلاف ابن رستم
ابن تيمية **ابن تيمية** يعلم من هذه الوثيقة انه اذا قالوا انما نزل نسمع انها
سقطت من الوثيقة انها تمتاز او المعروفة بانها تمتاز بالسهادة غير علمية في الامور من ماله في هذه
تامة اذا سقطت المعروفة فقط بغيرها والسهادة على السماع في الاحكام جارية لطول زمانها فيكون
انما نزل نسمع من هذه الارواح في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
فقال فلو يقولون انما تمتاز بالسهادة في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
السماع وعلى ذلك علم ابن رستم ونعلم ابن قنوج وغيره على المذهب وبه العمل وقبله لا يستلزم ذلك بل
ادخاله تحت السماع خلافه **ابن تيمية** يعلم من هذه الوثيقة انه اذا قالوا انما نزل نسمع انها
حبس ولم نسمع تقييد من هي بالسهادة تامة وهو كذلك فانه في المتكلمية وهو خلاف ابن رستم
وغيره خلافا لما في التنصير من انه لا يثبت ان بعض في الوثيقة ان الدار كانت ملكا للمحبس لان معرفة المحبس
وابتات ملكه انما يحتاج الى التخصيص عليه في الشهادة على اصل التخصيص بتلك السماع كما لا يش
عبد السلام في وصايا العباد انشاء جواب ما تقدم ذكره عن انما تمتاز بالسهادة في حوزة العلم في الاحكام في الاصل
ابو عبد الله عليه وسلم يعرفون المواضع التي يجوز فيها حبس حبس فاما وانها تحترق بمعرفة
الاحكام في **ابن تيمية** عتق لابي دحوان الجوز بهذا الرسم **ابن تيمية** ملك المحبس وموته
وعنه ورثته والاعزاز في ذلك وكان الحاكم المعز ذكره في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
نفي فيه على انها تحترق بمعرفة الاحكام في **ابن تيمية** عتق لابي دحوان الجوز بهذا الرسم **ابن تيمية** ملك المحبس وموته
رستم اجوبته لا يجب القضاء بالمحبس **ابن تيمية** ملك المحبس ملك المحبس يوم التخصيص
وتعيين الاملاك المحبسة بالحيارة فاذا ثبت ذلك واعترف به للمعروف عليه في القضاء بالمحبس واجبه
وهو موافق لما مر من ابن عتق في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
بعضها انه ان عرفت السهو في الملك كان في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
الوثيقة بمقتضا عرفت انما تمتاز بالسهادة في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
وبكلامه اعترف ابن عرفة على ابن عبد السلام قال يعق الفضا وبغيره في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
رستم وغيره انما تمتاز بالسهادة في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
ختم ان يكون معناه ان يعرف السهو في الملك كان في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
من يعرفه من غيرهما فصرح **ابن تيمية** في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
شهادة السماع بانه لا يثبت في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
البت من انما تمتاز بالسهادة في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك
بل في حوزة العلم في الاحكام في الاصل على خلاف ذلك

واذا قلنا السماع بالحبس والنسب قال ابن الهنود مثل ان يبشروا بالسماع العباسي من اهل العزل
وعبره ان بلان فان فرس من فخر كذا يعبرونه واداءه من قبله فلهذا النسب والاعلمون
احد المحكمين بجهنم عليه فيب الى الان من فناء عن هذا النسب بغير حشره هو فيستفاد منه انتم
يعلم به في الشرايف ويزيد ان يكونوا بغير اسماء سماها فاما نسبا ان بلان فلهذا نسبا فلهذا نسبا
وفرقل ابن عرسون في عقود الطلاق منقوضه في ذلك انها فيبها مسايلها الى خمس من فلهذا نسبا
ان نسبت وتعلم على ما حضر من الامراء التي تجوز فيها تكلم على شر وكذا العا منه في ذلك ومنها فلهذا
وشرها من غير استيفاء محبب يتعلم بغيره وصلة لا يجي بالبناء للمعقول من نادى عنه
يتعلم بغير السماع من غير انقل بالبناء للمعقول خبره الجملته صلة من والجملة من قوله لا يجي في كل
بالفائدة محبب ويجوز ان يكون محبب على بيان على استيفاء وتعيينه بالاستيفاء هو ان يكون
المنقول عنه غير معين واما هو وهذا الشرط لا بد من التصريح به في الوقيفة او عن الاداء وهو الفراء
يعبرون عنه فيبقيهم شهادة السماع وحققها اية هذه الحقيقة والصفة شرط فيها فيقولون سمعنا
ولم نزل نسمع بها ما جازيلا من اهل العزل وغيره والابيضون المسموم منه فان سموا فخرت الى شهادة
النفق فيعتبر في شروحه المسائل لها بقول **ح** خاسر على شهادة في ان غاب الاطراف او مرض
ولم يملك ايسر او عواقة في املا الشرايط العيوني مفضل عليه كما هو في النسخ اذ هو مذكور بالاستيفاء
واما كونه عن العزل وغيره فيبقي خلافا لغيره وارب فتوح وهو فلهذا قول ابن القاسم في الموازنة
انه لا بد من الجمع بين الخلفين العزل وغيره في الوقيفة او عن الاداء والاستيفاء فالواو به
العمل وهذا خلافا لغيره في النسخ لا يجي في اي محبب لا يحصر من نقل عنه السماع في العزل او غير
فلهذا المرونة ان السماع من اهل هذا خلافا وهو ما نسبه في **ح** وارب معرفة في باب الخلع والمقسط
في ضرر الزوجين فلهذا ان المسحور المعقول به حنة الشهادة بالسماع في الضرر وان لم يكن من عرول بل
من ابيد النساء والغير ان يفتق وجعلوا القول بالشرط كونه من العزل وغيره مقابلوا والظاهر من
حكايتهم الاقوال المفاصلة انه لا خصوصية للضرر بل ان تلك الاقوال جارية في جميع الايراد وعلى هذا
قول القبروس في فصيلته محبب قال على ما علم ابن غارنا وبغير سمعها من العزل ونسبها
الصحيحة والمنقول وكذا ابن عرسون في اخر فصيلته الثانية ورجح **ح** في الشهادة ان فتيين ان كلا
من القولين على ما وزاد الاخير على الاول فيكون مسطورا خلافا للمرونة بخلاف الاول بانما هو ظاهر
الموازنة كما صح به في النسخ في نهايته في ضرر الزوجين وما تفرغ عنه من انه لا بد من الجمع بين كلا
الخلفين ذكره في باب الحبس ولم يصح احدهما فيبقي فيبها علمت فان قبل التفسير المذكور
خاى بالضرر فلهذا هو خلافا لغيره كلامه وبغيره عليه ان العمل المذكور خاى بالحبس لانهم فيب
خبروه

خبروه واداءه من العلة التي علم بها عمره الاستراط كما لا بد من السلام وغيره وهو ان المقصود حصول
العلم او الفهم للشاهد وذلك يحصل من خبر غير العزل كما يحصل من العزل جارية في الجمع واداءه اذ كان
يقتضيه ذلك الضرر المود للغير في ما جرى غير وبهذا تعلم من **ط** في الشهادتين وكذا
قول القول بالاستراط في الشهادة تنقضي ولو كان السهود من اهل العلم وينبغي ان يغير ما اذا يكونوا
من اهل العلم كما نفي عليه **ح** في شرع الاممية عن قولها شهادة اعتناق **مع السلامة** في عمل الحال من
استيفاء لانها في فصيلته بالوضع من **ارتياح** يتعلم بالاستيفاء في اوله اية يولد **الى تعليل**
وهو الخبر لا عن عمر او **الزنا** وهو الخبر عن عمر والجملته صفة الارتياح ومعهومه انه اذا تسلم
الشهادة بالاستيفاء من الارتياح كان يبشروا انما بهما وفي القيل او في البلرمانية من السنانها
لا يعبرون بسبيل منها في نقل الا ان يكونا شجيين كيرين فويلد جيلها في نقل لا انتفاء الربية
وقاية شرورها فمستمر اربعين في النسخ طالع الزمان ان قصر الزمان مقنة لوجود شهادة الفسخ
كما نهم عليه بقوله فيما يبشروا طول المود في الاستيفاء وانتفاء الربية وعرفه لصحبة المسموع
منه كما نهم عليه بقوله محبب لا يجي في ان عمر المحي يستمر في عمر التسمية ولم يبق عليه التعليل
المشهود له ان السماع خفيف جازا برغم من البصير انه في الشرف الخفيف بغيره وزيد ما دس وهو
كون السهود تحت يد المسهود لم يبرعهم لتبصر ولم تقع بيته فاضعة بانة لغيره **قال** ابن عرسون
في اخر النسخة المسائل انما **ح** في شرورها طول الزمان للربيع وتعليل من فلهذا نسبا
لسمع واعتناء وان تنقضي عنها فلهذا **ح** رتبة وان لا يبعث من ميسا عنه او لا ولا تنقضي بالسمع
ما تحت حايته على مذهب الجمهور والصقوة الملاء **ح** اصل استراط الانتفاء وهو ان يكون المسهود
فيه من شأنه الاستظهار وان لا يجتنب بغيره بعض الناس كما لا عباس العامة والانساج دون الحبس
الحال بعين جازا في لا يستحق كما في الشر بهور ارجع الانتقاء الرب **ح** في الموت لا يجتنبوا اما ان يكون
في البلر او غير **قال** لا يثبت بالسماع عن من قال به طاب هارون وارب حاله حاشيتهم الا
بشرط الصول التي تنقضي فيم البيئات وينقضي فيه العلم وهو ظاهر كلام الجمعية المتفرقة لا فلهذا
كانت الشهادة في الموت او غير وهو معنى قول ابن هارون المستند في الموت امد طول الزمان او بناء
البلر ان يمد طول الزمان في البلر وتلا في البلر في غير ومنه من قال لا تقبل في البلر على القطع لانه
في البلر مكنة تواتر الخبر فيحصل العلم وهو ظاهر في قول **ح** وموت بغيره **قال** في السماع وعمل السماع
على الموت فيما يعرضه بلو الموت لا يما في امد فيبقي ما ناهي شهادة ثبت ولو كان اطلها السماع
ويختص من للمعقول فيبها يتعلم به **يعرلين** ذايب على ما اية القول ذايب الناس علم **العلم**
المجرد ويعلى الاولى يتعلم بخلق وبالثانية يتعلم بالمحصر وما ذكره من الانتقاء بالعرلين

اذ اني بطله عام كقول في المثال المذكور للاحق ان على من ادعاه لا بد من ان يكون له
ذلك بل ان كان له ما يزعمه هو مع وجود من النسخ فيقبل في بيئته بالقضاء لعدم استلزام انذار في
تكريرها وان انكر مطلقا المعاملة فلا يقبل بيئته بالقضاء ولا على ان يكون له ما يزعمه هو مع وجود من النسخ فيقبل
بسلطه اطلاقا او اسلمه وبقضاء من جهة ان يقول صرحت ما كان له على نفسه في هذا الوقت لانه ثبت في بيئته
او استقرت الدار منه ونحو ذلك وكذا لو كان البائع للدار مطلقا مستغفرا على الاقرار بالبائع بعد انذار المشتري
في الدار المستغفرا ان يرجع عن انذاره وتكون الدار له كما لو قال انني بعت لك دارا فقال ما استقرت الدار منه
البائع مستغفرا للمشتري الرجوع ان لم يولد له خلافه اذا انكر الهبة ونحوها فبطلت البيعة عليه استغفرا
بلا انذاره فيها لانه لا يقبل استغفرا ولا في النسخ لغيره انما لا تقبل بيئته ولو كان له ما يزعمه هو مع وجود من النسخ فيقبل
ما اسلمته ولا اودعته وبين قول ما كان له على ولا عن ذلك ان يرجع في نسخ المودعة ان الجاهل بعزوه
ملكه للمع من الرعيه وكذا نقل ابو الحسن في اللعان عن قولها وان اقامته المودة بيئته ان الزوج فيزعمها
وهو يشترط ان يكون برعيه ربيعه ميلقته ويقبل منه بعد جوده لانه يقول ثبت ان كان النسخ هو ما نفعهم
ان في هذه المسئلة احل لمن ادعى عليه حق محجور فقامت البيعة عليه به فادعى القضاء جعله
مذهب الغير لا يقبل وعلى قول ابنه القاسم يقضي جوده على اي وجه كان ما كان لم يزر من جهلة
او جهل من يبيع عليه او سؤفته او غيبته بيئته ويختص ان لا يملك الغزو منها او طوا من لا يورث
بعد التتبع والابو من من جرحه فيمكن من اقامته البيعة كما يمكن هذا اللعان بعد تكراره وهو قلم في
المنهية ايضا صلا في بيئته ان الجاهل اذا كان بعزوه فيكره بعزوه غيره اذ ذكر اخره هذه الوجوه وان ثبت
سلطه الحاكم او غيبته البيعة ونحو ذلك من كونها لا يورث بعد التتبع او يجتاجون القرينة كما ان الجاهل لا يورث
ببطلان ملكه من يجهل ذلك **والتحصيل** ان في عالم المصنوع المجهول به عدم الغيوب كما لا ي
الحسن وغيره فالواو لا يمكن تغيير المقادير كما في قول النسخ والخطا في النسخ في وفاءه اطلاقا
فان في كماله في وجه انه لا يورث بين من لم يزره وبين من لم يزره ولا في قول النسخ في تغييره بين
عزوه كما يقضي ايضا بغير العفار والغزو على ما شرع في ولا في التبييض والاحسن وابرا
ان العمل على عدم قبولها حتى في العفار وجه ما شرع من قبولها في مقابل هذا العمل فلا يعمل
عليه وان كان قول ابن القاسم كما سيأتي في وجهه في القول ان هذه احصى السالكين في خلافه
فيها اهل النازل من ابن القاسم كما سيأتي في وجهه في قول من يرضاه مستهوز بيئته لكونه في المودعة من
العمل معزوه على المشهور وفيما في العمل ليست بالامر الهين كما لا بد من سراج والسالكين على ان المعمول
به مشهور ايضا وما في قول ابن القاسم على هو لا الا سيما في كماله في وجهه في قول من يرضاه مستهوز بيئته لكونه في المودعة من
ذلك ايضا مما في بيئته اللامية وبادب الوكالة من نسخ السالكين في المسئلة من باب الاقرار الجاهل
بالنسخ

2
بالنسخ لا بد من ان يكون له ما يزعمه هو مع وجود من النسخ فيقبل في بيئته بالقضاء لعدم استلزام انذار في
تكريرها وان انكر مطلقا المعاملة فلا يقبل بيئته بالقضاء ولا على ان يكون له ما يزعمه هو مع وجود من النسخ فيقبل
بسلطه اطلاقا او اسلمه وبقضاء من جهة ان يقول صرحت ما كان له على نفسه في هذا الوقت لانه ثبت في بيئته
او استقرت الدار منه ونحو ذلك وكذا لو كان البائع للدار مطلقا مستغفرا على الاقرار بالبائع بعد انذار المشتري
في الدار المستغفرا ان يرجع عن انذاره وتكون الدار له كما لو قال انني بعت لك دارا فقال ما استقرت الدار منه
البائع مستغفرا للمشتري الرجوع ان لم يولد له خلافه اذا انكر الهبة ونحوها فبطلت البيعة عليه استغفرا
بلا انذاره فيها لانه لا يقبل استغفرا ولا في النسخ لغيره انما لا تقبل بيئته ولو كان له ما يزعمه هو مع وجود من النسخ فيقبل
ما اسلمته ولا اودعته وبين قول ما كان له على ولا عن ذلك ان يرجع في نسخ المودعة ان الجاهل بعزوه
ملكه للمع من الرعيه وكذا نقل ابو الحسن في اللعان عن قولها وان اقامته المودة بيئته ان الزوج فيزعمها
وهو يشترط ان يكون برعيه ربيعه ميلقته ويقبل منه بعد جوده لانه يقول ثبت ان كان النسخ هو ما نفعهم
ان في هذه المسئلة احل لمن ادعى عليه حق محجور فقامت البيعة عليه به فادعى القضاء جعله
مذهب الغير لا يقبل وعلى قول ابنه القاسم يقضي جوده على اي وجه كان ما كان لم يزر من جهلة
او جهل من يبيع عليه او سؤفته او غيبته بيئته ويختص ان لا يملك الغزو منها او طوا من لا يورث
بعد التتبع والابو من من جرحه فيمكن من اقامته البيعة كما يمكن هذا اللعان بعد تكراره وهو قلم في
المنهية ايضا صلا في بيئته ان الجاهل اذا كان بعزوه فيكره بعزوه غيره اذ ذكر اخره هذه الوجوه وان ثبت
سلطه الحاكم او غيبته البيعة ونحو ذلك من كونها لا يورث بعد التتبع او يجتاجون القرينة كما ان الجاهل لا يورث
ببطلان ملكه من يجهل ذلك **والتحصيل** ان في عالم المصنوع المجهول به عدم الغيوب كما لا ي
الحسن وغيره فالواو لا يمكن تغيير المقادير كما في قول النسخ والخطا في النسخ في وفاءه اطلاقا
فان في كماله في وجه انه لا يورث بين من لم يزره وبين من لم يزره ولا في قول النسخ في تغييره بين
عزوه كما يقضي ايضا بغير العفار والغزو على ما شرع في ولا في التبييض والاحسن وابرا
ان العمل على عدم قبولها حتى في العفار وجه ما شرع من قبولها في مقابل هذا العمل فلا يعمل
عليه وان كان قول ابن القاسم كما سيأتي في وجهه في القول ان هذه احصى السالكين في خلافه
فيها اهل النازل من ابن القاسم كما سيأتي في وجهه في قول من يرضاه مستهوز بيئته لكونه في المودعة من
العمل معزوه على المشهور وفيما في العمل ليست بالامر الهين كما لا بد من سراج والسالكين على ان المعمول
به مشهور ايضا وما في قول ابن القاسم على هو لا الا سيما في كماله في وجهه في قول من يرضاه مستهوز بيئته لكونه في المودعة من
ذلك ايضا مما في بيئته اللامية وبادب الوكالة من نسخ السالكين في المسئلة من باب الاقرار الجاهل
بالنسخ

عول صفة لغيره وينقله يقول انني بعت دارا صفة بغير صفة مبرزا معقول لا يقبله اني بعت

يقضي بمبينة البرائة ان كانت اعمول و / ان ينسب اليه العوائذ سقطت ابي عبد المير وفوق السجل عنده
جميع اذ لا ينفي ان يعزى على الرغم الابيض دون الشك **ابن** هذا هو الجمع عن وغيره لا ينفي القول
لان هذا تعارض حقيق بالضرورة فلو سحرت احداهما بالقتل وقتها والاخرى بالزنى او السرقه في ذلك
الوقت او احدهما بالقتل بالضرورة وقتها والاخرى بالقتل بالقتل في ذلك الوقت سقطت الاكلا
منه او جئت حكما ولا ينظر الا عولته لانها اذا انظر اليها فيما بينت بالساهل والميسر ولا اذا استعرت
احدهما بالانسان السليم ما نية بهل كذا وسحرت الاخرى انه ما السليم الا عشرة في ذلك العمل فان ذات الزيادة
اعمل فانه ابي الفاسد ولم ايضا انها ينسب فكل من لم تنس احداهما اعمول ابي رستم وهو الذي يوجب
القباس بفقوله وهو الذي يوجب القياس بربيبه هذا فانه الفاسد السليم انظر من السامح وح على
انه فز قال زعفران في المعان او ادعته مغربية على منس في ما نفع في نفع بمبينة القتل لم يكن
الساهرون انه كان ذلك الوقت في مكان اخر يجب بغير خبره العلم الحزوري ميجر بسهاذتهم هو وشها
ذات احداهما بالقتل بالضرورة والاخرى بالقتل بالقتل وقتها والقتل بالقتل وقتها والقتل بالقتل وقتها
تفطع كل منها بغير الاخرى وكذا الوشهاذتهم احداهما بالقتل والاخرى بالطواغيت بمبينة الاكراه
اعمل وهذا او الصالح ان لم يلم ببلان على ان الفاعلة اغلبية والافرن بمبينة التعديل والطواغيت الاكراه
اكتبا حقا لم يكن مع انهم فالتواقيس فكلان في التعديل حيث انما الوقت ونفع بمبينة الاكراه فبالمع
الحال الزفاني في منطهم حيث قاله و متب اولى من الزنجر في الجرح والقتل بلوغ عرفه ولا كذب
ان بمبينة الاكراه انما فرفنا لانها نافلة عن الاصل لان الاصل في افعال الناس الطواغيت بمبينة شهره بغيره
شهره بالاطلاق وشهاذتهم بالاكراه نافلة عنه وكذا كل من انما من انما فزاد علمه وليس من تعارض
النبي والاثبات ما اذا سحرت احداهما بالقتل بالقتل وقتها والاخرى بالقتل بالقتل وقتها والاخرى بالقتل بالقتل وقتها
بني حنى مدت لانها لم يتواردا على وقتها احداهما بغيره او ادعته بغيره موت جري على ما مقرر وليس
منه ايضا ما اذا سحرت احداهما بمطابقة حوز الصرفة ونحوها فبالموت وسحرت الاخرى بغيره
المنصوص في يومه الى مرض الموت فبال بمبينة عدم الموت تنفرد اذا انتفرد الاخرى الاستمرار فانه في الى
في العرو الكامن والعشر بين الماتين و بالجملة اذا رجع التصديق ونحوه فبال المستند لمرقة او سكت في
تاريخ رجوع بمبينة عدم الموت اعمل كما لو نسر بغيره ونفلم ابو عثر عبد القادر القاسم في جوابه ونحوه
لانا الضياء مصباح في معارف المعيار وان رجع اليها بعد ان جيت عنه ستة فبالا بطلان وان تعارض
رضاء في الستة بمبينة الجبارة اعمل على ما لا يملك وهو مزهوب الرونة كماله ابي سهل لانها اوجبت
حكما وهو عن الهبة وبيل ينظر لا اعمل وهو لم يوافق لما مر عن ابن رستم وبيل ان كانت الصرفة
بيل المتصور عليه وقت الرعوى فرفنت بمبينة الجبارة والاطلا و بالجملة فلا ينفي في طلاق القول بتفريق
الاثبات

الاثبات على النبي في جميع الصور بل يختلف ذلك باختلاف الجزاء بل في كل من هذه الاطراف احوالها وقدر
الاخرى بوقت معين فالتعارض ومنها فيل تباينة وقتها ووجهها في الجبارة ان كلامها
سحرت بانفراد تحقق معين بالضرورة وقتها معين وكذا في القتل لان كلامها انما كانت بغير كذا
وقت كذا مستغلا فيم بالاطلاق مثلا او بالقتل او بالزنى او السرقه وكذا في التجريم لان كلامها سحرت بان
بان ليلة كذا مضمنا على شرب الخمر والاخرى على الطواف او الصلاة في تلك الليلة وفي الوصية ك
سحرت احداهما بالقتل عظم او عنه وليس بالنافية التي تلطف بحرق النبي في شهادتها لان
ذلك يقتضي انها اذا سحرت احداهما بالقتل العفو والاخرى لم يكن تحتها العفو وتفر بمبينة
الاقتلا وذلك خلاف الواقع واما المثال وهو الذي يوجب بالاطلاق بمبينة الهبة والعبادة بمبينة
الهبة اعمل لانها الاصل ما لم يفتا وبالاقتل بمبينة وفيها انها في مثل هذا تعارضنا سقطت
وفي القول لمرعي الهبة ومنها بمبينة التسليم والنسب بمبينة السبه اعمل خلافا لما في ابن سلون
وهذا بالنسبة لاطرافه من الجرح واما بالنسبة للمبيع ونحوه من المعاملات فتفر بمبينة التبر لانها اوجبت
صحة العفو كما يرد في افتاوا المتباينين ومنها بمبينة التعديل والتجريم بمبينة التجريم اعمل ما لم يتعارفا
في وقتها كماله امرق ومنها بمبينة الجبارة والرفقة بالزينة اعمل لانها الاصل ومنها بمبينة البلوغ والكفاية
بمبينة اعمل لانها بوجها عن العفو التي هو الاصل وبهذا الاعتبار عر هذا القسم و / اء
بها من القسم الرابع كماله امرق وادخلنا هذا في هذا تبعا للغيرة منها بمبينة الهبة والعرف بمبينة الهبة
اعمل كماله في النسخة المعيار عن النبي ناسخ لانها الاصل وعلى ذلك ان فالت بمبينة المرض لم يزل مرجعا في علمنا
في هذا السعي وهذا اليوم وفالت بمبينة الهبة لم يزل جمل كذا ولم يعلم نفع احداهما على الاخرى واما علم
نفع الهبة كماله لو فالت بمبينة نفعه كماله اول رمضان وهو بغير كذا في علمنا وسحرت الاخرى بانها مرف
في العاشر من نفع بمبينة المرض لانها نافلة ولا سيما ان عنت سب المرض ما هو ان المرض موجودا في
الانسان والهبة انتجاوه وان نفع المرض على الهبة فرفنت بمبينة الهبة اذا سحرت بمبينة نفع في ذلك
المرض يجب ان يجمع مع هذا شهاذتهم في نفعه نفعه نفعه الاصل ومجمل الاطفال وموتها لان بمبينة الهبة نافلة في
فانه ابي رستم في شرحه منها بمبينة العزم والاطا فتفر بمبينة العرفية ومنها بمبينة عنة العفو واختلا
طه في الوصية فتفر بمبينة الهبة لانها اوجبت عنة العفو التي هو الاصل واما ادخلنا المسئلة الوصية في الف
النفس التي لم يزل النبي والاثبات ونبعا للغيرة في افضلية البرز انما ينظر في شهاذتهم الذين سحروا
يزهولم بيان فالواجب او غيره ممن يغفل انه كان به الزهول في الوقت الذي سحر عليه الاولون في عنة
عظم مجمل اعمل لان الزهول يجني على قوم وبخس في لاني بين ممن فطع علم بهواحق بالقبول واذالم
يسحروا على زهول في ذلك الوقت وشهاذتهم الهبة اعمل لانها نفع فطعوا بعقله ما نفي ومنها بمبينة البلوغ

نصب على الحال ايهما يكون البعير واجبة بالقضاء ووجه انه في اقل من ربع دينار حلف حيث تيسر له ثم يات
وانه ان اى ان يجلد في المسجل المذكور عند ذلك لا وانها لا تغلف بالزمان تكونها بعد العصر او يوم الجمعة او
ليلة السابع والعشرين من رمضان وهو ذلك وفيه تغلف بالزمان ايضا فقلت وقوله ان حلفه بالحق
ان يجلد بمسجل غير الجامع لكونه يعطونه وان يجلد على الصحيح او سوز براءة او فز سماع او اضرحة المس
المسجل احيى وكذا بالطلاق حيث كان لا يرجع عن الباطل الا بالزمان كما في غيره ينتفع من تغلف
بالزمان ايضا بالاصري من الطلاق حيث وصى الارهاق او غلبا لا خفي في حين وفاد كما مع انه اذا
امتنع من الحلف بالطلاق والحق ونحوها عثرنا فلا اذا لا يترتب جبره على ذلك الا اذا كان وفاد الحق
انه في اى موضع من الجامع حلف على وهو فاد خليل ايضا وبه في تركه احم وصرح به في السامع بطلان
ولا تغلف بمعنى على الاصح الا بضمير عليه السلام والى القول على افتقار الايمان بين المنبر والمحراب
كان منبر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره كما افادته في المرونة لجلده في جامع بل في اعلى مواضعه
فان اى ان يجلد فيه عزه بعد ان يجلد في المحلة المذكورة حيث كانت عوى تحفيق والتابع
التكول بل ان يجلد في جامع جلسوا الى الجامع النجلى في فز مسابقة الجمعة من فزاد من الجامع من جامع
حكمه والاعلى احيى في حق ان التغليف بالجامع من حق الخ فاد ارضي ان يجلد في غير مسجل عليه ذلك
وانخر لو عليه في غير الجامع جهلا او في غير المنبر والمحراب على ما يات في الفيلام انها لا تجزى حيث كان الطالب
من يجلد تغليفها بزل والى الله اعلم كما انه اذا اعلبه في الجامع بغير حضرة الخ بل بحضرة عرب
مقط لا تجزى وبغيره ما يجزى في محل عرو الاجزاء اذا لم يتفريق عنها بعد الحكم له بها والافرام
الفاف لم وكذا يقتضيها ولا تجزى له في بيعه فزاد من قوله في جامع من الرز المقام وانتج اذا
يجلده بالبعير حتى تنقطع حجة بينه في الجامع حكمه لا فتقضاء تلك البعير لتسقط دعواه عن الخ
وان في القضاء واد الحلب احد الخصمين فيجعل البعير وحده الا فزنا غير هذا القول الطالب
التعجيل ما لم يجلد ناخيرها الوقت تغلف فيه على ما مر وما لم يال مقبلا وخبروا الحكمة صلت ما
والمراد به ربع دينار والشر والوفاد وان نفي انتهى **بعير** ايهما ربع دينار **تخرج البعير** الى الجامع
بلا غير ما عدا تخرج والمحرور ان قبله وبغيره يتغلفان به وكذا في الف والجملة خبر الموصول وهو م
وابهام في خلفه القاء في خبر من اى الانى في محل جبر بالاقابة **تخرج** بفتح التاء وسو الراى منه من
واصله تخرج بخيرته اخرى التاء بين علامي القول الخلافة وما يات بين ان فز يقتصر بعير على ثلاثين
العبور ومعه ان غير الضمن جنة وهي التي عاقتها ان لا تخرج لها حلف من حلف او غير الايام او تخرج
لها نهارا غير مستثنى من فز تخرج للحلف سالتة او ملكوثة ليلا وتغلف في حق الخ جان انت هي وجهها
من حضور فستنة الا حلفا عليها ما تير بعد عنها افضى ما يسمع لبعير بينه ما لم ارب عبد السلام بان
اد على

ادعى الخ عزم معرفتها بعينها ان تثبت ان المملوثة وفيه حسبه ان تقول انه هو وعليه الاية
والاول احوط فانه في التبريد عن ايدى الهنود ومعه موم ان المتبرجة تخرج لها نهارا واما التي لا تخرج
البعثة الايام وانها را فتغلف في بيتها بغيره عربين بوجهها الفاف لها ولا يقضى للخ محصور معها فانه
فقال فتغلف في هذه الصورة من قوله البر من حضور الشاهة للبعير وفي الشهادات من المبرزة انه
يخرج عنها انما يسمع صوتها لا يرى شخصها كالتغلف فيها ونقله في القضاء فامل هذه الافرام
الثالثة من لا تخرج الايام او تخرج نهارا غير مستثنى ومن لا تخرج احلا وما مر من انها في هذا القسم الثالثة
تغلف في بيتها او لا تغلف عن غير فاد فاقض عليه عبد الوها وهو المقصود ذهب الاندلسيون الى انها
تخرج ليلا ايضا والمرونة مختلفة للقولين والاول هو فاد فقول في خروجه العزرة فيملا ادعى او ادعى
عبيها الا التي لا تخرج نهارا وان مستثنى فليلا في محل القولين فيملا اذا كانت مملوثة في الايام فانه
فان ثبت كما لو ارادته الحلف مع شاهد اخر فز ليلا فانه في وقوله ان العاقل حسبه في الفضا على
الرسالة معنى قوله لا يخرج الا ليلا يخرج من مستثنى وانما في تخرج غير مستثنى حكمها صحت من الخ
الثبت بمقتضى حكمها حكم من لا تخرج بالنهاية التبريد كما فيهم **اي** فيلزم من هذا الخروج ليلا كما في وليس
معه حكمها صحت من لا تخرج احلا الايام لانها را كما قبل لانه يكون الراجح بيدها ان حلف في بيتها فامر
وبلزم عليه ان لا تخرج الا ليلا فاحلف في بيتها من باب اوى لانها تبلغ في السر فامله والله اعلم وعلى هذا
يجزى قول ابن ابي اسير وغيره في خروج المرأة الى الجامع بالنهاية لكونها والحالها وان كانت تخرج بالنهاية
لانها اذا خرجت للحلف عرو انها فليانته تجلا وما اذا خرجت لغير ذلك وفز اخبر في بعض الافهام انها
وفقت يتوقن من فزها وجبر فيها انها لان كلامه فاد في انه في التي تخرج بالنهاية غير مستثنى كحكم في
عن واما التي تخرج به مستثنى فلا تاتيها علة المذكورة والله اعلم بان تنازع في الخروج معها
الا بطلان انها من اهل الجبال وانها من تحمل ليلا كالحلف في التبريد عن المتبجيم **فما بعد مستغنيا يكون**
من استغنى بالبناء للمفعول منه الموصول الخ هو اسم يكون وما قبلها خبرها **عز** يتعلق بفعله
البعير نايب العاقل واللعنه والعهود البعير المتفرقة امد الفيلام فلا يتر من فز حلفه بالنهاية
او مضطجها او مضطجها لغير عزرو لم تجزى على التمس هو خلا بالاب فليانته في عدم اشتراط الفيلام والافاف
ان محل عرو الاجزاء اذا كان جاهلا بانها تغلف عاذا في الاجزاء لانه فز رضى في باسقاط حلفه من التغليف
بذلك وان اذ قلنا بعرو الاجزاء هذا بغيره فامله او يات في فز كاستغنى من حلف فقه بالطلاق تغلفا
عليه المستأثرها بفعل التامية ومن يجلد بالاسم له العلاء اعاد في في واما الاستغفال مبصر في المرونة
بان لا يجبا وعليه عول يقال وبالفيلام لا الاستغفال مروي الاخوان وجوبه لانه يجمل الارهاق الفيلام وعليه
عول التام لكونه المفعول به كالحلف في المغير من سكون وغيره هو هذا حيث وجبة البعير في الجامع فليانته في

الاربعة ديارها كثر وجمة تخلعون خبر عن قوله جملة والى فتبطل بقوله وجمة بعضون به صل
جرحيت **ولما** اجمع كلامه فيما مقرر ان التعليل بالزمان غير معتبر اذ ان مقتضى قوله في بطلان
بطلان **وما كان** من الايمان في الحق **كعمل** الفاعل او تخليقه الفاعل الذي على العبور
واللعان يبر خبر عن قوله **فخر الوقت** والجملة خبر ما وفلا هو ان التعليل بالوقت في هذه واجبة بالظن
على عليه وحكي عليه في المسائل الانبياي وقال وتخلقت على مسلم بدم ولعان بجامع ووقت صلاة اتفاد
ونحوه في **فخر** ونقل ابن عرفة ذلك عن ابن حبيب وابن الفاسم واصبح وابن كنانة الا انه في رواية
ابن كنانة **العمل** الذي يفي ونحوه في الجواهر وهو المرونة عدم التعليل بالزمان فيجوز كماله في ابن
نوح والزم في المعونة ان التعليل بالزمان مستحب ونحوه لابن جحون في تبصرته عن ملأ في
خبر المرونة وهو المواقف لقول في **اللعان** ونزول الصلاة وذكر ابن نوح في شرح المرونة عن ابن
رسول ان كون الفسامة بعد صلاة العصر يبرر الجملة كما فيك هذا الزمان العمل فالابن حال واللعان مطلقا
كما لا يخفى وفلا في ملأ العمل انه على وجه الوجوب كما هو ظاهر التعليل بعينه المنفرد عن ابن كنانة
وغيره فيحصل ثلثة اقوال وجوب التعليل كما هو ظاهر في وجوب العمل وعموم ظاهر المرونة وهو
ظاهر في **خبر** في الشهاد اذ هو استحب له كما في المعونة وعليه قول في **اللعان** وانما خصوا في
العصر بل ذكر كماله في الابن بعد العصر ليست له نونية وروى الابن ان تكون بعد الظهر وال
والعمل في الفسامة واللعان والعصر استشهدا له في التواقيع الميمنة **والفكان** عطف على الوقت والكراد
به الجامع اذ اعني مواضعه كما مقرر في الوجهين **ابن** من نعم ما لا ايمان الفسامة واللعان فيبطل
بالزمان والمكان فبطلان من اهل مكة والمدينة وبيت المقدس ما منع يجعلون اليها حبيب ما كانا
وما اهل الانبار فان كانت مواضع في بيت المقدس والابن جليليها واختلاف فيما يروي العشرة
بالمراد بالمكان الجامع اذ اعني مواضعها كما مقرر ومبهم منها انها لا تتعلق في غير ما ذكر بالزمان وقد تغرغ
ما في ذلك فانه **وهي** اذ البصير المتوجهة بالحكم في معنى متبوا خبره من رواية اربعة اقسام **بصير** **نهتم**
بطل معطل من الخبر المذكور وهي المتوجهة في الرعي غير العففة على المسحور من اقوال ثلاثة واجلها
استحسان كماله في رسله والاعيانا عدم وجوبها لقوله عليه السلام البينة على امر عي والبصير على
من انكر **او بصير** **الفضا** وهي المتوجهة على من ادعى على ميت او غائب او صغير او مساكين او مسجدين
استحسانا لبقا ومنها المتوجهة في استنفاد غير العقار او بيع على ملأ في العمل حيث قال كراه الاستنفاد
الاصول في القول بالبصير من معمول وانما كانت منها كماله في رسله وغيره لان كلامه في الجمع لاقتضاه
الفضا او الخروج عن البصر فيها لرد دعوى مقرر كما مقرر في اول انواع الشهادات **او بصير** **نهتم** وهي المتوجهة
لرد دعوى حقة لقوله عليه السلام البينة على امر عي والبصير على من انكر كما تغرغ عن قوله والمرعى

مسجد

[illegible]

رب الرب سقوط هذه اليمين بكثرة جانبية صلب عفو البيع وما جازحه لاجل العفو مطلقا لانه في العفو
سلو جرح بغيره وبعده هرتية مريدون بغير العفو في البيع ونحوه ان في التبرع في الباب التاسع والعشرين وان في
التزامات ح مانه ذكر في المسئلة ثلاثة احوال يعرف في الثالث بين ان يكون المستر في ما هو مبيع في
لشركه والا فلا وذكى عن ابن نافع ان القول على القول باعمال الشركه مطلقا وذكى هو ان القول يعرف اعلال
ارجح وان في ما يذوق في الفسخ والضمان **والانقضاء هذه** نافية الباعل **اليمين** بغيره او عطف بيان او بدل **بغيره** بالغ
مقطوع فيعلق بغيره **وان من عليه** حيا باعل بغيره مرور العفو ويتعلق به والواو للبيان في الانقضاء
يمين القضاء على الثالث يعرف بغيره ولو مضى زمان طويل بين حلهما ودمع الرب لعزم مرور السك الموحيب
لهذا في العفو انه لا زال غايه مجمع منه انه اذا فزع بغيره كلفه غايه قبل الرجوع او بغيره ما بين شعور الرب في
يحدث ان يكون انقضى النجيم الثاني او وكن عليه بغيره وهو كذا لان السك في حاصلا كما كان اول قوله **تيسر** **هات**
الاول اذا اعلل الثالث بيمين القضاء وبيع العاقل الغايب ونحوه للرب بغيره الغايب وان في البراءة فان
البيع لا ينفق ويبيع بالثمن على الغريم الا ان يكون المبيع في غير حاله فيكون احوق به بالثمن على
الراجح كما لا يخفى بصل البيع على الغايب ان كماله الم **الثاني** اذا وقع الغايب قطع الغايب لفقائه دينه
مقابل رب الرب وفزع الغايب في حال غيبته وادعى المالك في جمع الغايب المالك الموقوف وجب به ثم فزع رب
الرب جان لرب الرب الرجوع على الغايب لانه دفع ما اتفق به على الغريم فعلق استيفاء المالكين في الرهن
فانه في المعيار **المسألة** لم اذكر في الرب ان الغايب ما لا يبرر حله ودفعته او بوجاهة وان في ذلك فان
افرض من هو بغيره الغايب فمضى منه دينه بغير اليمين فانه محذور وعليه العمل ونقل عنه ابن البلاء انه في
يقضي منه دينه وهو قول ابن الموارز وابي عبد الحليم قال ابو عمران وهو الغايب لانه لو حضر الغايب وقال
الود بغيره لغيره لم يكن لرب الرب فيه حاشية وقال في المتبينة **فقلت** وهذا بخلاف لو ادعى رب الرب على
مضى انه وجب له الغايب في حال غيبته وان في ذلك اوسع اليمين الواجب لانه لا ينفق لم يبيع من
ذلك اذا لا يبرر بغير الغايب الغيبة فيكون من ماله ام لا وهو لا يجبر على قبولها فقهاء الرب فانه في
المعيار وهو معنى قول في ولا يلزم اذ المعيار يناسب لو تسلف في هذه العروعة وان كانت لها
تعلق بصل الغايب **الثاني** قلنا انقلبه بما هذا ايضا لان نفس اليمين لها تعلق به **تيسر** **هات** الى
يمين الفسخ فيقال **واليمين** غير ايمان **اعمال** صفة امتياز عذوف وما حلت اليه ليمين اعمال اي
اعمال **يمين** يتعلق بالاستنارة في الخبر يكون مضارع كان التامه من **اعمال** يتعلق به ضمرا قوله
في عاود دعوى تغيير الزمة او اخطا به القول في حقيقة او دعوى البيع والشراء او الاجازة او العارضة ونحو
ذلك بيان القول لمنزلة العفو اجماعا مع يمينه بربيل **والاستنارة** **الثاني** ومعه في التبرع من انه لا يمين
على من عفو البيع والمساقاة والشركة لا معقول عليه ونعم من على القول بانشر اذ الخلف وقوله
العمل

العمل او ما يجوز اليه كمال الاجل والنجار ونحوه كما مر في قوله في العمل ولو ادعى غير العمل ليعر
المعطل على سبيل اداء نفع ونحوه وهو كذا كما مر عن قوله **ثاني** في وجب عفا مع فسخ واعتبر بقوله
العمل من دعا و غير العمل ليعرى المستع او ادعت الزوجية ان زوجها بغيره كما في ابن بطون
في ترك الضرر وانشر العاقل وقوله في ان لم يبرر بحال ولا اويل اليه لا يمين فيه ويستثنى من ذلك جرح
العفو فيجب فيه اليمين وان لم تكن مالا ولا ايلة اليه لا يمين فيه ويرد على من ادعى عليه منه
اليمين على ما انكره فيه فزع المملوك انه قد كان حله وله يمينه انه لم يجعله اولا في المازري
العتوى والقضاء عندهما وله اليمين عليه انه في استيفاء له لا يجعله مزاخرى **هات** في النفي بيان
يمين على الثالث واختار ابي رمان وعليه درج نفي القول فقالا ولا يمين حيث قال اعلل في
ان في ما اعلل من قبله **فقلت** وفيه مراعات دعوى احد الخصمين دون الثاني بل لا يلزم ولا يبرر
بالواجب التمسك بما للمازري ثم استثنى من عموم قوله فيما يكون من دعا و المالك قوله **ان**
استثناء والباء في قوله **بما** بمعنى في وجعلته **عقل** بالبناء للمفعول صلة والتعريف لاجل الدعوى التي
تعرى من **الفرع** كدعوى الغيبة والفرقة في اليمين فيبدا على المستعور فلا جلا في انها تقوم في
الفرع فان نشأ المملوك حله الثالث واخره وحل قوله **الفرع** دعوى غيبة اليمين وابرار فيها
والسبب ان على فزع الخصم فيبدا في نوازل العاود والابن من المعيار والفرع ما كان
من غير سوال اما كذا في معروف قال ابو الحسن في باب الجملة والناظر في الطل التبرع على ما في النسخ
ما ضم فيه مصدرية **اليمين** صفة اي مارة عدم وجوده **في الحال** اي حال الدعوى **عند الموعود** في موعود
والا وجب اليمين في كانت الدعوى في معين او في الزمة ابي عرفة عن البايعي دعوى المدين غيبة
رب الرب في دينه بوجوب يمينه **انقضاء** **فقلت** وكذا من ادعى غيبة ما يبرر من معين **هات** في هذا
ان من استثنى عن فليبرر رجل لا يجز له به حتى يجعله انه ماله ولا وجب في حله كمال النافي العمل والعارضة
والامساك والعري والاضرام والحبس والو حية جلا يمين في ذلك لانه الا ان يكون يبرر المعري حال
التبرع في قاله الرعية قال وقد قال ماله في حقه فخلق بخلق مضمون فقال المتعدي عليه التبرع وقال
الاخر نصرت بالاحل دون التبرع ان القول للمتعدى يمينه والاعمال **الثاني** واخر التبرع في ولا يبرر
خل في لئام العرف والحركات والذخالة بغير العفو والافاقية على الثمن الاول وان كان الثقل معروفا
اذ تبرع طهر ما لا معاودة فيه وهذه يمينها معاودة اذ ادعى من انتهت الخصاله وهو يرجع بيمينها اذ
ولم يكن نزل في كلامهم نعيم على كوى بعض من التبرع على ما اتفق به ابيه عات وابر القطان
فقال **في الاقالة** **ابن عطاء** من تراو جملة بربى خبر **وجوب** **هات** معقول اول في الاقالة يتعلق به او
يبرر **بشبهة** يتصل بقوله **معتبر** **ابن عطاء** معقول ثان في يمينه **بشبهة** باللام بدل الباء

معنىه بل سرها حال وهي الخ من نسخة الباء قال **ابن** في نوازله اعدا دعوى الاقامة من
دعوى الصغر وهو من اقلها في شيوخنا فمنع من ذهب الى ما وقع من ذلك في الامهات اختلاف
قول وانها مسئلة ذات قولين من غير تفصيل ومنع من قال ليس ذلك باختلاف بل المرعي في ان كان من المرد
او كان لم يمتسك وجبت له الجيب على المرعي عليه والام نجب وهو تفصيل مسمى له وجه من القول وهو
مراعاة الخلاف في وجوب الحج بآل يقيم من الهبات فالأصح في دعوى الاقامة وجوب الجيب اذا اختلف
في وجوب الحج بها الا ان يرى انه اقامه فيها قبل التزويج بالابراة فتضع الجيب مراعاة لمن يقول
ان البيع لا يلزم الا بالتعذر والابراة ان كان من نسخة النزلية في غايته الجودته وسقط من نسخة النزلية
فوله بآل يقيم الى قوله بها وزاد بعد قوله بالابراة من نصم وكان في كتابه ابن عاتق يقول لا تجب الجيب
للمرعي الاقامة الا ان ياتى بسبب من يعزى بهاد دعواه وسما هتتم يعني ذلك وقال في ذلك اختلاف وكان
وكذلك كان ابن القلان جفت الجيب بسببته اذا تفرق هذا اختلاف ان ما افنى به ابن عاتق هو عيني
التفصيل الزائد على ابن رستم عن بعض شيوخه وعلمت ان ابن رستم استقصى وجوبها للملغاة عليه
اقتصر الرعي في الدعوى والانتظار وصر به ابن رستم في تحصرته وهو ما رجمه الشرحا لابي سهل وهو
قال **الشافعي** في وجوبها اثبت في راجع الاقوال في حفظه **ابن** وانظر ما معنى التثبيت وعلم برب
كونه يبرر عليه او غلامه او بعض فرائقه التي يسمى في مصالحه وفوقه الى حال ابن رستم الذي يبرر الرعي غير فله معنى
فمن ابن رستم مراعاة الخلاف في وجوب الحج في ان الهبة التي تفيض فيها قولان لزومها بالقول وهو
المستصحب وعزم لزومها به حتى تفيض وهو مقابل له وهذا الخلاف لا يخرج في الاقامة للزومها بالقول
منهضة او لا انما اقامتها لا يبيع **فصل** وهذا ايضا في النقص لانه يبيع في الحقيقة واما الحوالة بمعنى
وان كانت يبيع لانه صرح الرعي بعزم وجوب الجيب فيها ولعل وجهه كما لا يخفى
الطوى في بعض طرقه ان من جهة المملوك وهو المملوك عليه هذا ان الجيب توجهت له على واعترفت
لك بالحوالة فان دفع المال اليك لا يوجب برائة من من عليه ربه وهو الجيب والاختلاف
الرجوع اليك مع عزم رائة من في الولاية من البرز لو قال لفلان على دين امره هذا يفيض لم يحكم
على المغي بوجهه لانه مغي على ربه الذي ولد له غير لازم واما الاختلاف في صرح في معاوضات المعياريان
المستصحب وعزم توجه الجيب عليه فيها فبالا انهما من دعوى المعروف كالشروع والصرفه هو في
المرونة وجوب الجيب فيها بشرط ثبوت الخلقة وصور ابن سلمون بان ان ادعى عليه انه تفعل لم في
صلب العفو وجبت الجيب وان ادعى عليه التبرع بعفو العفو فلا يمين **فصل** وهذا الذي صرح به لا يخالف
المرونة لانه يلزم من الدعوى في حله العفو الدعوى عليه بمعرفة اصل الرعي وهو يبرر عليه في
بها ولمعرفة لاهلها وجه ابن رستم فلهذا المرونة بان المال يبيع بالقول انما وقعت بمبايعته من لا
اعرف

اعرف لاهلها التكاليف بل ذلك وجبت الجيب هو وهذا التوجيه يدل على ان كلامه في الدعوى اصل
العفو فقيس بهذا حكمه وانما صرح به ابن سلمون من التفصيل والاصح ما على ما به العمل من عدم التزاد
الخلقة وهو خلافه اذا اختلف اصل الحق ولو لا الاعتراض من التفصيل والامس حجة ان يقول الناس ولا عليه
مما ذكره اذ فائدة الجيب تفقد في النكول عنها وهو لو نكل عنها والرب لم يثبت لم يلزم غم وفر
قال **الحنيفي** لا مصلية لرب الرعي على الجيب لا يعرفون الرب بل ان يجوز زعم ان الجيب يعرف الرب حله
الجيب على علمه وبره فان نكل حله لاهلها ان الجيب يعرف حقه قبل الغريم وعزم فاده او جود الجيب الذي
بان انزل عزم والاعلم وبرا ولا رجوع في الجيب على المال **فصل** بان انعقاد على الاقامة
وزعم الباي ان على ان يرد له اقل من النقص في القول للمستحق يمينه انه اقامه بسل النقص فانه في التضرر
ولتستثنى هذه مما يثبت في اختلاف المتبايعين في قدر النقص والاعلم **وهو** منقول الجيب نعت
او عطف بيان **حيث** صرح في معنى النقص **فصل** في التادوت مع الجيم في حله في حجب اياه في الجيب
ان او جيبها الحاخ على النقص في المال او ما يجوز اليه **يسوع** لم يلبها بالاعلم والجلية خبره بان حله من
من فليت عليه والاسفطة مع **وما** فائدة ان صفة **تقلب** بالاضاء للمفعول وتايب ضمير الجيب
المفعول به والجملة معروفة على الخبر اياه ليس لمن فليت عليه ان يفيضها لاني لا اتم له
فلب وكم الجيب مع النساء وغيرهما من الرعايا المحقة العجدة ولا دخل هذا ليمين
التحفة والجيب القضاء اذا يفيض على نحو ما توهها المامر والاعرف قوله يسوع فليها انه اذا
فليها الجيب لم الرجوع عن ذلك لانه اسقط حقه منها سواء فليها بعد الرجوع الحاخ او فليها وهو
كذلك وان ردت على صرح ومشت زمنا او لو طويلا عليه الحاخ **فصل** قال في التضرر اذا
وجبت لرجل يمين على امراته من ذوات الحجاب ووجبت لهما من يمين عليه ما رادته ان تملو
ليلا وان تملو نهارا فقال الرجل اخاف ان امله لهما نهارا فتمد على الجيب ليلا جاعله مرتين
في النهار ومرت في الليل بان المرأة اذا التزمت انما لانه الجيب حله لهما الرجل نهارا وحلقة
المرأة ليلا وهذا في ان التي امها العزم الذي يفيض من ذلك الخلاف لا يخلو اما ان يثبت لغيره
حفا او يفيض عنها او يثبت لغيره او يفيض عن ذلك الغير في الثالثة الاول يفيض على البيت وفي الا
خير على العلم كما قال على العزم والنشر المرتب **ومنت** منبر اسم غم تعلق **فصل** به **ومنى**
معظمه وجملة **فصل** حله تعلق به وضمير النقص في الاثبات كقولك له عليه العزم والنجي
لرعي المملوك عليه القضاء ولم تغزير النقص المملوك بيتا او غايلا على **البنات** يتعلق بقوله
ببر ايه يفيض الحاخ مفعول والجلية خبر يفيض في الاثبات ان له عليه العزم هذا اذا ارد عليه الجيب او
قام له ذلك كما هو في اعتمد البات على من فوى في حله المملوك في النبي ماله عزم الدعوى لانه

وتوجهت عليه بيمين الانظار او بيمين التنقيب فلا يمين عليه لان وهو كذا خلافا لما قيل اذا انتقم
اليمين الواجب لو اقر المملوك بيمينه وهذا ليس كذلك ههنا اذ في المازي وغيره هذه القاعدة وهي
تعتبر على ما تقدم من ان السبيح يجلد مع ان اقراره لا يخلو لانها خاصة بما يرد مع كماله في شر وط الرعوى
ولهذا قال بعض الحكماء في الجاهلية ان السبيح السبيح انه يجلد بيمينه لا يجلد بيمينه مع هي فاقه
على قول ابن عثاب وموافقيه انه لا يجلد في الوجهين الى ان يبرئ من فعل المملوك انما قال يجلد بيمينه
ليلا يضيح حق الحق بيمينه في الجرح كما مر ومع من قوله لزم ان دعا غير المال في الرعوى عليه بما
يجب عقوبته بيمينه وهو ممن يفتح او اراة السبيحة القطع على روجهما الغايي وابتغى المو
جبات تتوجه عليها اليمين لغزو مهاله بالافرا وكيفية لرد سهاة الشاهد عليه بالمال والحق
ان الرعوى على الصحيح في المال اذا لم تكن بينة لا توجب بيمينه لان جازا بل في او رسل نفي وان كانت
الرعوى يجلد بيمينه بيمينه او بماله والمال باق كان للمترجع تعليمه بل صلح بيمينه والاغرو وان
ذهب المال التي تعلق الرعوى به فلا تنس عليه وان تعلق بالزمت هو ما اجسره مما لم يوصل عليه
ههنا اذ لم يضح هو التحصيل في الصغير والسبيح منكم بل في البرزخ في نواز ال امر بان منكم ابن
سهل الصواب عنهما جري به العمل من المنع من تعلق اليمين بالسبيح ونابى ابن السكيت في
اليمين عليه عليه الى الظاهر ولو ادعى السبيح على رجل برعوى فبطل المملوك فاقام يعزوه
ولا يجلد السبيح حتى يبرئ او انما جلد مع الشاهد لا صبا المستر ابن سهل والجميع على ان يجلد لان
اذا نخل المملوك بيمينه اليمين لانه رضى بيمينه حين نخله و كلام النافع فها هو ميمه ليمتونه
ولمى السبيح من المعاملات او من نوله وليه فانه لم يجلد فيه مع الشاهد بان رد اليمين على المملوك
و صلح بيمينه وعزم الولى وكذا يعرف اذا ادعى عليه غيره المينة الرعوى اليمين على الغير
لجائز بيمينه وعل يعرف المينة فيما اذا ابلغ سلعة وان المنة او الاثر منها وحوال المص
انظر الشرح في فرائح التنقيب ما المقتضى بان المملوك يجلد بيمينه او ان نخل عزم وان صلح
المملوك بيمينه بعد ذلك عطل المقتضى فانه يجلد مع شاهه ويستحق حقه ههنا تامل قوله
وبيرام قوله في بعد ذلك عطل المقتضى فانه متراجع الدعوى لان يقال انه مراد به ان لا
المستقبل ونزاجا في التاوه ونحوه اخر مبنى للمعقول وارجى الامراء اخره اليمين ناييب
وجملة هفت ابا وجيته من صى الكس اذا اوجب في موضع الحال لفظا يتعلق به وكذا الغير بالاع
ابن خضر بيمين القضاء اذ اوجبه على غيره بالاع لكونه يمين على مينة او غايي وحقه معقول بغيره
افقت ابا جلال اذ بلغ و صلح استمر الفيق وان نخل رد ما اخره ههنا اذ بلغ رجب او الا بغيره انما اذا
نخل بغيره عن الرسل ولا معقول لقوله لفظا بيمينه غير من انظار وتنه كذا كما مر ومع
غير

غير بالغ ان البالغ لا تزجي في حقه بل يظايب بها لان وهو كذا الا ان نخل وهو سبيح فترجي لما
ههنا في ان تعزرت بيمين القضاء لوجوبها على اعباس المساجد و لينة العلم والغزاة
سقطت فانه في اجماع المعباء فلتك وكذا الوو حيت على من لا يعرف نادر بها كذا
ولا غير هذا كالمقتضى وهو بيمين الاستغفار ولا يقال ان الجسر لا يباع بل تارة في بيمين الاستغفار
لا تأنفون العمل على جواز المعاوضة بيمين وهي بيمين كفاية واما ان تعزرت اليمين مع الشاهد
كوجوبها على من ذكر او على من لا تاتي منه بيمينه ولا ثمانية فان المملوك يجلد بيمينه او ردا بان فانه
الر و ابا عزم بيمينه بلا اثر لسهلة الشاهد فها هو المواقف لقول وان قال ان رد صفة بيمين
مصلحة او غيرهما لم يمين لم يبق عليه في اذ توجه اليمين بيمين القضاء فان تعزرت من البقود و
البعض كالجس على يمينه وعقبه اذ هي مقتضى من العقب فتيسر من اليمين الموجودين فالتع
فانه ابا الموازنة على ما ذكره صدر الفقيه والبايع وابن تيمية انه في نخل فليم يجلد
المملوك وبير اقامه ابا حال في شرحه فاك وهذا هو الواج وفيما يجلد البنون فان صلحوا لظلم
تسبب الوقوف وان صلح بعضهم فقط ثبت نصيبه فقط وان نخلوا للملح بيمين الجس ان صلح
المملوك وبير في نخله في فوتر وان تعزرت بيمين بعض شاهه بغيره في وجب ضرر مضمون معنى
الشرك عمل منبر اسوغه وفوقه في غير الشر المصغر يتعلق بقوله سهاة وكذا جهم والجملة في
و خضم منبر او جملة من جوا خير والجملة معقوفة على الجملة المبرور فيك يجلد منبر ما عمل
والجملة جواب جيب وحقه سهاة به و فبا بالبناء للمعقول خبر عن حق والجملة معقوفة
على الجواب فليها وسوغه الصفة المبرورة او العطف الى مصير فله مصر مضاف لاسم مملوكا
خبره المبرور يتعلق بما قبله بيمينه و جيب فتر كذا في قوله بيمينه او لم العنصر ما علم انظر لا بغيره
بلغ بالبناء للمعقول محو ناييب به يتعلق بيمينه و ضمير النخل ونابيه مينة المامو للمعقول
كان بيمينه و ههنا ما لا يبين ان النفي لا يجلد مع شاهه سهاة سهاة به فانه او بيمينه
متر وكذا الابلد و بيمينه يجلد يقول المولى ملته والاصلة كما مر في السبيح و انما يجلد و امر من
ان انقله من جوع عن الصغير والقاسم ان الانسان لا يجلد لينتفع غيره و جيع من المملوك
بالصلح او فام الشاهد للصبي وهو او مع غيره لا كنه في الثانية انما يجلد على صفة الصبي فان نخله
للصبي بالحق لان ولا يمين عليه بيمينه وان صلح بان كان الحق في الزمت لظلمه ونفرو فيه
مقدور المملوك او كان معينا لداره و بيمينه بغيره في اصيل حتى يبلغ الصبي او يسلم للمملوك فوالان
لظلمه الموازنة و ابن جيب عن الاقويين واستثنى في شيخ الاول و فها هو ابن رسل ايضا انه المراد
لانه نادى كذا الخلف بوقوف الرين فان و وقع في الفياس جميع اذ لو كان امر على فيه كسيلة بيمينه لوجب

توفيعة او يبيع وتوفيعة ثمة ان غنى عليه كالحبوان على ما يثبت في القاسم هو هو فلهذا في النسخة فلهذا
في من الصبي ان حلف ومن المملوك ان لم يحلف لانه انما وفاء لمن يجب له منعه او على حال التاثير
يكتب الحاكم شهادة الشاهد في سجده ويتركها عنده او يدفعها لوليها هو فلهذا المملوك الصبي وهو فاء من
مرد الشاهد او كره وجسمه قبل بلوغ الصبي وعلى القول باسلامه للمملوك دون في حجب قال
وهو مملوك لغيره يتركه ومجمله لجماله اذ ابلغ في قوله يتركه يتركه يتركه يتركه يتركه يتركه
كما هو في حاله ابراهيم وبعثت في النسخة على ما في في بيان جملة الايقاف على منعه من تقوية
المعين يبيع ونحوه لانه انما يفي بتركه حوز الاملاك والملك الصبي بعد البلوغ اخره ان كان فاعلم
او فيمنه يوم الحكم ان جاز ولو بسما او في الغلة للمملوك ما دام يتركه اذ الخراج بالضم ان قال في
الموازنة والجملة الصغير بعد بلوغه حتى يبيع بالجملة التي يفي به في واغتنم البات على من فوى
تيسر اذ اقام شاهد معنى عليه او ممنون ترجى اباقتهم انتظره ان كان لا ترجى اباقتهم او
تغزرت البعير من نحو الامم الاخرى ولو بالاسم في حلف المملوك كما في مسئلة الصبي وذا وكذا
الغالب يفي بتركه كما هو في المملوك ويتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه
كما مر في الصبي **والشكر** البالغ مبتدأ مع **شاهد** في حلفه نص حال **تيسر** بفتح التاء وفتح الميم مكسرة
منجبا للمفعول غير عن الشكر في **اعطاء الوكلاء** ايضا منصوب على المصروفة **تيسر** بفتح التاء
وكسر اللام منجبا للمفعول المجرور يتعلل به وانما **تيسر** في ادعاء الوكلاء اذا ثبتت الخلة لان
المرعى في صاحبها شاهد عمر في **تيسر** لغرض اباقتهم ويتحمل عليه الصدق **تيسر** في البعير
مع الشاهد تكون على وجه شهادته هذا شاهد بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه
لحق واليهم ان يحلف ان في ذلك الحين لم قبله فان حلف المملوك بعد نزول الحاكم في حلفه والشاهد
شاهد اخر في بفتح الاول على المملوك كما في التام لان الاول في بطلته شهادته بتركه بتركه بتركه بتركه
المطلوب وفيه بفتح قال في المتبقيات عن بعض وهو اصح من يبيع باجزة وهذا الخلف انما
هو اذا كانت الشهادة بما لم يعلم بالثبوت خبر الفياح بالاول او علم وكان بعد الغيبة بما ما ان شاهر
بالحاوي او صراحت على غير وجهي حلف المملوك في فاعلم عليه شاهد اخر في الاول انما فاعلم ما تفهم
من ان الصبي لا يحلف هو والولي مع شاهد هو المملوك **ويجوز** **الشهود** يتعلل بقوله **حلف**
الاب فاعلم **عن ابنه** يتعلل بجملة ايضا وهو في الابد ثمانية قال لانه يجوز ويبيع عليه وهذا
الخلاف انما هو في حاله في الولي فيه الحامله والامه كما مر وجعل الميراث مسئلة صبي الرين
الثانية بشاهد من على الفولي في حلفي ان الاب لا يحلف عن الصغير حلف الموهوب له وعلى انه
حلف بجملة الواجب كما مر ووقع في كتاب جملة قيمه افضية ملكه للبيك ان الصغير حلف مع
شاهد

شاهد كالمسفيه وهو معنى قوله **حلف** بفتح الحاء مصدر وبشرها العهد يكون بين الغنم وفر
الحال اية عاهة وهو مبتدأ **الاب** مضارع اليه **مذهب** خبر وتفسيره بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه
على الاصول لربيع الفلح عن الصبي **قال** **الزوي** **وقد يتعلل** **بتركه** من حلفه وان
خلفاء المتراضين وهو لغة للزوم والحبس وكل شيء محبوس فهو من حلفه فان تعلى كل نفس على
كسيف رغبة اية محبوسه والرهن في اجمع والمرتهن بكسر الهمزة واخره وفتحها اسم للمرهون
ويطلق ايضا على اخره لانه وضع عنه وعلى الرهن لانه يسلمه اليه بقلب منه وسرعان يطلق لانه بالمعنى
المطهره وعليه قول في الرهن بتركه من لم يبيع ما يباع وبالمعنى الاسم وعليه اية عرفة حيث قال
الرهن مال فبعضه توفيقه دين فيخرج الوديعته والمضوع بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه
وان شاعركا في الامنية لجواز اشتراك المتعلقات في امر فبعضها وان دخل وثيقة ذكر الحق والاوليه ولا
يخرج ما اشتركت من بقتله ان شاعركا لا يباع فيبعض التوفيق في الوديعته فتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه
المضوع والقبول الجملة بقوله في دين والامر الرهن الرهن فيه هو الاختصاص بالثبوت في حلفه
والامور المتعلقة بها في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
حقيقته والرهنة والحبس في الحوز مع اختصاصها ايضا وانما نزل اذ كان الحفوف لانه ليست بمال
يباع وانما يباع ما يبيعها كذا قبل وفيه نفي الرهن يجوز في مال يباع كذا في حلفه ان الاثر في حلفه
انها تبيع ولو للتفسير بها ونحوه ولذا صرح في غير جواز التفسيرها وعليه عمل الناس اليوم اما كونها
تبيع لما ذكره اما كونها رهن لا يتحمل لبيع ما يبيعها من الاملاك او الربون الا انها القول في حلفه
ونسخته خزانة البائع كالمستقر في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
وهو كذلك ولا يرد اخر الرهن في العارية لانه ليس في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
التعريف المثلث وان لا يشمل الاملا هو موقوف ولا خلاف ان الفقي ليس من حقيقته بل هو شرط في
الاختصاص به وهو اعتراضه وادعى على قول في بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه بتركه
انما تشمل ما دمج ولما اعترض الوان في ذلك عر فيه بانه عذر لازم لا ينفذ الملك فلهذا في التوفيق في
الحفوف **وقلت** ولا يشمل تعريفه الضامن ان الحصة انما يسلب عما كانه يتصور به وهو التفر
المنموالات لانها التي تقتضي بالتفاد الملك نازعة وعمره اخرى اية عرفة لازم على منقول لا ينفذ اليه
اعلم وعرفه التام بالمعنى المطرود لانه لا يرد عليه ما ورد على غيره وقال **الرهن** مبتدأ **تيسر** خبر
والشعوب عوفى عن المضاد اليه ابتدأ في منقول **الحق** **المرتهن** يتعلل بتوفيق او بصرف
حقيقة لانه الرهن ان يوفى منقول في حق المرتهن بالتوفيق اعم من ان يكون بالعرف فقط او به
مع الفقي من المراد بالحق الربون وفيه المتعلقات كما في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه

ممن يتبع عليه وهو محو في النضائية قال فيها ولا ينبغي له ان يكره من الراهن
 والامر يكون من سببه بصرافة او فرائض ليا يكره المكنن ذلك من ربه فيخرج الرهن من بصرته
 للفتنة الراهن في الرهن واذا اقر المكنن لاجنبى ليس يكره في ذاته ولا صرافة فاشترى الراهن من
 الاجنبى لم يضر ذلك المكنن ولم يضره رهنه **فقلت** من هذا ان النسي انما لا خصوصية
 فاشترى بغير الحبل المدا على الشقة وهي فيها لا عوف فيه كالعارية وقوله بالايدي انقوى وان
 حيث وجرت الفتنة بيبطل حجب الشراء للراهن كان في اوجبه او اجيبه بوليل قوله ولا امر يتبع في ان
 العطف يقتضي العارية وقوله من هذا ولا يعنى من التزيب والملاطف والاجنبى المتفق كان
 الاجنبى غير متفق فاشترى للراهن جلا بطلان وبه العمل فانه **فقلت** ما به العمل هو المقدر
 قال ابن عرفة عن ابن الفاسم من ان رهنه في ارايح اشراها باذن ربه من رجل في اشراها الرجل من
 رهنه كان الرجل من سبب الراهن لزم الشراء وبطل الرهن مادامت الاراء بين رهنه وان كان
 اجنبيا عنه فذلك حائرا **ابن** رهنه ان علمه من سببه **فقلت** ان عتق رهنه على القولين
 في عتق من حله لا باع من قال باع من اشترى لم وهو من سببه **فقلت** وانما في الرهن في
 الاجنبى لان المكنن في مقلوب **فقلت** وهو يدل على انه لا اثر ان يعمل بطلان الرهن
 او يكون منه في ما من التبرع والاجرى الغولان وفرايدل اجبا على انه لا اثر ان يعمل بكونه
 محجورا في مسئلة توكيل او الشراء في ما له **فقلت** وقوله في النسي بان رهنه لا مضمون له
 ولعلم انما في ربه لان العلة للراهن وفرضه هو الحسن عن ابن المواز على ان المكنن لا يبيع
 الرهن الا ان يكون على ذلك ان رهنه او يثبت ان كراهه رهنه مع رفته البرز وبه الحكم وروى ابن
 عبد الحكم ان له ان يكره دون اذن ربه ابو الحسن لان الراهن كما كان ممنوعا من التصرف فيه فانه
 اذن للمكنن في ذلك وهو فاعلمت ملام اول التزير ان المكنن لا يبيع الرهن بغير
 عتقه ولو لم يكره للراهن مما في التبرع لعلم منه على القول العفيل وهو في ربه ان يبيع توكيل
 ولا يبيع بمصولة عتقه بل حتى يكره للراهن مع ما قبل المبالغة في الشايب عمل الاجارة والوديعه
 ولا يبيع الغصب لانه لا يبيع الرهن ولو جاز بعتق وعو او فاعلم الغرمه وعصا جله اخره مطلقا
 وما تغرم من ان للمكنن اخره ان فاعلم العتق والمانع علم في الاجارة ان افقت مكنن او انفق
 وقال جهلت ان ذلك نفق الرهنه ومثل من يجهل وعلوه في اخره ان لم تغرم الرهنه كما للمكنن والاولا
 يا اخره في العارية ان انقضى اجلها ايضا المحرودين من جمعة او على كذا اغتروا من حاقب اجم
 تغرم الغرمه قبل الاجل ولا عتقه وانما جوه اسوتق والشاها ان ان قال جهلت ان ذلك نفق لم ينع
 بغير هذا ايضا **فقلت** وهو الذي ذكره النحوي من انه يا اخره ان قال جهلت في نحوه لا يبرر يجهل وجه

حارا

حارا ما عزمه او اجهلها من حبانته اراد العمري خوف بطلان رهنه فانه لم ردها ان كان من
 يرى انه يجهل بطلان رهنه والافلا فانه ان عتقه عتقه وبطلان العمري مع الجهل فيه نفق وال
 حكمه من رهنه من بدل الواجب واكرهوا من غيره لانهم الموز كفولها في مبرر الرهن يسلم انه يفرغ من
 يره وبواجر عليه وكذا اجم ولو في ما في ما لم توجل بواجره من بطل الرهن من اصله وبطل
 بعارية الصفة وعلى الرد او اختياره اقره **فقلت** كجهل تقهر الاجارة والفتنة انما هي
 للراهن فيل يعمل على ذلك ما اذا كان المكنن اشترى له اشراها للراهن او على ما اذا اشترط
 المكنن من رهنه كماله في كذا العارية **فقلت** **الاول** مضمون قوله وان حصل انه اذا
 لم يجهل لم يبيع الرهن ولو اذن المكنن للراهن في السكنى والاغتنام لم يعمل وليس كذلك
 بل يبيع بغير اذنه كما في المرونة وغيره وبه الحكم وعليه قول **فقلت** حجب فانه يذنه في وطء او اشراها
 بمجهل هو المضمون في بطلان واذا بطل الرهن بغيره **فقلت** **الاول** يفي دينه بغيره وليس له اخره اذا
 رجع عن اذنه ولو قبل حصول المانع لان عتق الرهن كما يلزم بالقول يسقط به فانه المازي وقام
 رهنه المرونة انه لا يبيع بغير اذنه بل حتى يسلم للراهن التزير وهو احسن ان شاء الله
الثاني اذا كان الراهن يحتاج لموضوع فيه جهل كراه الموضوع على ربه او على المكنن فانه
 بعض التبعي في ما الكثير من الضمان والعتاق والعقد من العير والاشرا في ذلك على الراهن كما فانه
 ملك في العينة وما قبل الراس من العير وشبهه كالنوب وقوله مما يجوز الرهنه فتر لم يقال
 ما لا كراهه فيه وهو معارض لقول ابن الفاسم المرونة على الاب للماضنة السكنى مع النقلة وموافق
 لقوله في الرهنه السكنى لهما في المانع في ذلك على الخلاف في الحاضنة فيجب على هذا ان يفي
 بان كان المكنن اشترى كره العير بغيره **فقلت** في رهنه ان لا يكون له كراهه وان كان الراهن دفعه له
 بطوعه كان له كراهه فانه في العينة قال فيها ايضا اذا عطل المكنن الرهنه ولم يكره حتى حل
 الاجل يقال اصبح لاني عليه فاعلم فضل وهو اهل ابن الفاسم وقال ابن الماجنون بغير كراهه
 المثل من يبيع الراهنه لم يكن الرهنه على الماندة ولم يخره كره الوكيل على الكراهه يترك ذلك
 عتقه على قول اصبح كما في ابن عرفة انقضى ما في المكنن اذا اوجب الشايرة اشرايه وما عتق من
 المتبليقة من ان قول اصبح هو اهل ابن الفاسم فانه كما في ابن راسان قول ابن الماجنون
 قال وهو الاصل ونفقه في بيع مسقط قوله وهو الاجم وقوله لا يبيع القاسم رهنه في رهنه
 عن قول النجاشي وجاز في الرهنه انما ان المتبقي في بيع وقفت على ان الحسن في باب الغصب قال يبيع
 من قوله ابن الفاسم بان الغصب لا يضمن ما عطل من كراهه الاران من وكل على رهنه فتر لم يكره
 لاني وعليه كالمكنن اذا اشترى اجارة الرهنه ويبيع من قول ابن الماجنون بضمن ما عطل الغرمه

ان الوكيل في بعض اقسامه وذكور هذه الافاقه في درسا عرفت فليعلم بغير ذلك مع هذا بالوكيل
 كالمكتسب والمستفيع فيلزم من ان الوكيل له الاذن بخلاف الغاصب واما يستحق ابو موهو بمثل ذلك
 ما قام منها مسئلة اخرى وهو انه يلزم الوكيل العزم اذا برر بيع التبع وقرو جرح من يكره
 وقوله ابن سهل على عدم العزم ووجهه ان ما قاله المتكلم من ان اهل البر الفاسم موافق
 لاصح هو الصواب وتامل عدم تسليم ابن عرفة الافاقه المذكورة مع انه خرج عليها باب
 الرهن كما نكز عنه في باب افاقه اذ ما جازية على قول ابن الماجشون وقوله ابن سهل جاز
 على قول ابن القاسم السالك قال في المتكلمة ايضا واذ كان في الراي بيننا وبينه وبينه واما
 ورهن الثاني فليعلم من الراي ان الرهن او غلظه في الرهن موقوف اذ اهل له نعمه الراي
 وان سمي النصيب من بيعه تسميته البيت ولم يجره كان ايضا حوزا في بعض وهو من رهن المرونة وفالم
 اصغر واستثنى من قبله في بيعه منه انه اذا لم يجر له النصيب ولا سمي له البيت بطر الحوزو عليه
 يقع كثر في هذا الاوان من رهن بعض البيوت من غير تميز برون التسمية بالكل ولا مذهبهم في
 بل الرهن المرونة ونحوه كثر في العلم والعقل من رهن يعلق بالمتن او كثر في قول
بمسافات وما السببها مما فيه معاودة كذا جازية وكذا لا جواز او اراي انه مذهب من يراي
 بيان وفما عاز بها بالظاهر ان ذلك حوزو وبهذا الضابط **هذا** ان ناخر من الرهن ان تغزها
 ويجوز وكذا لو ديفت فيوز ملكا اياه كان السبب وديفت عن تخطي يجوز رهنه واخر بشرط ان
 يرضى جميعه وان يعلم بذلك المودع يجوز له الرهنه ويجوز ان تكون ما موصولة او موصولة
 وعلى كل حال معروفة على مسافات **حوز** غير المتبر او الوادع في قولهم **وان تغزها** او الثانية
 وجواب الشرط في زود لولا انه ما نكز عليه اذ هذا ان ناخرت المسافات وشبهها عن الرهنه
 بل وان تغزها ولا ضرر ان العقل فيه بما ذكره حوز سماء كان العاقل هو الراي او الامين الموضوع
 عنه الرهن وهو كثر ابن القاسم ورهن ما يلزم بوضع عن امين وعقل الامين في المسافات
 لرب الرهن جاز ونظم ابن عرفة وغيره واذ اجازت مسافات الامين للرهنه مع انه نايب عن الراي
 من يكره يجوزها من الراي للرهنه فلا معنى لتوقفه على ان ابن المكون فخرج بذلك
 واصل ما بين عاقل كما في الراي لا يراي بسا فيه او يكره به بغير مسافة والاحرى على ما يجمع
 الموردين وانما نص السالك على هذه المسئلة وان كانت في الغلظة تحت البيت فليعلم اذ العقل على ذلك
 غير كاف فيمجد به بل لا بد من الجواز في العمل للرد على قول ملك في الموازية ان من اراد من
 يكره بمسافات او كراهه بل يراي اجده لا يكون حوزا للرهنه لانه حوز قبل ذلك بوجوه واخره لزا
 بالغ عليه السالك واقتصر عليه **ح** حيث قال والمستثنى والمسا في حوزها الاولى كما قلنا هذه
 الصورة

الصورة هي على الخلاف معنى المقصودة بالتصديق والشعر قوله حوزا ايجوز الرهنه ان الظاهر
 في حوزا انه ان عظمه اذ كثر في غير ما يبيع لا يفتق به لان هذا الغير ما يبيع نفسه وسواه فخرج
 الرهن على المسافات ونحوها وانما حوز الرهن التعليل المذكور في فروع الموازية على ان الرهنه
 اذ جعل مع ذلك الغير حوزا وجعل الرهن فتمت يد من يبيعها به **ح** فجمع منه انه لا يبيع حوزا ذلك الغير ولو
 يتوكل الرهنه وهو كثر في حال ما جعله يبيع المسافة او اجبره فيبطل رهنه ثم اعلم انه يستلزم في
 المرهون فيه ان يكون له يذ في الزمة لازما او اذ باللزوم فتنزع الامانة في الغرض والمقايض ومنها جعلها
 في البيع الرهن في العارية ولا في ما مع ائنه معينة وان وقع فيه رهنه اسوة العوضه وما ورد من انه يبيع
 العارية فيعقلها منه فيعقلها ان هلكت كما مر ودخل في المايل للزوم الجعل والاجازة ونحوها في حوزا ان
 تجا علم على طلب الابن وترجع له قبل العمل وهذا في ما يبيع من الجعل انت العمل وليس ان لا تغز
 منه رهنه في العمل لانه ليس لازما ولا ايا اليم اذ لا يلزم من ولو بعد الشروع وبهذا تعلم ما في كلام الغي
 فالحق المتكلم وكذا يجوز ان ترفع رهنه لان فيما تغزضه المستقبل لانه يكون للزوم **ح** وان رهنه
 ان افترق او باع او جعل له وان جعل له في حوزا او في متعقنه في ثمانية من اجنبي او ما يشترط المرهون
 به هو ما السالك بقوله **والشرط** متبر او اصيل عوف عن الضمير او شرطه اذ شرطه حقة عوفه ويجوز ان
 يكون على حوز المتعلق ايا الشرط في رهنه اذ في حقة العقل عليه **ان يكون** ما موصولة اسم يكون **بشرط**
 في البيع وفنح الها مونا يبيع يعود على المؤهل **ح** فيعلق به في رهنه فيكون به يتعلق بالمتبر او الرهن
استنبط **ح** والباء بمعنى من ويجوز ان يتعلق بقوله **يعلق** في الباء ضمير عن اسبقه وهو الضمير في الجملة
 صفة الموصولة والجملة من كان واسمها ضمير الاول اذ بشرط حقة الرهن ان يكون المرهون موصولة
استنبط الحق منه او من كنهه او من منافعها قال ابن سلس وغيره في الاول كالوراء والزيادة المصوب عليها
 والثاني في العرف والحيول والعقل ولو في بعض الاوقات ليس على الابن وقوة والثالث في الموردين او يستثنى
 الرهن من خواصه كمال المرونة ولا يسل الى بيع المرهون قبل موت المبيع الرهن الثاني عن التزيم حيث لم تغز
 غلظه بخلاف السابق عليه **ح** بالجملة ويجوز رهنه في رهنه الرهن الثاني على ان قبض بعد الموت وفي السابق
 على ان قبض ملكا للكلان التزيم كما قيل **ح** ويصل التزيم به سببا ان سببا في الاصل في رهنه وان
 رهنه ولم يتغير سببا في التزيم في الغلظة ويجعل في المتأخر على ما بعد الموت وفي السابق على الاطلاق وكذا
 يجوز رهنه غلظة الراي والظاهر ان تغز حوزا الرهنه لان فبق ان يكون بغيره اصوله ونفخته القناع على الراي
 رهنه وانما على الموردين مجرد التولية ليلما يقول بالراي رهنه وتوضع تلك الغلظة عن امين او عن الرهنه
 ويجمع عليه ان لم تغز في عينها لا يكون للرهنه في قيام العوضه او الغلظة فاقته وكذا يقال
 بالوضع في رهنه الموردين والمد اعلم بملوك كانت الراي او العوضه سببا على الراي حوزا رهنه غلظة

القول على تسليمه في حوزها

كلم لصنر المكنة قال وفيه فسمت المرفقة لا يباع على ميت من داره الا بقرح بينه ونحوه في التبعة
 عن محنون قال يباع من اهل بقر الرين ان وجب من يشتري بعضه ويبيع تعلم ان توفع في ذلك
 فصور الثالث اذا باع المزنه الرهن بادهي الراهن انه كان في بيع الرب الهيم وانكر المزنه
 بان لم يشتري في العقد انضرب في اقام بينة على الربيع انتفى البيع وان لم يقع بينة حله المزنه
 ونفخ البيع وان نكل حله الراهن لغز او ماء وسقط الربيع ونفخ البيع ويرد المزنه المكنه للراهن
 وان استل المزنه في العقد لم تملكه ونفخ البيع في الرابع قال الفقه في سماع اصبح يمس ادعي
 ان رجاره فخره في لسانه ان السلطان يامر ببيع الفرج في الطاء على زعم انهم وفيل
 بامره به حتى يثبت انهم انهم عنه وبه العمل قاله ابي رستم وقضيه في الفرج ميسوكة في ح
 والتبعة وان الحسن الخامس اذا امر الفراف في رجا ببيع الرهن فباعه وادعي ضايع ثمنه صرف
 والمكسب من رب الربيع قاله في المرونه وسواء علم ببيع بينته او بغير قوله كما لا بد يونس وبقي
 من هذا انه اذا ادعي ثمنه قبل البيع فاعلمية من الراهن وهو كذا على قول ابن الفاسم كما في ابن
 عرفة واعتبر باد الرهن ولو قال المامور ان امره المالح ببيع بينته ودفعها للمزنه وانكر
 المزنه صرف المزنه ولو كان المزنه هو الذي امر ببيع صرف المامور ببيع بينته انه دفع للمزنه
 لانه في ح كليم وجازر **العين** جاعل جازر **حيت** فندف معنى الشرط يتعلق بجازر **يبيع** بالبناء
 للمفعول عليه نايب القابل وضمير العقب والجلية في محل جازر فاجبة **حيت** او عاقبة **عنا** امين
 يتعلق بقوله **يوضع** بالبناء للمفعول وتاييم ضمير العين والجلية معكوفة على جلة **يبيع** والامعوم
 للعين بل خبرها من المصلي كالمكبل والموزون والمهزود كذا على المزنه بطلانها لا شوب
 في عزم وجود كبيع غير العين ومعصوم الذي في انه يبيع رهنها ان لم يبيع عليها او اوقفه عن
 امين بل عن المزنه وهو كذا حمانه للزينة ان يكون الراهن والمزنه ففرا الى السلط
 وسببها ذلك رهنه والسلط يفسر المعاملة التي فارها ببيعها كانت او سلبا وقوله ببيع اياها لا
 بقر على ملكه غلبا واذا زال علم زواله والبيع النع لا يفر على ملكه اياها غير مكلو في ان مكره
 الصبح انما هو بجزائه رهنه كما هو فاده النع لا في حمة موزة لانه اذا حازه المزنه ليرى
 صبح بجزائه صحيح ويكون اعي به من الغرماء وان عثر على عزم ببيعها في انشاء المزة استقبل
 الصبح ولا تفرع من تير ورج جاذ ازال المزنه الصبح وعل ذلك ما يسل اختصاص به **والرهن**
 متبر **المستل** يتعلق به اية الجزاء المستل في عقد او حيو ان او عرف **مع** من موصولة صلتها
 والضرب يتعلق بالمستل كذا او غير مكلو بملك الراهن جميعها ورهن جزاء من اموالها او بعضها
ففي متبر لان جميع المزنه من المزنه **ففي** يتعلق بقوله **ففي** والجلية خبر المتبر

الزمان

الثاني والثالث وخبر خبر الاول والضمير المجرور باللام يرجع للمزنه واللام يعقني على اية علم فيق
 جميع المزنه من المزنه ويبيع ليا يتول بوا الراهن فيه وكان الاليق ان يتر هذا البيت والزا
 بقره المزنه والحوز من ثلثه وتغزو هذا حكم ما اذا رهنه بينا من داره **مع** يتعلق بمتبر اذل
 عليه ما قبله ايو المستل ايو رهن المستل **مع غير رهن** كذا رهنه رهنه نصيبها بغيره كالم
 او نصيب **بفقيه** بفتح الباء وضمير المزنه ومتعلقه موزة اية بفتح المزنه في بضم وحوزة في المزنه
ان يجعل بفتح الحاء وفتح الباء مضاف حله اذا نزل جاعل بفتح الباء ايو المستل المزنه يتعلق بجعل **كحل**
من رهن حقة المزنه اية جعله لا لملول الراهن بل يجوز جميعها على ملك الراهن والجلية من بفتح وما
 بقره خبر المتبر او ضا لعل المزنه المزنه ان يراهن ان يبق جاذية فيه ولا يضر جوالا بقره
 الراهن معم وفلاح قوله **مع غير رهن** في ان الراهن رهن حقة وان لم ياذن في هذا الوجه ان يجعل
 المزنه حله الراهن ويوضع عن المزنه او عن امين جان اراد المزنه في هذا الوجه البيع فانه فيه
 الراهن والراهن يبر المزنه جان غاب الراهن اقام الامام من يفسح له وتنفى حقة الراهن رهنه
 في الوجهين واما ان كان المستل لا يتفصح وهو غير ربع كالتوب الواهر او السبب او الدابة او
 العبر ونحو ذلك فالمشهور وهو من رهنه ايو الفاسم جواز اية **قال** الشهاب لا يجوز ان رهنه
 بفتح من يبيع فاجز او الراهن متغوفي حتى ياذن ووجه قول ابن الفاسم ان ذلك لا يبيع الشرط
 من بيع حقة مبعضة او جعل البيع ان نفقت حقة موزة ويجل المستل على الشرط واذا اجل
 البيع كانت حقة الراهن من الثمن رهنه ان يبيع بغير حقة الربيع والافقي الربيع منه ان لم يات
 برهن كالماول وقول الثاني بفتح الباء ان يجعل في اية بفتح في حيازته وضمير ان يجعل في قوله على قوله
 الربيع والمنتقم وعلى قول ابن الفاسم في التوب الواهر والسبب ونحوها او ما على قول الشهاب
 جازر رهنه في هذا الوجه متغوفي ان لم ياذن كما مر وان اذن فليس له رجوع عنه حتى يجعل الاجل ولا
 يبيع في موزة الحلون المزنه عنده بل لا بد ان يكون جميع التوب وقوم عن المزنه او الشرط او
 غيرهما من غير الراهن كما في ابي عرفة وعلى المشهور من جواز رهن الحقة فيما لا يتفصح مما يتفصل
 جلا يعلم الراهن الا بقره الشرط وكذا الوبايع احوال الشرطيين ببيع حقة بيا بفتح الممتنع لا محضه
 حبه ايضا جان غاب جلا بقره مقامه وكذا لا يستعمل الا باذنه والعقد الجار يبيها بالاستئصال
 كذا لا ذن يبيع مملو بغير اذنه بمقتضى القواعد ان يفتي ان تملك ان احسن احواله ان يكون
 كالمودع وهو اذا وضع بوا اجنبي بضم بقره فانه تمت عن المزنه ووجهه فانه العيار
 من باع ثمنه بقره لرجل وسافر الممتنع عليها بفتح جوهه من ثمنه بقره ان يباع
 عليها باذنه او جرت العادة بينه ان يباع مثل ذلك الممتنع فاما ضامن عليه او تفرق الغائب

يغصب حصته امر الشريطين فان المعصوب عليه قد فعله والباقي لها فاعلان نافع العمل وما من الجزء
المستلحق قسما جزا وذا عليه فرفعه وما ان غصب الرب من المدين بسبب الرب وان ذلك لربوة المدين
كما ان الشرا لم نل في العمل ايضا بقوله وما من الرب لهارب دمج لغاصب غريمه لم يفتع **تيسر** اذ ارهن
المراد من نقد الثوب ونحوه مما يغاد عليه وفيه المزنه جميعه لئلا يفتع له العوز لان النصف الباقي للمره
او لغيره والاش فبضم المزنه من حصرة الغير واذ لم يضمن المزنه اذ اتك ولم تقع بيته لانه في النصف
الاخر امين وكذا لو استحق نقد الرهن وتركه المستحق يبر المزنه كما في المرونة **والرهن** مبتدأ
محمود خبر به ما موصولة واقعة على الرب **وفع** مملوكة وما علم ضمير يعود على الرهن
مير يتعلق به وضمير يعود على ما هو الرابط **ولا** نافية **يد** جار مجرى المزنه **فمن** مفعول
موصول واقعة على الرب ايضا **الربيع** ومعناه ان الرب اذا فني بعضه او سقط عن الرهن بالبراء
او هبة او هلا في قبل البناء بالرهن كله **محمود** بما يلي من الرب لان الاسواق قد تقول على المراف ولا
جميع اجزاء الرهن يملكتها في مقابلته كل جزء بانع اده من الرب وقد هو انه لا يبي ان يتحل
كل روث او يتعذر كرو ونياب وعكس النافع انه لو استحق بعض الرهن او تلك كمال الرهن غير
فقتله احد هذه ما حبه بالباقي رهن في الجميع ما لا ولي النقص في الرب وهذه النقص في الرهن بلزا
كانت عكسها **خ** واذا فني بعض الرب او سقط جميع الرهن فيملا بقى كاستيفاء بعضه في وهذا ان
انخر الرهن والمزنه وما ان تعود الرهن او المزنه **محمود** احد الرهنين ما عليه او باخر
احد المزنه **محمود** في يده فينصب ما يغاد بلبه المورثين اما الاولى في يدها في رهنه اذ ارهنا
في دين مفضي امرها حصته قبل اخذ حصته من الرار وام المالكية في يدها ايضا على نفاذ ارب عرفة
من رهن دار من رجليين صفتة واخر في دين له والاشركه بينهما مفضي امرها كل هفت اخذ
حصته من الرار طبر بدوا اذا اخذها في يدها يبر امين او يبر المزنه الاخر او يبيعها ولا يمكن
من جوالا يبر صيها ليلها بكل الرهن على الاخر فاله عياف جان اراد احد المزنه يبيع الرهن
واخره الاخر وان لم يفسح يبيع وعجل هو الفايح وهو الاخران حله ما اخذ الا لا عطا رهن
مكلم لان ياتني الرهن بدهن ثقتة ميا خرفا قل ثمن رهنه عن هو الفايح وانظر اذ انفق احد
المزنه في يده هذا يبره مع صاحبه في اء الحسن وضيع **والشرك** مملو **الرهن** مبتدأ
ومضاف اليه من اخذته المهر لم يفعول **صيف** خبره مكان وتكون للزمان على فله ومنه ما هنا يتعلق
يتعلق بشرك او ملك لا يفع **انطام** مفعول والجملة في محل ج **من** ضمير يتعلق بانشاء **النهي** مبتدأ لان
وجملة **وفع** خبر والجملة من الملاء وضمير خبر الاول والرابط محذوف اي عنه وفي بعض النسخ منع بدل
ورفع عليه شرا البين ناسن ملك ان جعل شرك مفعول لا مفعول يمنع وفلا هو كان الرهن في اصل
المعاملة

100
المعاملة من بيع وسلع او منطوقا به بغيرها وهو كذا وكذا **ابدا** انه بكل اختصام به اذ
النهي يقتضي الفساد وهو يستلزم المبطال وفي ذلك تفصيل اما وجه النهي عن ان كان في اصل المعاملة
مجانا لا يبر ما يجعل في ثمن سلعة هذا الثمن او الرهن وكذا في التملك لا يبر ما جعل يبر جم اليه سلعة او يبيع
له الرهن فيملا جان عثر على ذلك قبل الاكل او بغيره فيبيع البيع ان لم يبتدأ والا وجبت القيمة حاله ويبيع
السلعة ايضا حاله او المزنه احد به حتى يذخر القيمة او السلعة وما الملاء وهو المضطج به بالعلمة
في النهي هو مملو ما لا يبر ما لا يفسخ الا الرهن وحده ويرد الى ربه ويبقى الرب الى اجله بالرهن ولا يكون
المزنه احد به في المكنة والجلس كمن لم على رجلين باخر منه بغير العفر وقبل الاكل رهنه على
ان يوقر لا بغير من اجله الاول فلا يكون احد به لانه سلك يبيع ايد لانه يتبع بالثمن في باء الاجل الاول
على التاخير **الذ** هو سلك ما يبر ما من عثر فوله ويجوز بيع محذوف الاجل من ان التاخير يبره
كانت او سلك يبره جان لم يفر عليه في المظنوع به حتى حلا الاجل ولم يبر مع اليه ثمن او سلعة حلا لانه
باعه الم رهن يبعها حاله او يبيعها مملو يفتع ويكون احد به من الخمر او فتنسوا هنر **خ** والتا الرهن
مبها في اصل المعاملة ايد لانه يبيع جاسر وقع في الرهن عن الاجل وفزال يحقون لئلا يفسد سلعة ثراء
جاسرا حبسها في كنفها ان مجلس با يبعها كماله في ونحوه للظن بيبس في حاله كنية المرونة عن رهنها
الالة وعرفا لابس الفاسح وهذا ان كان في المعاملة الى اجل والرهن في اصلها او بغيرها ثامرا
وكذا لو كان البيع او السلعة على الملول بدهن بغير العفر رهنه ليو حذره الى اجل يسكر ان لا يبر ودينه
عنزه جال رهن مبيع بالرب فيبيع هذا الشرط وباخر السلعة سلعة والباقي ثمن ويكون احد به
هنة حتى يباخر حقه هذا الملقى ما في اء الحسن مع بعض زيادة لا يفلح وذلك على قوله او يبره عليه
حبيب الى اجل بدهن بدهن هذا على انه ان لم يفتنك منه جال رهن لئلا يبره في المخر **تيسر** علم مثلا
مثلا ان النهي يستلزم الفساد وهو لا يستلزم عدم الاقتضاى واعلم ان المعاملة والرهن به
هذا الجاب ناسن يكون الرهن على المعاملة جاسر وتارة بالعكس وتارة يكون كل منهما جاسرا
هذا الاول يبره في السلعة والرهن جان فبانت السلطة المبيعة بالرهن في القيمة انفا فاما ما الثاني
بالعزيم احد بالرهن على فلا هو هو الاعم واما الثالث فيعالج حكمه من الوجهين قبله ايد بالرد
مع الفايح في القيمة مع القيمة ويكون احد بالرهن قال معناه الرجوع الى انقضاءه في **تيسر**
في اختلاف **النهي** في عين الرهن او في ملو اجله او في صفتة ويدا بالاول مفضل **وفي**
اختلاف **الرهن** **ومزنه** يتعلق بالمقتوا في البيت بغيره او بخبر **في عين رهن** يتعلق باقتضاى كان
اسمها ضمير يعود على الرهن **في** يتعلق بقوله **رهن** الذي هو جنس كان والجملة من كان وما يفرها
صفتة لرهن القول مبتدأ قول **الرهن** خبر **ان** صرافا شرك جز جواب ايد لانه ما قبله عليه مفعول

بقوله صرفا **لما هو حال** جاعلا حرفا مطلقا على ان الخبر ولو قال النافع وان في ذلك رخصة فجاز على ما
 لقول الرازي ان يجهلوا علمه لا غناء كان خبرا متزا محذورا **يكون الحق** اسم يمكن وجعلته **فوز مائة** من
 مبتدأ وخبر خبر يكون **وفجأة الره** مبتدأ **العشر** مبتدأ على بقوله **مبني** الخ هو خبر والجملة هي المبتدأ
 وكذا هو قوله في عين رهن ان عينه فليمة لاني المزنه يقول هذه عينه والراهن يقول ليست هذه عينه
 بل هي غير هذه ويقتل ان يقتل في عينه بعد هذا بها بزم المزنه فيقتل ان يقتل بها ويكون
 قوله في عين رهن على هذا على محذوف مضاف اليه صفة عين رهن بعد هذا كما في ضلوا الراهن والاول
 اقرب للفظ النفع وهو من ذهب اصبح في العتية قال يمشي ان رهن هذا بالذبحا ليقتضه ما في ج المسر
 تنه رهنها بسا و ما ية بقول الراهن ليس هو رهنه وفيه رهنه الذي يشار و ذكر صفة تنه و
 في ذلك بالرهن مصروف مع بميم انه ادعى ما يسميه وادعى المزنه هذا لا يسميه ولما كان هذا النش
 مطلقا فيسقط بقا هذه المتعقبات في غير اذ المطلق على الخلفا لم يغير رهنه وقال النافع مطلقا واما ما
 يستلزم الاحتفال بالنفع فهو قول جاعلا في كماله في الجس على قوله واذ اذاع الرهن عن المزنه
 جاعلا في عينه تنه اصحابا ويكون القول قول المزنه في الصفة في منعه فيم في ليل ان الرب ليس
 كما هو للرهن وان القول قول المزنه وان لم يذكر من عينة الرهن ما يسميه وهو قوله في الموازنة و
 العتية لا يصح فلا جرم وان الراهن اذ ادعى صفة تنه واذ اذاع الرهن في القول قوله فيقول الرب نكها
 للرهن هو والسحب ان القول للمزنه وان لم يذكر في ما يسميه وادعى رهنه فيقول السحب
 اعز في القياس وقول اصبح استحقاق وهو الضم وهو في ذلك تنه اعلم العلم الاستحقاق
 وكذا استغربه ابن عبد السلام وحال اليه اسم هو في تنه من ولذا اقتصر النافع عليه كما في يكون لاني
 المستظهر في الصوز في ان القول للمزنه وان لم يسميه لانه غار ولانه مومن في محله بكرة ولم يظهر
 على عينه بل لو قال في تنه سبيل امره يمينه ولذا قال في وهو كذا في رهنه في قول الرب لا العكس
 اي جاعلا يكون الرب كذا في الفجعة الرهن ولو اراد النافع التمسيت عليه لقال والرهن كذا في قول
 الرب والعكس مرجوح بخبر ميم وتنه سبيل امره الرهن في قول الرب لمبلغ فيمنه وما جاوز
 فيمنه القول يمين قول الراهن جاذ اخر الراهن ان الرب خمسة وقال المزنه عشر فبان ثلثة فيمنه
 الرهن عشر ما ذكره في المزنه وان كانت فيمنه خمسة فبأن صدق الراهن وكذا لو ان الراهن ان
 الرب مائة وان الرهن في خمسين منه وفيمنه خمسون في القول لم يغير مع الخصمين ويدخل الرهن
 وتبقى الخمسون الباقية فلا رهن وتعتبر الفجعة يوم الحكم عن ابي القاسم ان كان قايما ويوم الفسخ
 ان كان فيه نالقا والاي في كذا في قول الرب يمين ان يكون بين المزنه والاميين قايما او مبتدأ في
 ضلوا المزنه بان جات في ضلوا رهنه لو فاقه على هلكه يمينه او كان هلكه لا يجاب عليه او هلكه

جبر المزنه او الاميين فاما او مبتدأ في ضلوا المزنه بان جات في ضلوا رهنه لو فاقه على
 هلكه يمينه او كان هلكه لا يجاب عليه او هلكه يمينه لا يمين بل يكون ضلوا المزنه بان جات في ضلوا رهنه لو فاقه على
 معنى الاستحقاق ان تكون الملائكة مقرر في عين الملبس اخرها اقوى بها نسبها واخرها البطل
 و الاخر البطل فيقول عن القياس على الاصل القريب الى القياس على الاصل البعيد يجرى على
 او مزنه من المعلقة او نحو مفسد او مزنه من المزنه **والقول** مبتدأ **حيث** محذوف معنى
 الكسرية منصوب بجوابه **يرعى** من موصول جاعلا **ارتضى** ملته **حلول** مفعول **يرعى** **ونف الرهن**
 مضاف اليه **قول من رهن** خبر وجواب الشرط محذوف ولان لا يمين عليه وانما كان القول للراهن لانها فر
 انقضا على اصل الاجل واقتلها في خصوم الانقضاء والاصل عدمه وهذا المحذوف في كل منقضا في انقضا
 على الاجل واقتلها في انقضا كما في مقتضى يمين او مزنه يمين او مزنه يمين او غير ذلك وان اقتلها
 في انتهاء الاجل في القول منظر التوقف **والتوب** يتعلق برهنه واخر **اليمين** على بفتح اللام اي بالرهن
 في الاصل مقرر يستلزم يمين المزنه والموتف ويجوز فيه كسر اللام على انه اسم جاعلا وعلى كل حال
 هو صفة لتوب **و يدرى** مزنه مفعول **الراهن** جاعلا **عكس** ذام **مبتدأ** **وع** خبر يمينه ان الراهن اذا
 ادعى جرة التوب المزنه وان المزنه استعمل حتى ابراء وادعى المزنه انه قد كفر رهنه في القول
 للمزنه **الا** استثناء **اذ** محذوف معنى الشرط **خرج** ما علم ضمير يعود على من كان القول له وهو
 في المسئلة الاولى والراهن وفي الثانية المزنه **على** يسميه يتعلق بخروج والجملة هي صفة جاعلا اذ وانما
 صر للصر وجوابه **لانه** في **ذ** يتعلق بخروج **وذا** معشور على ما قبله والاشارة الاولى ترجع لقول
 الراهن في مسئلة الاختلاف في الاجل والثانية ترجع لقول المزنه في الاختلاف في الصفة اي ما اذا
 خرج الراهن على يمينه من الاجل في الاول بان ادعى اجلا لا يتتابع الناس اليه على الاول او خرج
 المزنه على يمينه في الثانية **والعكس** مبتدأ وهو ان القول للمزنه في الاولى والراهن في الثانية
لا يسميه خبر والجملة جواب الشرط ولا في تامل فيخرج المزنه عن التسميه في التوب الخلق مع
 انهم قالوا اخرجه وهذا لا يساوي الا انهم قالوا في المزنه **الا** ان يقال انه وجوبه ان الاستحقاق
 المحاذك ونحو ذلك لا يلزم من وجوده ان الاستحقاق ان يكون هو الخ جاعلا هذا انما يلزم على
 ما درج عليه النافع من ان الرب كذا في كذا هو غلها رهنه يمينه و يمكن ان يجعل النافع
 على ما اذا اقتلها في صفة التوب لتدل وادعى الرهن جبرته وغلها المزنه وادعى انه خلق
 في القول للمزنه **الا** ان ياتي بما لا يسميه لفته فيمنه ما ذكره جدا في القول للرهن كذا في المزنه
 في اخر قوله لانه محذوف لاني في قول **و** وان اقتلها في فيمنه نالقا تنه جاعلا مع قوم وان اقتلها في القول
 للمزنه وان قبا هلكه بالرهن بما يمينه في مفسد رهنه ان القول للمزنه مطلقا لانه غار وهو

ان اراد الوجه لزوم وان اراد الحال لزوم **هـ** ومما ذكره من انه يرجع لغرضه في جميع تلك الاعطاف وهو
مذهب الاشكر كماله مقتدر الناجب بناء على ان الاصل عدم الضمان فلا يجوز الانتعير به وعلى هذا
انقصر التخصي والتمني في الضرر به الجواهي **ابن** رحال وهو التحقيق وصوب عبد الحى ونجهم **ابن** يونس
نصر **ابن** رستم لا يصح في اعادة الوجه الا بترك من لفظ او في نية ولا يصح في قول على العمل لانه لا يتبادر
عن لسانه هذه الاعطاف في قوله عليه السلام الزعيم غارم وعليه قول **ج** حيث قال وحمل في مطلقا انما
حميل او زعيم او فيميل ونسبته على الحال على الارجح في جملة ما عدى عن التفسير في العمل
والوجه بلطف ولا في نية كما في **ابن** عرفة وما ان فضاها ذلك بالاطلاق ما عدى عن التفسير والنية لكان
كلامه موافقا لما مر من المرونة وانما العمل على الحال اذا لم ينو شيئا ومنه من النسخ ومما مر ان قوله
هو نية ليس بخاص من **واقفي** ابو سنان حسيما في الميزان **ابن** الحاج في الرجل يقع بسوى الروايات
والبلغ يقول في رجل عاملا في نية ان ذلك كمال الضمان بلزوم العزوم **واقفي** غير بان يملك ما اراد بذلك
ضمانا وبير او نحو **ابن** سلون الميزان حتى عن **ابن** رستم في شرح قولهم هو نية هذا بخلاف
او لا بناء على القول في القول بلزوم الضمان او لا وهو المشهور وما ان قال انما ضامن لقال
ابن سنان بلان او اضربه الناس او سرقه او هي به في السوى ونحوه فان الضمان لازم في جميع ما ايسر
اذ ائنت ذلك بواجب التثبت كماله **ابن** الحاج ونحوه في الشاغل عن اصبح وهذا من الحالة المتروكة
كقولهم انما حميل بما ثبت على بلان او بما يوجب الحكم عليه فهي حالة تملك ما ثبت وكل ما او
حيث الحكم كما العباد **ابن** عرفة وجهل فمرر المتحمل به غير مانع ان يملكه وهو في هذا لو تبينت
في القبة للضم يكثر والتفرد مع قول التخصي عن **ابن** الفاسق في العينية ان هيئة المجهول يجرى
فيها **ابن** في القبة للخص بغير ما تجوز والاجازة ومنه ان قال **ابن** بلان وانما حميل بملاذ
يكتسب به لكان انما يلزم فيما يتسبب ان يعامل به على المعتدل وذهب الشافعية والشافعية والشافعية
الى عدم جوازها بالمجهول وهو الذي لانه بصدد الاداء والابرة في قوله يسلمه ويؤديه والسلوك اخو
البيع وهو متبادر من المعروف **خبر** **ابن** الفاسق معتدل بقوله **افتضى** وما عدى **افتضى** ضمير يعود على
كونه من المعروف **افتضى** ان يباخر الضامن عليه اجرا او جعل او ظاهرا من ربه الرب او المراد او
غيره وهو كذا في اذ اوقع الضامن يباخره الضامن من الشاغل او من السلوك يعلم الشاغل
سقطت الحالة في بيعه او البيع لازم في الصورة الاولى لان المشتري لا يعلم بما جعله الشاغل مع
الحميل واما الثانية فالبيع غير **ابن** بلان يبيع بغير حميل او يورده او يجعل مودود على كل حال
واما ان اخذ من المطلق بغير الشاغل فيجعل سافط والحالة لانه لا يرضى لانه غير حتى اخرج سلفته من
بيعه وكذا اريد العمل لو كان من اجتناب الضامن سواء علم ربه الرب بذلك او لا والحالة لانه مع عدم العلم
بفعله

بفعله وكذا التفرع العقدة عن البائع للمشتري يباخره من المشتري او من البائع يعلم المشتري بالعمل
مردود **هـ** والاشتراف سافط فيرجع العقدة على البائع قبل كان الجعل بغير علم المشتري فيجعل غير لازم
والاشتراف لازم قاله **ابن** البيان بفعل النسخ من اخوه مقرر مضاف للبايع انما هو الضامن ومعه مودود
ان الجعل اذا لم يكن للضامن بل لرب الرب لياتي بضامن او للمدين لياتي به ايضا يمتنع وهو كذا في
الاول **هـ** والاشتراف في الشاغل ان عمل الاجل كما اشار اليه **ابن** الفاسق في قوله **البيت** **هـ** الاول الضمان
اخرا الثلاثة التي لا تكون الا في المجموع في قول **ابن** الفاسق **الفرض** والضمان ربي الجاه **هـ** يمنع ان
تتري لغيره **هـ** ونقل في المعيار عن القور ان العلماء اختلفوا في من الجاه ومن فاني بالتحريم بل
طحاوي ومن فاني بالحرمان **هـ** طحاوي ومن معصم فيمنه ان كان غوا الجاه يحتاج الى نية وتعب
وسعي ما خراجه من ملكه في ذلك جازي ولا حرم **ابن** رحال هذا التفصيل هو الحق وانما يخرج من اليد
اذ كان يمنع غيره جازي من غير حرمة ولا منى فيقول **خ** ما جعل على الممنوع وهذا الجاه في فقير
بهذا **ابن** من حيث جازيهم **فصل** **الاشتراف** **ابن** الفاسق في قوله من المعروف **هـ** ان دعوى الضمان المعجزة
لا تتوجه في هذا اليمين قال **ج** معاوضة المعيار عن العفائة **الاع** والمشتري ان دعوى الضمان
لا تتوجه في هذا اليمين على المشتري لان ذلك من دعوى المعروف والضرع كدعوى الصدقة وهو
ما **ابن** في حرم في فصل الرعا **هـ** **الاشتراف** لا توجب اليمين وقال **ابن** الميزان ان اكل في بيعها يجرى على الخاوي
في دعوى الاقالة ونقوم التفسير عليه عن قول **ابن** الفاسق **ابن** غلاب يري في ذلك الميزان ايضا او اخر
المستلزمات ما نفع اذا ادعى ان ضامن له من غير ما نفعه عليه اليمين بلان نفعه
الموعود استحق قال **هـ** كذا في ذلك **هـ** حاشية **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله
ان ادعى ان ضامن له في اكل العفج جري على دعوى المعروف **هـ** **الاشتراف** **ابن** الفاسق في قوله
كذا في الضمان **ج** **خبر** **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله
ضامن **بفتح** الضامن **كسر** المبيع **ج** **خبر** **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله
المهمة معقول **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله
والجملة قلته الموصول المجرور **ج** **خبر** **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله
جدا في ضامن **ج** **خبر** **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله
الرب في قبل الاجل **ج** **خبر** **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله
التفريق بالضامن **ج** **خبر** **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله
الرب لان العلة جارية ايضا في هذا **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله
لانه كذا في سلك مجمل او رهن خلافا لما في العينية والطلاق **الاشتراف** **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله **ابن** الفاسق في قوله

جعل الميراث فحصل من ربه او غيره قبل الاجل لكان اسهل معنى وان لم يتناولوا منه لا مفعول
لغزله لعل بل كذا لو اعلموا رب الميراث او اجنبي في ثلث ارا مالا ياتي بضامن قبل الاجل لعلنا السابغة
لان ما اخذ في معنى الاسقاط لمقابلته من الرية مع تعجيل حقه يتوقف على ان كان الجعل لملاخذ الميراث
في هذه او لملاخذ الضامن في الاولى فيجوز الا ان تقوم قرينة على ان الضامن انما ضمن لاجل ما اخذ
ملاخذه او الميراث انما اتى بضامن لولا انما يفيض في قوله وان لم يفيض ان الجعل لو كان انما الفعل لكان
على ان يفيض لكان غير الغريب في ثلث ارا لم يجز وجهه انه لما اخذ في ثلث ارا بسببه فكان هو الذي اخذ هو
فيكون ضمان الجعل هو بل هو بغيره لعلنا في الغيبة **وباشترى** يتعلق بقوله نظام ويا مكر بمعنى مع
واستواء معطوف على ما قبله في العود يتعلق بما قبله بليغ **نظام** متبنا مصدر نظام **غيب**
بالبناء للمفعول فيه خبره والجملة خبر المفعول **ان** يفتح الهزة مجرورة بلام الجر عزوفية **ورد** حلة الـ
والمعنى ان ضمان شخص على ان يفيض الاخر لان اومتى احتياج ونحو ذلك معنوع لانه من ضمان
يجعل بهود اخل تحت قوله فيما مر او عوقا لكان استثنى من ذلك صورة واحدة وهي ان يشتري
اثني مالا سلعة معينة على الشرية بينهما ونسأوا بينهما ويضمن كل منهما الاخر فيما عليم من
ثمنها او يبيع سلعة مشتركة بينهما ويضمن كل منهما الاخر فيما يلحقه من ذلك العيب والى
مستحق او يسلط سلعة بينهما ويضامنا فيهما او يقرضهما فيهما ونسأوا بينهما فيانه جميعا النظام
في ذلك كله في الاولى انما يفيضها على الاخر كما في السامد لورود ذلك عن السامد ومع هو
اشترى او استواء انه لو اشترى او باع كل واحد منهما وحده او اشترى كل على التباين في السامد والثلثين
لم يجز الا ان يضمن صاحب السامد الاخر لثمة فقط والى هذه والثلثين فيلها اشترى او يمسونه فيجعل
وان من غير ربه لم يفيضه وان بضامن مضمون الا في اشترائه بينهما او يبيعهم ثمنها على الاخر بقوله
بجعله ارجو مل للضامن مطلقا وقوله وان من غير ربه بعث او من اجنبي وصل للميراث لكان قبل
الاجل كما اخبر في الميت قبله **ولم** انكلم على ما يفيض به الضامن وانما لا يبيع يجعل شرع في الكلام
على من يبيع لان الضامن من متبرع بما فخته والتبرع انما يبيع من لا يجز عليه مفعول **وع** ما علم ضمير
يعود على الضامن **من اهل التبرع** يتعلق به ميراث المملوك الذي لا يجز عليه جبال ولو اخبرته ونجرح
الصبي والمجنون والصغير فلا يبيع ضمانه وان اجازة الولي ونجرح ايضا ان احاد الرية جبال ان لم
يجز العزما ونجرح العكس والمأذون ان لم يجز الصبر ايضا واصري غيرها من ميراثه وبعض
وامر لم ير المراد بالحق في كلام الغزوي ومعه ما فيه تعجيل تارة يكون غير صحيح وغير لازم وتارة
يكون صحيحا لانه يتوقف على اجازة الغير كما ترى **ولم** بالجر جمع سكنون اللام عطف على اهل
من يبيع بالبناء للمفعول صفة من **الزواج** خبر لمخروفي مثال لمن يبيع ارجو الخان ولزم
من اهل

من اهل التبرعات بطل المال ومن تلق من يبيع من التبرع بثلثه كذا الزوجية والميراث ولذا ان يجعل
ثلثه معطوفا على غير ربه وقوله من اهل الخ يدوم الخان ولزم في كل الحال مصدر التبرع بثلثه وفي
ثلثه من يبيع من التبرع بثلثه كذا الزوجية ومعه مطلق ان الزوجية والميراث لا يبيع مالا الضامن في
الزواج عليه وان كان في ميراثه يتوقف على رضى الزوج والورثة وللزوج في رد الجميع ولو ضمنته هاولا
الزواج فقط بخلاف الوارث ما علم ان مات الميراث في الزواج فقط ولو ضمنه هو فانه لا يرد المثل ولو
ضمير به الميراث وهو كذا وفاته ايضا ان الزوجية لا تنصرف انما كرها على الثبالة عنه او لغيره وهو
كذا قال استشهد بان رضى الميراث عالم بالاخره وكن من يفيض به العلم بخلافه جمل بلان
نكح حلفت به بقرينة انظر الى عريته واما الحسن بلان في الميراث من مريض لم يضمنه مطلقا بلان
او اشترى بثلثه لو ارثه او غيره كما يلزم من قوله من مريض من مريضة ونحوها بالقرينة تترك انما ارد بها
الوجبة النكح فان رجوع على الثبالة تعبرون في وقال كذا اردت بها الوجبة لم يفيض قوله اذا كانت في
عقر البيع او الفرض ويختلف اذا كانت بعقده وظاهر النكح انه ضمن في الميراث واما ان ائذ العرفا
انه نكح في الحق فانه لا يفيض في ثلثه ولا غيره فالجواب وما ائذ الميراث انه يعلم في ثلثه من علق او
كفالة او حبس او عرفة لو ارث او غيره كما في ائذ كذا باطل ولا يجوز في ثلثه ولا غيره كما في
الاكثر على قائله كما في ائذ كذا باطل على ان ذلك اذا ائذ مريض انه نكح بثلثه بعقر بيع او فرض
لانه معروف في كذا المرفقة والحسن لان ان ائذ نكح في عقر البيع او الفرض في ذلك لانه لانه ائذ
به المالك من يرد المالك ورجع في السامد على ائذ كذا باطل وقال لو ائذ مريض انه ضمن في ثلثه في
اصل عقر بيع او فرض لزم لا بعقره واما الميراثية ان تايضت قبل الميراث فيلزمها ذلك ايضا وانظر
افترت في حال التزوج انها تعلق في حال القايح **تيسر** الاول قال في السامد ولو نكح في مريض
سح تراين ما يفتقر ماله سقطت الجملة ان مات ولا يملأ ونحوه في المرونة ابو الحسن لان الرية عن
عوق والجملة في الميراث وصية من غير عوق وما كان من عوق اولي مما كان من غير عوق الثاني
اذا ائذ على ذات الزوج برعوى الميراث لانه ما لهما فبطلت عن اليمين بان المالك يملك وباق
ولا كلام لزوجها ولا يكون لغيرها كذا في الميراث وهو ائذ الضامن انواع مبيع كذا في الجعل او
زعيوم ونحوها وفرضه وسبيل ايضا وضامن يملأ والحسين الرجوع به على المملوك لانه حالة الميراث
او الثمن في عقر النكاح والبيع جازع به ان كان بليغ الميراث او مرجع بعقر الرجوع كما في السامد
بقوله ولا يبيع ائذ مضمون الا ان يبيع بالجملة او يكون بعقر العقر في كذا لا يفيض الجعل كذا في النكاح
وما من يملأ متفرق كذا في الجعل بثلثه على جبال او يبيع بثلثه عليه وهو لازم في الجعل بثلثه
على جبال باليمين او باقرار المملوك قبل الضامن او بعقره وكن مالا ولا يفيض لان جبال قال انهم

وانما قيل بعد ان يثبت به بالمحميل الرجوع عن ذلك قبل المعاملة والزم فيه ان يثبت ان يعامل
به كما هو وضمان بوجهه والمستهور لزوم العزم ان لا يحجزه ولم يثبت في نفي المال وضمان عليه ويح
في كل شيء وعنى فيما يتعلق بالادراك من القضاة ونحوه ومنه هذا النوع ضمان الوجه النفي الشرط في
نفي المال بقوله **بوجه** صادق بالوجه والملكي وبالوجه الزا الشرط في نفي المال وبالطلب
لاكن الحكم في الاول لزوم العزم كما يثبت في قوله **ومن ضمان الوجه جاء جملة** بخلاف الاخيرين كما
ضمان عليه الا ان يقرط في نفي المال ويوجد في القضاة **كلنا** محمّل بطلبه او الشرط في نفي المال
وطلبه بما يقوى عليه وحله ما قصر وعزم ان يقرط او يبيع او عوفية في قوله **او يبيع** صادق بالبيع
على القول بان يبيع على المال وهو خلاف قول الشارع الات وهو يبيع حيا يبيع وصادق بالمال
الشارع والمترقب وفزعلت تفصيله ومن المترقب ايضا ضمان ذلك العيب والاشتراف فيلزم النقص
للضامن حين الركب في غيبة البائع او عزمه كما في المرونة **ومنه** في المشتري البائع في مستند البائع
والشرط في ان يمان انه ان افاد عليه فاني في هذا المبيع بعلمه بخبره بل ان يؤخذ ذلك **في نفي**
اذ ابا مع منه ضيعة التي اجد ويعبر حتى بعف الاجل فني منه خلاف ما كان يفتقر له وخشي صاحب الحق
انه ان يفي على حاله لا يجر عن الاجل فضاء وان من حق البائع اخذ بوثيقته من رهن او حيل او بجزء
الفاقد على يديه في الضيعة وبشهر انه منعه من التصرف ويضيق ذلك فانه النقص **قال** البرز في هذا
صل ما قاله ابو عمران في العزم بغير يوسر في الاجل او طهرت منه وجوه رتبة انه بغير التفصيل
والهروب او السبق الى بل لا يجر فيه الاحكام فانه يثبت من وجوه رتبة فانه في نوزل البيع ونقص
المعيار في اواسط المعاولات وقابل قول في العزم من حيث احاطه الرب بملء من نبرع وسبق
ان حله بمقتضى **باب** خبر عن الضمير المنعطل والمحروران فيله ينفصلان به **والاخر** ضمير خبر
وضمير للمربين اي الاخر كتابين منه **او** كتابين على الخيار مبهوم مطوف على الخيار او التخيير والخطا اي
الاخر كتابين من المربين فقط على قول ملك الرجوع اليه وهو المستهور كما قال في **باب** ابطال
الضامن به اي بالرب ان حضر العزم بالملو حال كونه موسر اتا له الاحكام غير ملو به كان العمل فزله
كما في ابن مغيب وغيره او كتابين كل خيار رب الرب ان شاء اخذ من الضامن او المربين وهو قول
ملك الرجوع عنه وبه صدر ابن الحاجب وابي سلون وبه العمل الا ان يعاسك ومما اراهنا في
عمله **باب** صاحب الحق مع الاحقار يخرجهم المومر بالخيار **قال** في البئر ناسخ وعمل تلمسان
ومراسك ومراشك في نفي على الانزال في هذه المسئلة وغيرها لا على نون ومصره ان تبسج
امرها اكلار وجوع لم على الاخر الا ان يعزم واذا ارجع على الضامن بمسألة والضامن ان يبيع المربين
لانه بالوجه الزا يفتي به على الضامن يفتي به على المربين وهذا املا الاشكال في بيعه بل للمحيط ان يطالب
المربين

الشيخ علي بن سينا في شرحه

المربين بانما اء ليس من المحال ولو لم يطلب رب الرب خلافا لما كان يعلم بعض جهالة ففاته
الوقت من ان القام لا يملك من طلب المربين حتى يؤخذ في ابي سلون اذا كان الحق قبل التخصيص
وهذا ضمانان فيه **باب** انشاء صاحب الحق اخذ من احداهما مجسمه باراد المحبوس ان يبيع
صاحبه بملء ذلك ويعلن مثل ما يعل صاحب الرب في الغرض فانه ابي الفاس في نصح عيني ابن رفسر
لانه فاحص لصاحب الحق نصح الحق فاذا ابيع كان له هو ان يبيع الاخر بما يجب له من الرجوع
عليه هو واذا كان هذا ابا الرجوع اليه الزا هو المستهور ان يرب لانه من باب قول **باب** في
باب يرضى في مبيع اخره او **باب** وقابل قول **باب** الشراء او للمفصر عليه مطلقا
بالرجوع للمفصر له ذلك اذا تعذر من المفصر عليه **باب** **باب** الاول على ما مر ان
وقول الشا ان محلا اما ان شرط في اهل الضمان فغير الضامن او المربين او شرط الضامن ان لا يواخذ
في حضور المربين او بغيره او بغير موته ويؤخذ في بيعه بالشرط مطلقا اذا ابيع المربين
المعوز في بيعه والضامن فان المبراة تكون بالرهن لا بالضامن على المستهور لانه بضمانه حضور
الضامن من الضامن الا ان يكون في البيات مع موزن البيع حول فانه في نوزل الخلع وتأخذ
في بيعه يحتاج للبيات مع كونه مع فانه في البيع فراجع ما مر عن قوله ويجوز بيع محروك الاجل
والا اعتبار اسمها **باب** خبرها من موصول مضاف اليه ضمانا للبناء للمعول طلقه **اذ** تعليلته
ف للتفصيل **باب** بالبناء للمعول **باب** بالرجوع نايب من موصول مضاف اليه **باب** **باب** في
الحنكة وكسر الزلا جعل ماض وما علم ضمير يعود على من ومنه لفظه محذوف اي اياه واما الجملة
صلته والجملة من فز يومه في محل خفيضا فافانته او معناه ان الضامن لا يثبت في بيعه رهن العتق
بل بصور ويلزم بخبره ان لا يجوز اداء الرب عن لم يذ في ادايه عنه والضامن بحد الاداء
عنه بجهو اخذ منه في المرونة ومن ادعى رجل حقا اياه فاما انشر فقال له رجل اناسو
جهه في قيل الى غرضان **باب** **باب** **باب** الى غرضان الضامن للمال فان لم يذ به في غرض يلزم المحيل
بيته حتى يثبت الحق يثبت عينا فانه ان افرار المشر لليلزم القيل به نية وفيه افرار
في كفيلا البيته وهذا دليل الكتاب ايضا هو اليه اشار في بقوله او قال لمرع على منكر ان لم
وانت به لغو الى قوله ان لم يثبت حقه يثبت وهاهنا فز انزل وبيان وجوب الرهن منه ان هذا امر
ومع ذلك في العفو فانه به قيل او قال دايته وانما يذ ايت به قيل فانه فامس لما ثبت عليه بل
بيته في ذلك ولم يقتل في الاقرار فالتة فله الاكن الخلاء الذي ذكره عيل في الاقرار فقول
ابن رفسر كما في ابن عرجة لو قال في على فمان حق فقال رجل اننا به قيل لم تلزمه القباله بيما
افز به الملك ففولا واهوا ههنا فانه ان لا تغلق وان لم يذ الاقرار ان يكون مستهورا او معناه

١١١
 في الاقرار بعذر الكفالة لا قبلها فتنزل حكمه اية الحسن عن ابي الموارز وقيس بن مهران
 بعذرهما بعد اذ اكان المملوك ميسرا والافتنز وهو الخلفاء من لو قال رجل على فلان الع
 حذير فقال له نكحني انك بها كفيلا فان الكفالة باقرار المملوك ميسرا والافتنز انما قاله
 ابن رستم ايضا فهو المسئلة بخلاف الميسر التي قبلها ولعله لما فيها من بيان العذر واعتراف
 ابن عرفة التفرقة بينهما فان لم تكن بينة ولا اقرار وفرت كفايته بما عليه وادى ان لو
 عليه العذر وهو ملا وان الكفيل علم بذلك حلف الكفيل على العزيم بما عزمه فيقول ان لا ينكره
 العزيم فان لم ينكره فالكفيل ان يجلعه فان نكل عزمه وكذا الحال احل ان من نكح فله طلاق من
 وانما خاص بما و فلان حاضرا من كذا او غايب فانه يلزمه ضمان ما حلف عليه اقراره المملوك او
 في هذه وليس له ان يرجع عن الاقرار قبل الحلف ثم اذا عزم الضامن فارجع له على المملوك اياه
 بينة او اقراره بالكفيل ان يجلعه عزمه حاضرا من نكل عزمه اياه رستم والاعقب ما مر عن م
 نكاح وانما اختل في حين قال اننا كفيلا لفلان بالعد في نكاحه على طلاق على طاقته اقرارا احدها
 تائب القاصم الفزوم وان انكر المملوك وتايبها ان كان عزمها وعلى الاول بالزوم المملوك غم
 المحبيل لا يبينه بالعد او باقراره ان يجلعه كذا في قبلها وانما لزوم الفان في هذه مع
 الانكار على قول ابن القاسم وهو المعتمد لان الكفيل مقترن بالكفالة شاهد بالدين بالحق
 ابن القاسم شهدا دنته واجازها ما في رواية السحب وقال ابن الحوازي ان كان مملوكا جازت ولا ي
 وفرا التمييز من ذلك علم ان رضى المفقون لا يستلزم لزوم الضامن لان رضاء لم يات به وهو ان الفان
 من اذا عزمه فتمك من الرجوع على المفقون بالقرضاء اقرارا بالحق بخلاف ما اذا لم يفرج فارجع
 عليه حبيب لا يبينه وحلف انه لا حق عليه وفرت بموت يجلعه وارنه على العلم ويتبرع علم ذلك
 ايقان الضامن اذا ادعى الحق لربه وطلبه برسم الرب يتمك من الرجوع به على المربي
 وادعى ربه ان المربي كان بلا رسم او نكح فان تضمنت وبنية الفان رضى المضمون عنه وفيه
 فابينة مقلد اسم الرب والاد الحالب ما اخر من الضامن ان حلف له انه لا يعلم بذلك الحق
 كما مر ويتبرع عليه ايقان الضامن ان كان باذن المفقون فله ضمان مطلقا لربه باذنه
 ان حلف لغيره من الضامن وان لم يكن باذنه فليس له ضمان الا بعد اذ ايه قاله في الخلاف والمغير
 عمدا في ابن رحال لان فلاحه ما في سراج وهو فلاحها في السلام الثاني ان الكفيل عليه نكاح
 ضمنه باذنه او بغيره اذنه لا الضامن حبيب ففر بضامته الرب بالمفقون فلاحه في ذلك المير الاذن
 وعزمه ولو قصر الضامن في غير ذلك بلتو على المرونة لزوم الضامن بغيره اذ بان الضامن معروف
 وهو لازم من اوجبه على نفسه ابي الحسن اذا اشهر به على نفسه كما قاله هذا في كتاب الميرين
 وعليه

وعليه ما لصيغ المعروفة انما تنزله الكفالة بها اذ اقل اشهر وانما الكفيل ونحو ذلك وهذا القول
 ابن سميون انما يقع الوكالة اذا اشهر بها الموكل ولعله لانه لا يعلم منه الا بطلبه على نفسه الا ب
 لا يشهد او بغيره نزل على انه قصر اليه وان لم يصرح به كاتيناه المعروف ويقول له ان الكفيل في تعامل
 قول في قوله بغيره على حاله فان ثبت عنه الا بالاشهاد وبغيره انما هو اولى من مسابله التزاع
 من ان ذكر الاشهاد ليس بشرط في الفزوم وانما خرج من خارج الفان لان ابا الحسن جعله بشرط
 من ان يثبت فيقول التايب ولا اعتبار في هذه بالنسبة لجهة الفان ولزومه بالنسبة للرجوع فيثبت فابينة
 قول الموكفين باذنه وانه وان ذلك ليس بغيره الاحتياط والخروج من الخلاف هذا ما يتعلق
 بالشرط الاول من اركان الفان فساد الفان ليل الاول وانما كان دليله لان الاداء انما هو ادى على
 رجله حقا بغير امره فله ان يرجع به عليه وكذا من نكل عن حبي نجس فله ان يرجع به عليه فوداه عنه
 بغير امره وليعلم ان يرجع به على الصبي لان بشرط ان يفرط بالاداء في قوة وبالنظر في الاول
 المرفوع بالمربي او المفقون لا اعاقته والغربة ولا التبرع عليه ولا يبرر كذا ايقان في قوله ورجع بغير
 اذنه كذا ايه وبقا لا اعتنا فيه في كسر ايه في بقوله رجلا واجه الضامن والاداء كما في قول ابو الحسن
 والضامن من افعال المملوك لا يعلم الا باقراره او بغيره ان يقول الضامن عليه فله وهذا
 كذا في اذ كان الاقرار قبل الفان والاداء او عندها لان كان بعذرهما فبان نكاحا في انما دفعه
 عنه فتنسب ما بقول المراجع لان الاصل عزمه خروج ملكه الى اهل الوجع الفان فله ان يفرج
 بينة على كذب الرابع كذا ايه على الميت المقتل في طهره ما لم يعلم به وحلف الرجوع
 بملكه له في انما عن قوله وعن الميت المقتل في **بسط** مضارع بسط الضامن فاعلم
 في **فساد** يتعلق بسقط اصل مضار اليه الزم مضار بعزم مضام وهو على حذو الوصو ومعه
 ان المعاملة اذا كانت جاسرة بما فانه من على الفساد كبيعها وقت نكاح الجمعية او بغيرتها او
 على حكمه او حكم غيره او رضاء او غير ذلك بزيادة النكاح او اخر منه كبيعها جان الكفالة تساقطت فانه
 في العفو او بغيره فلامه فهو لقوله فيه وانما في على الخلاف لانها بعذر العذر ساقتة انما قاله
 هو جات البيع او ابا يثون حصيلها بالبيعة وهو قول ابن القاسم في المرونة والعينية ورواه عن
 مالك قاله ابن عبد الحكم ابن بونس وجها من المعاملة لما فسدت كان ما سببه من القس الزم
 وفعت به الكفالة بغيره انما بسط عنه بسطه في اهل الشراء وعلى هذا يخرج حبيب فلاحه
 ميسر متمم به في وقيل ثبتت الكفالة اذا جات البيع وعلى الكفيل ما قل من القس او القيمة التي
 وهذا اذا كان المستحق والحيل في حاله جسد ذلك وان كان يعلم ان او بعلمه المستحق فتنزل في الكفالة
 وان كان الكفيل يعلم ولا يعلم المستحق فله ان يفرط في الحسن وهذا التبصيل هو الذي

عول عليه ابن سلون وما حب الحار والحرب والوثاقين الجموع والاحتياضية ولعبه افتقارها ولا
تجوز الحالة الا في المعاملة الجارية وما العباسية حالها سافضة اذا علم الطالب بعساده
فان لم يعلم لزوم الحال بالقيمة فانه ابن القاسم وما ذلك في المرونة وعليه في غير النسخة ولعل
ذلك وفرت في ان الوهم في البيع العباسي في رخصا بالقيمة وفرت على ان خلاص الرهن والجيل
اختر للفتوى ومن مور العباس ما في المرونة عن ابن القاسم من ان المتبايع اذا شرط على الجار
بيع خلاص السلعة ان استغنى واخر منه بذلك قليلا بطل البيع والقيمة لمن باع ما ليس له وله
خلاصه وقال غيره تلزم القيمة لانه اذا دخل المستغنى عن ماله فباعه بالافاضة فبطلت السلعة بوج
تستحق او الحسن ان يكون الغرض حادرا لميل فيسرا فلو لم يوج تستحق اذ يوج الغرض كما في
ابن الحسن النخعي وقول ابن القاسم فيسرا لان تخليص السلعة ليس له وفرت على الجار
على الوفاء به والتمس والقيمة لا تنفع عليه حاله ولا استعسان قول الغير لقيمة احد الضر
ر بين فتلزم القيمة او الحسن ان كان افلا **ع** ولو تستحق وبادر ببيع لزمت القيمة
للمستحق والتمس على الجار انفاقا من ابن القاسم والغير لانه انما حق تخليصها من الاستغنى
وهو لم تستحق وفرت على من نصها الخلفون ان لم يعلم بغير الاثر مع بيع جميع الارض
المستتركة ويستحق للمبتاع ان فاه عليه بغير الاثر فيكون بغيره بالتمس او بمعاوضة
في ارضه الاخرى فاسم لا يجوز لان ذلك من بيعه ليس غرضه من الخلف الاخرى كذا في
بايع له الارض المستتركة على ان فاه التبريك واخره طاعا وضه في ارضه اخرى قليلا وبغير
كيلة لم يخر كانت الارض التي يباع وضه فيها معينة او غمر معينة لان المتبايع لا يبرر في اي
الارضين ابتاع وكذا لو كان المالك وحده وباعه على ان استحق من يبر عارضه في ارض
اخرى معينة او لاجل التزول لم يترك بعد العرفه لبيع جازي والشرط باطل فانه ابو الفداء
مصباح حسمه في المعيار وفي التنزيلية فان تباع على ان الارض ان لم تترك بركة من
ارض معينة لا يجوز ايضا لانه لا يبرر ان تقسم من الكيلة ولا كما يآخر من تلك الارض ولا كما يترك
منها وذلك لم غرضه وكذا انقل في الرر التبرع عن الاخوين ان الفوق اذا اطلقوا في موازيت
بينهم وكان بعضهم غايبا فيضمن الحاضرون رضى الغائبين ان خلاصهم ان ذلك لا يجوز
وبعضهم الصلح وذلك لان الوارثة حالها بما دمجوه وما يبررون به الغائب وهو عهده **ت**
من هذا النمط اذا وفقت المباراتين الزوج وزوجته على ان ضمن الاب او غيره ما يلحق
الزوج من درك بكتت عليها ولانية او غيرها مما يسقط الاثر او لم ذلك للمضامن وقضى
به عليه فانه ابن العطار واكثر ابن العطار قوله هذا او قال اذا سقط الاثر عن المضمون بكتت

عذر

صغر سقط عن الضامن اذا لم يربط بزمته اهو لانه فرتكف ما يسقط عنها وكذا الضامن
لانه انما ضمن ما ضمنه لا زما للمضمون عنها واذا سقط الاصل بالبيع اول بالسقوط **ه** قال
وكان ابن العطار اكثر عموم قوله او غيره مما يخرج من ذلك بكون الضرر وقيل ما عدا
ويغير بما في النواذر عن عبد الملك من انك اذا بعت من مولى عليه واخرت حبيبا بالتمس في
ذلك السلطان والسقط من المولى عليه فان جهلت انت والحصيل ماله لم تزم الحالة لانه
ما خلط فيما لو كتبت كسفته ومن دخلت ذلك بهل سقطة الحالة علم الحصيل او لا بطا اطلها
وه وانظر نزع الخلق عن ابن سلون واو ايل المعيار والباري في موضعين والتمس من خلاص
انه اذا كتبت الضرر وفادت به العدة او امر بمسبها فلا رجوع على الحصيل ابن سراج وهو
الحكيم العباري وهو المختار المعين وبه العمل ابو الحسن عن ابن سهل وهو الذي ياتي على قول
ابن القاسم ومقابلته على قول المعين فان ما كتبت وفاه وارضا بالضرر فلا رجوع له على الحصيل
فانه في الباقي ونما هو انفاقا وما اذا كتبت سبعه فبيع على الحصيل اذا لم يعلم المضمون له
بسبقه حاله تفرغ عن النواذر وما اذا كتبت عمومها فلا تفرغ عليه في التنيطية الرجوع على
الضامن وهو الجار على الفوا عرو ان كان ابن سلون حكى في ذلك قولين فبعض ثالثة اقسام
تتوزع بكتت السبعه ونواذر العدم وفرت على الرجوع في كل من هذا قال ابو العباس **ط**
ما نقله عن ابن عبد الملك ابن العاصي عن خلاص مذهب ابن القاسم واصبح من ابن الحالة
لما زنه في التملك بالتمس عن الجبر والسبيح سوا على الحصيل والمضمون لم بالسبيح وجعلنا او علم
الحصيل دون المضمون لو انقضا في الاخير وخلاصا لابن العاصي عن ابن القاسم في التنيطية عن بعض
السبيح ومما ذكره ابن رشر في اصبح ويغرم الضامن التمس وبسقط عن السبيح **ز**
وقوله ابن العاصي عن بسقوطها في الاولين بغير بيان علم المضمون عنه اذ لم دون الحصيل سقط
بانفاقا قال عن اصبح وهذا انما يبرر له من قبله فان قال انما ضامن بطل بركه من السبيح
الشراء منه لم تلزم لانه لم يبرر له من السبيح فيما استرا منه ذلك وانما ادركه بسبيح الا ان يكون
السبيح وهو القاب بركه عن نفسه او حستت حاله فقام بذلك عنه فليبرر ويعلم ان الضامن يكون
خاصا لانه ادر كم ضموا لاجلا **ح** رشر وتفرقة اصبح بيل فتعلم بطل بركه منه او قبله بيل على
من تقتضي الالفاظ هو ج وكلمه وان في اذا كان الضامن عن ذلك علم ان ادى بشارحه به على
المضمون كما هو تلافى للمضام المتفرقة وكما هي فاعترض الضامن في ذلك العيب والاستغناء وغيره
كما يلائق للناظر وغيره وما ان كان ضمن ذلك على انه لا يرجع به ادا وهو ما يفهمه الناس بغير
فلا معنى لسقوط ذلك وفرت في المرونة من خال له رجل طلق امرأته وتلك على العدم **د** فبطل

المطلوب او غيبته لا يرجع به لعلمه بالبرائة ورجوعه قوله ما اداه ايضا انه لا يرجع عليه بغير ثبوت
اداه بل يعلم لان الزيادة هي بغير الطالب ورجوعه من علمه على المطلوب ولو موقفا على المشهور
لان كالمسلف ورجوعه على ما اداه ولو موقفا ان ثبت الرجوع له وعليه بقول النافذ ثابت على ضرر
مضاف اليه مثل ثابت عليه اذ اداه كذا موقفا فيرجع به المعقوف بتبعية المبرين بعد الاجل قبل وقوع
المبرين وان ثبت الاداه ايضا بعد الاجل اداه اية مثل ان ثبت اداه كذا موقفا فيرجع به المعقوف
بتبعية الاجل المبرين بعد الاجل بغير المبرين وان ثبت الاداه ايضا بعد الاجل وان خلا ما لم يثبت
في ان اشتراجه رجوعه بتمنن انفاقا ما لم يجاب والافلا يرجع بالزيادة **تنبيه** ههنا الاول اذا ادعى
الضامن الحق في غيبته المبرين بعد الاجل بغير المبرين وان ثبت الاداه ايضا بعد الاجل فان سبق
التظهير بالاداه رجوعه على المبرين لان ادعى بحق ورجوع المبرين على الطالب وان سبق المبرين بل
بالاداه فلا يرجع الحميل عليه بل على الطالب وان جهل السابق فيرجع الحميل على الطالب
ايضا بغير علم المبرين انه ادعى مع قبلم الا ان يكون الحميل مجموعا بالفضاء ويرجع على المبرين فان
نقل المبرين صلح الحميل واعترفه فان نقل فاشي عليه فانه ان يعرفه عن الموازنة الشافعية
تفرغ من ان الضامن يرجع بمثل المعقوف هو احدى المسائل التي يجب فيها المعقوف بالمثل كذا
فيها جزاء الصبر وكذا كسرها كذا اذا نكح المالك الفسخ بغير الحول لزمه اضرار ما
وجب فيها لا يثبت في رايها الحيوان والعروض المعقوفة **وهنا** منها من هو من وفاء لزم
اعادته كماله كان ليا يولد اخرا فيجوز ان يرجع الوقت ويجمعها فقول القابلة في ضرر موقفا
بمثل في ضمان في فرض زكاة وجزا هدم مكان كذا في السهو وكذا في عرقته في مسئلة
تفرغ الوقت وجواب الفسخة انظر شرح السامع **والسما** هو من ان نعتله **لما** يتعلق
بالمبتدأ **اجرى** يتعلق بغيره **اعلنا** من ان ان **مطلوب** مضاف اليه من اضافة المصدر لعله به
يتعلق باعلنا على انه معقول كذا وصغير للسما هو وياؤه للسببية ويجوز ان يعود
على الحق **الضامن** معقول اول باعلنا **حق** خبر المبتدأ **الضامن** والضاغ وخبر خبر الاول
والرابع الفير به ومعناه ان الضامن اذا اشهر الحق بدين على اخ باعلنا **المطلوب**
ضامنا بترك الحق واجب لان الحق ضرب توجههم اما بفساد هزلان او باليمين وقامه وجوب
الافان بالمال بترك البيت بغيره وهو ضامن المرونة وصرح به في السامع وعليه في راجع
في الشهادة اية حيث قال ومن استعمل لربع بيتته اهل بالاجتهاد كسلب وسببهم
بغيره بالمال كان اراد اقامته كان في والصرح به في الصغير كماله ابن رحال وهو ضامن
في الضمان حيث قال ولا يجب وجوبه للخصومة ولا الحميل بالوجه بالرجوع **الابسا** هو من ان العمل
على الضامن

على الضامن بالوجه مع الشاهد وهو قول الحسن ومعه قوله الشاهد العدل انه اذا اشهر
له بالحق كماله هزلان واقر المملوك بجانته يجب الضامن بالمال فضا على ان يقرر على الضامن وان
يرهن في كفيهم بوجله في اداه الرهن بغير فلة المال وشترته باجتهاد الحق على ملابته العدل
كما لا بد من رجوع عليه في العمل بجانته حيث قال ومن يدين فزافر بيمين ان لم يثبت بدهن
او من يقيم وسبب الفسخ وسلطة المبرين وهذا يجعل في روي ابن سهل عن ابن عباس
اذا كانت له اصول مامونة وسالنا خبرا متى يبيعها امانه يلزمه حميل بالمال كذا اصول
اوله بدين وبه العمل قال ويلزمه الحميل ولو كان يدين الطالب رهن حتى يتصير وهو مذهب
الشيوخ وهو عليه عمل اذ قال واجل يبيع عرض ان اعطى حميلا بالمال وهو مخالف
لما قبله من انه يثبت منه بالرهن وبالجملته ما للمبرين بغير الضامن او الرهن على ما به العمل
فان يجوز عندها فيجب ان السجين حميل من لا حميل له كماله البرزخ فان انقضى الاجل ولو يوجد من
الرهن يبيع بالحق بغيره وهو من علمه ان يدين مال كذا وان المملوك اذا كان معروفا العين كماله
المطالين المولى لو يلزمه حميل كذا في ابن سهل وفي الضرر ان ابن مالك ان يثبت حميل الوجه وعليه
ما لا فوال ثلاثة حميل بالمال وهو ما لا بد مال كذا ولا حميل اصلا وهو ما لا يحسن ومعه قوله الشافعية
هو العدل انه اذا لم يثبت الا مجرد الرجوع في يجب ضامن بالمال كذا قال **وضامن الوجه** متبراه
مضاف اليه **على من انشأ** خبر وانظر فلة والرابطة الضمير المستترة **يبيع** **عوى** معقول **امروا**
مضاف اليه **خشيته** معقول **لاجل ان** يفتح الهزة **الحضرة** صلة لان وهي وما بغيرها
تاويل مصر ومضاف اليه ما قبله **من بغير** يتعلق بغيره على انه حال من الامتنان **ان** **الخبير** **نار**
جيلة مضاف اليه **لهذا** **المرعى** يتعلق بما قبله **بغير** يتعلق به ايضا **ما** موصولة واقعة على الاجل
استحق يفتح الفاء منبسطا للفاعل وصغير المستتر للمعرى صلتها والرابطة محذوف **يبيع** **ان** يتعلق به
قبلم يلبيه وما وافقته على الاكبات وجملة **برعى** صلة والرابطة محذوف ومعناه ان ضامن الوجه واجب
على من انشأ الرجوع في المبرية حيث سال الطالب منه ذلك الضامن خشيته عرق حضوره عن التاويل
ببيته التي تنسهر على عيب المملوك بجانته حال كون الوجوب كذا يبا بعد التاجيل للمرجع بغير
الاجل **الزبي** يستفهم في الاكبات الزبي بغيره من كونه بغيره ما يبيعه ما فامة البيته واضر عليه على
المطلوب ويمن ان تكون لعلته بغيره فتمت وما وافقته على المعقول المطلق الزنا هو الاجل
بعد التاجيل للمرجع الزنا يستحق في هذا الذي معلى فان لم يجر ضامنا فبالا ابن الغاسم يقال الحق
لازمه بغيره او بغيره ولا يسجد له وهو معنى قوله **وقيل** **ان** **يلعب** **بغ** الياء وكسر الباء منبسطا للفاعل
على من معقول يملك مضارع القوي بمعنى وجب **فتمت** صلة من **الحق** يتعلق بغيره **لازم** امر مكن

الموتور الذي ينبغي ان يغير الخلاف بما اذا لم يعوض اليه ولا يمنع الخهور التضييع في غيره مما ازلتونه
وكذا لا يظلم اذا كان الموكل ركبيرا على ما يجزى كما في حاشيته ابن رحال هذا وهو ما اقبلت به ابو ابراهيم
اسحاق بن ابراهيم وسبيلنا في ذلك عن قوله ومن على من غير صير في **تفسيره** الاول هذا كله في
الحقوق والمال التي وامد حقوقي البرنية كضرب زوجه وفيما يعيب الزوج ونحوه فالمعجور ان يوكل من يتجاع
عنه فيمنه فطعا ولا فيما بينه الولية الا بتوكيله كما للمتيقن وغيره قال الغزالي في ولايته في المعجور
لا يوكل الا فيما هو من ضرر المولى في السر والعلانية في طلب النفقة والنسوة الى من وليه فليس
كأنه المعجور من زوجته وحليته من وليها ان يسل زوجا بها في دارها وان تنفق على نفسها من مالها
لترغبتها في الزوج ومما فيه خلافه فانها تجوز ولا مقال لوليها وانظر المحرر في الترتيب وسبيلنا ان كل
السهم في بيع العضو **الثاني** اذا وکل المعجور وليه في بيعه قبول الولي لتوكيله بصير المعجور ركبيرا او
بصري الولي في انه لم يخرج من المحرر في الترتيب من الترخيص المعجور وقال ونزلت حكمه فيهما بنزل
الثالث تفرد ابن ابراهيم في الموقفي في رسم الوكالة ان الموكل اشهرها بها فان لم يبين ان الموكل
اشهرها بها فبشهادته لا يملك بيعها قال ابن الحاج ونقله ابن تيمون في جمل بيع الوكيل
ونقله في ايضا مملوكا **منقول** فاعلم ان التوكيل معقول به **الزمني** يتعلق بما قبله بليم لا يمنع
العلماء في رضى الله عنه ان يوكل المسلم الزمي لانه لا يتقضي المحرر في بيعه وسائر معاملته وكذا في
ولو فرض ان الغزالي في توكيله في ذلك نزاع وكذا مشكرك في ذلك من الشرطيين وكيل عن الاخر لان
يعيب عنه ولا هو منع توكيله ولو في حقوقه عنه ولا هو ايضا منع في ذلك ولا يبرئ من ذلك بل توكيله
على قبول نكاح او بيع هبة ونحو ذلك لا يمنع وكذا مسافاته ان كان لا يعصر حصته خيرا ويقتل الزمي
من خيره من غير الفاضل لرد ونسقيب في الخصومات فيمنع ولا يفعله الفاضل اذا لم يملكه اذ خال اللرد
على المسلمين قاله ابن ابراهيم في حق والمواد بالزمني الظاهر في غير ذلك المومن وعبره النصارى ونحوها في
ومنع في بيع او شراء او فراق او عرو على عرو **وليس** ففعل نافذ **كل** بفتح المعركة والخاء المشددة **ان**
في ثوابه ملكها اسمها وفعالها وكل ضمير يعود على الزمي ومفعوله محذوف **وليس** توكيل الزمي المصلح
بالصريح خبر ليس خبر بالباء الزايرة **ففسال** السبعة في الوكالات امدان فينبغي لاول الامانات ان
يتوكلوا لاول النجاة **وعن** ما ذكر في بالامر خيابة ان يوكل امين المخونة هو التعبير فينبغي يقتضى
الشر اهنة وهو خلاف النفع وبها صرح غير واحد سواء كان توكيل الزمي للمسلم باجر او لا وملكه في حقوقه او
بيع او شراء وهذا لم يبين المسلم تحت بر الزمي كما في المخونة ولا يمنع ان يبيع ومن اسم توكيل **على** فينبغي
يتعلق بمفعول **فصل** في بيع الدال المسترقة منى للباعه وصبر المسترقة يعود على من والى
للاطلاق **فيقبض** منبر ابراهيم خبر **الغزالي** يتعلق به والجملة في محل في جواب السؤال ويجوز ان تكون من
موصولة

موصولة ودخلت الباء في خبرها لتبين الموصول بالشرط في العموم والادعاء ومفعول ان من فروع صبيلا على
نفسه من ونحوه من وديعة وعارية وغير ذلك من الحقوق بل ان يجمع بين من ذلك ان يثبت الرجوع بينه وبين
مقرضه به وانزل من ثلثه وسوا او سلم الصبي له به او تلبه واضمن عليه ولو ثبت تعريضه عليه لم يثبت الرجوع
فلا يبرأ ولو ان الصبي يقول في وان قال ابي الولية الموقوفة فيقتضيه بطلانها ولم يبرأ الغريم الا بيمينته والامتنع
للصبي بل للمبايع المحجور لانه وانما خصى الصبي بالترك لم يبيع غير ذلك الا اخرى ولا مذهبهم ليقبل بل لو وكد
على البيع او التبرع ونحو ذلك لكان فعلم ما ضاير به المسترقة بوقع التمس اليه لان من وكل على بيع يسه
معه موكل على فيقبض منه الا ان يستترط عليه ان لا يقبض منه توكيله على الغني نص عليه ابن الحاج كما في
ابن عرفة وابن تيمون وغيرهما وتوكيله على البيع نص عليه ابو ابراهيم اسحاق بن ابراهيم كما في وعلايا
المعيار وغيره بما اذا كان الموكل له ركبيرا على ما يجزى واعتبر ابن رحال في قوله الموكل كما في **تفسيره**
اما التفسير يكون الموكل ركبيرا مطلقا كما من ان المعجور لا يوكل على ما فيه معاودة ولا يقبض حقوقه الوا
جبة له واذا لم يقبضها بنفسه فكله بوكيله ولا يملكه بايو المحرر فيقبض التملك بهذا الغريم ما يبرأ الغريم بالار
مع البيع في واما التفسير يكونه عالم المحرر فلا تملكه كمنه لان نصرة بالبيع والغني ونحوه لا يبرأ لرعي
الموكل عرو العالم محجور ولا يوجب تصديق المعجور او الغريم كما لا يخفى بل يثبت عرو علمه حين التوكيل في
يرد نصرة تتعلق حق الراعي والمستتر بركه والتعريض انما جاء من قبله جيبه في يثبت ولا يقال ان من
تخصه في نصرة بعرو المصلحة لانه يقول الوكيل من جيبه هو ركبيرا او محجور علم الموكل محجور او لا محجور
عن غير المصلحة فبما في هذا بين المعجور وغيره كما ياتي في قوله **وليس** يثبت غير ما في يثبت في قوله **وليس** اعلم وهذا
نحو الكلام على الوكيل والموكل للزبي في الركنان الاول من اركان الوكالة وسبيلنا الركن الثالث والرابع
الفران هما الموكل فيه والصيغة عن قوله **وعيكما** التوكيل في وغير قوله والزوج للزوجة **للموكل** في **تفسيره**
ما ذكره ابن الحاج ونسبه التلخ فاعلم في جواز توكيل المعجور كماله في الترتيب وهي حريفة ابن رستم كما في شرح
التلخ او لا على حريفة التلخ وهذا على حريفة ابن رستم بل هو قال ان قوله من يراك اتصلا **لانه** في وقيل في
المعجور في التقدير في في قبضه برائة الغريم في الجاء في الاشارة لحريفة ابن رستم وسلم من المتناهي في الكلام
والجواب عنه يكون ما هذا فيم بعد الوقوع وما مر في الجواز التلخ فاعلم لان كلام التلخ ومن وافقه ان
وكالة المعجور لا تعلق الاصل فيها لا يجوز عرو الانعقاد واذا لم تعقد فلا تركة عليها الا ان كان من لزوم نص
بانه للموكل وما اذا كان التوكيل بتمتلة التوكيل على غير التلخ فهو كالتوكيل على المعصية لان الغالب
ان المعجور لا يتصرف الا بغير التلخ والفران ابر عروية اصل المذهب منع التوكيل على غير وجه النظر قال وبان
نقل التلخ عن المذهب منع توكيل السعيه وقيل لا عرو الجواز بل ان وكالة تصيب للمال وعليه ما يلزمه
يبعث ولو وافق السواد ولا يبرأ الغريم بالبيع اليه وهذا في ان لم يعلم الموكل بحاله وعلم الغريم محجور ولو جعل

الزيادة انظر ذلك في غير النسخ من غير النظر ايضا ان يرفع الوكيل الرب ونحوه بغير الشهادة
خ ومن ان ابقى الرب ولم يشره ونظم نحو في الضامن والمفارق مثل الوكيل في ذلك ومبانيته
قول الناطق من له وكالة معينة في وادى في هذا بين المعقود وغيره ويسمى الموكل تضمين وان
عليه يراى الوكيل لانه انما اتلف عليه ما لم يبيعه لم يبيعه العاقل او الوكيل بمقتضى ربه
المال والا فلا ضمان لان التبرج في من ربه **وذا** امتنوا بالاشارة لوكيل المعقود اليه لم يبر عن قوله
تفريع وسوغ الا بغيره به العمل ويجوز ان يكون باعلا بمزود اية وذا يجوز ان يفرع من موصل مفاد
اليه من اضافة المصير والمعقود **براه** حلة والرابطة الضمير البارز ومعقود التملك بمزود وباعلم
ضيقه مستثنى يعود على **ذا** **بطل** يتعلق بتفريع وهو على حذو مفاد ايد بطل تفريع والجملة من
المتن والكلية وغيره غير الاول **او يفسد** معقود على بطل ولو بعد الخافض لعدم لزومه على حذو قوله
وانقوا اسم الزنا نساء لهن به والارحام وهو مزهد ابره اذا قال **وليس** عن الزنا ما **ما**
صوته **انقضاء** صحتها والمعنى ان المعقود اليه لم يفرع بفضل تفريع من حصوله من براه اطلاقا
والكل اصل ان لم ان يوكل وكذا معقود اليه او مضمون ايفاض الامور لانه فاما مقام موكله فمجاز
لموكله يجوز له وهذا هو الزنا المستقيم **اب** رتبه **في** **يصح** انه المعروف من المذهب **وقال** ابن نافع
في كتاب الشهادات من المرونة والعمل عن ان المعقود اليه لا يوكل الا بالتحقيق عليه وكذا العمل
عن ان انما لا يحل عليه العهدة والبيع عن الربيع المعروف والا فلا اقل في قوله لا ونحو ذلك في ارضاء
الستور منها **واجمع** قوله للعرف ان هذه الامور تخرج عن اهل العرف وان العرف في ذلك
عليه فان جرى عرفه بطل ذلك على اهل العرف **و** **يقول** في شخص وتبين بالعرف كمال المعقود
والخصوص خلافا لبعض نراه لان ما خرج عن العرف لم يفسد اليه وهذا يخرج بيع دار المستثنى وبيع
العبر القابض بما مورثه من قول ابن عرفة من نفعه **والنسخ** ان بين متعلق التوكيل خصوص
او عموم الزنوع عليه واعماله ببيع الاما خور لوبعارة وهو صريح في تحقيق التفويض بالعرف
والعلم **ومن** اسم توكيل او موصول **على محقق** يفتح الصادقة المحذوف يتعلق بقوله **وكان** البناء
للمعقود بفعل الشرط او صلة **بغير** بكسر الهمزة المشددة جواب الشرط او خبر عن الموصول **الا** استثناء
ان شرطه به يتعلق بجملة **اخر** البيت وغيره لتفريع المعقود من قوله لم يفرع **الجعل** يفتح الجيم وباعل
بفعل محذوف بغيره **حاش** وهو ما يعنى الجاعل اية الجاعل او على حذو مفاد ايد و الجعل والمراد به المو
كل على كل تفريع ومفاده ان من وكل على نفسه مخصوص ببيع ماله بجزءه ان يفرع ايد يوكل غيره
على وجهه **الا** اذا جعل له بالتفريع ايد جعل له موكله ذلك بقى او في بقية كان يكثر ما وكل عليه
يجب لا يستقل به وحده فيوكل في من يعينه فقط ولو لم يفسد له عليه وكثيره في فروع
على بيعه **دوا** كذا لا يلقى به مبالغة في بيعها وعلى الموكل بحاله او كان مستورا عن الناس بل انه لا يملك

ذلك

ذلك نجسم فلم ان يوكل في الحالين ويجعل الموكل في الثانية على انه علم بحاله ولا يصح في ان لم
يطلع الموكل الثالثة بتفريع في توكيله والاعمال الضمان عليه كما في **ح** والى هذا السارخ بقوله على جعله على
المعقود وتوكيله **الا** ان لا يلقى به او يكثر فلا ينعزل الثالثة بقول الاول في **تيسر** **هنا** **الاول**
الوجه من المعقود ومفهوم الظاهر ليس له ان يوكل باخلاصه ونقل **ح** عنه في باب الحجر ان المستور
في معقود الفاعل عدم التوكيل وهو معنى قول اللامعية **ب** بتوكيل في التفريع من غير حاج **ب** **بطل** اذ من
مؤان بالضعف باعماله وتامر قوله بالضعف باعماله مع مدع نوازل الرهن من المعيار على الامام السنو
سى ان الزيادة العمل وانعقدت عليه الوطايي جواز توكيله ونحوه في التعليلية واذا وكلته وكالة على
الخصام وجعلته لم ان يوكل من رة ان توكيله فلتة واذن لم ان يوكل عنه من نساء بمكلم او بغيره من
مصوله وتكلم العرف **فان** فلتة واذن لم ان يوكل عنه من نساء ولم يزد بمكلم او بغيره من نساء منه لم يكن
للكوكيل الطاعة ان يتاح عن الموكل الاول حتى يجعله من الاقرار والاشارة مثل ما جعله لاوله وقال بعد
ذلك **قوان** وكلته وكالة معقودته جازية لمصوله وجعلته لوكيل ان يوكل من نساء بمكلم او بغيره من
مصوله فلا يوان بقول الموقر والتميز الموكل الوكيل وكيله مثل ما التزم لوكيله **والا** لم يكن للكلان
ان يوكل غيره **فان** **المسألة** اذا جاز للموكل ان يوكل بمفوض الثانية من المال بغيره مع
لمن اراد بضم منه من موكله او رب المال لانه يسر بالربيع لكل منتهى وان باع كل منتهى شيئا او اهدا
بغيره **ب** **الاول** كذا فان **ح** وان بعت وبيع **ب** **الاول** **الاضيق** في ولو جاء رجل بكتاب قيم الامور بان
مع كماله من دينه كذا فاعترف المدين انه خط ربه الربيع لم يفيض عليه بالربيع وكذا ان صرفه في ان امر
ان يبيع اليه فخلافا لو انما يوكله فافق لم يفتها واي من الربيع فانه يفيض عليه فان انكر الموكل الوثائق
بعد ذلك عثر الحق لا يفيض لانه انما يفيض عليه باقراره كماله **البر** في ومادة كثره من انه اذا اقره بالوثائق
يفضي عليه نحو في الباب السبعين من التفتيح وذكره في الفصل السادس في حكم الوكالة متفق ابقا وهو
على انه لا يرد كونه الفصل الخامس من **ان** **الجمع** اذا صرف الوكيل لم يجرى الحكم على الربيع على المستور
حتى تثبت عثره تحت الوثائق وهو الموافى لمادة المرونة وتبصر الغنى كماله **ح** **وب** **البر** **ب** **ابضا** اذا
يفر رجل دينك بغير اذنك واخبرك القابض بذلك ورضيتك ترجع على العزيم **وما** **متن** **موصول** **من**
التوكيل يتعلق بالامتياز صلة **التي** يتعلق بالتوكيل **بطل** معقود على اثنين **زاد** حلة ما ومنه
ومتعلقه محذوف ايد عليه **من** **الممنوع** غير المتبر **عنه** **العمل** يتعلق بالاستقرار في الحجر وهذا في
المقصود **فان** **المتن** **والجواز** لرجل **والا** **الامتياز** ان يوكل في الخصام اكر من وكيله وامر به بالبر حتى
الجمع **ح** **و** **واحد** **الخصومة** **لجوا** **امد** **غير** **هما** **من** **بيع** **او** **شر** **او** **تفاد** **ونحو** **ذلك** **في** **البيان** **ونقل** **الاستعداد** **ح**
والا **حرو** **كليب** **الاستعداد** **الاشارة** **وان** **بعت** **وباع** **ب** **الاول** **الاضيق** **والنقص** **متن** **الاشارة** **يتعلق** **به** **وكا**
والا **انظر** **معقود** **عليه** **من** **توكيل** **يتعلق** **بالنقص** **ايضا** **الاضطاع** **مفاد** **اليه** **بالرد** **يتعلق** **بقوله** **فمن**

النافع بمعزل عن الخصم انه اذا لم يكن بمعزل عنه لاجل الا في اوله وهو كذا على المعروف اذ هو جازم
 رد الوطالة النافضة عن الافراد والانتظار كما امر في البيت فلهذا قال ان كان عن الثاني الزمان العمل انه اذا
 جعل له الافراد لم يزد من الافراد عن الثاني فلهذا قال ان كان عن الثاني الزمان العمل انه اذا
 يكن معوقا اليه فان وانه في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه لا يلزم ان يكون معوقا
 هو ان يكون المعوق ان يكون اقل من الثاني فيكون المعوق في خلاف السرور من المذهب والانتظار ان ليس
 بخلاف لان مسئلة المذهب في معوقا على التوكيد على الا في اقله ومسئلة المذهب في معوقا انما هو ان
 ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 فلهذا وحاصل بوجه ان مسئلة المذهب ان لم يزد الافراد عن الثاني فلهذا قال ان كان عن الثاني الزمان العمل انه اذا
 مسئلة لا اذن وعلم ان ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 ما سهر به بيان في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 من ان العمل بمعزل عن الخصم والى العلم في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 المستتر ويستحق وعلم اذ قال موثقا في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 غيبته يتبع على الانتفاع بالمال او افراده اسقطها قبل توكيد ما شهدته كالفقه في الاولي
 والافراد بانه انما توكيد في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 من تبصرته من علم في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 بعو الوكالة لزم الافراد ان كان في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 وان يستغنى وكالاته وان كان في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 ان الضامن للمال انما كان ضامه له في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 ومنه انما خصا من بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 توكيد ما علم بالعمود ويجوز ان يكون توكيد من غير احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 ان يوجه في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 على الطول في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 تكون من اسم توكيد ما علم في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 ان من وكل على فلهذا قال في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 به او فيما بعد المالكية وقبل ذلك لا يصدق ذلك التوكيد ولا يلزم هذا القول البرزخ اذا وكل على فلهذا
 فلا تنفع الانتفاع ما قاله بعض المتأخرين ونقله في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 وكالاته وان كان في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 الا بوكالة مؤتلفة قال في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 من تجرد

من تجرد التوكيد لغير ذلك حال الامور في جعله منه انه لا يحتاج للتجريد في ذلك المعين وانما يحتاج
 للتجريد في غير ذلك على ما بينه في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 وان تكرر في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 بغيره والحكمة في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 وبسبب الوصول في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 المستتر هو الرابع والبيان للتوكيد ويجوز العكس والحكمة في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 جملة قوله وراى في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 ينسب على حذو الوصول في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 الشرط اذا خرو حافض لشرطه منصوب بجوابه الحلق في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 المستتر والبيان للتوكيد والحكمة في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 يجوز التوكيد مضاف اليه لخصا وينتقل في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 نصف عام ويغنى عنه اذ وكل على فلهذا قال في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 الناهية بيان قال وكلت على الحما لانه في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 عن الذخيرة ويغنى عنها على فلهذا قال في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 خلو من اخرى مع الا وراى في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 انه لا يجوز عليه نصف عام من الجواز في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 وان يكرر في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 يقول من زمن العوا في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 بان كانت الوكالة ملغاة وراى في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 لم يجز في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 التوكيد او في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 الا ببيان في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 المحمود وان كانت الوكالة ملغاة في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 في قضية معينة بملكية بيان ولا المصلحة اذ كان الزمان في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 عنه وان كان الامر في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 هناك في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 الخصومة وان كان في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به
 في الافعال على نفي صريح في بعض احوال ما ازيد على بيان معوقا لانه معوقا على معوقا وهذا لا يلزم ما سهر به

قال

في قول الجاهل المكشاة سيرة الفاء بسم العمل خبر بول التوكيد بعرضته السبق هذا اذا كانت في
خلقه العمل وامر ان اتصل فصاره جلا ينسحق الزمان هو قوله وليس له ذلك في قضية معبر في ايليس
ان يجر خلفه من اخرى بعد الفراغ من القصيدة المعينة كما مر ويصح منه ان المعينة لا ينقل الا بالبراع منها
بهذا الامر عن المتبسط والبراع ما هذا كما هو لفظ الناقص من على فخره في قوله **والمعنى** ان
اذا سقط من الويفة الروام والامتناع والبراع لا ينقل الحقا ولا كان بل كان من شخص القصيدة معينة
بر من التجر يد على ما في النظم والتمثيل وغيرهما وان جردوا من علمه من التجر يد ولا يجر يد بين المعين اليه
وغيره كما في القواني **واقني** من زوى بقول سمعون ان هذا الاحتجاج الى التجر يد بل لا يجر يد في قول
عقوبة والمنبجينة صاحب الامانة ان صلا سمعون جلا كانت القصيدة معينة ام لا انقل الحقا ام لا انقل
الا ان السبق الموكل ان كان حاضرا هو على ذلك في قولنا سمعون ان سمعون لا انقل ان كان
التجر يد في المعينة لا انقل ان سمعون سمعون على ذلك في قولنا سمعون ان سمعون لا انقل ان كان
السؤال في جملة رجل وكذا هو انه معين وليم بقول سمعون ليس بمالك لفظ التجر يد باختلاف المو
صوع وهو ظاهر في قوله ان المعينة على عدم التجر يد في قوله على التجر يد في قوله في ذلك الحقا والزا
ذكره بل علمه من ان المراد بذكره في السؤال رجل معين كما هو الظاهر لان المراد به الجنس كما هو
معلومه من قوله **تسبح** شعروا عن النهاية ان المعينة هي التي في قولنا سمعون ان سمعون لا انقل ان كان
وان السبق هي التي سقط منها ذلك وذلك في قوله ان المعينة هي التي في قولنا سمعون ان سمعون لا انقل ان كان
ممن ان المعينة في قوله على الاحتجاج في قوله على الاحتجاج انتم من يراه في الجملة لها
وبما يري من الصراي وان ان سقط من دأبنا مستند في بقوله على الاحتجاج انتم من يراه في الجملة لها
كان في بقوله ان ذلك ليس من المعينة والالم يجر يد الى التجر يد في قوله في قوله على الاحتجاج انتم من يراه في الجملة لها
سنة السبق لا يجر يد في قوله على الاحتجاج في قوله على الاحتجاج انتم من يراه في الجملة لها
وغيره ما هو ظاهر في قوله **تسبح** شعروا عن النهاية ان المعينة هي التي في قولنا سمعون ان سمعون لا انقل ان كان
ممن ان المعينة في قوله على الاحتجاج في قوله على الاحتجاج انتم من يراه في الجملة لها
وبما يري من الصراي وان ان سقط من دأبنا مستند في بقوله على الاحتجاج انتم من يراه في الجملة لها
كان في بقوله ان ذلك ليس من المعينة والالم يجر يد الى التجر يد في قوله في قوله على الاحتجاج انتم من يراه في الجملة لها
سنة السبق لا يجر يد في قوله على الاحتجاج في قوله على الاحتجاج انتم من يراه في الجملة لها

معوضا اليه وله التوكيد اخر فتمت او وكيل خصوصه في كل الجميع وهو ذلك لا تنقل الحق للغير في قوله
جلا يجر خلفه من اخرى بعد الفراغ من القصيدة المعينة كما مر ويصح منه ان المعينة لا ينقل الا بالبراع منها
بهذا الامر عن المتبسط والبراع ما هذا كما هو لفظ الناقص من على فخره في قوله **والمعنى** ان
اذا سقط من الويفة الروام والامتناع والبراع لا ينقل الحقا ولا كان بل كان من شخص القصيدة معينة
بر من التجر يد على ما في النظم والتمثيل وغيرهما وان جردوا من علمه من التجر يد ولا يجر يد بين المعين اليه
وغيره كما في القواني **واقني** من زوى بقول سمعون ان هذا الاحتجاج الى التجر يد بل لا يجر يد في قول
عقوبة والمنبجينة صاحب الامانة ان صلا سمعون جلا كانت القصيدة معينة ام لا انقل الحقا ام لا انقل
الا ان السبق الموكل ان كان حاضرا هو على ذلك في قولنا سمعون ان سمعون لا انقل ان كان
التجر يد في المعينة لا انقل ان سمعون سمعون على ذلك في قولنا سمعون ان سمعون لا انقل ان كان
السؤال في جملة رجل وكذا هو انه معين وليم بقول سمعون ليس بمالك لفظ التجر يد باختلاف المو
صوع وهو ظاهر في قوله ان المعينة على عدم التجر يد في قوله على التجر يد في قوله في ذلك الحقا والزا
ذكره بل علمه من ان المراد بذكره في السؤال رجل معين كما هو الظاهر لان المراد به الجنس كما هو
معلومه من قوله **تسبح** شعروا عن النهاية ان المعينة هي التي في قولنا سمعون ان سمعون لا انقل ان كان
وان السبق هي التي سقط منها ذلك وذلك في قوله ان المعينة هي التي في قولنا سمعون ان سمعون لا انقل ان كان
ممن ان المعينة في قوله على الاحتجاج في قوله على الاحتجاج انتم من يراه في الجملة لها
وبما يري من الصراي وان ان سقط من دأبنا مستند في بقوله على الاحتجاج انتم من يراه في الجملة لها
كان في بقوله ان ذلك ليس من المعينة والالم يجر يد الى التجر يد في قوله في قوله على الاحتجاج انتم من يراه في الجملة لها
سنة السبق لا يجر يد في قوله على الاحتجاج في قوله على الاحتجاج انتم من يراه في الجملة لها

وان عن انظار ملصاحبه الرضول معهم واذا احتفل معهم وحلب الساق فحق احقره الاقتضا من صاحبه وجبت له
بعر حله انهم قد خرجوا من ذلك منقولاً على ما لا يوجب الحاج فالنظر الى الا ان قصده العادة ان من مله لا يباشر
احقره بملوا يبي يعلمه وهذه المسئلة والتا بعرفها التا تغلق بيلابى (اللعو والغنم) وفي الغنم قد لا
يمل الاخر مع الزرع بل يحق على ما لا يجوز الصلح باقتسام ما يذمة ولا باقتسام الزرع **فيلذرو** والظرو
يتعلق باقتسام **والنصر** معطوف على ما قبله بلييه **ما** فربيه ملذروية تتعلق باقتسام **ما** ملهها واسم
دام يعود على النصر مبني بسكون الباء غيرها **ووسر العج** يتعلق بمبني **ومعناه** انه لا يجوز قسمه للزرع
في الانذر قبل نضجته **والا** النحر **ووسر** الانحار بعبره وصالح بالظن لانها ربويان والسك في التخالل
تتحقق التفاضل بل حتى يصح الزرع ويجني النحر بنفسه كل بمعيار كان وقع واقتسموه جهلاً بالحق
وكان على السركة وما اصابه من حاجة بنفسه **وسم** قوله **فيلذرو** قسمه في جوانه بعبره وطاحيه ولو
فسح بلرضه او فتا وذر على اللعة المزطورة واما قبل المزور فيقسم كل من الزرع والنصر على الجوز
على التفتية **ولا** معصوم لقوله **ووسر** العج بل كذا قسمه في جريته او غيره بالتخلف للعة السابقة
ويستثنى من قوله ما دام مبني في ما اذا اختلفت حاجته اهلهم مع بقية السروط **المصار** اسم بقر
الا النحر والغنم اذا اختلفت حاجته اهلها وان يكثر الكل وقدر على بيعه والنحر من بسر ورطب لا نصرة
وقسمه بالحق عنه بالحق **والا** **اعطاء** معطوف على قوله باقتسام في البيت فبلم والناظر اليه النقي اي و
يجوز الصلح باقتسام ما يذمة ولا باعطاء **من العوراء** يتعلق باعطاء **العين** في **الخالك** بالحق يتعلقان باعطاء
ابنهما والصبر والاول معقول كان لا اعطاء ومعقول الاول حمزوف نظيره الزوجة **والميراث** معطوف على **الخالك**
وموضوع الضمة ان ليس في السركة ذهب ولا ورق ولا دين على غايه ولا سلم في صاع ولا تسع غايه ووقع
الصلح بعرف المحرفة بجميع ما في التركة من عقر واسات ورفيق وحيوان ونحو ذلك بزيادة او دراحه من عنده
الوارث في **الخالك** **والميراث** صفة واحقره كماله المتبليكية **والوكاي** المجموعة والعلقة في ذلك الجهل بالقر **المتك**
كلما **بلا** **ولا** معصوم الصلح **والا** **الخالك** بل الحار على وعود الدين **في** **الوكاي** المجموعة او ايل يوعها ما قل
واذا اوصى بقلع من ماله او قل عليه **دين** لم يجز لاحقره **الورثة** قبل اداء الدين او تعييز الوصية ببيع تس ومن
التركة لا مصلحاً ولا مفسد ما وان باع تسيله وان قل بجمع البيع لقوله تغلق من بعرو وصية بوجه بها او دبره
وقال **ابن** **ابن** **باب** **الصلح** **ولا** **يجوز** **الصلح** **بزيادة** او دراحه صفة واحقره على **الخالك** **والميراث** لان الجهل
ببطلان اذ **الميراث** **الابعد** اداء الدين وينبغي ان يباع من التركة بغير الدين ويعبره مد في بعوده ويغف الصلح
على نصيبها منه ولعلم ببيع في **الخالك** ثلثة العقر او ربعه او سمس او من العبير **الاماء** **والوطاء** وغير
ذلك جاليدري كى يباع في الدين من التركة فلا باع يعرف وقع الجهل في نصيبها من **الباط** **ونحو** **المتبليكية**
فلا **بلا** **و** **روى** **الشعب** **وقال** **ابن** **العقار** **وابن** **زب** **وفضيل** مسلمة وغيرهم من المؤمنين **ومعهم** **مقول**

السلامة

[illegible]

بين ان يكتب في كتاب واحد ويوم واحد او كتابين ويومين وهذا هو الحال المعروف انما يكتب في
الكتابين من الترخية او من غيرهما وهو انهم ادوا الرب لتسلم لهم الترخية وتواصرها بقا انهم
ان صاعوا على ميراثها بغير منظر او من غيرهما لم يمنع وانما لا يقصرون للزنا والرب انما اذا امدار
على نفود الصفة لا انتفاء الجمل بتفرد هذا وينبغي ان يغير المنع مع اتحادها بما اذا لم يقصرون كل من
ايراد المنزول على مرتبة اهلان فوضعت فيمنعها وعلم فزجدهم لم يميز في الموضوع المذكور
نتقاء المنع في العلم **الاول** بل من العلم المتفرع بغيره كما في قول الحسن في
شرح المرونة ما علم فالوا لا يجوز الصلح على الخل والصباء صفة واحدة وانما يجوز صفتين والوا
عن بين الصفة الواحدة والصفتين لانه مجهول حتى ان الال يخرج موقوفه الخل في صان يوجب الخل
بمع هذا لما علمت من انه لا يمكن تصور صفتين الا باخراج كل واحد منهما من مرقمها **الثاني**
كما هو الوثيقة المجمعة او اهل البيوع مسجلا من البيوع فيصح ان يزل قبل ادائه الرب وان الترخيم
الورثة وكان في الباطن وبقاء بالرب وهو رواية السهبي عن مالك **وقال** ابراهيم الفاسم لا يمنع ان الترخي الو
رثة الرب ان يرضى وهو اخفى لانه اختلج في مساد البيوع اذا اختلف نصي في كل واحد من البيوع في المعيار
والر الرضا عن ادا الحسن في ورثة بدع احد من نصيبه من الملك قبل ان يخرج الرب ما تقدم ان الترخي الورثة
الرب الال بفسال ابن الفاسم لا يملك البيوع وانخرجه الجاهل **وقال** السهبي يملك كل من ان لم يقره
الورثة الرب في بيع من الترخية بمقتضى الرب ويبقى الباقي له منه ما الترخي ويرجع على المستحق من يوه
وقال في المال واصل للملازى ومنع وارث من بيع قبل وفاء دينه بغير العزماء على اخذ
في بيعهم الا بالبيع قبله ذلك الا ان يبيع الورثة من قاله على الاشهر هو زاد **الملازى** ان انتهى عن بيع
لحق الموقوفين وقسطه هو وهذا اذا علموا بالرب او كان الميت مسجلا من البيوع والام ينفق البيوع ويتبع
العزماء الورثة بالنسبة كما في المرونة والقسمة للبيوع **انفج** وقدر المال في العاصم والقسمة وسبيل
نم الملازى الزنا اختص في المال اخذ العاصم ونواشرا في باب القسمة من هذا المخرج الى ان يبيع الورثة
ما في كل من بيع الميراث ولا جاني هناك واذا انخرجه هذا جلا يفسخ الصلح المذكور في المنع على ما اذن الفاسم ان
الورثة فلا سقطوا حقهم وعلى هذا ان يكون الصلح في مسئلة البيوع ولا يملك لانه اذا اذن ان الترخية
ثلاثة احوال في من ملاء الا اولاد سبعة ذكور والزوجة لها عليه من الثلاثة ثلاثة ذكور فصلا حواها باربعة
في ثمانية صفة عن الجميع بغيرها هي موزعة نصيبها لبعض للربون وهو ثلاثة ارباع وعظم لغيره وهو
الربيع في المال المذكور ولا يملك ان نصيبها يملو ذلك او ينز بر عليه او ينفق عنه لان ذلك ارجع للمقبض وهو
جائز وكذا الاولاد باعوا ثلاثة ارباع نصيبهم للربون وبقي لهم الربع واكثر من ثلاثة ارباع انصبا بغير
نفسهم كما انشروا نصيب الزوجة المبيع للربون لغيره بربعين مستنون وهي باقية بغيره فلا جعل

لا من

لا من جهتنا ولا من جهتنا الا من جهته كون فبينة المبيع فزاد المد او اقل او اكثر وذلك لا يفي في
البيات **اعلم** في الميراث المثال المذكور في ذلك وغيره من الاصله ما في جهل في يوده لبيع الصلح المذكور
وغر بياضت فبينة ملاء في بيع الصلح واد اية الجمل ملاء في بيعه لوجه الجمل فيم لجال لكون الاموال في المثال
المذكور الى ان المبيع للربون ثلاثة ارباع المنزول وبقي ربعه باع في الزوجة نصيبها من ميراثها اذا زاد على
الربيع هو من يملك او وجبها **امام** مسئلة بيع الورثة قبل الربيع فليست هذه كما هو واضح ومنسك التلاو
بيها هي النوع عن البيوع قبل الربيع نحو الم او نحو الموقوفين وذكر ابن عرفة في باب العاصم الفوق لغيره نقل عن
ابن عمر ان كونه نحو الموقوفين ان يبيع قبله في الكتاب **وقال** الفاسم مع كمال ادا الحسن المتفرع او
القبيل في بيعه المنزول هذا بل ان على ارضيته والرك في عا عليه بغيره فزاد **وقال** علمت هذا قبل
كل وجه كون الصلح في مسئلة ملاء البيوع قبل الربيع مع ان رواية السهبي انه في منع البيوع قبل الربيع كما
في ابر عرفة وغيره لاي الصلح الوافق بغيره وان كان نقل المتين فينسخ في الصلح قبل الربيع لا قبله والزوجة
فترقى لها من نصيبها ما عنت بنسبة وان الموقوفين فالوا ما كان لانهم ان قد اذ لك اجراء علم يقف
وجه المساواة اذا البيوع في الصلح هذا للرب لا قبله والزوجة فترقى لها من نصيبها ما عنت بنسبة مال
ير لها على الربيع ونسبته ذلك في يفي لعله وارثا لغيره كما ان يملك لاجل فيه ولعلم لذلك غير
الوكيل في المجموعة بقوله **ويبيع** ان يملك المودثة بعزم الوجوب ولو وضاع الصلح ومنه بالرب في
لكن المبيع فيه هي جميع المنزول ولو كان في يملك لانه ذلك افضل يسلك فيه بالنسبة للزوجة قبل
المال بات والتهنية وكذا الواحدة بعزم دينها لكان جميع المنزول مبيعا لذكر البعول لانه وان كانوا
فملوا ذلك لكون روايته في صلح النازلة بالخصوص فليس ثمانية الا في المقليل والنمست في جزمه
ابن الفاسم اولى لانه اذا كان من يبيع ارجح في البيوع قبل الربيع فذلك هذا الصلح وامر في البيوع للربون
ولهذا العلم لم يعرج **ولا** ابر عرفة ولا غيرهما من غالب الفقهاء على مسئلة الصلح المذكور **وجي**
فترقى معنى الشرط خافق لشرطه منصوب لجوابه **لا** نافية للجنس عين اسمها وغيره عزو ايمو
جودة في الترخية **ولا** ابن عمر اية الزنا قبله والجملة مخطوبة على الجملة قبلها **ولا** ان يملك فيم
قبل في الزنا قبله **ساع** جوابه **هي** ما جلا ساع من **ار** لانه لا يملك للمعول صلح ما هو المعنى انه اذا لم
يكن له ومما ذكر في الترخية فانه يجوز لار الزنا على الزوجة من الترخية فل او كثر صلحا عن واجبه فيهما
كما لو كان فيهما عرض وضماع وعقد في العلية العرض او يملك صلحا عن ابتاع نصيبها فيمدا عرا كانت
فيمنع اقل من فبينة نصيبها في الجميع او اكثر او مساوية ويجوز ان تكون من ليست يملك لانه يملك معنى عن
تعلق بقوله **ولا** ايساغ السع والذيل لانه عن ارها من عن الوار كان الميراث عند او غيرهما جزم
ان يجوز بيعه لاي بيع مثلا من غيرهما وفيها حيوان من جنس والعش كما من ملاء على ان لا على ذلك

وبعضهم

وهو حال كونها ثابتا في انعقاد اية عن العرف أصل الحال اية الترتيب خود موه امرها او انكاره بعلوه من
 ان الشاهد ليس شرط في لغة النكاح والاشهاد فيه لو حود العرف وعتة محصول الاجماع من الولي وقبول
 الزوج وانما هو شرط في الرخوة بلان دخل غير اشهاد ببيع بطلانته كما قال في البيع ان دخل بلا هو
 ولا امران فيسأول على ان لم يكن فيسأول ان افي بالوكلاء والاعوان فيسأول ولو جهلا وجوب الاشهاد ان
 يونس والباجع والشاهد الواحد لهما في النكاح او معرفة اسمها باسم النكاح وذكره والقضاء
 والاشهاد كالمأمور بالانكاح في سفره المرفقة ابر الما جسون واصبح واذا ابيع بعلها المرافقة بعد التمسك
 بملك مبيع وتخرج على ابيها وانيه بان عفو الاب على ابنه في غيبته القريبة بحيث لو رضى له لاشتم له
 يرفق بفقره على احواله ووصول ايضا وان عفو عليه في غيبته البعيدة بحيث لو رضى له على ما من تعصيم لم
 تخرو فانه ابن عيب وكذا هو النكاح في غير ان يبيع وان طال وولدت الاولاد وان الشبهة وعدها من غير
 اشهاد لا يتحقق في عدم البيع وهو ما ذكره الشرح في بعض نكاح الرسالة فقال في ايقون ابن لب ان الاشهاد
 بالنكاح وشهرته مع علم الولي والزوجين تكفي وان لم يحفل بالشهاد وقال وهنرا كانت انكحة كثر من
 السلوة **قلت** الجواهر ومن نشأ انكحة السلوة بالاشهاد **قلت** وهو الزنا بغير علمه فوالاين سلوه بان كان
 النكاح والرخوة لهما مستقيم اسفله الحريتان وان ثبت النكاح به فتأمل قوله وثبت النكاح قال
 سبب امر البعل في جوابه لم نقل العلم به من ان ذكر ما من انهم من اراد سلوة ما قاله الموقوفون
 في بيع كل نكاح دخل صاحب بغير اشهاد المتصور النور في ذلك وما بعدهم من عرو فيمنع على ما لا فر
 مين على ما على الشبهة لا يجوز عليه لان الموقوفين يسفون الى كلامهم فليعلموا عن النكاح في بيعهم انهم
 لا يتحققون فيه بالشبهة **قلت** تمامه مع تعليلهم البيع بانهم سألوا ببيعة العباد اذ لا يسأول ان
 يفتنهم بل فيخلوة على جسد الا بعل اقل ذلك وادعيا سبق عقر بغير اشهاد ويعد الى ارتجاع حر الزنى
 والتعزير في الاشهاد ان الشبهة ينفذ بها التعليل المذكور والحج ببرور مع عتة ولزاف ال ابن ناس
 ليس بالاشهاد كذا والاشهاد في العرف وانما هو شرط في الرخوة والمقصود اعلان النكاح والاشهاد ليتبين
 عن الزنى وانما اشهاد لبيع الخلاء المتزوج بين الزوجين واثبات حقه فلهذا وعلى هذا اجتزأ النكح
 الحائز رضى الله عنه ما كانت بشهادة **تبيين** ذكره في المعيار او اسطر الثراس الثالثة من النكحة
 ان رجوع المهود عن الشهادة بالنكاح بعد شهرته بالعرف والبناء غير مؤثر في **بالصيغة** فترا
السلي خبره وجميع العتة **بما** يتعلق بالنكاح **فان** صلتها من ميان **لما** مفتحة لغيره **فان** تبارك
 ومفعول بمقتضى **مستوفى** فاعلم ان الصيغة من الولي هي النكح بل هو كالتكليف من كل لفظ مفتوح التاثير
 الواضح وادخلت الخاء زوجته فانه يقع النكاح به كانه في انقياد او ادخلت ابنا بعتة وملة ووهبت
 وتصرفته ومختوا عليته فمؤدك حيث فسر بها النكاح **فان** ظاهره معنى معها اذ انما لا اذا المرار
 عنده

١٤٢
 عنده على كونه نفقة التامير لان فيفسر به النكاح فلا ينعقد له في شره **خ** وفيه صوم قوله تبارك
 انه لا ينعقد بغير امر او اوجبت او واجزئ له او اعزته او وصيته او مقتضاها من التوفيق دون
 التامير وعرو الزوج في الوصية وفلما هو ولو فسر به النكاح او سجي مع هذا الصرا وما ذكره من انه
 ينعقد بكل لفظ يفتق التامير هو ما بين الفصار وعبر الوهاب والباجع وابن العزق وخرج عليه ابن
 الحاجب فقال الصيغة في بعض يفتق التامير من الحيوة كانه في زوجته وملة وملة وملة وملة وملة
 بتدعيم الصرا **وقال** في المفردة لا ينعقد به عدا النكاح وزوجته بالعبدة الهينة حيث قرن بصرا
 وشهرته في السامد **ففسخ** وصيغة كانه في زوجته وملة وملة وملة وملة وملة وملة وملة وملة
 وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ
 وعاربه ورهنته **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ
 ويكون ملة المفردة هو الراجح كما في شره **خ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ
 الالتزامات فاما الاصل في المضارع الوعرو في الماضى الزوج ونحوه لشره الماضى من قوله في الماضى ونحوه في
 والبيوت ان قال او اعطيت الباجع **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ
ففسخ وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ
 كالماضى في الماضى **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ
 سيما في الكلام او ازين الاحوال **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ
 قبلته ونحوه مما يدل على قبوله **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ
 حكم المسئلة الا لم يفتق وهو ما جرت به عادة بعض البلاد من ان الرجل يوجع من فخطبه لم يفتق
 بالقبول ويتوا عرو للقبول لينة البناء **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ
 انما في الجارة بلا تروج **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ
 المذكورة جارية عندهم بحري العرف المطلق عليه يجب ان يكون على تلك الامور من ارسال الخناء
 وغيرها انما النكاح **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ
 بغير المص **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ
 دائره عليه **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ
 كل احصا به ما اشكال في عدم اللزوم وان جهل الحال يجب لو سئل اهل البطره بفسخ
 العرف المتبر او الوعرو ان التامير او انما يقع لينة البناء لم يجرروا **ففسخ** وفيه **ب** بيعته وتصرفته بفسخ
 في الجملة هذا التامير او الوعرو لعل هذا البيع هو عمل الشافعي من قال انما تشرع في العرف المتبر
 يقول ان كان النكاح خلاها حاكمة لان الولاية البعلية اقوى من القولية ومن قال بعدم اللزوم يقول ان ذلك

الاصحاح والابعد الصيغة بل بعزم وجود العرف من اهل اذ العرفي هو وجود ذلك الاجمال وغيرها
 فعمل في حكم العرف وهي وعرها لادلة فيهما على العرف لانها معلقة للعرف ولو عرفت العمل لادالة
 فيم جان كانت عادتهم وغالب احوالهم انهم يرون بها انبرام العرف وانها لا تكون البقرة في
 فيحس في التعليل بعرف الصيغة التي هي اللفظ الراجح في الزوج والتزوج في مقابلته من يقول ان
 النكاح ينقض صيغة بل بالاشارة ونحوها ولو من جاني منه النطق وهو ظاهر قول المفتي في قوله
 كل نكاح بالمعنى في انعقاده ما دل على معناه لا صيغة مخصوصة ويكون في المخلو في القسم الاول من
 اقسام صرر الجواب في القسم الثالث التي هو جهل الحال بل يرون بذلك الاجمال علمت من العمل
 لا تكفي به الاطلاق بل بجملة ان معناه السؤال في الاملية على المفتي الاول في الحكم فاهروا في علمنا
 على الملاءمة هو مقتضى جواب سبيل ابراهيم المذكور في الجنس الاستدلال بما للمفتي في
 ان قلنا ان قوله في السؤال انفقوا معناه ففروا وان قلنا معناه ونوع بينهما فتاوى فيحصل جانه كل
 غالب احوالهم انهم يفرضون بذلك الاجمال انهم لا يرون في خلاف بين من يشترط الصيغة المختصة
 ومن لا يشترطها كما المفتي في اول اقسامه فقط لا بين من يشترط الصيغة وبين المزدحم المذكور ولا في
 القسم الثالث اذ الاجمال المحتل لا يثبت به نكاح اللص في الا ان يقال وجه الاستدلال بما للمفتي في
 ان رضى الزوج من اركان النكاح وفوقه مقام رضاها اكلها او صيغة بالاشارة او حضور وليتها
 ونحو ذلك واذ فقامت الولاية العقلية مقام ركن من جانب فتوالت فتعوم مقامه من جميع الجوانب كما
 في نازلة لانه يحتاج لوجوب السعي عنه ويكون في حال المزدحم في نفوته كما للمفتي من عدم اشتراط صيغة
 مخصوصة فيحس المقابلة في بيت المفتي ومن يشترط صيغة مخصوصة لاني في القسم الاول فقط كما في
 لان للمفتي في ومن معناه هو كون العادة بطلت بان ذلك العمل يدل على رضاها وعلى القسم الاول
 ينبغي ان يجعل قول نافي العمل في النكاح ان بر الفاعل في تمامه هو اللفظ كذا ولا تغتر بما سبق لاذ
 هان من النكاح **قلت** في النكاح في نازلة المزدحم ومن معناه عليها وحكمها
 منصوص لا فزيم كما قال **قلت** في النكاح في نازلة المزدحم ومن معناه عليها وحكمها
قلت المنصوص لا فزيم ان رضاها لا يكون الا باللفظ كما يات وهو لا جعلوا تلك الاجمال في
 مقام نكحها لان تلك الاجمال بمقتضى العادة كالنطق او اقوى بل علم لاذ نستطيع الجمع **اللي**
 القول ما يتيسر الاملية من اجرة عايدة اهل باس انه اذا حصل الاجابة من ولي الزوجية يتوار
 مع اهل الزوج ليوم وقت يجمعون فيم جال مع اهل الوفا هان من السرايا وغيرهم فيجمعون
 ويجمع الحاضر من ولي الزوجية انه زوج وليته من جال وبطلت ولي الزوج او من يرضى النيابة عنه
 ويعينون الصداق ويقيمون الباقية وينصرفون ولا يبقون من الزوج فيؤا لاهن المرأة تزكيا العرف
 حضورها

حضورها مع بطر موت او نزاع فيحس الزوج بانه لم يحضر ولم يرضى والمرأة بانه لم تترك الخطبة هـ
 فلا ريب مما اذا الصيغة فيبها موجودة من الولي والاشارة فيم الاتفاق على الزوج والزوجية على زعيمها
 جان ثبت انه وجب من الزوجية او الزوج ما يدل على رضاها لزمها النكاح على خلاف بطلان النكاح
 الموقوف على الطرفين جان لا يثبت في جبال الفصل في جواب لم نقل الزيادة فيمن عرفت عليه ابوه او
 اخوه نكاحا ولم يسمع من الزوج اذن ولا يقول حتى مدت بعرضاته اعموا والحال ان العاقل لم يرض تزكيا
 ولا اقبية تاما مستحقا فافترساح غيره وان غلبا يعمل على الاذن لان الغالب انه لا يعترف من نكاح غيره
 الا باذنه **قلت** في النكاح السراج بغير ذلك خلاص الصور وحمل على اكل اموال الناس كجوابه بعزم
 انعقاد النكاح قبل الانسداد **قلت** في النكاح في نازلة المزدحم في فطر عايدة نعم ان كل ما جعلوه
 قبل الانسداد لغو وليس في ذلك كذا في قوله لا يرضى عن زوج له امره وحده السراج فيكون فطره ليس
 كذا اذ من ما روي ان النبي جالس ونواحيها وجدها اتفق الاجازة من الزوجين **قلت** في النكاح في نازلة
 جوابه ان ذلك جاز حتى في غيبة الزوجين معا كما هي عادة جالس وقوله وجواب اخيرا السراج في
 يري ان السراج ابقى في مثل النازلة بعزم ثبوت النكاح فاليا لانه لا يعترف بالقبول الزوج وقوله لا يثبت
قلت في النكاح ان الاتفاق على الزوج وعلى الزوجية او على الولي كما تقدم ذلك عن قوله والمفتي في
 والاتفاقيات على الولي الميمر او على غيره فيب تبصيل بانه ترتيب الاولياء وعلى الزوجية والزوج
 هو المستأثر به بقول **قلت** في النكاح على ما لا يرضى من النطق او اقبية عليها في وقوله وحله سبيل
 واجتنب في اذ ذلك في النكاح الموقوف وفترت عن العتق ان افوا الاية كذا في النكاح الموقوف
 كما للمفتي في الرد وفترت على اجازة الولي او احد الزوجين بهذا الموقوف احرط فيم والموقوف عروبا
 ان يرفد على رضى الزوج والزوجية والصحيح فيم العيص مطلقا وامر على امرها فيم بالغير المذكور في
 في **قلت** في النكاح الزوج الرجل وليته البكر او الثيب او ابنة الميمر او الجنى فيم فيمهم بل يتلوا اما ان يرضى
 هيمن العفرا انه اذن لم ييم الغايب بل يرضى النكاح حتى يقوم الغايب جان معرفه جاز النكاح وان يرضى
 وان انظر الاذن حلف ولم يلزمه وان قال لم امره ولا تخفى ارضى النكاح جاز النكاح في الغرض وهو البكر على
 المستهرون اما ان يرضى هيمن العفرا انه لم ياذن له وانته مقبلة في عفو قبل النكاح بل سوانتفاقا فذا
 بعد اما ان يعفو ويسكت ولا ييس نكاحا فهو محمول على التوكيد حتى يثبت خلاص ذلك في بطل
 الزيادة لانه ما ذكره من الاتفاق على العفرا في الوجه الثاني خلاص تبصيل الباطل النكاح الموقوف
 الجايز عنفا من انه الزنا بعفرا الولي على وليته ويشترط اجازتها وان لم يستأذنها لم يرضى كما لا بين
 عروبة فدرج في الاتفاق الموقوف وان كان في قوله ونوم يرضى حال العفرا على ما لا بين رضى وفي
 شرح العمل عن قوله ومن تحمل عن انتم النكاح وحمل الصداق عنه ليراج **قلت** في النكاح في نازلة

في التكميل عن ابن ابي زيد الرجل يقول زوجتي فلانة ان رضى ان له الرضى باجماع فالقول يسئل
العبري من عن السهو انه انك انتم البكر من بلان بصرى مسمى بلع بيلغ الخبير بالبرسين قبل جوب
هذا الاجماع للرجل المذكور يسمي بلان فلم الزوج حين بلع مع نظامه فرب ام يعرف ولا يجزى فيه الخلفاء الزنا
في النكاح الموقوف فالزوج من الطلقة يلتبس عليه العبري بين الصوتين وهو نحو الموقوف وذكر في نوا
نوازل الزنا عن العبري ان العبري بين نكاح الاجماع والنكاح الموقوف ان الاجماع نكاح يعقده
الاج على ابنته من غير ان يقصر العقرب على الزوج وهذا يجمع مذهبنا في النكاح ولو يعرف طول وان كان
صغيرا او قبله بعوا البلوغ او قبله وكان يمس من يميز معنى ذلك ولو يرد به بعد زنا فهو منبر وبما
بخلاف الموقوف بلان الزنا يقصر به العقرب على الزوج بلان قبله بالقرب وكان اهل الفضول مع وان كان
يسر على المسحور فلتفتت وكان هذا العبري اخذ من كلام ابن رسل المتقدم وتامل قولهم وبما
يجزى فيه الخلفاء الزنا في النكاح الموقوف مع ان نازلت هي عبيد قول **نكاح** ومع ان متفقين وجنا
ابنته يعرف وهل ان قبله بفرد مودة ناولان لان مسئلة المرض واجبة بعد الموت لتنازلت اذ لا
يجازي وقع ميبها لم يلقا على الموت تنازلة العبري من لا تعليق فيها الا ان تحتنا بعور وفروع العلوي
عليه ولذا قال العبري في هذا التعليق وقع في الحياء واعتبر بطول مرضه او قصره والاجماع وقع مع
الموت وهو الزنا يستلزم الفعل عقيب **نكاح** وقد ذكر ابن رسل ان الاقوال الثلاثة التي في النكاح الموقوف
فجوز في مسئلة المرض هذه كما في **نكاح** الله هو الا ان يكون مراد العبري من لا يجزى فيه الخلفاء الزنا في
الموقوف نصا بل تحريما لا في بقال هي وان لم يجزى فيها الخلفاء الزنا في الموقوف نصا الا في جزمها
الخلفاء الزنا في مسئلة المرض نصا لانها عينها على ان نالت المتقدم من عن ابن القاسم عن قول
والمهر والصيغة في مسئلة الاجماع المتقدم ليس فيها التصريح بان لم الفعل ولو يعرف طول
بل هذه خلاصة فيم فيحمل على الزنا اذ لم الرضى بالقرب باجماع واما يعرف طول فيم خلاصا بريل
مسئلة المرض وتخرج ابن رسل للاقوال يقتضيه ان لم يعلم الاجماع المتقدم والامام مع لم يخرج
لم يخرج علم الاصول ان من فواح القياس كونه في حملهم او اجماع **نكاح** علمت ان المستظهر
في الموقوف استمر الرضى فيعلم منهم استمر الرضى العبري بين القبول والاجماع **نكاح** العلم البشير وينجس
ان يراعى ذلك التنسهي ايضا في مسئلة المرض وما في مضاهها وهذا لم يكن زوجها من صغير والا
بلا يضر القبول تاخير القبول انما قال **نكاح** قال ابن عمر بن نوازل القلي ميمر عفر
ليلة الملاءمة والعصرين بعد العشاء وشهر على الزوج بالقبول يوم الخامس والعشرين هل تحسب
تلك الليلة من الملاءمة والعشرين ويكون القبول في اهل الملاءمة الا بالامام لانهم ان كان الامر طامعا
بلا يجمع النكاح الموقوف **نكاح** وفي انشئة المعيار في رجل عفر النكاح على اختم يوم الخميس

والشهر

140
ويشهر على الزوجية يوم الجمعة وفردان رجم الزوج عن عشرين يوم الغيبة ان النكاح منعقود باجماع الزنا
وجبة ورجوع الزوج يعرف طامعا بلزوم النكاح جاذبة **نكاح** في المسائل التي لا يعرف فيها
بالجماع ومنها المرأة تزوج وهي حاضرة فتسكت ولا تضر حتى يدخل بها الزوج ثم تنقض النكاح
وتقول لم ارضي **نكاح** ابن مزيون عن عاداتهم عدم الكتب حين العفر هل يلغى الزوج
بعد البناء انشاء النكاح وان القبول وقع فاجزا **نكاح** دعوى المرأة عدم الرضى بعد البناء لا تقبل
الا بيمينته ولا تعزل عن الزوج بمجرد دعواها ولو عمل النكاح على الجمعة حتى يبين البعاد **نكاح**
غير دينار ومضاد اليه اقل مبتدأ **نكاح** بضع الصبي وسكون العاد اسع ميعول مضاد اليه اقل
المراد ان يرجع دينار وها هو صر فيه انما عثر في هذا صر فيه في باب الرية والصرف واليمين والشرقة
في خلاص صر فيه في الزكاة والحزبة بعشرة دراهم فقط وفردان ذلك تنقض وقال في عيات وعرو مع يمين
وسار **نكاح** زكاة جزية تنع عملا **نكاح** بصرف اخيرها بعشرة دراهم **نكاح** وللمباخره انما غايه
عمرها وسببا في بيع الحاض ان صر فيه هذا كعائنة دراهم **نكاح** وليس معناه فاق للآخر خبرها مفرع **نكاح**
اسمها موصوفها فائنة **نكاح** بالبناء للمعقول والحيلة صفة عرا ايليس لاشتره من رعت
وصفته لا يرتقي عليه ولا ينجس ولا ينفذ قوله تعالى **نكاح** وابتاع احدهم من فطاران البر وكرو العرفه في الراد
في دينار وما يتنازلان الا ان البصائر فيم احب اهل العلم والمغالاة فيم مكرهه كما في **نكاح** وغيره
قال في المعقومات كانت صرفا ان اوج النبي صلى الله عليه وسلم وبناته على علو نكره وقرره ان **نكاح**
عشر او فنية والا فنية ان يكون دراهم والنشر عشرون دراهم فاقل الخمس مائة درهم **نكاح** في ما هو
موتة ورافعة على العرض ونحوه معطوفة على ربع ثم يتعلق بقوله فموم والحيلة صفة والرابطة
الضمير الثاني في فموم والجور يعود على ربع اقل الصرا ربع دينار او عرض فموم يوم العفر
يعني او يتلانة دراهم جابيسا ساواه حج به النكاح ولو نفق عن الاخر كما في زوايل يقتضيه التقو
في الا بالبراهم او المتقوي **نكاح** معطوف على ربع ايضا ثلاثة صفة **نكاح** مبتدأ والعاد بسين لم
يتعلق بقوله **نكاح** اية تعادل وتماثل والحيلة ضمير الجور يعود على ربع ومقصود اقل
انهم ان نفق على اقل ميسر وهو ذلك **نكاح** وميسر ان نفق عن ربع دينار او ثلاثة دراهم خالصة او مفرع
جها وانهم ان دخلوا الامان لم يتمم بضع حمل **نكاح** انهم ان نفق لزمهم انما هو والاعيان اراة لزمهم
الاتمام ايضا وان لم يرد وعرو على عرو الاتمام بضع والابن له الخيار الا ان نفق الزوجية فيجوز النضر
دها فتا **نكاح** في قوله بضع اية على المسحور وقال ابن وهب لا يبيع وان وقع بالبراهم والشرقة
البشير في السابغ فابلا احر لافله كما لا احر لاشتره فكلما جاز ان يكون ثمنه بضع او اجرة لسه

مضروها ثم بصرها موت أو نزاع فيجب الزوج بانه لم يجز و لم يفرق والعمارة بانتمل أو نزل أو الخ في هذه
كلها هو كما مر إذا الصيغة بينهما موجودة من الوحي والظاهر وفيه الاختلاف على الزوج والزوجة على زعمهم
جاء أن يكون مهر أو مهر قال أحمر والسماع وقال أبو حنيفة أفلم دينار أو عشرة دراهم وقول
مسح أو بطلان لأنه مقتضى فيه ولها نصف المسمى كما قال في مسقط بالبيع قبله الاندراج الرهبي
فمنعه أو لا كما في الصراي في ثمر جزر الثلاثة دراهم الشرعية بمرأهم وفته وقال **وغيرها**
مبتدأ أو الضمير للثلاثة دراهم **بالرهم** يتعلو بالمبتدأ **السبعين** صفة وهو نسبة إلى سبعين أحد
العقود أي الرهم الزم سبعون منه في الألفية الشرعية والألفية الشرعية أربعون درهما ثم عفا قال
جزءان الرهم ثلاثة المائتين سبعين في الألفية ثم ردت ثمانين في الألفية ونحوه في قوله **فقال**
نحو غير المبتدأ من العشر يتعلو به في **التبيين** في موضع الصفة لنحو قال المشرع بعضهم أن الرهم
الشرعي فيه من جزأين المائتين السبعين مستند دراهم وثلاثة عشر الرهم قال ولا شك إذا
صرفت ثلاثة في مستند وثلاثة عشر كان الخارج ثمانية عشر وتسعة عشر إذا قال التالف نحو
أي فرس من العشرين وفرو يكون فيه أربع دنانير أو ثلث غنم أو ثلث مزارع **ويفي** مزارع في ذلك يتعلو به
والأشكال للتبيين **الاختیار** فاعل **يختار** يتعلو بالاختيار أي زيادة خمسة على العشرية فتكون
خمسة وعشرين **بغيرها** يتعلو بقوله **تفاد** بالبناء للمفعول والجملة تعليل لما قبلها أي ينفق
الاختيار في ذلك البيان بزيادة خمسة إذ بقدرها مع العشرية ثمانية وتسعة عشر والشرعية والنوط
التعليل يقال لتمامه يتوهم أي علقه ومعنى التعليل هذا الضبط لأنه يفسر ذلك في بيان ما
الآن في أنه في تعليل القرية بالممتلكات بمعنى التنازل وفي تعليل العلم بالمعلومات بمعنى **الانكشاف**
وفي تعليل الحجر وبما علم به معنى أنه مجهول له والمعلم **في قوله** الأول ما ذكره المشرع
بعضهم من أن الرهم الشرعي فيه من الرهم السبعين مستند دراهم وثلاثة عشر غير ذلك هو إذ
الزينة تقيض المقسمة المحبوسية على ما مر من أن سبعين من مائة والألفية والألفية أربعون -
درهما ثم عفا أن يكون ذلك درهم شرعي فيه من الرهم السبعين درهم وثلاثة أرباع الرهم قبل
الثلاثة دراهم على هذا هي خمسة دراهم سبعين وربع الرهم فيستل في قول المالك في قوله العشرية
في اللهم الأول يقال معناه من العشرية ربعا منه أي من الرهم السبعين ونحوه في ما يرد عليه
ببسم أو ينفق عنه ذلك كما قاله شرح المتن في جعل الجيف عشر قوله في النصف ونحوه في الثاني في قوله
الثلاثة الشرعية بالرهام العاصم الماسط على عشرة دراهم المشرقة وثلاث الماسط على ثمانية
دراهم شرعية لأن الرهم الشرعي فيه من الرهم أي العشرية ثمانية وثلاث بالوزن

المعروف

المعروف فدل أنه **فلنفس** وسعتا من المبدأ فدل أن الرهم السبعين من مائة
سبعين أي هو الرهم الشرعي أو يفرق منه فينبغي الزيادة على ذلك للاختيار **ومن غير** من مائة
صوتة و صلتها **سعي** بالبناء للمفعول وثانيه ضمير الصراي والراء بكسر الهمزة وفتح الراء
لم تنويعه في قوله عز وجل ومن حشر يحوز على فومسي ما ولى الرهم في قوله **يحبسون**
أي ومن النكاح النكاح الزم سعي الصراي فيه وفرد كما يسمى النكاح بالبيع إلا أنه يجوز فيه خفية الغرر
بشايه على المكاره من دون البيع الصراي كما تقدم قال وجاز بسوكة وعد من ذلك أو ينفق أو صراي
مكلى وله الوصل على المانع إذا سمي عبدا ودفع عنه أهله ومسورة كما هي عادة أهل البوادي
يسعون الصراي ذنابهم أو دراهم ثمانية الزوج بكسوة وعلى ذهب أو فضة ويقول اشترت هذا الجوز وهذا
بكذا **أما في سعي** السعي بفساد النكاح **فلنفس** يرد ويبيع قبل البناء فقط وعلى مسادة كما للبرز
إذا لم يكن ما يذنبه معروفا لا يختلف في عوايدهم والاحكام لأن العادة في الشرط وكانت تزوجها بملك
الخصومة وذلك الحلي اقتداء بالضمير منقولة على أن الصراي هو ذلك السليم وذلك الحلي والتسمية
لغرض لا ليجلج إلى جوارته لأنه ينفق ما يذنبه في حله وما عمل على بعضهم الخلاء فتوى السيوري
من أن ذلك يقول إلى ربي النكاح في النكاح لأن العادة في الشرط يذنب النكاح المسمى في العفر لم يفر
في الزينة حيث كان العرف أنه يذنبه بغيره فكان النكاح انقضاء اقتداء على سيرة بياتة بغيرها كذا
ويورد هذا في يبيع البرز من أنه إذا سمي في البيع ذنابهم والمقصود صدمها بمرأهم أو وقع البيع
بغيره من غير الرهم إلى أجل ودفع على أن يعلوهم فته فورها كذا جاز ذلك ويكون التعامل بالفضة
بجزء من دينار إلى أجل ودفع على أن يعلوهم فته فورها كذا جاز ذلك ويكون التعامل بالفضة
بالذهب ففر من عليه أو أخر صرف المرونة وقد ذكر في المعيار عن ابن مروز في سعي الشري ففقد بمرأهم
ونفق زينة انقضاء ان دخل على ذلك اقتداء بالسبعة بالزينة ومكلى ما للبرز في إفتي أبو الفضل في سعي
واقفي جماعته منصفه أبو سالي الجاني بما للسيوري من الخلاء وفوقه ضعه والمعلم فقام
أبو العباس الملو و قال ناطق **الحمل** وما بالاصرفه من غير ما تسمية العين بالانكشاف
بزينة مفر ما يجازي **أو عا طه** ما موعودة واقعة على النكاح معطوفة على ما الأولى **بغيرها** بالبناء
للمفعول صلتها وثانيه ضمير الصراي فيه يتعلو بالصلة هو الواحدة **الانكشاف** كما لا بد من عرفة عفر
دون تسمية مهر ولا سفاح ولا صدمه بجمع أحد فخرج بالغير الأول نكاح التسمية وبالثاني نكاح التزويج
في خلا على السفاد الصراي فيه فإنه جازي يبيع قبل البناء كما في النكاح نكاح التجميع قال
الراجح ويرد عليه إذا جازت العادة والعرف بمهر ولم تنفع تسمية بعض النكاحي أنه ينفق وعن المازري
أنه تسمية فقال ابن رحال هذا لا يرد على حد ابن عرفة لأنه حيث كان المهر معروفا عرفة عادة

لا بد المحسن جاز على ما لا بد من غير مراعاة العرف لامن كل وجه وقوله واما على
 المتشهور ما ذكر من ان المتشهور هو مراعاة العرف هو قول النافذ الا ان اهل النكاح
 معهما اختلفوا وهو قول المتبطلين والفقهاء اباي سلمون وغيرهم قولنا هو ان ما لا بد من غير
 مقابل والمثل فزعمت من العرف ان الفاضل هذا ان الفاضل بين على اعتباره وعليه جاءت فتاوى
 كما قرئ من العرف والرفق في المعيل من العبد ووصف امرأته ضاع رسم امرأته وطلقت هي
 او ورثتها كما البها بعد موت زوجها ان الفاضل خرب اقتلوا فمتهم من فاضل يفضي لها بطلان
 مكلها مع يمينها اذ العادة ترك طليها له الا عن موت او براء ومنهم من قال لا يفضل فلوها
 لان الاصل البرائة وفرض وجهها بغير ذلك ويلزم الورثة البهين ان ادعت عليهم معرفته ذلك
 وما لا بد من ابي المحسن الصغير والثاني ابقى غيره فقلت ما ابقى به ابو المحسن فقل ما ج
 الدر الشير والبرز عن انه لا بد من ابي المحسن كذا من العرفين كذا من هلال والوترين يس وابت
 عرضون حسبا في الزينة وغيره وانفصر عليه فحكمه غير واحد حتى قال انه لا بد من اقرار الزوج
 لزوجه في العرض بكذا البها لانه لو لم يقر به باعته من تركه بدون اقراره للعادة المذمومة فليعلم ان تراعي
 العادة المذمومة عنهم ما ائتمروا بوجوب ذلك وبفلا في ذمة مع انه فزبنه ووجهها بدونه في
 وفرضه في العرف فقل ان الفاضل بين على عرفه فثبتها من حكمه لتلك العادة وان الغناه بقوله
 فما هي حكم انما هي ارباب الربون الثابتة بالبينة في العرف فليعلم مقام كذا هو وكذا هو
 كما من كذا هو الوامر بها من صاحب مع ذلك كذا هو من كذا البها لا يطل بطلان الزمان
 كذا الربون على المفضل بها ومن ابقى بانه ما كان له لعل الا اذا افادته البينة عليه اب لباينة و
 وفوه لسيبر ابراهيم السمرقاني حسبا في نوازل الرعا من المعيل فثبت ان المفضل
 عن اخر الفاضل بين هو مراعاة العرف المذمومة عليه فيكون النكاح معهم باسرا عندهم لان
 لموت او زواي وما لا بد من غير فبما اذا كان العرف مقبولا بغيره كذا هو العادة المذمومة عندهم
 بكتب مواعين العشر التي العشرين كذا النكاح لانه لا يطل الموت او براء فيحرم جسد على
 النكاح المتفرع ان كانوا لا يقتضون فيما يقتضي بغيره الاجل المتزوج من العباد كذا من حجر النفل
 في ذلك وانظر المراجح عن قول او بعض الاجل مجهول والمراعاة المثلثة في النكاح المقيار
في النكاح من يقول بكون الصداق وقت الانشاء ولم يقبض وقته هل يعتبر ولا جاز
 بان النكاح جاز وهو القياس لان النكاح يرفع عن فني البيع لانه متى عملت السلعة تعجل فني
 النكاح ومتى تناختنا فقل سيبر العبد العباس وهو الاصل لان مراد الناس بتركه ان وقت

فمن

فني النكاح من حين العقد اني حين البناء يكون على معنى الحلون في وعلى هذا عمل فارس قال
 فالحكم في النكاح ان اجل بالرخول اليه من عقر على الحلون لان المعنى ان النكاح على الحلون فيطلب
 المرأة متى ملكته سلعتها وذلك في قولها من لان كذا ان السلعة في البيع كذا خلافا للسير
 القابل بعساده النكاح ان لم يطلع وقت الرخول وهو قولنا هو قولنا ان على في عمل
 ما لم يطلع ومن معه اذا طالت ملكيته وهو بالغ كان كذا غير ملكيته او كان هو غير بالغ تعبر التنصيص
 على الحلون او يبين الاجل المسترابع اذا مات احد الزوجين قبل النكاح فلو كان النكاح الزوجين
 بملكته البناء وهي مجهولة او كان كذا اليه الذي غير اجل وقلنا بعساده النكاح جاز في بيع من ايش
 وشرائه لا صرا في العباس لصرا في البيع وانما يبيع الميراث ونقل العلي عن والكر ان النكاح
 الفاضل ومن وبه كان يفتي العبد ويس وابت واثقال اجواوه مجرى نكاح التوقيف فيه الا ان دون
 الصداق فلو وبه العمل ونقل ذلك قبل عن سيبر العبد العباس وسيبر صرا في سودة انها ابتلا
 بغير بلزوم الا ان الصداق معلق بالان سودة والنازيم هذا المسمى في كذا ابو المحسن او ابد
 النكاح الثابت من المرونة في العباس لصرا في افوا لا يفتي بالعقد ببيع قبل ويثبت بغيره بطلان
 قبل الرخول لم يكن له ان يفتي في التوقيف ببيع قبل وبغيره فلو كان واقتلعت في ناوله فلو كان في البيع
 قبضهم من جعله على الا يجل عفوته له ليلما يعود اليه كذا في ومنهم من جعله على الاستجاب
 والاحتياط فيخرج من الخلاف هو جاز في هذه العرف لم يتعلق ابها بباينة في قوله واهل النكاح
 معهما اختلفوا في **قوله** في تعيين الاولياء من هم وتم تبيينهم وما يترتب على الولاية
 من توكيل لها التتو الوصية والمقتنة وان المرأة لا تعقد نكاح امرأته لان الولي متى اطلق فالمراد
 به ولي المرأة وكذا ولي الزوج اذا كان زيفا او محجورا كذا بلاء والاولياء جميع ولي اشر عرفت هو من
 على المرأة ملك او ابوة او تعصيب او ابواء او عالة او سلطنة او ذوا اسلام جلاوة للام لغوري
 على ان زوج الام مفي **قوله** على المرأة يتكامل الحر والامة وقوله او ابواء يتكامل الجد
 للام وليس مراد وقوله او تعصيب كان كذا في الاولياء ويرذل ميراث وقوله او ابواء يتكامل الوصي
 ووصية وقوله او عالة يتكامل الثقل والمزهب انه لا ولاية لعل كذا في وقوله او سلطنة بعض
 الغاف او لا يبي وقوله او ذوا اسلام معطوف على قوله من له على المرأة ولاية وهو اعم الولايات
 قاله **وعا** في مبتدأ موصوفه العم او كونه صفة له وادى في مفعول فيكون اسم غير مستتر **عرا**
 غير **عرا** غير غير والمجلة من يكون وغيره غير المتبرك كذا في غير غير **عرا** غير
 فيه يتعلق به او بقوله اعتبار بالبناء للمعقول والمجلة غير الفر والمجلة من الفر وما بغيره حل

بالسكاه هي انزل على انفسها ما ينظر فيه المنزح المتصرف مما اراد ان يات به بيان مستقر السكاه
وذلك السكاه الحجابيين والمنصوي والمفتسمين وهذا لان الاكلون السكاه المرسله
عنزه نافضه وقدر قال في العاين اعلم ان مرار الوكاين على ما يتفق السكاه وما يات به
من خبر وعلايه لم ينضمه معرفه السكاه وليس يثبت بنبوت الوكاين في ذلك لم يثبت الخبير
ونحوه بقوله المنصوب الى البايعة بالانفاد بل حتى يقولوا انفسهم انهم من كان بالسكاه
الايه معرفته ايها عينا والما كما مر في اذ الم يثبت التفرع والا ايضا ولا الكماله لا لاجل
رسال كان السكاه اعيان استعبروا ولا بطل كل من ذلك ان لم يكونوا من اول العلم وينبغي
في النكاح بان كانت المرأة ذنبيه مع لفلان ومع بقاء ذنبيه مع فلان لم يبرئ من ذنبيه
وهذا لان اي ذلك من هو له اجنبي في وفاقه من السكاه فاعلم بالاصح يتفق بتاذن
والهت مبتدأ لان البشر غيره في النكاح يتفق بالخبر والخطا كانت السكاه الباطن في النكاح
الا برفاهها كما مر في الاجير عليها وكذا البشر التي لا جبر عليها فثبت على ان الرضى من السكاه
بالزوج والصرى والتوكيل هو موافقة الالة من قبلها عليه بالنكاح والاصح وان الرضى
من البشر على كبره في الالة عليه صفتها وسكونها القول على انه عليه وسلم البشر تستأمر واد
نكاح صفتها والسكاه تعرب عن نفسها في نكاحها به اي بان صفتها اذن ورضي بان
يقول لها فلان فلان بصرى فبرئ من ذنبيه وموافقا بان رضى جاحته وان لم تهت
بانكاحه يقال له ذلك من وادته وقيل كما علم بان محنت او محنت زوجت ولا بطل منها
بعزله لانها مجهلة ان الهت رضى في نكاحه الا ان تكون معروفة بالعلم وفلن المعروفة على
قول بان نكحت واهت بالرضى فبطلت ما لا يبرهها ولا بصرها ذلك نظم القلم في ارب
سلمون وغيرهم فذكر على محقق انها غير عزم على من رضىهم الصبح فبطل لان صفة او
نكحت جلتا تزوج ويصح ولو بعد كونها معروفة من انه لا يبر من اذنها في التوكيل بعد الرضى بالزوج
والصرى فلا يصح مع تعزاد الولى وتساويه ابنه في ان كان لها ولى وامر ورضيت بالزوج
والصرى فلا يحتاج ذلك الى الاذن له في العفو فلا في قول المتقدم انه لا يعفو عليها
الا باذنها لم ولو انما قال في صبح وهو قول ابن القاسم في ذلك كان قوله والحيث لم يات
جميع الا بشار وكان بعضهم لا يبره من الاذن بالقول مسبباً قال اهل المذهب في ذلك
يقول **استثقلت** بالبناء للمعجول ولا يبره من الاذن يتفق به ولا من التعليل وهو اسم فاعل
اريد به المعجول في نكاحه **العفو** في النكاح العادة **لغير عرف** خبر لغير عرفه اي بوزل
لغير عرفه في صرافها اي زوجت بعرض ثوب او دار مثالا لال العادة ان الا صفة من العفو ببادا

خولفت

خولفت هذه العادة زوجته بغير النكاح بل من رضاها به بالقول سواء كان العرض على الصراي
او بعض لانها بايعة مستقيمة والشرا لا يعفو بالهت بان كانت عادتهم النكاح بالعرف بل بالاحتج
لنكاحها **كزوج** عبر معطوف على ما قبله بليم والا فانه على معنى من ايد ونكح بها من غير ويجوز
مراة زوجة بالتقوى وعيو صفة لم ايد عيو دية وفلها هو ولو قل جنز فيه والابتحار هو مع قوله
والاب ان زوجها من غير ان كان هذا من عيب النكاح وما تقوى من عيب الجبر بان رضاها الزنا لا يكون
متعزلا بل بان يكون بالنكاح قبل الرضى اعم من النكاح قبل تقوى ما يقع منهم ما هنالك السكاه
الطاهر ان ذلك لا يفي في المكالمين المذكورين وهو كذلك في السكاه تقوى كخبر نسوة او عقلت او
زوجته بعرض لوى او عيب او يتبين قبل البلوغ او اقيمت عليها ولا يبره في زاد فيها العا
نفسها للمنتكح وغيره فقال في سبع من الاطراف بالنكاح فليق في من زوجته امة او من رضى
او صفت او عنست او انشوت معروفة العرض لها او رضى او رضى لفلان عذر الولى او رضى
بالنكاح فلو في وانما كانت سبعا لان ذال العاهة والوفى فصح وانما في المتبينة لانها
زوجته من غير كذا ويجوز في ان العانس كغيرها يفي في اذنها الهت وهو فاعلم لان
لم جبرها على المسكاه كما مر في سبعا نكاح التقين في قوله في الاوصياء والمس في التقين
من خمسينا فيما لم يمسح اليه المستين في هذه السبع المتقدمة كلهن يتبعن ما عدا
المعصومة والمرسوق والمعتقة ومن زوجته من ذالها او عقلت او عقلت من نكاحه من عواذ
او وصى او لا ففعل او عقلت اي عقلت الولى اب او غيره وكيف ذلك واد النكاح ان يزوجها الاب
والا فلا يحتاج لنكاحها ولا تزوج ولا يبره الاب عنها حتى يتفهم في ذلك فيقال له اهل ان تز
وجها ولا زوجها عليك فبلى زوجها النكاح من غير تفهم في ذلك وهو بطل وليس من العقل
ولا من الفقه على كغيرها وتزويجها بالسكاه وولى غيرها كماله المعيد او اب لا انكحة
وقد قول النكاح كغير عرفه يعني وهي يتبين مهلة الامر كسرة لان العرف كماله من نكاحها ملكها
زوجته بعرض او غيره على المشهور والتبينة المهلة هي التي فيها التفصيل بين العرض وغيره فقال
في المتبينة والتبينة يسا لها من نسبت معرفته لها اذ لم يكن لها ولى لا يبر من نكاحها بالرضى
بذلك هو ونحوه في ابن سلمون عن ابن الحاج قال في معنى ذلك ان التبينة التي لا ولى لها ينسب
معرفته في المصايب بان كان عرفها جال من وجهه وتسميته ونسب المعرفة والرضى به اليها
نكاحها بالمراد بالمال في كلام المتقي وغيره خصوص العرف كماله هو واخ خلافا لمن فهم كقول
وقوله يسا اي لا يصح في تبينها **هات الاذن** لا كذا في ابن القاسم في او اخر معا وقات المهار
ما تم العرف منه اذ صارت الهت المعروفة صرافا انفسها الزمة برضى الزوج والزوجة والولى

الغفران بكنتم ولو كان الشهود على الجماعة هو لا مذهبهم المشهود بل كذا الاستثناء غيرهم لقول
الباحث ان اتبع الزوجان والول على كنتم ولو يعلموا البينة ذلك فهو نكاح سر وعليه بقول الناطق
بالاستثناء ان لا يستثنى من الشهود او لغيره وهو عوف المتعلق للزوج وهو كذا الاستثناء
فيل العفر او يمين او بغيره لانه صرح في جميع بان الاستثناء بعد العفر غير مذهبهم بل كذا الاستثناء
فلا هو ايضا كذا الزوج دخل في الاستثناء العز نور او لا وليس كذا بل لا بد ان يكون له دخل فيه كما
في شراح المتن فلا هو قوله والعين يجب ان يسمع ولو دخل وكذا وفيه كذا بما اذا لم يدخل ويحل
مقال ويصح موصى وان بلغت شهود من امرأة او منزل او ايام ان لم يدخل وبها في البضع مبتدأ 1
البضع يتصل بمفرد صفة اية الخايب بالضم والباء يمين المتعلق بغير اية الزوج عوف الزوج هو مبتدأ كون
السفار خبر عن الثاني وهو على حرف مضاف اية هو صريح السفار بديل قوله البضع بالضم اية هو
المسمى بما ذكره والجملة من الثاني وغيره غير الاول من قولهم شعر القلب بوجهه اذا رجعها ليو
او من قولهم بلوتة شاة اية خاليت من اهلها اسمى به هذا النكاح مخلوطة من الصراى لانها
جعلت بضع كل منها صراى الاخرى فيقول له مكان زوجتي اختك او بنتك على ان ازوجك اختك او بنتك
او امة وعقود مبتدأ والجملة من قوله ليس له في ارضه اية ويصير قبل البناء وبه قوله فلا هو ولو
حل ولزنت الاولاد هو كذا وليس وقع الرضول بها منها صراى المتكلم ومنه انه اذا لم يكن
بعضا بضع بل مسمى لكل منها كذا زوجته اختك بملكية على ان ازوجك شخصين او بملكية لا يكون
حكم البضع ابراد هو كذا بل يسمع قبله ويثبت بغيره بالآخر من المسمى وصراى المتكلم مجمل ويسمى
هذا زوج السفار وكذا الوسمى لاحدا هما دون الاخرى لقوله زوجته اختك بملكية على ان ازوجك
اختك بلامه فيثبت المسمى لها بعد الرضول بالآخر ويصح في ان لم يسمع لها ابراد هو كذا الصورة
مركبة من اليمين والوجه يجمع حكمها من المستلقتين قبله ويحذف ما يعلم انه لا اجل في الرقة
وانه انما تخلع على الزوج كذا او يعضد غيره لم يتعذر له **واجل الثاني** مبتدأ ومضاف اليه **مها الم**
شركه اعطى بالبناء للمفعول جعل الشرط قبل البناء يتصل باعلاء اخر البيت **البيع** مبتدأ يمين يتصل
بالخير الذي هو اعلاء والجملة جواب الشرط وعرف منها الجاء ضرورة على حرف قوله من يفعل الحسنه
الم يشكرها والجملة من الشرط والجواب خبر المبتدأ الاول **اعلم** ان الثاني هو السوفى كان كل
الصراى او بعضه وقوله اعطى بمقتضى ان يكون معناه تركه ويختل ان يكون معناه ابعده وهو
انصم لانه يسمي ما اذا لم يتعذر تخير ابراهم اعلاء ما اذا تعذر تخير بركة الله بوقت لا يتخذ ليوم
مفرد زير مثلا او قال الى اجل ولم يغير اية يفرد زير مثلا ولا بغيره فلا هو ان عرف التعذر تخير بركة
فصراى او نسبيا ولا هو كذا على المشهور والمعمول به كما في التبيين والتبيين البينة وغيره لان

النكاح

النكاح كذا البيع واذا بيع ما صراى واما الارث فكانت لانه من المتعلق فيه كما مر في التبيين
وذكر ابن الهنري عن بعض اهل عيه انه كان يفتي بعرفه بغيره ويحظر لهم من الاجل فهو من الناس عليهم
اجل الثاني بان كان الامر متعلقا بغيره لم اجل متوسط قال يفتي بعرفه اهل عصره ولم اية الا ان
لغايبه ذلك حجة عنده واجتبه بمسئلة الخيل من المرونة فيبيع باع سلعة على الخيل ولم يوقت الخيل
وقتا ان البيع جائز ويصرف له اجل الخيل في تلك السلعة وفرضه ما لا ربح له النكاح كذا البيع قال وال
والقول يفتي بعرفه قبل البناء هو نفس الرواية وعليه ان كانت الجملة بين الناس هو وما ذكره ابن الهنري عن
بعرفه اهل عيه نقل المتنبه ايضا هو عن ابن ميسر فله ان اجل الثاني متفرق في العرف عن غيره فمستو
تعا عنه يدل على ان هذا خلا على العرف والعرف مستو عنه وما قال تعالى في العرف وامر بالي وهو
وهذا كله مقابل للنسب الرواية وما عليه العمل كما رايته في جعل البسطة ما ذكره ابن الهنري
مقابلا وكذا ابن عرفة جعله قمارا بغيره مقابل للمشهور وفرضه من صاحب البسطة عن قوله واجل
الكوا اليه المعينة في ان صرح بمقابله للمشهور وبهذا تعلم ان ما اعتمده السرم من تبهم من ان
تري التاويل فصار هو الموجب للبسطة لا النسب والقبلة انما لا يثبت عليه حكم لقوله عليه
السلام ومع عن ائمة الخلفاء والنسب في مقابل للمشهور والمعمول به على ان قوله لا يثبت عليه
عليه حكم في يمينه في ان العرب في بيع الاعم وهذا هذا لا يصرف في ان هذا نسب او عقلا في مثل هذا
لانها متعلقة على السفار من السرم تعالى في تعيين الاجل وابقا اذا كانا جمعا على العرف والنسب
والقبلة فاصري في الفصل انما في الفصل تترك التعريف للاجل ان لا على العرف الجار عنده وبذلك
جعله قاله ابن ميسر وابن الهنري عن اهل عيه جاز في الفصل وغيره كما هو قوله فيقولهم وهو وان
كان قولنا في يمينه اذ ائتم به ابن رستم وابن الحاج وابن المشود ايضا كما في المعبد وقوله
بل كما رايته **للمعينة** في الاول قال في التبيين فيسئل المولى عن النكاح يجعل يمينه عن
نكاح الشرط وتارة في الثاني فاذ اكل كذا الصراى فان النكاح لم ارد ان يثبت على شرطه وطول
في اجل الثاني وقال المتكلم انما يعقلنا عن ذلك للعرف الجار في البطر بالشرط اذا لا يخرج عنه الا
السادة والعرف الجار في الثاني يكونه اني ثلاثة اعوام ولا يعرفه الا السادة ايضا بهل الجمل الزوج
على العرف من ذلك لا جاز في بيع النكاح الزوج على ذلك وهو بالخيار ان شاءوا فبهم او وافقوا
والاعلم انما حال هو قوله وهو بالخيار في مقابل لما مر من لزوم بغيره في الثاني فيسئل في النسبة
للشركه هو بالخيار فلعل التلخيص قال في التبيين ايضا واما ان تزوج بملكية نفرا ومائة الي
بعرفه ابتنايه بسنة فترهم ابن القاسم قال وان وقع لم يفتي بعرفه وذكر ان ما لا اجازة واختلف في علمه
الجواز فقال ابن المواز هو على القول اذ الزوجان ان تزوجا للرضول متى سلت فاذ ادعتهم في

الى يومين او ثلاثة من عقر النكاح فيجب تحريم هذا النكاح ان عقر عليه قبل البناء ونسفه النكاح
عن الزوج ان عقر عليه بعقره على ما افنى به ابن ركن واقره ابن ركن من المرونة في بناء الجملة
فقال ابن خلدون وبه العلة فان عقره قبل البناء او قبل النكاح ان فولد منه الحمل بغير عقره فالحمل
به بغيره ان ابن ركن هو الحق ان نساه المسمى بالبناء في البيت بعقره عن ابن ركن والملازم في وفوقه ان العاقل
منى ضاوي على المسمى الحال ركن التي النكاح مصورا في صور الجارية لا يجوز في الفجيرة وهو ملك هو ابنته
في بيع النكاح ان نساه المسمى منى تحت رسم الافان ولو بصور النكاح فهو محرم على انه شرك في نفس
العقر كما افنى به الجليل وغيره من اهل العلم لان العقر بكسر العين هو بغير النكاح خلاف ما يؤوله النكاح من ان
العمل فيها على المكتوب وتيسر في السبب وقت البناء مضارع فيسبب النكاح فاعلم بالافتاء بتعلق بعقر
في عقرته بتعلق بالافتاء وضمير النكاح اي بعقر النكاح بانتم المزوج في صلح العقران فتعزم زوجته
بمواقيت وليها بسكنى دارها واستقلال ارضها لان ما يبرئ الزوج من الصواب بعضه في مفاصلة ذلك وهو
محرم لان يستغل الى الموت والبراء ولا يبرى وقتما فالحال الملازم في حال ابن ركن وفيه يستغنى
ذلك للمصرا في معنى البضع على ما عن المصنف قال وكذا بعقره ان كان الافتاء لمؤنة معلومة لانه نكاح
واجل او عليه فيعقب قبل الرخول ويكتف بعقره بعد النكاح وسيله فيقول النكاح ونسبه كسوة من العقر
للزوج في العقر على المسمى لان الاصل هو كمال النكاح هو هذا ان بعقره ولو لم يصح ما يؤوله في العقر
بل وقع الافتاء في العقر بغير شرك وهو كمال الافتاء لقول ابن سلمون ولو سئلت عن ذلك في العقر
على الطوع الجارية او العادة ان كانت عداوة فلا افتاء في قوله عن ذلك فتعود على الافتاء اي سئلت عن
افتاء في العقر في وقع في العقر على الطوع من غير شرك فها هو بغير شرك بل قوله على الطوع فتأمل
واشار الى معناه قوله في عقرته بفعل وهو مبتدأ على الطوع في قوله بالبناء للمفعول اي
اتبع اياه ووقع ذلك بعقره جاز وانبع ذلك وعلى جواز الطوع اذا لم تعقر القلوب والظاهر عليه
وقت عقر النكاح اما ان تعقرت القلوب عليه وقت وعرف ذلك من عداوة المسمى قبل البناء
ايضا ولو ثبت على الطوع اذا لا عبرت به المكتوب لان المسمى بغير ذلك ليقول له لا يجوز في صور الجارية
فقال معناه الملازم في بعقره هو المسمى المسمى من ابن ركن في البيت قبله وقال الجارية هذا
الافتاء جرت به العادة في الجارية الخفاء وغيره او يجعلون الافتاء في مال الزوجية على الطوع من
وليها او من هذا ان كانت مالته امرها هو غير سوي لان الافتاء في مفاصلة الصداق في معنى البضع بما
عوض اذ فرقتهم من اقم عترة فهو وان ثبت على الطوع لارادة الاطراء بالصلح بين المتعقر
عليه تفوق مقام الشرك عند العلماء في المرونة ما يقتضيه ان تمام البين ناسي ان يكتف به
مواقيت ما مر عن الملازم وابن ركن من انه لا عبرة بالطوع ان كانت العادة في الجارية في نكاح الاول
اذ افلح

179
اذ افلح بفساد النكاح في الطوع حيث كانت العادة بخلافه من النكاح قبل ويكتف بعقره قبل
بغيره المكتوب في العقر والملازم في الزيادة الشرع في ذلك لانه من العاقل لعداوه وعليه ما اذا
عقر على ذلك بعقر البناء وكذا في الصلة فانها ترجع عليه بغيره ما استغل بعقره من مصلحتها على
انه الافتاء في نظامها والغالiban منى المسمى في المسمى ان المسمى ترتفع الافتاء المصور
الشكاني اذ افلح على الطوع على الشرك حيث جرت العادة به وانما لا عبرة بالمكتوب في بناء
ينص صلا للصورة الجارية اذ ما من طوع في بلوغ من العادة في الجارية الا ويقال انه محرم على الشرك بما
يجر ملتزم الافتاء للربيب وكذا او ملتزم التخييع ونحوه سبيل الى كنية على الطوع وان في قصور في
نفس الامر هذا مما لا اقل ان فيه على نص والظاهر انه اذا اخل ما يبرئ العقر فيك بغيره
فما حصل وانكر وانما فعل ذلك عن اختياره لا عن نكاحه ونحوه لانه لا يجل على الشرك في العلم اعلم
التسليم على الفساد بالافتاء اذا كان من مال الزوجية كما مر اما اذا كان من مال وليها
او اجنبى بلانه جارية فمر روى عن مالك انه يجوز ان يقول الرجل لا غير تزوج ابنتي على ان اعطيك
ما يبرئك من نفقه النكاح في ابر عترة سمع عن ابن القاسم من نكح ابنته من رجل على ان اعطاه
في ارجل نكاحه ولو فذل تزوج ابنته فحسب دينارا واعطيك هذه الدراية خيرة فيله لانه من وجه
النكاح والبيع ابن ركن يفرغ من قوله جاز نظامه معنى خفي وهو جواز اجتماع البيع مع النكاح
التعويض هو وهذا معنى قول ابن ركن اجتماع مع بيع ثرا له بغيره من اياه جاز من اياه
في التعويض في افتاء الزوجية زوجة بعقره بسكنى دارها بفسقة عن كراهة ما مر
الزوجية بغيره افتاء اختلعت منه وسئلت عن كراهة مسكنها الذي تعقر فيه ففقال ابن ركن
يلزم ذلك لان من حجة الزوجية ان تقول في اسفقتك عن الامانة الزوجية به فالحال ابن عترة
والنكاح قال لان بالطلاق فرضت عن المطاوعة ولا يلزمها ان تشاركه في المستقبل وقال ابو عمر
الانسائي لا يلزم ذلك لان القوة من اسباب الزوجية وبه قال ابن القلان وابو يعين عبد الرحمن
فقال بعقر الاول انيس المتبلى وهو الحق ان نساه المسمى في قسما بغيره من
لواحق النكاح والعمل مبتدأ والمرأة معطوف عليه حيث ضره منى الشرك فافق شركه
منصوب بموايه وصلا بالبناء للمفعول والالف نائيه والجملة في عمل جارية فافق حيث
وبعد على والجملة معطوفة على وصلا على صي يتنازع اعم اعلان قبله مضطرا بالبناء للمفعول جوا
حيث ونائيه ضمير العقر والاعمال ومفعول عقره عقره في عقر النكاح وانكر تزليم الوعد انه
ذكر اني اذ لا يبع عقرها عليها في وقت ما لفته او وصية في وقتها ايضا قول الطائي والمرأة
الوصي ليست تعقره ورأى انكر قوله امليا انه لا يجوز انكره وليس كذلك بل يجوز انكره كما في

الوكايي المجموعه وانما عبره نفي التي ان لغة العبر والصراة يشمل الظاهر منها كما بينا في
 مضمون لصبي بل لغة العفر على من التي نفيها من الزنا ان طبار او صفار ابل لو وكلها كبير ريش
 مع عفرها عليه **تلا** عفره والعبر والصراة ولو كان قريب وهو كذلك في اللغة والصراة والكلام
 فيزول من بينها وبين من او هي بل البهي الزجران في **قوله** سمع عيسى لابس ان يوطى الرجل
 نصرانيا او عبدا او امرأة على عفره فاحده والاباء توليد في الحقيقة ولزاد في **قوله** توليد زوج
 الجميع **قوله** المرونة التي يجوز الوصية لزمى او مضمونه او من ليس بعون ويعزل ان اوصى اليه في
 مضمونه لا يجوز ان يزوج ذلك لا يزوج حقه وعقودته بل يزوجها ويوزعها اذ العزل في عا
 نعتاد مضمون كثير قول المتن **نفر** علم اعنى واكثر واعى وجب عزله في قول الشرع من تبعه سكت
 النكاح عن الكافر لشره وليس على ما ينفى لان النكاح الحلق والاطلاق غير بالامضاء كما مر
تيسر في الاول عمل امضاء النكاح الوصية لا ينشأ ونحوه من **قوله** جرحه اذ لم تعف عنه على
 بنت زوجه او اوصيه على النفي والتعقيب لكونها في عمنه مضمون مغلوبة بل كان سرادام في **قوله**
 مطلقا له في الخراسان من النكاح المعتبر **قوله** اذ بلغ الصبي وابى من التزواج ما عفره
 عليه وصيه او ابوه جانه مجرد على ما نفع في قوله وعافر على انه حال الصبي في وقت اختصار التولية
 ان الصغير اذا زوج وصى او مضمون الفاق جاز ذلك عليه ولا يخبر له بعد البلوغ بخلاف التيميم والوقى
 ان الصبي اذا بلغ وكثر النكاح خلق بخلاف التيميم وهذا هو المشهور من مذهب مال في المرونة **قوله**
الثاني اذا كان مع الوصى مشر وعفر الوصى النكاح بغير مسوونته مضمون الوصى في جميع سواء عفر
 بنفسه او فزع اخذها ونحوه للعفر المشرك وتعقبه بالنظر في رد ان يجبره اهل زواج وان
 يرد ذلك السعيه تزوج بغير اذن وليه جاز ما لا مشرك وعفر الوصى النكاح بانه يوفق على نفي
 الفاق في تعقبه بالنظر ايضا لانه فاق مضمون المشرك جاز ان يعفى الفاق على ذلك حتى مات الزوج والحال
 ان الزوجية هي ذات الوصى وفزع زوجهها بعزم الوصى مشر وعفر جازت موضع نظر الفاق وجب للزوج
 الصراة المسمى والميراث اذا لم يرد بعزم الوصى لان ذلك يسقط ما وجب له من
 الصراة والميراث بغير وجه في قوله ان ركنه اجوبته **قوله** جميع من قوله كالسعيه بتزوج بغير اذن
 وليه ان الزوج اذا كان هو الوصى عليه وزوجه وصيه بعزم الوصى مشر وعفر جازت الزوجية ان الفاضل
 ينفى **قوله** الاصل من الرد والاجازة جاز مات الزوج المولى عليه بغير الرد فيكون من اذ يقول **قوله** ولو لم ي
 سعيه مضمون عفره ولو ماتت وتعين لموته والسر اعلم وهذا الجواب فيزوج احد السعيين الامه دون
 اذن شر بكم او تزوج احد الوصيين للتيميم دون اذن الاخر جاز النكاح ما سر ولو اجاز الاخر يعين
 قبل البناء ويعف عنه **قوله** ان جاز ان كان للزوج جنة وليان في وجهه كل واحد منهما على حدة من وجه
 جاز لم يزوج

جاز لم يزوج كل منهما صاحب به من نكاح كل منهما وان امر كل واحد منهما صاحب نكاح او لغيره
 الا ان ينفى الاخرين المواز في الوصيين والسعيين جميع الوصيين والسعيين والوليين
 والرواية في المرونة ان السعي اذا زوج الامه دون اذن شر بكم يعين قبل البناء ويعف عنه وان اجاز الاخر
 انظر اجوبته ان شر بكم ونفك ذلك الزينة في نوازله وهذا كله في وجهه الوفاة واما قبله فمطلوب
 وان تنزل في الاولياء المتصلين دون جعفر او الزوج في النكاح **قوله** واما العبد يزوج جنة امه دون اذن
 الاخر جاز النكاح جميع ويتوقف على اجازة الاخر والسعي يزوج جنة امه دون الاخر كذلك **قوله** لا يزوج
لا ينفق يعين الباء مضارع في **قوله** اتساع حاله جازل ومضارع اليه **قوله** تجبره بالنصب مفعول بفض
لا ينفق يتعلل بتجهيزه ونفا قوله **قوله** من ماله والنصب بعبارة على الاب والفقير ان الاب الغني اتساع
 الحال لا يلزم ان يجبره القتم المكره واليب اذا زوجها بكت ومن ماله زينة على صرافها ولا يلزم
 ان يجبرها بصرافها **قوله** ولزمها التجبر على العادة بما فطنه ان سعي البناء في ماله على النكاح
 في البنف يشمل المكره واليب التجبر جرحها لصغرها او سعيها **قوله** اما الميراث فمضى ما عفره
 جاز فلان الزوج انما يزوج الجاهل بجهلها بالمال واخر من ماله وانتمتع الاب من ذلك جاز ان قبل البناء
 خيرة الزوج في تجهيزها بصرافها فقط او بغيره والى عليه وان كان بعد البناء حله عنه ما زاده
 لاجل الجاهل ان يبيع لها عداى المثل وانكر ما للمعاري الخراسان الخامس من النكاح المعتبر
 كذلك **قوله** ظاهر النكاح انما لا يلزم ذلك ولا يلزم عليه به ولو جرى العرف بالتجهيز والزينة العمل ان ذلك
 حيث لا عرف بالتجهيز الاباء والازمة تجهيزها بما جرى العرف به ان كان التزواج بعد البناء لانه بالوقى
 حاد الملقوم للتجهيز اذ العرف في الشرط فانه غير واحد واليه السائر في العمل بقوله وفي السور عزهم
 مكان **قوله** اي عرفهم بالتجهيز **قوله** ينفق نفقها جاز ان الزوج عشرين مائة جازها **قوله** لا يزوج
 عشرين من نفقها وعشرين من نفقها **قوله** من عتقه وهذا انما هو اذا كان غنيا ومات بالرهول والاخر الزوج
 كما مر **قوله** الميراث ما لا نفق جاز ان ثبت الزوج العادة بانه لا يزوجها ذبي الصديق من جهلها بالمال
 على النكاح ماله خفي وبذل وان الماتس اعتداد وانك ما ينفق لانه الزوجية اما ان تلزم بمسورة املا
 لها والاعطى الزوج على مراءه ويجبر بين جميع النكاح عن نفقهم والى عليه الا خلفه فاصح وهو
 ارجح الاقوال **قوله** في **قوله** اذا حللها غنم من الصراة الزينة التي زادها للميراث المتعارف
 بينهم وهو احسن وعليه ينفق في المذهب **قوله** في **قوله** لا مطلق للزوج وهو اضيقها **قوله** في **قوله**
 الاول فلان في شرح العمل في العمل الملقوم **قوله** لا التزواج بعفر النكاح يكون بالبلط و
 وبالعادة والاول يقتضى به قبل الرهول ويعف عنه في حيلة الملقوم بعزم الوصى وبطس ولا يقتضى حيلة
قوله في **قوله** لا يلزم الا بعد الرهول في حيلة الملقوم جاز مات بطل التزواج واحتج الاول بنفوق

دلالة واضحة على ان ماله انفق عليه النكاح من صرفة وتعلم خبره جري السوء في الاستيفاء وسقوط
الحيات وان الملتزم بواجب ذلك حتى او مات او بطل وان للزوج ان يطلب ذلك ولو بعد تلك تسنين
من وقت البناء وبغير وطالة من الزوجة لانه حقه ومن لم اصرها واجتنب للمأنة بما في التزامات
ببعض نكاح بمائتين والعاقبة حيث اصرقت العبد المذكور ان يجهيها الاب بمائة وخمسين ومات
الاب قبل البناء مع دخل بها زوجها بمائة الف او عمره ان حيث مات ابو الزوج ورضي الزوج بالبناء
بها بما فيها وتلزم المائتين في حال عقيم معلوم منه ان موت ابو الزوج بطل الالتزام وبقي الخيار
للزوج ان يستمر على النكاح المذكور او يرجع عنه الا ان يدخل بعمره بذلك فيلزم الصراحي
فيما لم يخلو ما قاله ابو عمران وصرح بان موت ابو الزوجة كان قبل الرخول اما لو مات
بعمره او قبله وقبل ان يعلم بموته فلا إشكال في انه يلزمه ويكون للزوج الفيلد به لانه جات بالرخل
على الشرط الزنا افتقاء العاقبة يبو فذلك من تركه بقول الشر المذكور وان مات بطل الالتزام في
معناه مات قبل الرخل ودخل بهو العلم بموته كما مر والا فلا يخلل كما يدل له الكلام المتقدم
وهذا ان يتبع بعض الفتاوى عن بعض الفاضلين **المسألة** اذا ماتت الزوجة في العرف المذكور
اي قبل ان يتصل لها الاب **مسألة** ولو طوي بصرفها لموتها قبل النكاح لم يلزم مع
على المعقول في واذ لم يلزم مع ذلك على ما قاله المازري وعلى الزوج صراحي من قبله لان من حجة ان
يقول انما اصرقت ذلك لما جرى به العرف من التجهيل كما في شرح المتن وهذا كله اذا لم يكن الاب
عقب لها شيئا وابنته قبل موتها والا فللزوج ميراثه مستحقة منه كما لا بد من شدة اجوبته ولو مات
الزوج في العرف المذكور فلا يخلل عنه ما زاد لاجل الجهاد فيكون للزوج جميع المسمى ولو طلقها
قبل البناء كان لا امتناع لاب من التجهيل فلا ينعى عليه كما مر وان كان لغير ذلك فعليه نصبة ما سماه
لان العراي جاء باختياره والعم اعلم بقدر علمه **مسألة** ما اذا مات الاب او الزوجة او الزوج او طلق قبل
البناء **المسألة** ان الموصي والاب تتسويبت التبنية كما لو طلقها وتباع اصولها في ذلك واولي غير صاحب
كان عليه مفرقة في ترك الجهاد على مذهب العمل **مسألة** في المقيدر وذكره الفاضل ونظمه في العمل **المسألة**
المطلقة في البرزخ اذا انشور الاب بنته البكر واد حسبت له ميراث امها وقال الزوج بل ميراث
نكاح غير سوزنها والصراي يغايل الجميع من الاب لا يجاب الي ذلك اذ ليس من النكاح اخر اجدها من اصل
الي سوزن الا ان يكون شيئا بغيره **مسألة** ان انفق ليجلس في الميراث من يرم وقع الميراث وهو هذا مقابل
بحسب طاقته كما ذكرنا ان العمل عليه من جواز بيع اصلها لجهاد وانما يفي النكاح من الزوج ان يعاير اذ
كان ذلك قبل البناء كما مر ان من حجة ان يقول انما وقعت الصراي ليجوزها من ماله وهو الطلاق قبل
في قوله **مسألة** انه انفق في ايدوا اذ اقبل ماله من الاخراج المذكور واد ان يجلس بها بانها فقها من

يوع **مسألة** في ذلك بعد اليمين وقول **مسألة** في الميراث ما اذا كان لها انفق عليها في دعاء الميراث من
توقيت فطلب ورثتها من الزوج ابد او سوزنها وجها لها فخران يكون عنقه في ومن ذلك قبله
لا يلزمه غير اليمين انه ما افق من ماله شيئا في جهادها ولا بعمرها نكاحا ولا جرحا شيئا لغيره
ما اصره بالزوج ولو اقرانه او رد الجهاد بينت البناء ليلزمه غير ذلك لا إشكال ان تكون تلقت او تلف
بغير فعلها كما مر لنا التبيين عليه عمر قوله لكونه كذب في الاول واذ نزل العلم بين سوزن
ابنته البكر واسهوان تلك السوزة هي حلقها منه بعمر الموت فلا ترك منه شيئا لهما الميراث وتعلم
مسبب بالسوزة وان في الهبات والوصايا من الميراث ايضا **مسألة** يتعلق بيلزم واخر الشئ **الصراي**
مضاف اليه **مسألة** في نافيها ممره اعمه صغير السلان او من يجليها واخر البيت عن من يجيز التنازع
بين منصرف وجامر **مسألة** في مخرج الزوج الذي يترك في الهاء المستقرة معقول بما قبله
بليمة **مسألة** مضاف اليه من **مسألة** في الباء ونشر يد الطاف صلت من والموصول جاعل بيلزم والحكمة خبر
ليس **مسألة** في ليس بيلزم الحلق تجوز النيب بغير الصراي ولو كان له مال كثير او صراي او نعيم
فيلتزم من غيره او منه بعمره ابدانها مع راجعها وهذا في الرشيقة واما السبيهة فهي داخلة في
البيت قبله لان الاب هو المالك بذكر او بعمره فلا في المثل ولو جرى العرف بالجهاد ومقتضى ما تفرغ
الزواج تجوز هذا لان العرف كالشرط **مسألة** في ان تزوج امرأة وادعى على وليها انه شرط به
عقرها جهاد ان لو لبيت عروضا او علقا بلسانها وانكر الوصي ذلك ونكل عن اليمين بان الزوج يملك
وترجع الى صراي ماله ويرجع هو في جهاد زادة التعمية على صراي المثل على وليها وتاخر هي
الصراي كما ملا مثل الذي في العيوب في وليته تاخر جميع الصراي ويرجع على مفرقة نعلم
الميراث عن ابي بكر بن عبد الرحمن وزاد بعمره ان الزوج اذا ادعى على الوصي فخلت في عقر النكاح
فبطل الوصي عن اليمين ان الزوج يملك ويأخذ تلك الفخلة ونقل قبل ذلك ييسر ماله عن ابي
زيد وادى الجنا فداي لانه يسببها رجع في صرافها مع ما قاله ابو بكر بن عبد الرحمن فلا في
ان الرعي بعمر البناء والا كان الزوج بالخيار ولا يرى في ذلك بين البكر والنيب بل يتسبب
ذلك بمسئلة العيوب فتعلم **مسألة** في الوصي **مسألة** في الوصي **مسألة** في الوصي **مسألة** في الوصي
وعرفته منه اخرى التنازع اذا سلم تجهيل وهذا على في اوته بفتح التاء والهاء مسودة في جوارحه
في التاء وسر الهاء ايد ان تجهل نفسه لانه **مسألة** يتعلقان به **مسألة** يتعلقان به **مسألة** يتعلقان به
حجة لكانه ومراعاة ان الخلاف الزنا عازته وفيضته قبل البناء يفضي بالتجهيل به لانه بمنزلة النكاح
ان لها الامتناع من الرخل حتى تفيض النكاح فلا الامتناع حتى تفيض ما حل لها من النكاح كما قال
في والا فله منع نفسه من الرخل والود بعمره الى تسليم ما حل في وتفرغ ايضا قوله ولزمها

ما كان في وجهها ما كان في وجهه من يفت دون ما ضاع كصديقه قوله بالطلاق ابو لوطان
مفهومه عليه كالمطابق بعزم النكاح قبل البناء **نكاح** هان الاول اذا امتنع الولي من العقر على
وليتهم حتى يافقوا لنفسهم فلو امكنوا به يعمى عن العاقل ما كلفه ويحتمى بالحجاب ايضا فذلك
عقل لها والاية مصرحة بالنهي عنه وما افترق من جملة الصداق ان شئت المرأة اخفتم او تن
كتمه بل ان اجازته لوليها مع مخالفت قبل البناء فيرجع الزوج على الولي بنصفه وهي بنصفه الاخران كل
فتت مولى عليها والاعلان جوع لها بنصفها وسواء كان من الترتيب لنفسه لها ما او غير من عمل
وموعها حبس في حجره او اجازته وهي مولى عليها اذا لم يكن الولي حرم ما افترق في مصالح البنت
او وضع عليه لها من البناء والاعلان ترجع عليه بنصفه لان ذلك الطمع من كتمانها ومصلحتها
ومحوزا كل ذلك الصعام فانه ابو الحسن وهذا اذا كان ما عرّف به المصالح بغير ما افترق والاعلان
الرجوع بما يقضى كما في البرزخ وانظر لواء على الولي حرم ذلك في مصلحتها ولا يعلم ذلك الا من قوله او
قول ورثته فصول العهر وانما ايضا لو لم يثبت افترق من ذلك وادعته الزوجة او الزوج عليه
والعهر كما في البادية انه يمتنع من العقر حتى يافترق ذلك والظاهر انه يحل في ذلك على الزوج
كما من تعبير الزمة بل كماله الذي جرى به عروبه على الراجح من احوال البنت ففترق ما عرفت قوله
واجل الثروة المعينة في وقت ففرق ايضا ان المهر على عليه هو من تخرج قوله بمعهود او اوطى
وعليه فيلزم من مثل حياء املا لها قبل **المطابق** في ابر عرقه عريان في النكاح اذ الهوى
ان كانت عن الخلقه فان نكح العقر جسي للزوجة وان لم ينفذ فللزوج الرجوع بها في النكاح العقد
من جواب لمولاه ان للرجل الرجوع بما انفق على المرأة في القهر او غيرها لئلا يزوجها وعلما على
في اخفلا عها من الزوج الاول اذا جاء النكاح والامتناع من قبلها لان الزنا على من اعلم لم
ينكح له واذا كان النكاح من قبله بلا رجوع له ان النكاحين كالا متبعا في ذلك عرّف انه في جواب
به المزكور وخيل لا رجوع له عليها ذكره في عرّف قول المش في اول النكاح كغيره واعيا وال
هو اذ قلته ومن هذا المعنى ما مر في فصل في نكاح النكاح من ان المرأة اذا عرفت بموجي
العسر كان للزوج الرجوع بالصداق **والفلاح** ان رجوعه بما انفق من الضروريات في عرس
كذلك في الزمان **اعلام** النكاح فيمن تزوج امرأة ما خرج دينار او قال انك تزوجني بكذا ما وا
واضعوه ما يفسد النكاح بعو المهر او به فانه ان جاء المهر من قبله فمضى النكاح والطلاق له وان
كان من قبل الزوج فليس له الا الصعام او اذ لم يكن البنت هو كاعوان العاقل ان كتمانها للزوج من كتمان
المملوك جالافته عليه والاعلان في القالب في كتمانها ففترق ما عرفت قوله في الزوج مطلقا ان يفر
ذلك فلفه وان انى شتر الضمان فاعمل في المصالح فيتعلى بالضمحان على طامه في من نصيب حال

من المصالح

من المصالح **بالحمل** ميتوا وجملة في غير النكاح ميتوا بالشرع **بالحمل** حال من النكاح ابوان زوج الا
ابنه وزوال العهر خديمه او صاحبه وانما النكاح فيمن في طهر المصالح في عقر النكاح او قبله حال النكاح
الضمان في الحمل ليس كونه على وجه الحمل او الحمله وحال طهر المصالح على الطامه عينا او عرطا او غيرهما
بل انه يحل على الحمل اذ العهر من الزنا لا رجوع فيه على الزوج ما اذ ان لم يخرج عرطا او عرطا او غيرهما
يحمل على الحمله التي يبرجع ما اذ ان في حملها كسائر انواع الضمان وهو من قوله في المصالح بمعنى عرطا او غيرهما
تفريق المصالح وتفريقه يكون عن عقر النكاح غالبا في بعض من ان الضمان اذ كان بقدره المصالح اذ يفرق
العقر لا يحمل على الحمل بل على الحمله **و** جمع من قوله في الحمل انه اذا اصرح بالحمل لا رجوع له مطلقا عن
في العقر او يفرق وان اصرح بالحمله كان له الرجوع مطلقا فانما انى يلفظ عرطا او غيرهما كالحمل
بكذا اعلان ليس مراده الموت ونحوه بل على الحمل ايضا انى عرطا او غيرهما ولا يرجع احد منهم الا ان
يصرح بالحمله او يكون بعور العقر في نكاح الحمل والنكاح الوافق في العقر او قبله بل ان الحمل
ولو من ان الا ان يفسد النكاح او يخلق قبل البناء فيلزم من النكاح وقدره انما ان المسئلة فيقتل
ان عرطا او غيرهما مطلقا حاله بعثت اذ افرق ففترق لفظ حمل جبر عقر النكاح ويفرق
حالة بلا نزاع وكلمة التزويج عقر العقر فيسقط الحوز لري من يجره في النكاح ولو كان مطلقا
كقوله ان تزويجه عرطا او غيرهما في الحمل كذا في المصالح او ان تزويجه عرطا او غيرهما في الحمل بل ان
مات المقتول وحام المقتول له العهر من ذلك ومثل النكاح البيع فان قال بيع مملوك لفلان او اشتر
سلعة كذا او اشترى عرطا او غيرهما في الحمل على ما مر في النكاح مملوك في النكاح انما هو
عن الايهام **واما** ان شتر الرجوع او عرطا او غيرهما في الحمل لا يفسد النكاح وان اصرح بالحمل
لا يقبل منه انه اذ اذ الحمل ولو كان مملوكا لا يفسد النكاح في البيت بعور ما ينفذ ان يقبل
وان في ما مر في باب النكاح وعلم ايضا اذا كان في النكاح المهر فيقول ويطلق من مرفق في مرضه
عن وارثه **في** **فصل** في الرجوع في النكاح كقولهم تفرق خير من جازة وفوقه من غير مسوغ
اعلا كقولهم ائت في الحجة ايتك **ليس** بعن نافي لها خبرها مقرر **مقرر** اسمها مقرر **مقرر**
ينفك بقوله فيقولوا الحمله خبر المقتول **والاحتار** منبر او خبره في النكاح هي ما يعلمه والزوج
لولا في عقر نكاحهم ان والزوج في عقر نكاحها فانه هو مقرر عرطا او غيرهما في المصالح في
ان عقر النكاح عليها كانت من والراحد الزوجين او غيرهما كماله في النكاح وبقوله في غير نكاح
العقر بين هذا وبين البنت الزنا قبله لان حمل المصالح في النكاح على كل حال لا ينفذ في المصالح على
المستعبر الممول به لانها المصالح ان عقرت عليها النكاح صارت كالبيع وسواء كانت في العقر او
معلقه عليها كقوله ان تزويجه عرطا او غيرهما في النكاح وان ماتت الاب اخذها من راس المال

مبتدأ **جعل** خبره والمعنى انهما اذا اختلفا بعد البناء جدد مع ما قبل من قبله بالقول للزوج
 بيمينه انه دفع قبله وان اختلفا بعد البناء جدد مع ما قبل من قبله بالقول للزوجة ولو ابدل
 النسخ وجه المثلث بالمصروفاتي بالبيت الزاوية قبله قبلهاذين البيتين فيقول مثلاً والقول
 واليمين للزوجة البناء جدد مع المصروفات قبل البناء ان كان في قول كذا البناء ادى من بعد ان
 في الاغناء مع الاختصار عن الاياد الاولى ويكون منسوخاً ويدل القول **خ** وجفت ما حل بفيل البناء
 قولها بعد قوله بيمين فيهما **خ** كمن ترتيب الاخبار **لها خبر مفرد امتناعها مبتدأ**
برحماً خبر اول مصر صبر وصبر جرح من قوله او بمعنى حتى **تغيب** منصوب بان مقرر
 مفقود بعد او وجوب **الحالين** مفعول وهو اسم فاعل من حل يجيب اذا او حل جينه **ما** يتعلق
 بالحالين **اجلاً** صلة ما والرابطة النافية في اجلا والمعنى ان من تزوج بتفرد كذا لانه اذا دفع
 المنفرد لم الرضول بها والاطلاع لهما بان لم يدخل حتى حل الثالث او بعض ما لها منعها من الر
 حول حتى تغيب جميع ما حل منه **ففسد** له **الحالين** مما اجلا واخرى المنفرد **الحالين** بالاضافة بان
 لم تمنع نفسها حتى دخل ووطء فلما منع لها بعد ذلك الوطء وان اعترضه فلما تطلق عليه برك
 بخلاف ما كان لها الامتناع منه حتى يوديه فانه تطلق عليه بعسر به **خ** ووجب تسليمه
 ان تعين والاطلاق منع نفسها من الرضول والوطء بعسر والسعي الذي تسليم محل لا بعد الوطء
 الا ان يستثنى ولو لم يصرفها على الاضطرر قال وان لم يجز ما حل الثالث بعسر ثم ثلاثاً **ما**
 بيع الى قوله ثم تطلق عليه **ق** **كل** فيمن يصرفه الزوج **خ** يقع الطلاق لو
 قال فيما يرسل ثم يقع العراى كان جواباً لما علمت من تقسيم المرسلة الصرية وغيره
 وتقسيمه العراى الى طلاق وجسم فانه **ت** **قلت** والخاصة ان هذا العمل هو مفعول
 قوله فيما اثر لانه كهيئة تغيب لها من التقسيم عليه بان العراى بين ما هنا وبين ما اثر ان ما التزم
 من الزيادة على انه من الصراى يجز على ما مر سواء كان معينا او الزمن وما هنا لم يلتزم على
 ذلك فلو كان به على وجه الصرية واما العارية والارسال فحسب من الصراى فليسا من الضار
 عليه كما هو واضح ولهذا كان الانسب بهذا العمل ان يتركه عقيب ما اثر لانه من تنبئه غايته
وكل مبتدأ ما مضى اليه **يرسل الزوج** صلة ما التي زوجته يتعلق بغيره **من السباب** بيان لما
 يتعلق بغيره ايضا **والحلى** معطوف **ق** **ال** في الحراج الحلى حل المرأة وجمعهم حلى كل
 نرى وكرى على وزن مفعول وفرتس الحاء وحليبه السبع جمعها حلى مثل حينة وكرى وريل
 ضم ونفله **ت** **ق** **قوله** مفعول ايلاان جعل يقع على مفعول فليس ولبوس اجتمعت الواو
 والياء وسبى امره بالسكران مفلتت الواو ياء وفلتت الفتحة فتمت التثنية الياء من القلب واوا

[illegible]

العقبة فقال ابن رستم ان كان بئله الثياب عرف في البلج جري به العمل واستمر عليه الامر
به والامبال قول للمرأة او وليها انها عارية او على وجه الترتيبين هو جاز في قوله اقتصر
جواز استمر الخ على مقابل المشهور وهو معنى قول السرخسي ان يكون نفي العمل
في هذه المسئلة وكانه ان ثبت في غير المشهور وريما يثبت بعض الناس بآراء ذلك في
بأنها من المسايل المتسقة في ذلك الكتاب يعني بترك الله اعلم على المشهور
لاولى ان يقال انه اغتصر فيها غير المشهور بمعنى كلام السرخسي والله اعلم ابن
سليمان من جواز ما يعلم الناس من الاشارة المذكورة وان الاولى ان يقال انه اعتصر في ذلك
غير المشهور لان ذلك من المسايل المختلفة لان التغيير بالاختلاف هو هو انه لم يصادف
في ذلك قول الفايدي وليس كذلك وبهذه تعلم بطلان ما نسب السرخسي بناء على جعل التوبة في
النس من ان ما لا يسلون خلاف المشهور والى جري به العمل في ذلك الذي يفرض جري
العمل كما ترى فيقول عليه السلام بطلان وكذا ابن سليمان لم يقل ان العمل جري بتركها ترى ولا
يلزم من اقتصاره واعتقاده عليه جري به العمل به غير الاحتكام اذ العمل يفرض على المش
المشهور ولم يفرق بين هذه المسئلة والله اعلم في هذا من ان سطر المشهور ونحوها
من المعروف ومنوع ولو كان ذلك من مال الولي وهو ترك الامام في قول في هذا من جهة
او ابوها ومعهوم المشورة انه لو تركه فانه او دراهم كقولهم انزوجهما بماية على ان تهلين
عشرين منها جاز ذلك ان كان ذلك على معنى المقاضاة فان قال بماية دنانير على ان تهلين
عشرين درهمها اضعف لانه نطاق وصرف وخراب منم النطاق مع الفرض والغراف او الشركة او الحكم
الجمالية او المسافات في عقر واحد في المجهول في المراته تخرج انوار بالزوجه اعتر البناء
تطلب ذلك عن منم اجرة او خلا او غير سبب ما سلكه ما اهره احدها صاحب قبل العفر
في وقع النطاق لا رجوع فيه قبل الغراف والاقبل البناء ولا يعرف بان كان ذلك بعد العفر نظرا فان
ذلك على وجه الاستنار وحلب الثواب فله الثواب وان لم يطل على ذلك بلا ثواب لانه استجاب
للمودة او ثابها بان كلفها بغير العقبة فيزجج هي في عقبتها الا هو وان يعرف ما يبر العقبة
والطاع لم تزجج في قوله في النسخ ما اذا ادعى هو العار بغيره في كلام ابن سليمان ما اذا ادعى ذلك
وخاها ان لا يفرق في العارية بين قول وعزم وقفر في البيت فله ان من ادعى الثواب من
الزوجين لم يمتوية ما لم يطل في الاختلاف في السوار المصور من ادوا غير
بيت البناء قال في القاموس ملقة فتاع البيت والاب منبر ان اورد مشرقة بيت معجوا فيه
من مضاه اليه بئله من بيتهم يتعلو به البئر صفة سوار معجول باورد الا بئله مضاه اليه

وفام

وفام معجول على اورد بيري حال من جاعل فام اعارة معجول بيري لما يتعلو باعارة واللام مقو
بئله لضعفه زاد مله ما على نفي يتعلو به اليه يتعلو بقوله سلماء بالبناء للمعجول والجملة
صفة لنفي القول منبر والباء مع مرخولها حيوات الشرط قوله خبر بغير بيت يتعلو به ما ضربته
مصريته لم يطل ملته فاعل بطل ضمير يعود على الاباء المعجول من اورد بيري لبناء موقى الستة
يتعلقان بيلل والمعنى ان الاب ومن تنزل منزله من وصي ووطيل اه اورد او اسلا او ادخل
السوار انما استناره بالنظر من بيلل وحلى وغير ذلك لبيت البناء بينته البئر حتى كان تحت بئرها فام
بيري العارية في بعض ما اورد محازاد على نفيها المصالح اليه بان القول لم في ذلك الزاير بيمينه من
عزم قول ابراه بغير البناء موقى الستة فان حال موقى الستة لم تقبل دعواه العارية الا ان يكون
الشهر كما يذوقها من قول قوله في الستة كانت البتة حجة وصيغة وهو ترك في سراج الحن
قال في الضبيته واختلف في ذلك اذ اقام الاب بيلل ذلك بغير اربعة اموام فقط الابر غتاب
لا يصح وقيل ابن الفطان يصح ويحازاد على قدر النفر من السوار قال ابن سنان وهذا
فقط لان الرواية لما كوابن القاسم وغيرهما انه لا يصح واخاف اعلم في ذلك في وجه من قوله
البئر ان الشيب لا تقبل دعواه في اعارة لها وهو ترك ان لم تكن محبوزة له والافهي كالبئر كما في ح
جمله قال النسخ في ان حجر سوار لا يقبل السملاء ومعهوم من قوله لملزاد في ان دعواه العارية في
فرض نفيها او قل لا تقبل وهو ترك الا ان يعرف ان اصل النطاق لم يملكه وباعه ويطلب بالوفاء
كما في العتيبة ونحوها ان كل حازاد على النفر يقبل قوله فيه وليس ترك بل لا تقبل ابقا حتى في
الزبودة التي عرف الناس في بلادها كما في المعيار وسراج الحن ومعهوم من قوله بغير البناء ان
الستة تعين من يوم البناء لا من يوم العفر ومعهوم قوله موقى الستة ان الستة ليست بلكول وهو
ترك على ما رواه ابن حبيب فتا له البرز في جمعهوم ان اكثر من هذا طول وهي تجر على مسئلة
السبعة فيكون الخلف في مغرور زيادة الاسهر والثمانية ونحوها مما يعرف بها مولا في ال
العابري ما لا يبر حبيب قال به غير واحد من الموقين والعقهاء المحققين فلتت وهو خلاف
فما هو قول في وقيل دعوى الاب فقط في اعارة لملية الستة يمين وان خالفت الابنة ومعهوم
منه انه يقبل قوله سواء ادعى انه له واعارة لها او اعارة لها من غيره وهو ترك ومعهوم قوله
سوار لا يقبل انه اورد ذلك لبيت البناء وما ان كان ذلك بغير البناء بما ياب بان القول لم ولو كان الزمان
وهو ترك في جملة بئله لان الاصل عزم خرف ملته لا على الوجه الذي يقصر وهو نمل يصح بغير
الستة فيما اورد لبيت البناء لان العرف فيملي خرف لبيت البناء ان يكون من سوارها وفرضه
عزم حلبة لترك في الستة عفا ملة ومعهوم قوله ان لورد في ان الابرا دلت بلبينة او لا عتراض

والاجل انكثرت انه لم يورد لها ولا شيء يبرها منه فيقول البرزخ عن السحب فيمن الشهر عن
 خروج البنت لزوجها انه اضاعها بلى وتباد به عرصة فلم الاب او ورثتم طاليس الابنة بمل
 اشهر انه اخبره معها فانكثرت ذلك ولا دليل الا شاهد الاب خادمة كانت معه ولا يقبل قول
 الاب حتى يعلم قوله باقرار او بينة وهو معنى قول ابن القاسم ط واذا كان هذا مع الاشهاد
 الجرد فاحتمل مع عدم التماس فيه ومقتضى الاب ومن تزلزلت له او غيرهما من الاولياء لا
 يقبل قولهم كما لا يقبل قول الاب في البينة التي لا واثية لم عليها وهو كذلك كما يثبت في قوله
 وفي سوي البكر من غير ان يثبت الا يقبل قول الاجنبي في الاختين رواية كالم ابن حبيب ط
 البرزخ في قال واقفي فيمنع الامام يعني ابر عرفة بلان الام تزلزل منزل الاب فيقبل قوله او
 ورثتها في السنة فلما اوفقت على كلام ابن حبيب هذا وفقد وارسل الى الصالح قال والصواب
 ان لا مقل لها الا ان تكون وصيا او على ما قال في المرونة انه يستحسن ان توفي بولدها
 المال ليسير كالستين دينار فيقول قولها في هذا الفراد الم يكن لها اد والاوصى
 او يرى ان الام مختلفا غير هاتين ليل جواز اعتصارها ما هو فينتظها في حياة الاب بمشركه قلت
 وفاد كره خاصا اذا لم يعرف ذلك والابان جري العرف باعارة ما كان في حياته
 ويعر ممانه وان لم تكن وصيا وهو المعروف في نسائه ما كان في حال وبويرة الخ
 في هذه المسئلة من اهلها منى على العرف والاحتكام المبنية عليه تروى مع حجب دار كما
 للفرار وغيره ولعل ابن عرفة انما وقف وامر بالصالح العرف كونه العرف في بلدهم باعارة
 الام وهذا يقتضي ان العرف اذا جرى باعارة الاخ ونحوه كذلك والله اعلم ومقتضى قوله
 لابنة ان الاب اذا جعل ذلك لابنة الزكرفان القول له في العارية ولو حال الزمان وكذا لو جعل
 لزوجته ابنة بر ليل ما في المعيار فيمنع من شري انبيا وانبيا بالزوجة ابنتها فيثبت
 زوجة الابن المنزلة فيثبت تلك القيد مع الام مئة من اثني عشر شهرا او بعرو فبات
 الاب فامت الام تزعم انها اعازت لها ذلك بفتك فان القول لها يمينها اذا ثبت شر او
 ها ابلها وانما تعرف لها باقرار او بينة فتأخر ما وجب منها وليس لها فيما البتة
 فراء ولا يمين مستهلكة فيمنع من ذلك لافرو بين الاب والام في هذا فيما يظهر من قوله
 يقال في غيرهما من الاولياء والاجانب حجب ثبت بيمينه او اقرارا ان اطل تلك الامايات لمصرى
 العارية اذا اطل الاجترج ملك اخر من يبره الا على الوجه الذي يفرض وما امر عن ابن حبيب
 ان غير الاب من الاولياء والاجانب لا يقبل قوله انما ذلك اذا لم يعرف اصل ذلك الشيء اللهم
 والله اعلم **تبيين** هان الاول قال في نواز البرزخ واذا التباع القابض للفرار بل

كان



كان او غيره جهارا او اوجب العارية منه فيمكنه ذلك باعارة او جبه اما ان يرفع الى الزوجة
 وبها بين الشهود فيضها ذلك في بينة البناء او يرفع الشهود عليه وان لم يرفع ذلك اليها
 واما ان يوجه ذلك الى بيت البناء فحضرة الشهود بعرا بقومه وبها بيقوه ولا يقبل قوله
 حتى يتوجه به الى بيت البينة فحضرة الزوج وان لم يجهبه الشهود الى البيت فثرد ذلك ابن حبيب
 وليس للزوج ان يرفع ان ذلك لم يصل الى بيتها فان جعل وهو كرهوا انه اعتكاه من بينة
 او ارسل من اخبره منه انظره في كتابي ابن قتيون وهو معنى قول **ع** وانما يبره بشرا
 جهارا في شهر بينة يرفع لها او احضار بينة البناء او توجبهم اليه في ذلك يرفع الموقر ان
 احسن الوجوه الوجه الثالث ابر عرفة وبه استفي العمل فانظره بقريين الا وجه الثلاثة غلبة
 البيان في قال البرزخ في القول قول الاب ان جهرا ابنة ابن رسل انما وجب ان يكون له قول
 الاب لانه على ذلك فيضم من الزوج والعرف يشهر له به وانما وجب عليه اليقين لما تعلق به
 ذلك من حوا الزوج والزنا بسقط اليقين عنه احضار البينة وابران الجهاد واثامته وارساله
 بمحض البينة قال ابن حبيب ومثله في ابر عرفة عن ابن القاسم قال ان قال ابو البكر دعت
 مهرها العيس ضمنه اذ ليس له دفع لها انما يجزها به بلان قال بعربنا بياها جهرا
 به ودفعته له وانكثرت حلف وبزده فتأمل مع ما مر عن **خ** من الاطلاق اذ ظاهره انه لا
 يكون له القول في ذلك **المستلزم** قال البرزخ ايضا انما مر ما نسكته ابن رسل ولو ادعى
 الاب انه جهرا ابنته بما لها قبله من ميراث امها وغير ذلك وانكثرت لها كان القول قوله في
 ذلك ويملك اقامة البينة على ذلك لقوله تعالى **فما** ادعت اليهم اموالهم فاستشهدوا عليه
 ولما نكح ابن عرفة عن ابن رسل قال عن **المتنبي** وينبغي له ان لها على ايها دين من مهر
 امها او غيره ان لا يقبل قوله فيجهزها به ولو كان لها ميراث عيس او عرف على وجه الاقامة
 بسبب كونها في ولايته لا ينبغي على وجه النظر قول قوله انه جهرا به عن بنا بياها ان
 العرف جار عن بنا بياها والابا وبناتهم باموالهم فثبت له في بياها من مهرها ابر عرفة
 وهو خلا فلو طرقت فقره ابن رسل في ميراثها من امها من عرف يقول قوله فيجهزها به لانية
 المنزلة **قلت** فها هه ان ما لاب رسل هو الرابع لان **المتنبي** انما قال ذلك بلغة **ينبغي**
 علم يخرج به وتفرغ كلام **المتنبي** عن قوله وللوصي **ينبغي** ولا يثني به **ع** اشار الى ان
 عرف قبول قوله مع الطول بما يوجب السنة مغير بما اذا لم يشهد فقال وان **يكن** مكرها واسمها
 ضمير الاب ومن تزلزلت بيمينه بياها اعار صلتها **الشهر** غير **يكن** **فيل** **الزخول**
 يتعلق بياها اجملة خبر مفرغ **ما** **وجرا** مبتدأ مفرغ **و** **يكن** جواب **الشهر** ودخلت عليه الباء

لكنه لا ينبغي ان يكون شرط المعنى ان الابد او غيره من الاولياء اذا استعمل قبل الرخول
بالعارية فلا بد ما وجد من تلك العارية دون ما تعلق بها فحينئذ ثبت ان لم تعلق بالعارية
كما بدلت واما هو سواء استعمل في حضورها او غيبتها وهو كذلك يجب وجوب ما استعمله في ان
يوجد في حاله فيصير بين قول الزمان وعرضه وبين رتبته وغيره والامر مقدر وضيق
والامر لا يغير من الاولياء اذا العترة بوجودها لا سيما في هذا اذا كان في حاله في وجهه بالامر والامر
فلا يباخر الاما زاد على قدر الوفاء به كما في **ح** وبالجملة فاما ان يستعمل بالعارية او بالهبة او
يصرح بقبضه بل يستعمله فان سكت فهو ما صرح به في الابدات قبله وان استعمل بالهبة او بالعارية قبل
يجوز على حكمه فلا يرد في الهبة ويرد في العارية **فصل في الاول** قال البزري اذا استظهر
القرينة برسم يفتضح ان العادة التجارية بغيره ان ان الرجل اذا اجتمع ابنته لمجي او غيره انما هو
على معنى العارية والتجمل وان طالت السنون فقال ابن عيسى السلام اذا ثبت الرسم المتفق
للعادة التجارية وجب الاعتراف بقبضه الى الابنة فان عجزت او سلمت عمل بمقتضاها **في الثاني**
فلا بد من ان الاستعمال بعد الرخول لا يغير وليس كذلك بل ذكر البزري ايضا ان الاستعمال بعد
الرخول في المرة التي قبل فيها دعوى الابد العارية حكم الاستعمال قبل الرخول قال وبه كان ايضا
خدا يفتنون قال **ح** فيجمع منه اختصاص الانتفاع بالاستعمال بعد الرخول بالابد والوصي في البري
والتيب المولى عليها الام على فتوى ابن عرفة وهو ظاهر والاعلم **في الثاني** انما النافع
التي معصوم الابد ومن تنزل منزلته ومعصوم البكر فقال **في سوي** البكر يتعلق ببناء واخر البيت
ومن غير معطوف على ما قبله **فصل في قول** من ادون **استعمال** في كل نصب على الحال من المبتدأ
المذكور على القول في الحال منه وهو ضعيف **في البناء** للمعصوم بمعنى منع والجملة خبر وا
لمعنى ان الابد ومن بمنزلة لا تقبل دعوى العارية لغير البكر وهو التيب الا ان تكون في ولاية كصاحب
كما لا تقبل دعوى غير صاحب الاولياء العارية لو لم ينفذ مطلقا لجر او يولد دون الاستعمال فان
استعمل الابد ومن في معناه به في التيب الرئيسية او استعمل غيره من الاولياء بملا مطلقا قبل وقوع
ولو بعد طول كصاحبها فاقرون ما وجد من تلك العارية دون ما ضاع منها فلا خلاف ان عليه ما فيه
كانت سميحة مطلقا او رتبته ولم تعلق كما اجاب بقوله **في الثاني** للجنس والعباد هو ادم او مفر
في ان فاما قال هل عليه ضمان فيما ضاع او لا **فصل في سوي** فبرها ما هو موافق لما
اليه ان تلت حلة ما هو الرابط محذور او ان تلت ما لعل الامر ما يتعلق به **فصل في معصوم** مقدر
بقوله **فتفت** والجملة صفة لما لكت والمعنى ان العارية التي يقبل فيها دعوى الابد ومن في معناه
والعارية السابقة بالاستعمال اذا تلت ما لكت على البنت فيما تلت منها بوجه الابد وجهه واما

هو

وهو اذا انتفعت هي بنفسها وكانت مالكة امرها عالمة بالطرية بان تلت بغير نسيبها وفا
منها بنية بذلك او كانت غير مالكة امرها او غير عالمة بالطرية فلا ضمان بقوله **فتفت**
فلا بد انما اذا لم تلت بغير نسيبها الا بنية على ذلك كما في رتلوا باجعي حيلة على انها هي
التي انتفعت فلم يبق على النافع رحمه الله من نفي اصل المسئلة خلافا للشروع في شروع
الاول تفرد عن المنبسط عن قول الناطق والامر القولي ان ينفذ في الزوج ان يستل الولي
فيما صرح في التفريغ وعلى الولي بيان ذلك ونظم ابن عرفة القلي في اليرزاسيل ابن رسل
عن الولي تقع بينه وبين الزوج من اربعة مبرر الولي كالأب والوصي والكافل تنفيق الشورة و
اخرها عن بيت بنابها الا مفران نفقها ولم ينفذ من الزوج تغير حاله وان كان من يتفق على
ذلك وكيفية ان كان مما جاء من قبله او ظهر عليه ما يوجب الاسترابة **فصل في** اجاب الابد ان يتفق
من سورة البنت التي في نظره ما تستفهم عن منها اذا خاف عليه عندها وذلك الوصي وليس
للولي غير الوصي والخاص المزد ذلك فان دعي اليه على وجه الحسنة فخر الفاضل يميل برعوا اليه
من ذلك ما جفها **في** وفرايت الشيخ **في** عبد الله بن عتابة في هذا جوابا قال فيم ان كان الابد
ما مونا على ان يباد له ذمة فهو الحق بضبطها بغير ان يستعمل الابنة منها بغير نفقها وزاير عليه
ما يتجمل به مع زوجها على قدر التوسط في ذلك ويستعمل الابد بما يوفد لابنته عنده وان كانت
احواله غير مرضية وضعها الحاكم على يد من يراه من برتضيه بالاستعمال ورايت في هذا الجواب **في**
بكر بن حماد الطليطلي وهو محسن جبر في النظر في نكاحها من اقواما وضعت عنده نكاح
بنات خيه عليها بزمعها واكلوا ايمانها وتعزرا الاضمار منها **فصل في** ولما
معصوم النسوة اريد مال الزوج المجهور من حيث هو كذلك كما في ابن عرفة وقال في السامية واللبعض
نزع النكاح من برهانية اذا خيف امر بالبغاء ويجعلها محبضة امين هكذا منع والبر بغير من اقر
العمال للولاء **فصل في** اذا اذن الزوج جهلا زوجته وضاع هل يلزمه من الزم نفسه او لا
ويكون من باب ضمان ما لا يباغ عليه من العارية والسفاهة السبعة قبل وجوبها وقال انما
ضامن له **فصل في** البزري ايضا انه ينظر للوجه الزد خرج بسبب الخان فان كان بسبب ما
يجب من الزوجية فلا يلزم الخان ان فاضت بنية بتلقه بغير نسيب وان كان خفي هو عليها
فلا نسيب عليه ان فاضت بنية بتلقه بغير نسيب فاعلم ويلزم ضمانا بكل حال ان لم توجر وادعي تلعبها
قال وهذا جواب واخر وهو انه ان ضمنها فمنافة التلق عليها هي تلت ضمنها وان
فاضت بنية بتلقها وان ضمنها بسبب ان يتفق على الخفية عليها ولم يؤتمن عليها فلا ضمان
ان فاضت بنية به **في** الطر ان سهر عليه بركض من جهلته من غير بنية ضمنها الا ان ياتى

لا خير عليه ولا يعلم كونه بغير نسيبها

عليه من الزمان ما تعلق به ملكه فيناه وبسرا **وقال المتبني** من الزوج جبر الأيد
ان يكون الجهاز في ضمانه جاز وكان في ضمانه ونقول في ذلك والزوج ضمانه في ماله وضمنه
بعران عرف ان ذلك لا يلزمه بطاعه بالتزامه غير ذلك **وقال في الطر** انكر ما ذكره الطوع وغير
سواء في الزوج لان ما لم ان يتبع به بغير ضمان ولا شرط وجاز ضمانه نظرا على كل حال وقبل
اذا ضمنه بشرط الانتفاع به سقط عنه الضمان لانه ضمان يجعل وان كان من غير شرط الانتفاع به
ضمنه **وقال في الطر** انكر ما ذكره المتبني قال ولم يذكر المتبني حكم ضمانه هل هو ولو فاقته البينة
بنقله من غير بيمين او لم تنفع بذلك بينة **ويجوز** ان يكون له ضمانه خوف نقله جيب تنفذ
ضمنه ولو لم ينفذ البينة بنقله جاز وان كان سبب ضمانه تهمة على الغيبة عليه ولم يثبت
ذلك فلا ضمان عليه فيما فاقته بينة بنقله **وقال في** وانظر لو لم يقع سبب الضمان هل يحمل
على تهمة على الغيبة عليه او على خوف نقله جاز **والبر** ان يبايعه ما مر من تضم اذا منعت
المرأة جهازها عن البناء حتى ينفذ ما عرفت في الطر ان انما اذا انتفع من الضمان فله ذلك ويغني
عليها من الجهاز ما لا يفي ربهما عن انظارها **ويجوز** ان ينظر بعد ذلك باور او عن الامام او الزاوي
وان لم يسر لاجل الجهاز بعد الاستعداد بوجهه وتسلمه واستعداد الزوج بانه تحت يده غيبته نصر
الزوج في ذلك جيب لم تنفذ البينة ولا الزوج بذلك **فصل في اختلاف في ضمان البيت وان**
شركه ضمان البيت منكر على من ذهب الغويين الغايلير يجوز قول اذا واثم الشرط على الاسماء
بهم يتعلق بقوله **اختلاف** خبر المتبني والعبه للثنية يهود على الزوجين والجمهور ان يكون ضمان
البيت باعل يجعل مقرر بيمينه ما يوعدها ان المعنى باء ذلك **ولم** تنفذ بيمينه جعله باعل والجملة د
حال **متفق** في الظاهر ان العلاء تعليلية كما تقدم نظيره في قوله بانه كهيئة لم تنفذ ومعنى
تفتني تنفع **في القول** منقول **الزوج** خبره والجملة جواب الشرط **مع** بيمين حال من خبر العن
كرو **فيما** يتعلق بالخبر ايضا **بهم** يتعلق بقوله **يليق** صلة ما والرابض ضمير مستتر هو العلاء
عابره على ما **السبب** حال من ما وخبر متبني مضموم **ما** متبني **يليق بالنساء** جملة ما **كا**
الحلي بضم الحاء جمع على وقر تخس الحاء كما مر وهو على وزن مجهول اختصت الواو والياء وسبق
اخرها بالسكون فقلت الواو ياء واد غت وكسرت اللام لتسلم الياء ولما وقع لفظ على الياء
المرغوم بيمينه سكنت فالتقى ما كانا مجزوا صرهما وعلم منه ان حلي جمع لم يجعل حلي ثري
وكري كما مر وجمع على حلي في الحاء وكسرت اللام كما مر وهو حال وخبر متبني مجزوف كما في
الزافيل **بهم** متبني **الزوج** خبره والجملة خبر المتبني او دخلت العلاء لتسلم الموصول بالشرط في
العموم والابهام اذا ضرر مفسر معنى الشرط خافق لشرطه منصوب بحوايه **ما** زايوة **تألف**
بمعنى

بمعنى تعلل في قول جبر باقاة اذا او جوا بها عزو والبرالة عليه **وان** بشرط واسمها ضمير
قناع البيت **لاق** خبر بيمين **بكل** يتعلق به **منها** يتعلق به **بهم** وعنه اي بكل واحكامين منها **مثل**
الرفيق حال من ضمير لاق او خبر لمتبني عزو **حلي** جواب الشرط والعبه للثنية **واقتسم** مضموم
عليه **وما** **ك** متبني **الزوج** يتعلقان بقوله **ففي** والجملة خبر **مع** **اليمين** حال **وبقوله** خبر عن قول
القفا **المعنى** ان الزوجين ولو زففين او كلابرين او اخرهما اذا اختلفا في شيء من ضمان البيت قبل
دعاء كل منهما ولا يثبت لاهلها بما كان منه معروفا لغيره كالسلاح وبياد الرجال والمصروف
والخاتمة والمنطقة والحياض وقدر الرفيق واصناف الاضحية والروور والاملاك والفتاد والرواة وفي
به الزوج بيمين وما كان من ذلك معروفا للنساء كالحلي وبياد النساء التي تصلح للباسين والعم
انك والغدا والجمال وصحى المصروف والبسك والرسايد والملاحف والفتايد واداء النكاح وال
لفطاع والمواير وفيه به للزوجية بيمينها **قال** في ذلك كله في المتبنية **فان** التفتي **ويجوز** ان انك
الرفيق لانهم هما بيمين ان يكون لهما معا مقال **والسواب** **الغاسم** يكون للرجل **وقال** **ابن وهب**
والمتبني يكون بينهما **ابن** **يبر** **عرا** **يما** **فهم** **والجملة** **جان** **التماع** في ذلك بعرف ذلك اهل الطر ومن سئل
العرف **بسم** **حلف** **واخذ** **بمقول** **التماع** **مثل** **الرفيق** **اي** **ذكر** **وتألف** **كما** **هو** **ظاهر** **وتخصم** **النهي**
ذلك بالانك **غلا** **مذهب** **المرونة** **كما** **ابن** **عروة** **والامور** **بالتامع** **خاتمة** **العبه** **الا** **ان** **يعلم** **الرجل**
بمعرفة البينة وتخصم بالزهد كما في ابن عروة **وانظر** **تألف** **مع** **هو** **قوله** **لم** **تفهم** **بينة** **في** **ان** **اذا** **فلا**
مت بيمين على بمقتضاها **قال** في المتبنية ما ولى الرجل شراء من ضمان النساء **واقام** **بينة** **بذلك**
اخر **بهم** **بيمين** **ان** **ما** **اقترا** **الا** **المقسم** **الا** **ان** **تقيم** **المرأة** **بينة** **ان** **استرا** **الاسم** **وذكر** **كذلك** **ما** **وليت** **المرأة**
شراء **من** **ضمان** **الرجل** **بمجهول** **بهم** **بيمينها** **الا** **ان** **يقيم** **الرجل** **بينة** **انها** **استترت** **لم** **ورثة** **كل** **منها**
منزل **منزلة** **الا** **ان** **يعلقون** **على** **علمهم** **وبذلك** **المعروف** **على** **البينة** **هو** **الظاهر** **للمسئلة** **بقوله** **وبس**
ضمان **البيت** **بالمصداق** **المقتدا** **لنساء** **بفطيميين** **والاجله** **بيمين** **في** **بقوله** **والا** **اي** **يدان** **كل** **الرجل**
مفك **او** **لها** **معاد** **انظر** **بصحة** **ابن** **برهون** **والامعجم** **والزوجين** **في** **هذا** **الا** **الامل** **بل** **كل** **المرأة** **و** **رجل** **اختلفا**
ولو **احصيين** **بهم** **كلهما** **على** **ما** **مر** **كما** **تقدم** **في** **تقرير** **المرعى** **والمرعى** **عليه** **بل** **قال** **ابن** **سالمون** **في**
جعل **التوارك** **ما** **نصم** **والحكم** **في** **الاختلاف** **في** **ضمان** **البيت** **في** **الموت** **والطلاق** **والبقاء** **في** **العبه** **واهل**
والاحبيات **ودوات** **العمار** **والزوجات** **في** **ذلك** **سواء** **في** **عمل** **كل** **كول** **الحياض** **للرجل** **ما** **بين** **الرجل**
معروفا **بمعه** **بالعقر** **فان** **ابن** **عروة** **والا** **بل** **والعقر** **والفهم** **الا** **ان** **تقوم** **بينة** **للمرأة** **او** **كان** **الرجل** **معروفا**
بمعه **بالعقر** **وهي** **معروفا** **بالفنا** **ينسب** **ملك** **ذلك** **اليها** **ولو** **بالعلم** **م** **بقول** **عرو** **الحياض** **بهم**
للمرأة **وان** **لم** **تش** **بمعه** **فالمعنة** **هو** **عمل** **كل** **كول** **القول** **للمرأة** **في** **بمعه** **للمسئلة** **نساء** **ان** **النساء** **ما** **لم** **بين**

الفتح على سبيل ما في

ولم يرجع عن اضرارها ولا تطلق نفسها قبل الرجوع والرجوع من قوله فضاؤه ان الطلاق
يبرأ المحاكم وهو الذي يتولى ايقاعه ان صلبته الزوجية وانقضى منه الزوج ومن ساء المحاكم امرها ان تو
فهم وعلى هذا القول لا يبرأ ان يوفعه المحاكم او يامرهابه فتوقعه واذا امرهابه بهي نائية عنه في
الحقيقة كما انه هو الذي يبرأ عن الزوج ثم عا حيت امتنع منه فال في عيوب الزوجين من المتبطين فاذا
ثبت ذلك العيب باقرار او بالشك عنه خلفها عليه الامام واليعرفون ذلك اليها هذا هو المشهور من
المذهب روى ابو زيد عن ابن الغائبين انها توفع الطلاق دون امير الامام فال بعض المؤلفين والاول
اصوبه بلغة النهاية وهذا الخلاف الذي في الغيب هو الخلاف الذي في الطلاق بالضرر او بالاباء او بال
لعنف او بالعنف تحت العبد وعسر النفقة ونحو ذلك **فصل في** وعبر من سراج الحنف والرافل ابن
عرفته في عيوب الزوجين انما مر عن المتبطين ما تقدم ابن سطل كون الطلاق بعرض النفقة او غيره
ان اباة الزوج للمحكمة او للمرأة فوب اليه الفاسم ابن سراج وابن عاتق حنبل برواية ابي ريعن ابن الفاسم من
اعتزض فاجل شتمه فلما تمت فالت لا تطلقوا انا اتركه لاجل اعرض له ذلك لا تطلق نفسها متى شئت
بغير سلطان **فصل في** الخبز يري بعرض نفقة الاستعانة بالضرر ما نصم فاذا ثبت هذا العرف وجب للمرأة -
الاخرى بشرطها بعرض الاعراض للزوج **فصل في** اختلاف ان لا يكمل لها ثمة فقبل لها ان تطلق نفسها كل شئ
لها شره وقبل ليس لها ذلك وانما ترجع امرها اليه السلطان فيزجره ولا يطلق عليه حتى ترجع
منه اخرى بل ان ترضى طلق عليه **فصل في** الجعة والاول في كلام النافع هو ما رواه ابو زيد عن ابن
الفاسم واجتبه به ابن عاتق في بعض فتاويه وصوبه ابن مالك ورجحه ابن سطل فوقع عليه فيه وعليه
عقول النافذ في النفقات حيت قال وباختيارها يقع **فصل في** وقعت نازلة من هذا المعنى في حدود
ربعين بعرض المائتين والال في امرأة غلب زوجها ما ثبتت عرو النفقة واجلها القاضي شحوا
بما ترة الشهي حلفت بعرضين كما يجب وطلقت نفسها بغير امر واعتزض وتزوجت وبعود ذلك اطلع
الامام على جعلها فاجاراد بسخ النكاح **فصل في** ما للمفسد من روى ووقع كل من ساء روى من جفها
الوقت وخالفني في ذلك وقلت له السبيل الذي ذلك ان النكاح المختل فيه يفسخ بطلاق احتياكا
للبروج ومراعاة لمن يقول بصحة فخر الطلاق المختل فيه يبرأ من لزومه لا احتياكا ولم مر عن
ابن زياد بن غناب الا ترى ان ابن عرفة جعل لثمة المرأة مفا بلا ولم يغير بكونه بعرضه لثمة لثمة وان من
جعل بمعا الرجوع الى الامام لاسترضائه على القول به المستلزم بقول **فصل في** والافضل يطلق المحاكم او
بامرهابه في جعله صاف ولها السماع من ان المرأة اذا تزوجته على ان لا يكون له امر غير بلدها ان
تختار قبل ان ترجع اليه السلطان ابن سطل قوله لامرته ان تختار قبل الرجوع لم يبرأ منها ان جعلت
جل ذلك ان في الزوج بخبره وان ناز عطا بليس لها ان تختار والافضل هو نفع ابن عرفة بهذا

صرح

صرح في ان ما للمشهور ليس على سبيل التلطية في طلاق بل انما يطلب ذلك انما وكلا
فهل نفسها قبل الرجوع معلوم به ان توفع بل الطلاق انه معلوم به ولو لم يقع بالضرر او بالضرر ونحو
ذلك اذا ثبت انه اذا لم يفي وادعى الحب في شهود الضرر والعيب ونحوها جرحه او غيرها مكن فلما ثبت
بالجبراء ذلك وعجزت المرأة عن الطعن فيه بالطلاق مردودا انه لم يقع في حمله الشرعي وان جرحه بالبيان
ذلك بالطلاق ما في فتوفه الفاضي بعرض ذلك اياما ثم وقع على كلام القضاة التي تقدم الشرع **فصل في** ما هذا
وان ابن رحال استظهر لزوم الطلاق وكذا قال سبيل حنبل بن عبد الصادق في شرحه على الصحيح ورث
المرأة اذا طلقت نفسها من غير رجوع المحاكم لا يطلق طلاقا فال لمن قتل فائق وليه قبل الرجوع **فصل في**
من هذا الفاضي في بالبقاء تحت زوجها الثاني الذي كان عزلها منه والسه اعلم **فصل في** **فصل في** اذا
كان للمرجل زوجتان فالت وطقت احداهما الا ان ياد بران انها تقتصر بالاختراع مع ضرر التمس او ربح
انه لا يبيح بها القول قوله ولا تجادل له طلق لفساد الزمان ونحو هذا استفاض بين قوم صالحين بالزوج
ان يتفقد بعض ثمة معها ولا مفا لثمة انص على ذلك غير واحد من سراج الحنف وفيل بعض من حنبل
هو الذي عليه العمل والافضل بين البوادء والحوافز ويقيم كل واحد بيتا وهو بهذا التام وقت
ولايت القضاء بعرض طاقها الله وكنت افول للزوجية الطالبة لا لغيره ان عزت بك عزت فاعرضها
للمحكمة **فصل في** علم ما مر انها لا تطلق نفسها على القول به ولا يطلقها المحاكم ايضا على مقابلها الا بعرض
الا عراض للزوج فيما ثبت عليه وعجزه عن المعين فيه بل طلقت نفسها او طلق المحاكم قبل الاعراض
بغيره فان ابن عبد الصادق في شرحه المذكور ما تقدم وامد الزوجية اذا ثبتت الضرر وطلقت نفسها
بل ان تحت زوجها بعرض طاقها في الشهود وجرحه مثلا بطلاق مردود **فصل في** في تطلق المحاكم
عليه قبل الاعراض والسه اعلم كما استظهرنا في نقل ونحوها في اختصار المتبطين فيما اذا كان لها
بم شره قال في غير واذا طلقت المرأة نفسها دون اذن المحاكم في الزوج لزمه ما فعلته ان كان مزا
بالشره والمغيب بل ان ترضى وتثبت الشره المذكور بشهود الطلاق او غيره لزمه ايضا بل ان جرح
البينة وعز تزوجت ذلك اليه **فصل في** لا يبرأ من نشر الضرر حيت كان امره عيبا بل كان ضررا بل
حسنا كان لها التطبيق به ولو لم يتي كما مر اول الفصل عن المتبطين وقول **فصل في** ولها التطبيق
بالضرر ولو لم تنسهر البينة بنشره لا يقول عليه بل لا يبرأ من النشر ارجح كان خفيها كمام والرافل
بعضه هو على حجة الحقيقة **فصل في** ولها التطبيق بالضرر اليه اياها حسن والقول الثاني في النفي
صرح في التمس له النشر الا ان كان له امر من الضرر والتضرر ولو كان بينا وحسنا وليس كذلك
في التمس فسال ابن عبد الصادق والمزكور معتزضا على طلاق **فصل في** ما تقدم والعيب قبل تطلق
المرأة نفسها بالضرر الواحد من نحو بل وجهه عنها وطلع كلامه ومسا تفسر التي غير ذلك مثلا

على الطلاق واختلاف في كونه على مال معلوم وبلائي ومان / وتلزم الزوجة المال بالطلاق وان
 او فعل اكثر من طلقة واحدة فلما تلزم الا للاحترار **قسط في الرضا** هو لغة بفتح الراء
 وكسر هاء مع انباء التاء وتر كها من ياد تعجب في لغة فخر ومن ياد ضرب في لغة تملقته واصل
 ملكة يتكلمون بها فالحال في المصباح **عياض** وارضة امه وامرأة مريضه اي لها ولزفره
 جان وصفتها بارضاع الولد قلت مرضعة فقال في الشافعية وما من الصغائر بالاني فحرم على
 تاء استغنى لان اللبقة نص وجب معنى الفعل ينوء التاء زد كذا غرت مرضعة كذا ولز
وعا اعلم انه ان اراد ان يرضع بالغة فيجوز من التاء وان اراد ان يرضع بالبلع فثبت
 التاء فالحال **قسط** على فال ابن عرفة هو وصول لبس مادى لمحل طهنة غزاة اخر لم على تعريفه
 بالوصول السامد للوصول من العجم وغيره لغيرهم بالسقوط والحفنة ولادليل الا مسمى الرضا
 لاني لا بد ان يصل للمجوف من منقذ واسم ولو كذا او سطا وان من انب وهو السقوط بفتح السين لاس
 من عجم او اذن مملو وط الحلق ورد بلا ولا بد ان يحصل في الحفنة الغراء بالبلع والتجني المكننة والابر
 ايضا ان يحصل قبل الاستغناء عنه بالطعام بان استغنى ولو دخل الحولين بلا **وكل من** متبرا
 ومضاد اليه **قسط** صلة الموصول **شرعا** تميز او منصوب على السفاه الخافض وهو اظهر معنى
بالنسب يتعلق بغيره **عقلها** متبرا **من الرضا** حال منه على ضعف **في** بالبناء للمعبر خبر
 المتبرا الثاني والثاني وخبر خبر الاول ودخلت العباء في هذا الخبر لنسب المتبرا بشرط في
 العموم والابها **والحرم** شرعا بالنسب سبع وهي المذكورة في قوله تعالى حرمت عليكم
 امهاتكم **البنات** الحرم من الرضا سبع ايضا اتلان بالاشتراك وهي الام من الرضا والاقت من الر
 ضاع لقوله تعالى وامهاتكم التي ارضعنكم واخواتكم من الرضا علة **الباح** بالنسب هي البنت من
 الرضا **العلمات** منهم **الحالات** منهم **بنت** الاخ منهم **بنت** الاخت لقوله صلى الله عليه وسلم ثم يجرم من
 الرضا ما يجرم من النسب **فلما** كان اللبن يجرم من قبل المرضعة ومن قبل الحمل نزلت المرضعة
 منزلة ام النسب فحرمت على الرضيع هي وبنتها وان سعلت لانها اخواته لغير طبع او بنات اخت
 له واخواتها لانها خلا لاته وامهاتكم وان عليا لانها جارات له ونزل الحمل منزلة الاب
 جرم من قبله على الرضيع ما يجرم عليه من قبل امه النسب **يجرم** على ذلك الرضيع ان كان ذكرا ان
 يتزوج بام ابيه من الرضا وان علة لا تملك جرتة وبابنة ابيه منه لانها اخته وباخت ابيه
 لانها عتمة وبابنة اخته واخيه منه وهنرا وان كان الرضيع انثى فيجرم عليها ان تتزوج وابيها
 منه وبابيه لانه جبرها وان علا وباحه ابيها منه لانه عتمة وباحيها وابن اخيها واختها
 منه وان سعلوا واخروا الام التي ارضعت على اخيه ولا على ابيها وكذا بناتها وخ
 خلاته

خاصة

خاصة ولا الصاحبة اللبن ولصاحبه من وطيه لا يقطع له ولو بعد سنين ثم وقال في الرسالة ومن
 ارضعت صبيها فينات تلك المرأة وبنات جملها ما نفروا وناضرا خواتمه ولاخيه نطاق بناتها وكذا
 نطاقها اذا رضع لبنه وبنتها وانصب **حكا** حاكم ان يرضعها من قبلها وزوجها خالها
 ولحمها ابن السهم عمر فاجعل زيدا عمر وعلم من غيري اطلاقا لكل من يجرم على عمر وعمر على زيدا ويأتي
قول في النكاح وحرم اصوله وبصوله في كل ما تفرع من ابنا زيدا بجميع حكم ابيه من زيدا وكذا ابن
 زيدا رطاعا اي مريضه في نسبه فحلال اصول زيدا واخواته بلا غير وعليهم طهروا واخواتها وابناؤها من
 اجل رطاع زيدا ان كان هناك نسب اخر للمرضعة من مصاهرة او رطاع فزاد والا فلا **بالجدة** بلا
 لرضيعه وبروعه نسبيا ورفا على جبره وعليهم المرضعة وبروعها نسبيا ورفا على كذا الجبر وعليهم
 لها نسبيا ورفا على كذا اصول بعلمها وبروعه من غيرها نسبيا ورفا على كذا الاصول او اسجل الجروع
 في الجميع وكذا الجبر وعليهم هو نسبها وحواشي بعلمها واما ابنا هو نسبها فبالحكم موال الرضيع فضلا على
 وبروعه كالنسب **اما** اصول الرضيع وحواشيه نسبيا ورفا على جبره وعليهم المرضعة ولا يورثها ولا
 اصولها ولا حواشيه وهم المستثنون في كذا **و** ان يلق بسا اعترا من ابن عرفة على ابن دفيق العيون
 الاستثناء والنزاهة **قسط** بقوله الامم اخيت في في الورقة السابعة والعشرين من النسخة المعيار
 واعتراضه منافقة لطيفة لا غير **بالجدة** جوجم اعتراضه ان قوله عليه السلام يجرم بالرضا في ابي نسب التي
 طلقها بالبناء ونسبته ولا رضاء بينه وبين ام اخيت من الرضا بلع ترخل معنى حتى يتجلى الى استثناءها او
 اخيت من النسب فحرم من جهة كونها او اخيت بل من جهة انها ام او زوجة ابيها وهنرا او الماعل
وان امر شرط الزوج **بما** على **بالرضا** يتعلق بفعل الشرط **بما** متبرا **على** الاقرار بالمعبر من **في**
مبعض النكاح يتعلق بالجنس الذي هو قوله **داع** والجدة جواد الشرط لفت عليه العباء لانه لا يصلح ان يكون شرط
 وكذا هو النكاح انه بعضه وهو باطل الرخول وهو كذا وسببا علم ما اذا ابي ولا يثبت بينه ولو رجا
 وامرأة او امرأتين ان يفسا بانه بعضه ايضا بعد الاعزاز والعجز عن المرفوع كما بعضه مما قبل هذا لان
 مبسوخ بالبنية والاشية لهما قبل البناء وان بعضه بعد الصواب كله بخلاف ما اذا مبسوخ بالافراق فلهذا الظل
 بعوه والنصف قبله كما افاد **ويلزم** بالنسب **الصرا** فاعلم **بالبناء** يتعلق بيلزوم والجدة في حال جرم معطوبة
 على بعضه **ونصفه** متبرا خبره قوله **من قبل** **البناء** والجدة معطوبة على الجدة قبلها اي بما في **داع** التي مبسوخ
 النكاح والى لزوم كل الصراي بالبناء ولزوم نصفه من قبل البناء **داع** في الاقرار قبل البناء ام
 على انه انما امر ليسفط عنه نص الصراي ولو لم يكن عليه شيء اذا افاد بنية على ما ادعاء من الرضا او على
 انه كان يغني قبل العفرا او صرفته الصراي دعوا كما في المتبينة **قسط** يتعلق بفعل مفر **بالا** **و** يتعلق
 بذلك المفر **منها** يتعلق بالافاق **معا** حال اي كذا بعضه ما تفرها معا وكذا هو في امهات قبل العفرا بعوه

منه اذا خلاها المرأة او نساء وان سمعوا منها من غير ان يراها او يسمعها او يلمسها
ان يلمسها في ذلك قال ابن حبيب وهو عنده من الحكم هو قوله في ج عن قولهم وقرو في الاعتراف
في قولهم انظر قولهم والمفهوم والظاهر انه لا يفهم من قوله بل غير ذلك اذا ادعى عرفه فليكن
وترك وقت ولا ينفذ عظم الفضا سنة ثمانية واربعين بعد المائتين والالف في زوج ادعى عرفه فليكن
واذ عت هي اعترافه فيكون الزوج واوليا بها ما تنفر من ركنها لم يملكها فربما جعلها في المخلع
فيل الصراي واكثر فلا من كسنت سنة ثمانية عشر مبيلا بمثلها سنة الزينون فلا اذا باء امرأة فلفها زوجها
كلاهما فيزوجها وحبها ضعيفا لا يملكها فيزوج الزوج المزوج انما انزاعه عن نفسه وما ملكته اليها
متر بمفرا ما غيب مسكنة فيها ودعته واذا عت هوانه يزوجها وبضربها اذا اختلها بها فليكن
الفاضي مع امير فذكر الامير انهما ارادة النكاح والنكاح لم لا وتصريح صراحا مرعنة انه يزوجها
وبضربها وان ذلك من قبلها التراجع للزوج الاول وان يقل شرط وجاعلم يعود على المعترف وطيب
بعل وجاعل انشاء طرو يتعلو بما قبله الامر مضاد اليه بقوله مقترع مع البين يتعلو بنحو حال
مقتضيه في الرجلته جواب الشرط ومقتضاها ان المعترف اذا اقر بالاعتراف واجل للزوج سنة ثمانية
فلا في انشاء الاجل او بعرضه الا اعترافه وطيبها في الاجل والقول بيمينه ما اراد على الوطء بعرضه
يصح في حقه بطل ان المعترف يصح في بقية الاعتراف انما كمل يصح في زواله بعرضه الا اقر به
وعرضه ان ادعى فيها الوطء بيمينه فان نكل صلبت ولا يثبت ومنع بضع النساء منبها للمفعول
نقل بقوله الثاني من راي الباعل وهو المفعول الاول في قوله حلت من راي طيبته شرطه والضمير
المنصوب للانفاق والجواب من قوله واللائحة عليه في حال الاجل يتعلو بالاعتراف في المعنى ان الزوج
التي انجم على الرضول اذا طلبت الانفاق من زوجها الموجب سنة للزوج فلا تقدر منه لان النفقة في مقابلته
الاستمتاع وهي من منعت نفسها منه لسبب الافتراق للزوج على دفعه وكان ذلك معزورا في الجلاو
المعسر بالصراي الزنا منعت زوجته نفسها حتى يودي صرافها جلاها النفقة اذ لعلمه ما وليت
ومعهم قوله لم نزل انه اذا دخل في النفقة واجبة عليه وهو ذلك قوله من نزل في من لم يغير على
الرضول وهي زوجة المجزوم والمبروم والمجنون كما امر في بقية من ان زوجته المعترف لها النفقة
اذا ادعت للرضول في الجلاو بطل من زوجة المجنون والمجزوم والمبروم والمعترف يجب لها النفقة
بالرضول او بالرضا وله بان منعت وامرته منعت نفسها من الرضول واجل الزوج سنة للزوج جلا نفقة
لها في المجنون والمجزوم والمبروم في الجلاو الاعتراف ببلها النفقة لا تقدر من الاستمتاع كما امر الا ان لا يفر
الحاكم على جبرها فينفذ نفقتها للمنفوز واستنفاها في عدم وجوب النفقة في الاعتراف مع
الفرقة على جبرها على التفتين معترف والعيب مقترع الرجال صفة لم من قبل البناء يتعلو

بعضه

بعضه حاله حاله موهود او حاد ثلا من قبل البناء ويعرض معطوف على الذي قبله الرد مقترع
كان به يتعلو بالغير الذي هو قوله تعين وتعلو الذي قبله الرد المقترع كما في ردنا اولى من تعلوها بقوله
تعين اذ المفهوم ان العيب الموجود او الحاد قبل البناء ويعرض بتعريف الرد وعرض مقول تعين
يؤدى بالعموم ان تعين الرد به قبل البناء ويعرض ايضا فيجزيه من ثلثة لرائة الاول عليه ولو فرائسها
بالبناء والبناء المتناكحت في كل اولى لها يقتضيه لفظ التعيين من وجوب الذي وان رضى مقناه
ان العيب الكاين بالرجال سواء حررت بعد العفرا وكان موجودا قبله او حررت بعد البناء وان الزوج
الرد به مقوله من قبل البناء سالما لم حررت قبل العفرا ويعرض وقبل البناء لان الفلينة حررت منعه وعليه
فيكون قول الائمة وبالغير الزوج والكثير في مستغنى عنه بما هنا فيجوز ان يكون نكاح هذا على الحاد
بعد العفرا كان قبل البناء او بعرضه فيجوز بناء على ما كان موجودا قبل العفرا ان يكون الصواب انما
قوله الائمة والحادث الا ان يرا به ما كان حادنا قبل العفرا ويراد بالغير ما كان خلفه وما ذكره الناطق
هو الراجح من احوال اربعة نكاحا لا اختيارا ولا مبيلا حررت بعد العفرا في نكاحها هذا الخبر
ان حررت به برى بتجديد النكاح لان البرى اليسير لصدور قوله ويعرض عيب الاعتراف
الحادث بعد البناء والوكء وهو لا يرد به استثناء بقوله الا حرف استثناء اعترافا منصوب على
الاستثناء والا فرب انه على نزع الخافض اذ المعنى ويرد الزوج بطل عيب الاعتراف كان تامم
بعضه وجبر حررت وجاعلم ضمير الاعتراف يتعلو بطلان ما مصر رية دخل صلتها اي بعد دخول
والوكء جلا جرح على المصدر المؤول من يتعلو بحصله بعل امر وضمير مفعول الاول مرة
تصير مصل في محل نصب على انه مفعول ثان بها في التفريه الا اعترافا حررت قوله ويعرض وطيبها
ان الوطء حصل منه مرة وحررت بلاء به وهي مصينة نزلت بها وهذا اذا لم ينسب في ادخاله على نبي
كثير به دوا ليقطع به لذة النساء او شر به لعلاج علة وهو عالج او نكاح انه يلزم منه ذلك او قطع
ذكره عمر او لعلة نزلت به بطلان لها الخيار بانفاق كما في ضيق وصل الاعتراف الجب والخصاء والكبر
المانع من الوطء حيث لم يرض ذلك على نجس لانه لم يقصر الاضار بها فلو قال الجب كان في تسمل ذلك
ونزلت مسئلة وهي ان رجلا كان بطلان زوجته وكلا مقتدا ان ان عرض له ما منهم الا بلعاج بحيث اذا
اراد بسفينة الماء وزال انعامه فاجتبت فيها بملح واقتل فيمير اذ استمراد انما افت بيرة بفيل
لها الفياح وفيل الاقلام لها لانه لم يعقر ولا هو كما مع رجانه وانظر ما يلائم في الابلاء عن قوله وان شرت
التاوك للوطء معه في وبالفرع يتعلو يرد الزوج مقترع مقترع معطوف على الفرع يرد بالبناء
للمفعول خبر المبتدأ والحادث اليسير معطوف على قوله الفرع هذا البيت مستغنى عنه الاعلى
الامتثال الثاني المتفرع بلو حرمه ابر بقوله الا بقوله كذا امره برون مقترع بلاكلاي منه في

بعضه

المشهور لا جاد في فصل من كلامه انه يستثنى من العيب الحاد بالزوج بعور العفوة شيطان الاعتزاف
بعور الولد والبرص البسيط فلا خيار في هذا الزوج وهو معنى قول **ولها** فقط الذي جازم اليه وان
والبرص المقيح الحاد يفرق لا يكاد يفرق في معجمهم قوله المقيح المودع بر الجنته ان غير المقيح لا خيار
وهو مادي النقيح معجمهم قوله الحاد يفرق اي بعور العفوة المبرم القوم بالرجل يرد به قليلا كان او كثيرا
وهو ظاهر تعليل النكاح ايضا لانه انما يفرق في هذا الجاد بعور العفوة وقيل لا خيار لها في البرص
الغليظ وكذا في **اما** الجازم بلاني بين قليل وكثير واما المزار على تحقق وجوده كما مر عن قوله
كذلك الجنون والجنون في **زوجته** متروك متروك على المعرفة وهو الزوج في البيت قبله
بما يتعلق بغيره خبر لا يترد بسا بق **لعفوة** يتطوع بسا بق وهو متروك على العيب المزي
كذلك **زوج** يتعلق بالخبر الزنا هو قوله **واقعة من بعور** حال من المتروك اي والعيب حال لونه حاد كذا بالزوج
بعور العفوة لانه قد ادعى العفوة **الحاد** حال من الزوجية تزد بالفرع من الجنون والجنون او
لبرص قليلا كان او كثيرا الحاد هو ظاهر النقيح كذا تزد بالفرع من داء البرص من عيب ونحوه ولا تزد
بالعيب الحاد بعور العفوة مخرج كان او غير قليلا كان او كثيرا وهو مصيبة تزلت بالزوج
اما الزوج جانه يرد بالفرع من العيوب ولو جازما او برصا فكل على ظاهر النقيح وهو اصر فويل
كما مر **كذلك** بالحاد منها بعور العفوة الا ان يكون فواعتراف حصل بعور الولد او برصا قليلا
انما الذي يعقب داء البرص بالنسبة للمرأة فقال **والزنى** يستكون النساء للضرورة متروك **داء البرص**
خبره **في النساء** يتطوع بالزنى او في موضع الحال منه **ويحتمل** ان يكون داء البرص متروك او النساء يتطوع
به والزنى خبره **فالفرق** تنسيب وكذا التنسيب لا يتعلق بك كما مر **والعقل** معطوف عليه وكل مندا
يستكون العين للضرورة والاصل الفصح كالزنى **والافضاء** معطوف ايضا **المعنى** ان الزنى من داء ج
النساء كما ان الفز والعقل والافضاء كذا في بيئنا للزوج النجاس بسا بق **العفوة** من ذلك **والزنى**
انما هو مسلك الذكر والتمام في بيت اليمثل معم الولد الا انه انما هو مسلك امك علاجهم وجعظم بلا
والفرق شيء يزد في زوج المرأة ينسب من النساء تناز يكون على ما يعسر علاجهم وتارة لهما بلا يعسر
العقل لم يزد في قبالها ينسب اذ في الرجل واليصل غالب من رشح **والافضاء** اقتطاع مسلكي الزنى والبول حتى
يجري مسلكا واحدا او اخرى مسلك البول والغايط وها هو النقيح انه يجتمع بهما ذكر ولو فذلك وقع وهو
كذلك خلافا لابر حبيب **اعلم** ان مسلك الذكر هو مخرج النجس والبول والمنى وجوز مسلك الذكر تغيب مثل
احليل الرجل وهو مخرج البول وبين هذا النقيح وموضع الذكر حليمة رفيعة فبان زانته معهما **والافضاء** وهو
مخرج البول حليمة رفيعة مثل ورفقة بين السعيين والسعي ان يحيطا بالجميع فتلك الجملة الرفيق يقطع
منها في المختل للمرأة **ومعهم** من اقتصر النقيح على الاربعة انه لا خيار له بالاستحاضة ولا يقطع النقيح

ولا يحرق

ولا يحرق النار ولا يكون فصلا عجزا فانية او صغير مجرا ولا بالنجس وهو من العرج لاني المذهب في الاخير
انه عيب خلافا للابنة الثالثة واقتصر في المتبليية ايضا على ان الاستحاضة وحرق النار يوجبان النجاس
وكذا نقل البرز عن النخعي **واما** اقتصر العفوة فلا خيار له به على المشهور خلافا للنخعي فملاو السعي وتفرغ
الكلام على العفوية او العقل فانه هناك **تيسر** **الاول** سكت الناقص هنا عن ناجيل
الزنى وكذا ونحوها للرداء لتفرغ الاستحاضة اليه في قوله **وسواها** الا يكون الا جلا لهن الاماير والموجل
وتفرغ قول **والجنته** الزنا والرداء لا يجتهد ولا يوجب عيبا ان كان خلقة في فصل في المتبليية واذا
كان الزنى من جهة المختل اي المختل فانه يبيد على ما اجتبت المرأة او حرمت اذا افلا النساء ان ذلك
لا يضرها وان كان خلقة فلا خيار على البطل ان ابنته وبغير الزوج بلان رخصت بالباطل فلا خيار له ونحوه في
التبصرة العرفونية والمخفي زيادة تفصيل وهو ان لم يكن عليها في القطع ضرر ولا عيب في الاصابة بعور
كذلك القول قول من دعا اليه منها وان خلفها بعور فلا خيار له لزمه الفصح وان لم يمتد بخلقة بلان على
وان كان في القطع ضرر ولا عيب بعور خير تدونه وعكس خبره ونها وان كان فيه ضرر وعيب
في الاصابة خير كل من عجزا في ذلك في السائل مقتصر عليه والفرق في التفصيل المنقول **الثاني**
اذا ادعى انها زنا وادعت هي عنته وانما لا عيب بها فان النساء ينظرن اليها بلان صرفته كان
له الخيار الا ان تزد التواو فينوب بالاجتهاد فله ان يخطب ونقله البرز **الثالث** قال في التبصرة
واذا جعل الزوج بزوجته ما يوجب الفضا لها منه وكان كسلا في النجاس عليها منه اذا اقتضت منه
بلانها تعلق عليه يعني ويقتض منه اي يجعله ذلك يوجب لها الخيار في العيوب السابقة **والزنى** بل
لبناء للمعقول **من عي** يتطوع به **والسائل** ونحوه معطوف على **الابنة** استثناء مفرغ والاد
يعني مع **يستدل** بالنساء للمعقول صفة السرور اي لا تزد المرأة بشيء من العمى والسائل والعور والافاء
ونحو ذلك من غير العيوب الاربعة التي هي الجنون والجنون والبرص وداء العرج الامع استثناء السلامة
من ذلك النساء الخاف كاستثناءه كونهن سليمة من العمى او البكم او العرج او الافاء فيعجزها الجلاو
ذلك او استثناءه انها سليمة من العمى في جسمها ولم يزد علم ردها في كماله المتبليية بما مر من العمى
ونحوه بل لو بالسرور على ما للمتيقن واداء بر عرفة بلان لفظ السلامة من الجسم لا يدل على نقي السو
اداء بر عرفة وفيها ان وجرها سوداء او عور او عيبا لم تزد ولا تفر بغير العيوب الاربعة الا ان
يستدل السلامة منه **فلنت** بلان سرور انها عجيبة بوجها عيبا او سلاء او مقعرة ابرها
بذلك قال نعم اذا استرخم على من انكحها ايها هو بقوله نعم اذا استرخم ثم اي اذا استرخم الزوج على
الولي الصحة بل للبط وكنت ذلك بداء او عيبا او لم يولد السرور الا من قوله في الوبيقة عجيبة
العقل والبرص فتوجب على خلاف ذلك ونحوه رسال العرفيين لم يفتقر ولا لم يحققوا لكون الزوج

195

استمر ذلك بل لعل في نبوة الرد في ذلك وعمره نبوته فحري العادة ان من تليق الموقوف ترد للباقي
وابرأ من زير والى المسئلة من اصلها **الشر** بقوله وبغير هذا الى العيوب الاربع ان شر السامنة
ولو بوجه الولي عن الخليفة وفي الرد ان شر الحق ترد لا يملك الحق كالفروع والسواد من بين وثق
بهم في ظاهر النسخ كالمرونة والخصم ان العرف ليس كشر هذا وهو ظاهر في السبع وعلل الرد
ان النسخ مبنى على المكارمة **فتبين** ان شره كونه ذاتا في قوله كذا او جميل ولو بوجه
الولي يوجب الخيال للزوج اذا وجبها على خلاف ذلك كما في ابر عرفة **والزوج** متبرا **حيث** ظرف مفق
معنى الشره كما في الشره منصوب بجوابه **لم يجر** حاله حاله في باطنه **حيث** متبرا **مفعول** كان ليحيز وجلة
لم يجر جواب جيب ومفعول محذوف اي بالنبوة **الابا** **الشر** استثناء مفرغ **عزرا** مفعول بالشره
والجمل من حيث وجوبها على حاله مع غير المتبراة **المعنى** ان الزوج اذا تزوج امرأة فوجبه لها ثيبا ما
لا يرد لها بالنبوة في حال من الاحوال سواء لم يستمر كشره او استمر كشره الا في حال استمره
كونها عزرا وهي التي لا زالت تجتمع بها ولم تسقط بمنزلة اطلاق استمره ذلك واستمره ما في معناه
عزرا ولو بوجه الولي عن الخليفة كما في ابر عرفة كخليفة او بنت اوطان العرف اطلاق البكر على العزرا
كما عزرا البوع فوجبه لها ساقطة العزرة بنسخ او غيره من وثبة ونحوها كان له الرد على المستهور
خلافا للفاقي والعرف كشره فاذا اصرها صراى البكر لها ما يصنع للبكر ونحوها ثيبا ما علم الرد
وان لم يستمر كشره **فتبين** اعلم ان البكر في النسخ كذا في ابر عرفة عن ابر عرفة ونحوه في الشر هي التي لم يكن
لها زوج ولو لم تكن لها عزرة **ف** ان بعض سراج الحق هي عن البغضاء التي لم تولد بعزرا
او باسرى صرى الصحيح وعلى هذا الاخير فيجعل النسخ بديل البنت بعزرا وظهر النسخ ان الزوج لا يعزرا
بل لجهل وان جهل معنى البكر في اللغة بل كنهها انها العزرا وان كان بما يجمل البناء ونسب وهو
كذلك حيث لا عرف في اطلاق البكر على العزرا كما يغيره ابر عرفة وانما كان لا يرجع اذا استمره البكره وب
عرف في اطلاقها على العزرا لانه حيث لا عرف ينصرف اللفظ الى معناه لغة اعم من ان تكون عزرا تسقط
بنزني او بغيره او وثبة او ثقبى او غير ذلك **ولا يفت** ال جملة على معناه لغة يقتضيه الذي بهجرت نفق
عزرا **النسخ** **لا** انقول نفق عفر النسخ بهجرت من غير ذلك ولا غرضية فيه فلا جارية لشره انتفاع
بما قصروا الشره للتم لم تولد بنسخ **ولا** كان ما قبل الاستثناء صادقا بصورتين بما اذا استمره
البكره وبما اذا لم يستمر كشره كما مر وكذا في البكر هي التي لم تولد بنسخ **اخرج** من صورة الاستمره
مفقه ما اذا وجبت بنسخ مفعول **ما** ظرفية مصرية **لم يزل** حاله وهو مضارع ان الربط على **عزرا**
تفاه مفعول به والعزرة في العين سائر فيق على **التم** **نسخ** ما على بزل **مستهم** صفة لنسخ **ما**
لرد **مستباح** متبرا وخبر والجملة جواب شيك مفرأ **ما** ان اهل النسخ **ما** **المعنى** ان الزوج اذا
استمره

استمره البكره وهي التي لم تولد بنسخ وهن فوجبت به **فتبين** **مطل** من كلامه انه اذا لم يستمر كشره
كنهها بكره فلا رد له وجبت بنسخ او بنزني او سقطت عزرتها بغير ذلك وان استمره البكره فلا رد له ايضا لان
زالته عن عزرتها بنسخ كتم عنه فان لم يثبت عنه فلا رد له ايضا وان استمره عزرا او ما في معناه رد لها بكره نبوته
ح ما طحا على ما الرد به والنبوة الا ان يقول عزرا وفي بغير ترد في ما فنصر النسخ في البكر على امر التي رد
لانه المنصوص له ان استمره البكره كشره العزرا او لا بطلان في بعض
الموقفين فمعه انه ان لم يجرها في اي لم يجرها موطوعة بنسخ فلا رد له بالنبوة مع استمره البكره ومع
عزرا استمره كشره اصلا ما لم يزل عزرتها بنسخ كتم عنه فوجبه لها مع استمره البكره وقوله **مستهم** اي طمته
هي او وليها او غيرها من غير ان لا يرد لها نبوته بنسخ النسخ ولو علم بها الولي وكتمها والزوج **ح** انه اذا
علم وكتم فللزوج الرد على الاصح وبما في ردنا سقط الاستدلال عنه بل كلامه بوجه ان له الرد بنسخ وعفر
نسخ عليها ولو لم تولد لغيره انهم حملوا البكر على معناه لغة وليس ذلك مراد النسخ ولا ادى للترافع
كلامه لانه ان حملنا البكر على المعنى اللغوي اقتضى ان يرد لها بنسخ عزرا بنسخ عزرا حيث كانت عزرا فاجبت
عزرا **لان** **قوله** ما لم يزل عزرتها بنسخ لم يقتض ان يرد له بنسخ عفر النسخ حيث كانت عزرا فاجبت
بما تخلف من ذلك وهو حمل البكر على كلامه على البكر التي لم تولد بنسخ ان نفق عفر النسخ بهجرت لا يعزرا
ضاحيا وجب الاستمره انتفاعيه والله اعلم **فتبين** **الاول** لا أثر على الزوج فيما حدث عنها انها
غير عزرا والاعلان ان العزرة فترت بول بسفطة ونحوها **لان** يقولون ان البكره او يقولون بوجدها مفتقة
لان لعل الافتضا في بشعر بغير البكره **ق** وقولت جيبه بل الافتضا في لا يستمره الزنى حتى يكون
فرا لا يجوز ان يكون من زوج **المسألة** اذا كثر في دعوى النبوة وزعمت انها عزرا **لان** او هو زال
عزرتها بالمشهور انها تصوي في صورتين **ييمين** **ح** وطقت هي او ابوها ان كانت تسعيه والابن
هذا النسوة كذا في العمل ان النساء ينفن البكر في الصورتين كما مر **قال** في اللامية والزوج النسوة اجملا
ولا معصوم والنسوة بل في الرجل ينفن البكر في الصورتين كما مر عن ابر عرفة او البكره او البكره او البكره
مر **الشر** **اي** اذا شره اخلا عزرا او ما في معناه او اصرها صرا على ما مر فسقطت عزرتها بنبوته
او زنى ونحوها فان تصادف على صرود ذلك بعزرا او قامت به بنية بعض طمته بنزني او بغيره ويزم جميع
الصراى ان دخل ونصعبه اخلق فيل الرخو كما في جواب لا يزل من المنقول **ح** ويمر ويدل ايضا قول النسخ
ببكره وهو الزوج **اي** من بعزرا **ق** المرونة في ثياب الزوج عمره ان ينفن البكره بالبناء وانفرد
جهلا وصرفته بافها زنت وانما هو طمته عزرا ولا يلحقه الولد ولا العرف فيه بل القاسم وهو زوجة النساء طلق
او امسك **المتبر** طلق مفعول البكره انما طلق ولم ينفن البكره **ق** يدل على انه لا ينفن البكره لان البكره
انه لم ينفن البكره والظاهر انه قد بعزرا او ضمها المحرك **اي** القول للولي وللزوج في حمل المحرك

وينبغي انفساء للبيعي علم ما به العمل وان مضت مئة النطوق ولم يعد امره بالطلاق فان لم يفعل طلق المحل
عليه ومثل المحل من يقع مقامه من طلاق البكر عن بقره والبيعة اطلاقا هي تغيب الحسنة والقبل
واقضاض البكر في الفاسد سواء المولى من امراته عن يمينه ورجع اليها وبعثته الغاية العينة
الرجوع ومنه الجب بعذر الزوال للطلاق يرجع بعذر ما به بقوله حيث لا يفي الامانة من قبل العينة
بكلامه على معناه اللغو بل هو الواجب ليعلم التغيب الموقوف وتجهيل الخنك كعقو المولى ببقته
او بغيره كيجي او يدخل الزار ونحو ذلك في قول الايلاء بنو الملك من طلق بعنفه وتجهيل الخنك وتجهيل
ما يكفره ان قال وطلق عليه ان قال الا لا طلاق ولا طلاق ولا خنك بقره في الا انه اذا اخل الطلاق وتجهيل
الخنك ونحوه واستمر على ترك الولد فيطلق عليه في الضرر كما يثبت في قوله وان شئت التارك للولد
مع **وعاد** من غير ان يزوج عله في قوله **للوطء** وقوله **للنساء** يتعلق بالوطء ليس بفعل تام
ضمير مفرغ واللام بمعنى على **كالبيع** خبر من غير ان يزوج والجملة معتدلة بقره والسمها **من البلاء** اسم ليس
مفرد ومن الزانية والتفويض وعاد لوطء النساء ليس عليه ايلاء وذلك كالبيع العلق والحيود والعيس
والمعتز في الحي او كانت الزوجة لا تطيق الولد لصغر وهزاله مما يوقل فخت الخاف ومعهوم
فول خ يتصور وقاعه وخر ان كانت الزوجة مرضعة وزعم اربلاء كما لا صلاح الولد وقال الجمع
ينعقد ايلاء الخنك وهو انفس لان لها حلق الوطء ولا حول للولد في تركه لقول النبي صلى الله عليه وسلم
انه لا يضر قاله في المتنيبية وشمل قوله وعاد في ما اذا كان عاد ماله وقت الايلاء وعن اهل مير
فول كلامه اداء الى وهو جمع فيجب او خصى او اعترض في انشاء الاجل فانه لا يطل بالبيعة **واجل**
المولى من غير خبر **شهور اربعة** لقوله تعالى للزبي بولون التي سمع عليه وهو الضرر وما العبر
بسياسة انه يوجب تصدك فاذا انقضى الاجل اوقعه المحل في ولا يرد على الا طر شيئا فان اذ الى اخبر
المحل المتر بعذر المتر كما هو ويكون ذلك في ايلاء بعضه من غير وقال الا لا طلاق مكانها ان لم يتركها
بالمقام معه فان رضى بالمقام فليها القيام بعذر طليق نفسها من غير استئذان واجل وكره الامانة
المعتز في لها القيام بعذر الرضى ولا يستندان له اجل فخلو العسر بالنفقة اذا سقطت حقها فقامت
بلا تطلق الا بعذر اجل وان **ان شئت التارك** فعل وفاعل **للوطء** يتعلق بالتارك **مع** يتعلق بالتارك
وضمير المحل على ترك الولد **فإذا** يتعلق بالتارك ايضا والامانة للتأجيل الموقوف **حيث** ظرف مفعول
معنى التارك خاف من نفسه متصوفا بجوابه المهر والامانة عليه **الترك** من غير خبر موقوف اي يجب
الترك موقوف على كونه **فصل** في مقصود الايلاء عز **للضرر** يتعلق بغيره فيطلق عليه للضرر في الزوجة
من غير ما يتعلق بترك المقر ايضا **وما** **الزجر** حال او مضافية **بعذر** **تلقو** يتعلق بالمقر ايضا
يختص ان معطوف على الواو الخوف والعاطفة وهو الضيق والمعنى التارك للوطء بغير يمين يشترط مع
المولى

المولى في التأجيل في اربعة اشهر حسب الترت موقوف فصرا ويطلق عليه بعذر للضرر من بعد ان
ينجز المحل ولم ينجز من بعد تلوم والبعثرة طرقت وتنسحب فيصرف بالزجر في التأجيل بعذر وبلا
تلقو قبله وبغيره ايضا وتجهيل ان يكون قوله وبغير تلوم منقطعاً عما قبله مضافاً له على خبره والقول
اي وبلا تطلق عليه بعذر تلوم بلا جهاد بلا تخير بلا اجاب يستفاد من كلامه قول آخر هذا التارك
للوطء بلا يمين ولا عز لا يفي بالمولى في اجمل المنذور والثلث انه لا يفي به بل يتلوم له المحل بغير اقل
الايلاء او اقل او اكثر والقول الاول هو قول مالك ودرج عليه ابن الحاجب والثالث مذهب المرونية وهو
المستهور وعليه **درج** في بقوله واجتهد وطلق لا عز لا ولا يثبت او ترك الوطء ضرراً او غايباً
وقال ابن سملون فان ترك الوطء حاضراً من غير طلاق امر بوطءها مرة بعذر في ما تسمى على ذلك في
بينهما بعذر التلقو وقيل بعذر اجل الايلاء وهو باعتراف الناطق القول في كلامه تبعاً لابن الحاجب وقوله فصرا
اي بلا عز كما مر ولا يثبت في هذا اذا لم يفسد التارك الضرر كما هو المتبادر منه لانه يطلق بالتارك سواء
فصربه ام لا كما في المرونية وتجهيلها ولزاجعنا قوله للضرر يتعلق بمقر لا بقوله فصرا وايضا فان
ترك الوطء مع الغرة عليه تنصربه الزوجة فصربه ضررها لا وهي مصروفة في ضررها بترك
وطءه فان حاضراً او غايباً بلغته الثابتة او لم تبلغه على ما يلائم كما نصرت انها خفيت الزنى
بترك وطءه اذ كل ذلك لا يعلم الا منها وقد علمت هذا المحل جلي في الحاضر والغايب وما علمه الامانة
الغايب المعلوم الموضوع اذا دامت نفقة من مال الغايب او من منطوع عليه وفاتت بجفائها
الوطء فقط لا تجاب لرعواها الا بالثابت غيبته كسنة على طاهر المرونية او اكثر من ذلك ليس علمه
لغيره بل في ابر عرفة وح يثبت له المحل ان كان عن مسافة تبلغه الثابتة اما افر او حيل زوجته
البك او طلق كما كتب عمر بن عبد العزيز بن ترك لغوم غابوا الخرسان بل لم يفعل طلق عليه بعذر التلقو
له بلا جهاد ولا يطلق على غايب قبل الكتب اليه الا اذا كان محبب لا تبلغه الثابتة لانقطاع
الطرق او كانت تبلغه ولا يثبت من معرفة الخط ولا تقبل الشهادة بغير الزينة اذا كانت
معرفة الخط فليها التطليق وزيب منه في الايلاء من حيث ايدوه هو محمول على انه ترك الغرة ولو
جنبه اختياراً كما هو في عن الخمي **جواب** المازي المنقول في التماس من النخبة المعيار
وقيل النفقات من الزجر في ترك المحل بطلاق زوجة الغايب الزجر لا يثبت المحل كما يكون فزجره من ضرر
او اعتقال ونحوه مما قبله على الاختيار المنذور وما علمه المحل كحق بطلاق امراته وعل عليه
بما مر منها انه فزنت عنه ان الزوج الغايب بلا انفس عن منوع من دخول الزوجة التي هي
بفجسته وان زوجته محتاجة اليه وان عليها المضرة في بقاءها بالزوج وانها رغبة في طلاق زو
جهما الرغبة السريفة كما علمه ايضا فانه والاراعار المولى بالانفس جتفر له المكنان وانقطاع

جواب المازي في رد المحل
بطلاق زوجته الغايب

الانساب والافعال والى تركه بترك سببه لانه من الامور التي فعل السارح بالسنة عليها القول عليه
السلام من اجاب شيئا من هذه الافعال ان لم يثبتها ما يستحقه الله ويستحب له فلا فساد ان لم تثبت
تثبتها بنفسه فان وقع بسببه صرعا ووجب له وجوب دفع معرة الفروع والحق في المعيار عن
اكثر من اربع العرة ان شهادة الرجل على زوجته بروية الزنى مكروهة اذ لا يغير اكثر من العرف مع
السنة افضل وامر شهادة انه على نفي الحمل فواجب اليها بلقي بنفسه ما ليس منه وفواليد الهند
احياء سنة نوزح في هذا الشيخ ممراده احياء ايا اذ فتقيد السنة وادبها لانه مطلوب
العمل وهو كقولهم طلاق السنة وفالبرز في مراده صفة اللعان اذ احياء صفة وفراغني له
تعلي عنه بما ذكر من صفة الفروع والسنة اولي وانما يتبين بهذا الكلام حيث عوتب فلا وفرا
وقع من الامير ايجي رحمه الله تعالى ولا عتبا في ما ذكر من الزينة ووقع بعد ذلك مرة اخرى وما
غرابته في وقوع سببه في هذا الزمان لكثرة الفساد نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن
قلت وفروغ ايضا مرار بعد الاربعين والمانين والالعجماء التي يبر من جاس صانها الله واذ
علمت ما ذكر من وجوبه فعمله لا مقيم من الزفاف ونظم العمل من العمل جرى بترك اللعان مطلقا من
جاس وغيره لا يعمل عليه لانه خلاف الكتب والسنة وما ابعث من جريد العمل بحسب الزنى هو ترك
الواجب ولذا اعترض بسببه عبر العزير الهالك العمل المذكور **وانما المحصر للزوج** خبر عن المحصر
المزول من قوله ان **يلتفتا بنفي حمل** يتعلق بالامتناع من الجنين او بروية معطوف على نفي الزنى
مضاو اليه والمحصر منصب على العجور وان مع الفروع والحق ايا وانما اللعان طاب للزوج الغير
كسب بنفي حمل مع ادعاء الاستبراء او بروية الزنى لا يغيرها من غير ذوق بغير روية ولا نفي حمل او
بنفي حمل الامع ادعاء استبراء وعمر اللعان بغير الفروع هو امر المشهور في قولهم **ويمنع حره**
بغير الفروع ولعانه خلاف ما فنصر الناطق على ذلك وقوله الزوج حقيقة او مكمل ميرخل لعان
الواطي بالسببه جلانه يلاع عن نفي الحمل منه وان لم يزل زواجا لكان الولد لاحقا به ان لم يلاع
ورده عنه المحركان في حكم الزوج والخلق في الزوج فيسمل الحر والعبر والعاصي دخلا والافان نظام
صحيح او باسرا ولو صمها على مسامحة كخامسة ولا يسمها الا بالانكاح لانها لا تعرف لهم الا ان يترابوا
البناء فيحكم بينهم بغيرها وقوله بنفي حمل ايا والزوج من يملك وطه محصور في البلر وعمر صفر
وحمة العضو الذي يظلمه جال لعان على صبي ولا يوجب ولا عايب ببلر لا يضمنه الوصو البها البعر
المسماة بان يفتي في ذلك لم يغير لعان وقوله عمل ايا وكذا الولد من فروع من غيبته بعد موته زوجته
المعزول بها بنفي ما ولزنته في غيبته وقوله او بروية الزنى انه لا يبر مراد ادعاء الروية حقيقة وهو
ذلك فيمن تسانى منه الروية في نفيته اعني مراده غيرك وهو ظاهر ايضا لانه لا يثبت له وصلة الروية بقوله

شهادة الرجل على
زوجته مكروهة

ما في العمل والزفاف
من ترك اللعان مطلقا
لا يعمل عليه

طالمورد

طالمورد في المحلة بجلال الشهود وهو كذا كما في البر الحجاب والسماط وغيرهما في المروية
الاطاع عن حتى يروى العرج في العرج وشهره ايا فانه الشيخ شفي وظاهره ايضا انه يلاع
للمروية ولو افاد اربعة شهود على زناها وهو كذا لا يلاع عن وعمره لا يثبت عنه ما ظهر
لستة اشهر ما كثر من يوم الروية وانما لا يلاع عليه لانه فروع غير عقيمة واما ما ذكره من ان لا يلاع
فروجه بباليتة كذا قبل وتامله مع ما يلا في السنة بعمره من اللعان لعن الروية لا يثبت به الولد
على المقترن ثم لا يبر من نكاح الزوجية ولا يلاع في اقرارها بها ان لم يكونا طامرين وجب اللعان في اقرارها
بها وقوله **وحقيقة** متبرانية **الاجراء** خبر ومضاو اليه والاستبراء اعم من ان يكون بالوضع او
بالمعة او بالحيض فاذا وضعت حملها او لم يلاعها بعد حتى وضعت حملها او غيرها من الوضعين سنة
اشهر ما كثر من يوم الروية ان يلاع في هذا التلا لانه بمعنى سنة اشهر لا يمكن ان يكون نوزح ما الا وان يفتي
في لعانه على الاستبراء بالوضع الاول وكذا لو وليها وامسك عنها جازت بول بعد هذا الولد لاقول
من سنة اشهر من يوم الولد المذكور ولا كثر من افاد العمل تخمس سنين جازت بعنه على ترك
المعة القليلة اذ لا يثبت لال الورقة القليلة ليس هو للوكة المذكور على زعم الفقهاء من السنة ولا انه
نوزح لال العمل السنة اشهر بنفيها وانه في الحقيقة على زعمه زاد على افاد العمل من يوم وطه
ميجت على المعة المذكورة وان لم يلاعها حتى وضعت حملها او استبراءها بغيرها ولم يلاعها حتى اتت
بول سنة اشهر ما كثر من يوم الاستبراء فيفتي على ذلك والاشكال وقوله **وحقيقة** في الاطلاق ان كان الاستبراء
بالحيض بالوضع والبالمة حقيقة واقترافا في سنة في الاعتقاد عليها مضافا لتمامه على صور
الاعتقاد الثلاثة التي في كلام غيره وسواء ردها نزلت مع واقتراف من تلك الصور او لا وما ذكره من الاعتقاد
على الحقيقة الواحق هو المشهور وفيه لا يفتي عليه لان العمل اعلم عننا تحقيقه واستخفافه في **شيخ**
ومعهم قوله مع ادعاءه في انه لا يفتي في نفي الحمل على عزل ولا على مسامحة لغيره وان سواد والوكة
بين الفروع ان انزل الوكة بغير انزال او انزالا ولم يلاعها في **شيخ** وانه ايضا لا يفتي في نفي على الروية وحل
ها من غير استبراءها بغيره وما مر وهو كذا على المشهور الا في طامرين في طامرين في طامرين
مجهول في الفروع واذ لا عن الروية وادعى الولد قبلها وعمره الاستبراء وانت بول لستة اشهر ما كثر من يوم
الروية مجهول في نفي الولد بلعان الروية المذكورة وهو الذي في حيث قال وانقي في بلعان الروية ما ولسر
لستة اشهر في نفي الولد بلعان الروية وهو ما مر به نائيا هيكله وان لا عن الروية وادعى الولد
قبلها بلعان في الزام به في هذا الشأن هو الزنا يجب اعتداده لانه انتبه الموت بمكان يكون للمعاش
والزنى وفراغ عليه الصلاة والسلام الولد للبراءة وللعاهر الحجة فالبرز اجمع اهل العلم على القول به اذ اعلى
ان يكون للبراءة من عيب لستة اشهر ما كثر من يوم العفر في اذ اكل كذا في طه به من عيب لستة اشهر

طالمورد

او جعل باعرا متنع وان تضع شركه **بعر اللعان** لافل يتعلقات به من سنة **الاشهر** يتعلو
 بافل **المص** متنع اخبر **بطل** الحجة جواب الشرط وليس فعل ناقص **المخير** خبره مفعول من **ناير** اسم
 خبر **ناير** والجملة معطوفة على جملة الجواب والمعطوف على الجواب **اذ** تعليليته يتنازع قوله
 بطل **الاستنار** في خبر **الشيخ** متنع **الان** بغير تافه واسمها ضمير النكاح **المعقود** خبرها
 والثاء بمعنى مثل والمعنى ان من عقر على امرأة وفعل الرخول بها او بعها فخر بها ط وزعت انه من
 جاد نكرها وتلا عنها فيم بعرت بوثه كما نفرد في قوله وما جعل بيبوته يقع في ثم بعرا للعان وضعتا مالا
 لافل من سنة اشهر من يوم العقر فلة بينت سنة اشهر الاستة ايام لا خمسة جادتها من غير السنة
 جادتها لا مهر لها وان كان جمع لها نصحه استردته واما الموضوع بها جملتها المتشبه ان انش
 عالمة بل لجل وانما يبر عليه التي يبع يبعها من حيث اللعان بل يتل بر عليه التبريع في الثانية من حيث
 الولد في العقر حيث لم تنش عالمة كما هو الموضوع والا فلا يتل بر وله العقر عليها بعرا ضعتها
 في المعيل جادتها وعلته بطلان المص في غير المرحول بها وعمد التناير يبعها ان النكاح بينتها طان
 مثل نكاح المعقود الزنا لا يبين عليه حكم لا فها يوضعها لافل من سنة اشهر تيسر مساد العقر
 لكونها في عقر استرا بهي غير زوجة شرعا فلا انزلتها تقاوا لاصراف يبعها فبسخ فبزل الرخول وبطلان
 التناير علم ان قوله وان تضع في شامل للمرحول بها وغيره وقوله بالمص بطل فام بغير المرحول
 بها لا يتوهم ببعها سقوط المص مما تنش عالمة ومردها بجملة وقت العقر او الرخول والوجه في غاية
 لائس لعل الاربع يتل بر ويكفر قوله والمص بطل في راجع لها بغير العقر في المرحول بها وقوله
 وليس للتبريع في راجع لها ايضا والامر اعلم وما ذكره الناطق فله ان يسلون عن ابن الماحسون -
 ووجه ظاهري كما نفرد في حرا بر عرفة اول الجواب لافن تعليل عزم التناير بكون النكاح من المعقود
 غير بين لان النكاح الجمع على مساده كالحال مسنة يتل بر فيه التبريع بل اللعان كما برل عليه الخلا
 في قوله انما باع عن الزوج وان مسر نكاحه في قوله وبالنكاح نكاحا لا يبر حرمتها وقدر حوا من
 سلون قوله في تناير التبريع وعزمه فيما اذ تلا عنها في بعير السبوتة وهذا في كلامهم ان التناير
 هو المعقود وان لم تنش زوجة وقت اللعان جالا ولي والواجب في تعليل عزم التناير يتحقق بغير سبب
 اللعان من كون الغيب شدة ان الحمل ليس منه قطعا وان يتبع باللعان كما انه اذا اعد في حمل
 وتتحقق انفسا كنه بعرا فلان يبر ايضا فيكون من التناير في كلامهم ما يشهد الغيب بصرفها او
 صرفه نفع تعليل بطلان الصداق بكون النكاح كالمعقود ظاهري في غير المرحول بها واما المرحول
 بها معلنة القدر كما هو يبعث تمسكها التام عليه بل ان يجعل قوله اذ النكاح في تعليل بطلان الصداق
 مفعول في غير المرحول بها ويكرسا فاعلم عزم تعليل التناير وعن تعليل بطلان الصداق في المرحول بها

والله اعلم

والله اعلم **باسباب الطلاق** **والرجعة** وما يتعلق بهما **والطلاق** لغة حل الوثاق يقال
 اطلق القبرس والاسير وفي الشرع ومع الغير الثابت شرعا بالانكاح فخرج بقوله شرعا الغير المحس وهو
 حل الوثاق ويطلق بالطلاق العتق جانه ومع غير ثابت شرعا لا اثنى لم يثبت بالانكاح فانه الفصلان
 وقال ابن عرفة الطلاق صفة حكيمية في دفع حلية منعة الزوج بزوجه موجب نكرها من الحر ومثله
 الروى عرضها عليه قبل زوج في قوله صفة حتمية وقوله حتمية اخرج به الصفات الحسية لان
 الطلاق معنى تغيره اعتبارا في بقره الشارع والعقل ويعتبره لا حية كذا تلقينا من بعض الاشباح
 واخرج بقوله ترفع حلية في الطلاق والقضاء ونحوها وقوله حلية لا يبر مردها لان المنفعة لا ترفع
 وانما ترفع المعلق بها وهو الحلية وبقوله موجب نكرها في رفع الحلية بها بالوضوح الا امره بالبيع
 والعرة او بالوضوح لا اعتكاف او الطلاق ونحو ذلك بقوله موجب نكرها بالرفع صفة لصفة حرة
 على غير من صله وفي بعض النسخ بالانكاح على الحال من صفة او من ضمير ترفع واما الرجعة بكسر الراء
 استعمل العفهاء وفي اللغة بالبعث والفسخ يقال ابر عرفة هي رفع الزوج او التام حرة المنفعة بالزوجة
 بطلانها فخرج المراجعة لان الرجعة من الطلاق الرجوع والمراجعة من الطلاق الرجوع من الطلاق الرجوع
 بالمعيار علم ان لا تكون الا في غير الغالب وادخل بقوله والحق حرة ما اذ اطلق في المحيض وانتم من
 الرجعة جاد الحق برفعها لم يبر عليه ويجوز له بها الولد كما يذ في قول الناطق وموضع الطلاق دون
 كهر في وخرج بقوله حرة في رفع الحلية جانه بغير الطلاق كما هو بقوله بطلانها المتعلق بحرمة رفع في
 الضمان بالانكاح **كم** ان الطلاق في برفع ما انتم فيه مكرور ارفع ومهما اختلفت احرا
 منها او كلهما جوهري في كمالها الزنا الناطق بقوله **من الطلاق** خبر مفعول **الطرفة** متنع **السنة** نعت له
ان حصلت شركه خبر جوابه للوالدة عليه **شروطها** جادها على وهي متنع اعلى على الشرط **الوقوف** في
حالها الحرة يتعلو بالوقوف اي وقت الطلاق **واقر** بالنصب او بالرفع علم على الوقوف في وقت الطلاق
من غير متنع بغير حال بعرا حال او معطوف جز والعاطف **وان تروا** معطوف على مس **زانية** نعت
 المحزوز اي وان تروا طرفة زانية والمعتق ان الطلاق السنة لم يبر ولا اولها ان يرفع في وقت الطلاق لا وقت
 المحيض والنفاس وان يكون طرفة واحدة لا اثرت وان يكون مسها اي وطبقها في ذلك الطلاق الزنا طرفة فيه وان لا
 يبر وفي العدة طرفة زانية على الطرفة الاولى ورا في التفسير شرطين احدهما ان يكون في ذلك المحيض طلاق
 فيه واخر على الرجعة وان تكون المرأة من قبيل لا يابسة او صغيرة او يبيح عن الطلاق قوله حالها لان
 الطرفة ترفع منه هيضة وتلاخرت عنه اخرى وذلك في العقود الياسنة لا الصغيرة جلا اذ الناطق الا ان
 الذي لا لغان في ترفع يبيح في طلاق غير على ان يرفع فانه **نكح** وخرج من توقف هذه
 الشرط الخمسة او السنة كان الطلاق سنة او مسونا لما اذ تبيح السنة وادخلته وليس المعنى انه يكون

فمن
 الرجعة من الطلاق الرجوع
 والمراجعة من الباطن

مع الشهود ستة ثبات على علمه كما هو المتبادر من المعنى ان السنة والشرع اذ قد جعله وتقدم معه
 مباح للتعلم لا راجع في الحرب ابغض الحال الى الله الطلاق قال في تنصير الفرائض هذا الى السبب الجالب
 للطلاق وهو سوء العشرة وقلة الموافقة لان الطلاق مباح في الميثاقية وعرض كره الله وجهه من
 وجوه وانظروا على الطلاق في حق من العشرة وقلة الموافقة وعنه ايضا انه كان يجرى من كثرة تنكح
 ثلثين ابنة الحسن فكان يقول في خطبته على المنبر ان الحسن رجل مطلق بلا فتوى حتى قام رجل
 من حضرة ان يقال والله يا مير المومنين لتكن منكم ما شاء من ارجاء تركت جسدك على
 رضى الله عنه وان قيل يجب ان يكون ابغض الحال الى الله الطلاق مع ان الله اباحه ومعلم عليه السلام
 وفر طلق حصة بنت عمر رضي الله عنه ثم ارجعها جاز من الله تعالى نزل عليه خبر بل عليه السلام ان
 راجع حصة فانه صالحة فوافقه وهي زوجة في الجنة خذها غير واحد كما في ابن حجر وطلو العالنية
 بنت صبيان وهي التي كان يقال لها الامساك في حديثه في حياته فيل ان ينزل الخبر بنسبته **واحيى**
 مجوا بغير اصرها ان ابغض مصر والسبب الجالب للطلاق كما مر وقد نجح لا بغيره ان المعنى
 اذ في الحال الى اسم الطلاق فيقبض ابعد عن بغير الله يكون احكام الطلاق اذ يفتقر تركه عن الله اولى
 وارجح وفريقه من وجه به كما اذا جسر ما بينه وبينه من وجهه ان خيف وقوعه ان كان
 بكيفية وكرهته ان كان من جهة ما بينه وبينه من وجهه ان خيف وقوعه ان كان
 من طلاق اسماعيل عليه السلام ثم انما الناطق الى الطلاق التي ينقسم الى قسمين فقال **منه باين** مبتدأ
 وخبر ومثاله الطلقة الواحدة التي صادفها اخر التلاك فهي من حيث وجود تلك الشروط مستبينة ومن
 حيث انها صادفها بائنة بغير نقل النكح عن السبب غرض اطلاق الواحدة المصادفة واخر
 التلاك فتكون سنية بائنة اذا نقل له بها الا بغير زوج وكره الطلاق بعوض وهو طلاق الخلع مع الشروط
 المذكورة فهو سنية باين واما في الخلع فهو بغير باين فلو كان بغير عوض او بغير التخليص على
 ما يقتضيه كلام الناطق لكان في قوله منه ملك ومنه خلع في طلاق وغيره المرفوع بها ولو في الخلع على
 من ذهب الى القاسم سنية باين وقال السبب بل هو في الخلع بغير باين كما نقله الشافعي وهو خلاف النفع لانه
 اطلاق في تلك الشروط مع بغير مبيعها بغير مرفوعها وغيرها **ومن رجع** طلقة بغير البناء في الشروط
 المذكورة لم تصادف التلاك **وما** موصولة واقعة على الطلاق **عنه السنة** يتعلق بالاستفراغ والمقرر **فهو**
بريء مبتدأ وخبر والجملة خبر الموصول ودخلت الجاء في خبره لتعديدهم في الشرط اي والطلاق الزيادة استغنى عن الطلاق
 السنة بوجه وهو الواقع في حين مرفوعها او الاعلى قول السبب او في حكمي مشها عيب او أكثر من واحدة
 او اورد في العدة او في طلاق طلق في غير الواجب على الرجعة والبرء في مجموع في الخلع مكره في غيره
خ طلاق السنة واحدة بغير باين بغير طلاق علة ولا بغير علة وكذا في غير الخلع ومنع مبيع ووقع في وقال في
 التلخيص

او من طلق اسماعيل
 عليه السلام

التلخيص الطلاق على ضربين طلاق سنة وطلاق براءة وتبين على ان القسم ثالث وهو ان يعرض عن
 وصية توارث من قبل السنة ما وقع على الوصية الزيادة اذ اخرج الشرع ايقاعه عليه والبرء فيقبض وهو
 الواقع على غير الوصية المستروعة والسنة والبرء فيجعلان امرين على الوقت والعدول ثم قال واما
 من قبض على اوقاته في جوازها لانهما يلائمان الصغيرة والبارية سنة والحاكم البين حملها على طلاق وهو لا
 لا يوجه بسنة ولا براءة من حيث الوقت وبوصف بذلك من حيث العدة هو بغير بعضه وينقسم البرء الى
 اختل فيه بعض الشرط والى رجع وبان ايضا كما قال **منه ملك** كانت طلاق طلقة مائة او تسعة
 تمليكين بغير قبض وهو طلاق الخلع بغير عوض طلاق **ومن خلع** اي الطلاق بغير الخلع من غير
 عوض لانه وان كان من غير الخلع في المعنى لا يخلو في اللبس طلاق من المتبكية واطل
 بعوض فهو طلاق بغير طلاق ومنه **ود التلاك** في التلقة واحدة **مطلقا** كان قبل البناء او بعده بطلقة التلاك
 او البينة ولا يدخل فيه الواحدة المصادفة ولا في التلاك لانه تغزو جوارها وانما سنية حيث توفرت
 الشروط ايضا كما مر وبهذا التفسير علم ان البرء اعلم من السنة لا فيقبض لان منه ما اختلت فيه بعض
 الشروط المتفرقة وما لم تختل فيه طلاق المالك او بغير الخلع من غير عوض مع الشروط فيجب ان
 نص على كون المالك والخلع غير سنيين **ابن** سلمون والمنه في لزوم اذ واجبه الشروط السنة كون
 غير ملك او كون بغير لغير الخلع لا في البرء في خلا السنة على ما يقتضيه وقوله **ود التلاك** مبتدأ
 والخبر مرفوع كما في تاملها حال وهو غير مرفوع في شروط السنة واحدة **ورجع** خبر لمبتدأ مرفوع
 ايضا اي ومن البرء رجع طلقة واحدة في حين او في طهر من غير اية العدة **تبيين** قول في الطلاق
 بغير الخلع باين ولو بلا عوض في غير افعال كان باين لان ما لا زو فانه طلاق جريان احكام الخلع فيه ومن
 جعلتها سقوط النفقة اياها العدة بالعرف في موجود وهو سقوط النفقة لا شرطها طلاق مع ان
 خلع ولو لم يرض بالسفاهة مع ان حق لها يتوقف على رضاها وهو مستلزم لانه ابر عاتق قلت رابت
 في اختصار مسائل القاضى مير الله الى الحسن ابر الفصار ما نصه ويجوز الخلع عن غير عوض ويجب ان
 يكون بغير الخلع وطلب الزوجة ذلك وهو ان يقول مرفوع العتق وقال ابو حنيفة والسابع لا يكون
 خلع الا بعوض فاذا عدا عن العوض وهو طلاق هو فبما لم يقله وطلب الزوجة ذلك لم يبيح بغير الاستئذان
 المرفوع وتامل الطلاق المالك الذي هو عليه ابن سلمون والناطق فانه مما نص فيه ونجى مذكور فيه ايضا
 فلا يكون الا بغير رضاها لانه بغير ان يسقط حقه من النفقة في المالك هو والخلع بلا عوض يجب ان تكون
 بغير الخلع لان يقال به او بغيره معناه وكذا لو طلقها بغير البينة كما لا بد من السامع وقوله
 طلقها طلقة واحدة بائنة فانه بائنة بغير عوض ايضا من غير لغير الخلع وبطلقة جوازها لا العدة
 تبين بهذا الزوجية وان لم يكن هناك عوض والبينة وان كانت هي التلاك عن الا فز من طلاق في الخلع

يجوز الخلع عن غير عوض

وان تكون المرأة طالقة لزوجها
 عند مرفوع مير لزوجها ولا طلاق
 واراد على قوله يجب ان يكون

عن الناس اليوم انما واختر باقية كماله في بعض النسخة والظاهر ان له وان لم تكن
 طائفة كماله على ذلك الطائفة منهم ولو كانت لها الوجبة لكانت الطائفة لا ولم يفرق ذلك ولم يفرق ذلك
 احرى في العلم ان يكون ذلك لا يثبت على ما عليه من قول علي ان المالك والخلق غير
 عوض من اجل انه نوى به البيوتة وهنك المالك الامر ان يكون في مقابلته النسخة كما قيل في العلم
ويملك فاعلم ضمير الزوج **الرجعة** معقول به وتقدم تغير بعضها **الرجعي** يتعلق بقوله يملك الرجوع
 كما في النسخة ما وقع به الرضوخ غير موقوف بعقد نكاح المالك للمر وانما للمعبر وان اخبر احد
 هذه الشروط الثلاثة لم يكن صحيحا بل كماله لا يوافق في الرجوع بمسئل السن والبرج والخلق يملك
الرجعة فيه **فيل انقضاء الامر المسمى** في بيوتته وهو انقضاء العدة الا في بيوتها من افراد او
 السهو والوضع بالخير يتعلق بقوله يملك والمرعى صفة لا مدح فان انقضاء عتدها فلا يملك
 ارتجاعها ان مضى من المدة ما ينسب ان تنقض في **خ** وصرف في انقضاء عتده الا في والوضع بلا
 بمسئل ما امكن ولا يجوز هذا ما به العمل من انقضاء انقضاء في اقل من ثلاثة كما في بيوتهم فبصر الباع
 ان ليس ذلك في مثل هذا لان العبر وجب بطلانها والاعلم بان ملات واقتلع الزوج والورثة في انقضاء
 انقضاء عتدها وعزمه فانقرضت في ذلك في التبيين الرابع الا في قول الناطق ومن مريض ومن المرض البيت
والناحية للجنس **انقضاء اسمها** فيه خبرها وخبرها لا يجمع المعهوم من الرجعة **للصرا** يتعلق بل
فنفذ **والاذن** معذور على الصرا **والولي** كذلك **بالتعلق** يتعلق بالاستقرار في الخبر والمعقود الزوج
 اذا ارجع زوجته من الطلاق الوجب فانه لا يفتقر لصرا ولا اذنها ورضاها ولا العذر الولي لم عليها
 بل يرفعها دون نسك ومن ذلك والآخر يستحب الاستعداد ولو ارجعها على صرا وجهها الرجوع عليها به
 كماله **خ** في جمل الرجعة وفي المعقود من طلق زوجته رجعي في تزوجها بصرا في العدة ان تزوج رجعة
 ولا صرا لها الا الصرا الاول ويرجع عليها بالثلاث **خ** ان الرجعة تقع باصرا من بين القول والخطبة
 واجعت او استنكت او فوهمها ولو بدون نية على المسحور او باليعمل كالوكو والقبلة والمباشر
 وفوق ذلك بشرط قصر الا في **خ** يرتفع من نكاح بقول مع نية كراجهت او مسكتها او نية على
 الا نظر البقول فتعلم باقية ولا يعقد وخطها كوطر ولا صرا وان استنكر وانقضت لحفظها خلافه على
 الاعمال وقوله وان استنكر على وطرها برون قصر الا في **خ** به حتى انقضت عتدها وحفظها خلافه واخبرانه
 بلحفظ طلاقه على الاعمال لقول ابن وهب والليث وان حبيبة بعتته بملكه ولو بدون نية لان
 الحكم للفظ ولا يصح ان لم يرد به الرجعة وان اقلنا يلحق الطلاق واستنكر على ذلك حتى كماله لا يملك
 الا بعد زوج بان استنكر على وجهها بعد الطلاق من غير عذر او بعذر قبل زوج فينقذ عليه الصرا
 بنقذ الولد ويجب لم تعلم هي بالحيمة او علمت واخبرها والاعمال انية كماله يغيره قول **خ** في الطلاق
 شرائط

حقيقة الرجوع ما وقع

كواله بعد عتدهم ولم يعلم وقوله في الصرا في الزنى بها او بغير العلم او بالعلمة واما عتدهم ولحوال ولو لم
 به من الولد والواقع بعد الطلاق فيقترن بعقد في او اوجها من النكاح **تبيين** الا في بعض علم الاعمال
 عتدهم اعتبارا وطلبه برون نية ان لم مراجهتها بالقول فيما بقي من العدة الا في طلاقها الا بعد استبراء من
 العلماء العباد من ثلث كماله لا يبراجعها بعد العدة الا بعدة ايضا وثلاث على مقابلته من ان لا ينفذ
 خلافه لانقضاء بتباعد نكاحه عتده الطلاق الاول وهو قول ابن ابي نجر مجابا بوجهها الا بعد الاستبراء المز
 كور وان راجعها وبنى بها قبل الاستبراء على الاعمال ومقابلته في صفة طلاقها عليه لا يبرعوان مسهو حرفة
 رجعها كماله في الفلسفة وتعتبر عتدهم التبريد على العلم انقضاء الانساب وهو منقذها هذا لان
 المدة ما وكنها المستبراة من زنى غير فلا رجح التبريد في المعيار وعلى التلاوي في الاعمال وان
 زبر اذا جاء مستغيبا بغير ان زبر لا يلزم من الطلاق الاول وان عتدهم بغيره ايضا ولو الطلاق
 فدا واما اذا قامت البيعة بالملك بالاسم الى المدة حتى تنكح زوجها بغيره في العتد او من حال الطلاق وينقذ
 على الطلاق وقدر خطا **خ** قلنا فاعلم قوله وقدر خطا ايدان البيعة انما يفتلج اليها عتدهم انقضاء وهو اذا
 انكر الطلاق وانزله النسيم دل ذلك على كونه حتى في قوله وطيقته برون نية الرجعة هذا معناه يملك
 بغيره واما ان كان في ابعاد مسهوته برون نية ولم يبق مستبراة عليه بعد الطلاق ولم يضره في بين
 المستنكت وغيره يكون كل منقذ من حال الطلاق ويقتضي برون نية من زنى وانقضاء مسئلة التبيين في
 المستنكر من عتدهم استنكس انقضاء هذا لانها من الفراض متى قضت العدة ومدا رتبة من قسدها
 العتد وان رجع ابد الحراج لاني لم يتبين في وقال ايضا في بعض قنارب وهذه المسئلة يعني مسئلة
 الاستنسال فخر السؤل عندها وباعذ لك فيجوز على تحليل المسئلة فلا كواله الموكب عليه في مثل
 هذا ان تستبرأ وابد ببيع به احداث بركة فستل المسئلة والعاقبة **الكل** من هذا المقوم
 عادته كثيرة الحمد بالطلاق ولمقامها المرأة بالطلاق فالحق اقصره كماله والزوجة وانما ذلك ليعلم
 اجراء الله على لسانه من غير قصر للطلاق ولا ينوي في عتده اذ ان الطلاق المذخور لصراحة اللعنة
 اذا دل بسلا على عتده اذ ان كان تكون موقوفة ونقول له اطلقني فيقول انت طالق وحجب لزمه
 الطلاق ويلزمه الطلاق **الشيخ** في عتده بطلانها الا بعد زوج فان ذكر في العدة انه انما خلفها واحتره او
 انتبس صرح وان لم يترى ونزوجه بعد زوج كماله طلقها واحتره لم تملك ايضا الا بعد زوج وهذا لو
 بعد طرية زوج الا ان يثبت كماله وهذه هي المسئلة المسئلة بالزوايا بنية فانه الاجابة محوابة
 وهذا كله تعلم بطلان ما بقوله العاقبة وبعض الطلبة بان من كثر منه الطلاق او الخلع المحرم او جري على
 لسانه لا يلزم نسك اذا كماله ولم ينفذ احدهم بغيره انه لا يصح في الصريح ولا في التسمية الطلاق
 هذه المحرم والبعير وفوهما بل صرح العتد بان من كان دابة الايمان اللازمة وتبينت جهات عتدهم

مرعاه في طلاق الحلق
بالطلاق ولا ينوي

العاجسون فقال قتل الوطء المحرم كوطء غيره واما بنية ولا تبارك بفصول الزوج الثاني بنتاهم -
 تحليلها قال في الرسالة والجمهور ان بنية زوج رجل امرأة للجمل لم يفسد طلقا ولا ايجاب ذلك وقال
 كماله ان مع بنية امساكها مع العباد وكتلهم النظم انه لا تعلق له بملكها بالسر والسر والسر والسر
 في الرسالة ومطلو امراته لا تعلق له بملكها وانما حق فتح زوجها غيره فليس بمقتضى ذلك عداوة
 فضاء العصى يمنع المبنونة من ربيعة مطلقا حتى يثبت دخول الثاني دخول المرأة وان كان يثبت
 عندها ويتصور عليها تصري الزوج على الزوجات وما علموا بنية ولا طسنة هو قول
 اهلوا العمل عن فضاء نفوس اليوم تخليعه عن العقر بابتداء انما لا يفسد بنية تحليل المبنونة مع جيلان تزويج
 ثم ان طلقها لم يفسد بنية الزوجات البعثة بنية البناء بها وهو حسن بسبب ما مع بساد الزمان لا يفسد ذلك كله ابن
 وحال في ما يثبت هنا وهي من غير اطلاق على التاكيد **المر** يتعلق بالغير الذي هو متعلق الاطلاق اي غايته **وهي**
 متعلق بغير بضع العباد والجملة خبر **بالاطلاق** يتعلق به **بها** انما **اي التاكيد** في كلمة يتعلق بقوله **فزوجت**
 والجملة خبران وهو ما دخلت عليه سرت مستوفى فعلى **بها** **او طلقه** حال من باعد ونعت **من غير**
اخرى يتعلق بغير ربيعة لا الخلفه **وقفت** ما علم ضمير التاكيد والجملة معروفة على جملة جمعت
 والجملة من مفسر فان لا طلاق اي التاكيد هي غايته طلاق العقر والطلاق الزايد عليها غير لازم وحكمها
 التي هو عقر وحليتها لا يعز زوج فلو لم يملكها سواء جمعت في كلمة كقولك انت طلاقا لا وفقت على
 اي التاكيد حال كونها طلقه كايته بغير طلقه وما ذكره من لزوم التاكيد ولو في كلمة هو الزايد بفضاء
 والقبول كما في المتبقيات بل حكم بعضهم عليه الاتباع وبعضهم الاجماع انظر السمعيل وبقا ايجاد
 ميب وانظر ابن سلون والتمسكية وغيرهما وما ذكره من التاكيد داخل المذهب ضعيف جدا حتى قالوا
 ان حكم الحاكم بغيره لا يكون راجعا للتاكيد او جعل بنية واخرى وذكر البرزنجي نواز الاليمان
 عن ابن العروة والمازني انهما قال لا يفسد الفل السداد الا بغير مغيب الا انما التاكيد اسم فالحال انما
 وهذا ما لفته في الانذار بل قال بعضهم ما ذنبته دينا فله ولو ادركته من اجل المصلحة فلا يفسد
 كلمة لم يثبت بغيره كذا هو قوله طلقه بغيره اطلاقا انه لا يفسد بنية يكون نكاحا كانت طلاقا ائت طلاقا
 او مغيرا في مجالس وهو كذا في التاكيد حيث كانت مرفوعة لاجلها وكان الطلاق التاكيد فليس بفضاء عورة
 الاول واحد الاول فلو ان يكون بدون عطف كذا مرفوع الحال ونكاحا بالعهود او او مبادىء وعلى كل
 حال يلزم التاكيد كذا هو قوله في النسخة سواء كانت مرفوعة لاجلها او لا لا يفسد في ارادته التاكيد بغيره
 مع العطف وانما يثبت في ارادته في بعضها مع عدم حملها في **م** وكذا احم عن قوله وان في الطلاق
 بعضه بواو في قوله هو قوله في كلمة في او فعهده حال الغضب والامتنان عا او لا يفسد في ذلك ولو
 مستقيما هو كذا في قال ابن العروة احكامه الصغرى عن قوله تعالى والنزيب بينه وبين من

من سماعهم

من سماعهم الآية ولا يفسد كذا او لا خلاف بل يلزم ان الغضبان اذ في حريك خولته كل من يبين
 زوجة كذا وهو بطل على نزع اخرجيه فطاهر هو قال ابن عرفة عن ابن ركن يمين الغضب لا يفسد
 هو ما وقع في شرح التلخيص من انوا طلقها في كلمة او كلمتين في حال الغضب او اللجاج او الامتنان لا يلزم
 كذا وروين اذ اجاء مستقبلا لان ذلك من باب المخرج والمخرج مرفوع عن هذه الامة لقوله عليه
 الصلاة والسلام اتعنيون الشيطان على اخيكم المسمع وقول علي بن ابي طالب مرفوع في يوم العرس وزوجته
 بطلا في الغضب واللجاج وروى الترمذي وروى ابيه يوم الغضب من قول الرسول عليه السلام كذا في الايج
 يقول عليه وقول غلام **مسرحه** لم يفسد بنية من تطلق ذلك وليس به على المصلين وقال ان ذلك من الايج على
 الايتمه المعتبرين المعروفين بل التحقيق في حال الواجب تعزير من عذر ذلك او ركن اليه او بقي به ان لم يعز
 مجهل في ذلك وفي ذكر السؤال عن ذلك في هذه الامة وقيلها وينسب السائل ذلك لثقلها بالتعزير
 والتعزير في شرح التلخيص وبعضهم للزخيرة والبيان فالتاكيد فيهما واما التعزير في التيسير فلا زال
 عقل يستبصر وجود ذلك فيه حتى مر له على بالوفود على ذلك يمينه الا ان وفقت بالعبادة وذكر
 منتظا فمات عنه ما فهمه قال في شرح القاموس مفتاح لعمري من سئل ان اراد المصلحة فلا يفسد
 جلد في مستقبلا في ذلك قال ان كان من اخصا والناس ومن اهل الورع فبغير تردد عليه زوجته
 وان كان سعيها بالزوم التاكيد لا يستلزم ذلك فلا يجزم حراما وهو هذا الايج ايضا ولا طلاق
 بغير مر ما لم يفسد بنية وهذا الشرح مجبول النسبة عن بولج ادراجيه من هو بانيه في ان -
 يعتمد على مدييه مما تجلج الحياة والسما علم ومعه قول المصنف في ان العبر متشبه طلاقه انان
 بلاقع له بغيره حتى تنسخ زوجها بغيره سواء كانت الزوجة عتي او امة وقال ابو حنيفة اذا كانت زوجته
 حرة فممنتهى طلاقه ان لا يفسد بنية او ان تطلق او ان تطلق او ان تطلق او ان تطلق او ان تطلق او ان تطلق
 ويلزم حكمه عن ذلك واما بنية وحل العلق ولا يعمل قوله ان ساء له اليمين بالله وحده
 قال ابو حنيفة والسداد في الايج الطلاق ويغني العلق قالوا الفاضل غير الوهاب في مسائله **وموقع**
 يقع الفاضل صفة المحزوم اي طلاق موقع ويجوز كسرها اي يفسد موقع **م** لان اية على الاول او موصوفة على
 التاكيد وافتة على طلاق **دونها** يتعلق بموقع على الوقع صفة له على النسخ والضمير للتاكيد **معروف**
 على الاعرابين حزو متعلقه اي عليه **بينها** يتعلق بالغير الذي هو اخر الميت ولا يجزئ قوله على الشرط لان
 الخبر وروى بسكون ميبها وضمير للزوجات **ان فضي** بالبناء للمفعول او الجملة شرطية حزو جوارها لل
 لانه عليه **الخبر** بالجمع كايه ومقتضى ان الشخص الموصوف طلاق دون تاكيد معروف عليه ما وقع ان فضي
 انما يتعلق بتجريد الخراج بينها ولو تزوجها اجنبي قبل تجريد الخراج لان نكاح الاجنبي انما يفسد التاكيد
 فدا الفاضل غير الوهاب في مسائله سواء دخل بها التاكيد او لا يفسد التاكيد بوليها طلاقا ولا اول من كان

ان ساء له اليمين لا يقع الا بيمينه
 اليمين وهو

يقتضي على صري في القول الاول وعلى الثاني يكون احصى في جواز تزويجها من قبلها بلغة الاقطار
وهذا ابو يرمي في كتاب الاستفتاء من البعق لان الحق في ذلك للولول كما في قول الاول من تلك الاقوال والاشكال
الا انه يقال عمل البعق قبل النساء على القول به اذ لم يترأض على نكاح الرخول الى انقضاء مدة الحضانة وقال
البعق في ذلك في ونايفه ما منهم وبعضهم يشترط عليها ونشترط عليه الا في قول الولول منها تزويج او تاجفت
او كما جاز او ما جاز هو واقام به قال بان سقط ذلك الشرط من عقد الخلع وتزوجت سقطت حضانتها وكذا
ان كما جاز او كما جاز لمكان بصير فلم على خلاف ما تقدم في الصلاة في بيعه دليل لرجاء اعلان
الشرط المذكور بل وصح بلزومه في التزائم في النوع الخامس في الثالث فانظره **السادس** اذا خالف العنة
على ان عليها نفقة البناء وان الامر في تزويجها ويكون العاقل عليها غير ما جاز ذلك وهو لو علم ذلك
لانها وكذا انه لما قال ج في التزائم ان لا يسيل له لعزلها فقله ابن رحال هذا **الرابع** اذا خالفها
بنفقة الولول عازبة كانت او متزوجة وقلنا لا يترفع منها ان تزوجت على ما مر في بابا فتعلم الزوج الثاني
لها بنفقة الولول ولو عاقل لا يسيل الرجوع الزوجية على ولها ان كان له مال مما انفق عليه المتعلم المذكور
كما هو واضح وانما يخفى الكلام اذا لم يتم نفقة الولول وكانت نافذة بنفقة من ابيهم في الرزق وفقط
مسئلة وهي امرأة لها اولاد فاخر نفقتهم من ابيهم وتزوجت رجلا وسقطت عليه نفقة الاولاد اجلا
معلوم او تطوع به بعد العقر من الزوجية واراد الرجوع بذلك على ابيهم بوفقة القتيال ان كان ذلك
مكتوبا من حقها يجب لها الرجوع متى شاءت واسقاط لزومها فلهذا ان ترجع بنفقتهم على
ابيهم بان كان ذلك للولول فلا يمتنع رجوع على ابيهم بنسب وهو جار على الاصول وكذا ان نسبه
ولها للولول بنفقتهم على نفسه لا على ابيهم والاول مال وهب لأمه فاذا انقضت على الولول رجعت
به على ابيهم بنفقتهم اول التزائم ما يستقيم ان حبس جعل الزوج الثالث ذلك حرمة للام فلهذا
الرجوع على ابيهم او عليه حبس كان له مال وقت فحل للام واستمر وقت فيما لها كما استقيم منه
ايضا انه اذا تم الزوج بنفقة للولول في العقر لمرة معلومة بان المقتاح صحيح وهو الزوجه ابن وشو هذا
في التزائم في العمل المذكور **الحامس** اذا قلنا هذا الزوج في مدة الرضاع او مدة الحضانة فلا اشكال
ان حضانتها تسقط بالتزويج ويلزمها ان تزوج اجرة الحضانة لمرات تغفلت اليه على ما به العمل من
وجوب الاجارة للحاضنة اذ على ذلك وقع ارسال العمة كما يغيره الوان فيسقط في نوازل الخلع من المعيار
السادس ذكرنا ايضا في المعيار في العمل المذكور عن ابن ابي ان نفقة الولول التي وقع الخلع عليها تسقط
في المال من ارادة او هبة ونحوها وذكرنا ايضا في كتابه عن ابن عباس ان ولول الخلع التي تمحلت بنفقة
اذ انقطع صفة جاز امرته تستعين بها الام على نفقة ولان قوله لا يمس للصبي كسب مادام في
الحضانة فالول هو الراجح وهذا الجمال المذموم بان من طلع به التزائم بنفقة صغر مالا الزوج التزويج بنفقة

ابيه

ابيه مولا الزوجية بانما يلزمه الانفاق مادام صغير الا في قول علي السب كمال ابن سلمون والتزامات
ح الا ان يستلزمه البساطة في ونايفه بانما التزويج بنفقة مولا الزوجية فيسقط بغيره الولول على
السب **السابع** اجيب ما خذهم لاحقوا ان سبب التزائم اسقاط نفقتهم عن الام وبغير تزويجهم على السب انتقلت
العلمة كما قلنا في ذلك في الخلع بنفقة الولول قاله ابو العباس الملقب **السادس** قال في المتولين
اذا خالفها على ان لا قلبه بنسب ومضى بها عمل فقال ما لا يلزمه النفقة **السادس** بان خالفه
على اسقاط نفقة حملها او ولدها **سابع** في بيان الزوج يوم بالانفاق عليها وتبعها ان ايسر
كما في التزائم وهو المسحور وبه العمل بان كانت اشهرت انها لا تزوج بنفقة عنز ولا عرسا
فلما تمسح في عواها العجز والسبب الا ان مسحورا بنكاح ما لها حكمه والمعيار والالتزامات ايضا لا في
فيكون في التزائم كما اذا كان المرأة مسحورا ولم يسمع بعقد هذا السكاه وان لم يولد او اما ان كانت
معلومه بالاعسار والعجز يجب يشهر بذلك على ابيهم بعقدها ويقلب على الفرض ما شهرت به من
الزوج **فقلت** وهذا التفسير طرد في كل من يرب اشهر بالزوج المسحور اليه بقول ناخذ العمل المطلق
في في المال في ادعاء بانته وعزم ما انتقله بمحل يشهر حتى يعلم كنع ذكره في الشرح عن ابن
نابغة انه لا تتبع بنسب بالعمد وان كان مجهول الحال او معلوما بالغير لان الشهادة بالولول ينزل
صنعة معلوم الما فال وبه العمل وهو يعنى على تفسير ج وان كان تفسيره الخلع معنى **السادس**
ذكر في التزائم في المعيار عن ابن رشيد بن الحاج ان المرأة اذا خالفته زوجها على تسليم صرا
فها وعلى انها ان تزوجت قبل انقضاء عام من تاريخ الخلع بعلمها ما ياتى فقال بانها اذا تزوجت
قبل العام الثاني عليها ان تشرط بالخل والخلع جازيتم فقلنا عن ابن الخطاب انها اذا خالفته على
انها ان ردت زوجها الاول فقال ج ما لا يربشروا بن الحاج جاز على المشهور وما لا يربشروا بن الحاج
له **قلت** وروي كثير من القياسيين واقتوا به على ما حكاه عنهم ابو العباس الملقب **سابع** بان
الاولى بصنعة ما اذا باع على ابيهم من احد غلاما ثانيا في ما ياتى بمثله ما اذا باعهم على ان لا يبيع
من زير مالا يبيع صحيح قال الشيخ **فقلت** انما يتبع القياس لو جاز البيع على شركه الا يبيع ويكاف وان
باع منه زاد في التزائم **فقلت** بل القياس تمام ان المعلق على شركه جازيتم شرعا يبيع بغيره شركه بخلاف
المعلق على ماسر فيسقط بطلان المعلق عليه فالظاهر ما يروى في قوله دون ما كسب قبل ما لم يرب
اعلم **السادس** لو خالفها على اسقاط حضانتها فمقتضى الجدة واراد ان اخذ الولول فقال ما لا ان
كان لابي معسر ابلعيس الجدة ان تذاخره وان كان موسرا كان الجدة اخره وتذاخر من الاب اجرة
رفاعه على معنى ما في المرونة وهو من يربشروا بن رشيد وهو قول في المسئلة والثالث انه لا خلع لغير المسئلة
وهو المنصوي في المرونة قال **سابع** وهو المفقور ونقل كلامه فانظره فيما ذكرنا عن بعض

اشترط عليها في عقد الخلع
الا تزويج قبل العام لغو

فدل واكت في جايك الوشم من ما ينتج منه دفع هذا البذل لان التزاع في الحقيقة حق للزوج الاول ومن
فلم قلنا الظاهر عدم دفع البذل المتزوج لان التزاع وان كان حقا للزوج الاول لا يفسد عندها
الا بصحفة ولم يوجر وابتعا بالحبى فز يكون له مال بالحق في الاول لان النكحة ساقطة عن ابيه ويز يكون
لا مال له بالحق في الزوج لانه لم يفسد وان نفقت ثم كانت باعلا اختلاص مضاف اليه وقبل بالبناء
للمعقول جواب الشرط من مالها يتعلق بوقفا ما موصول بايها الباعل فيه خبر منكم للرب يتعلق بالمال
مستفي ارج الخبر المتزوج وبما منبراموخي والجملة صفة للامر يتعلق بوقفا او بوجها واللام لغة بنية بمعنى الى
الزنف للامر اليه يتعلق بقوله التزاع بالبناء والمعقول وبما يبي ضمير الانباء المعصوم من السباي
والجملة صلة وهو منبرام على الاب مسطور خبر به المعرفا يتعلقان به والضمير المجرور على الرب
والجملة من المنبرام والخبر جواب الشرط لسؤال من كان فابا فان له وان كانت عليه ديون بهل يحاق
به فقال نعم وهو مسطور في والمعنى انه اذا خالعه على ان تحصلت له بنفقة ولرها او غيره مقرر معلوم
من خمسة عشر سنة او الى البلوغ ونحو ذلك ما نتج انشاء المنة بانه يوجب من مالها فز مونة
الاب الى انقضاء المنة التي التزاعها فان كانت عليه ديون غير ما التزاعه فيل للزوج علة من غير ما يبا
بها التزاع من نفقة ولو كان بقال مقرر ما يبي بنفقت في المنة الباقية فيقال انما يبي صرح به مع ان باب
الربون ويصح من قوله وفيما انه يوضع عن امين لورنتها والاب وهو في الاول اذا مات بغير
ذلك في الباقى مما وقف يرجع ميراثا او لربون ان يبقى لغيره من ديونهم كما في الربون بغير
الجموعه وابن سلون وغيرهما معصوم قوله وان نفقت انها اذا نفقت بالمال الاول لانه لا شيء للاب
وهو في ذلك كماله من قوله وليس لالاب اذا مات الاول في وقوفه مقرر معلومة احتراز من العجوة بل لا يبي
لذلك اهلا اهلا او بغيره اجملا معصوما كغيره من زير او بغيره الاب فان ذلك لا يجوز كما صرح به ابن رحال في شرحه
وهو في المنة الغرراش يعني النظر اذا وقع ونزل ولا يجزى ان الطلاق قد فز ولا انكاح ونفقه ما يجب
في ذلك عن قوله وليس لالاب في وعتر قوله والخلع بالانكاح عروا الاجل في ثم لا يجزى ان ما في النكاح في هذا
دين البنتين وفي الزين قبلها مع على قول الحزوف ومن مع يميز بالخلع بالبنقة الزانية على الحولين
وخ مكان السابق ان يفرق هذه الابايات الاربعة ويجعلها بغير قوله وجاز قوله واحدا في كمال التبيين
وموقع التاك منبرام مضاف اليه في الخلع يتعلق بالمنبرام كطاف بهل وجا خبر المختار والخلع منبرام
ز د بضم الراء منبرام للمعقول خبر المختار ويجوز فز انه بضم الراء على انه مصدر بمعنى المعقول المختار
مقرر بالجملة ان ابنته كزوج جوابه للعلم به معقوله ان يتجتمع ان من الابايات والمعنى عليه ان اذا
اعطته دينارا مالا يخلقه او اخترا او يخلقه او اخلقت بملفها لانا كمال الطلاق وانع والخلع ضرور
حيث لم ترض بالثناك فالام ابن سلون واستطفي ابا معرفة وابن راسر فاليين بطلانها لانا لا يجزى
لا متناع

لا متناع

ما متناع كثير من الناس من تزويجها من جعلها اياه مالا فتنسب وعشرته ليطلقها فمطل الاول لاني
فان ابن رحال في شرحه ما في ابن سلون خلاف ظاهرها وقال في ما نسبت قالها يجزى ان يكون قوله
ابنت من البنت الزهر الفسخ وضمير الزوج الامر الابايات التي هي الامتناع وضمير المنة وكونه في النكاح الى
محصون في او قال ان خالفت كانت طلاقا لانا وعليه مقرر النكاح في الخلع يتعلق بغيره وارجح التعليق
على الخلع في وجوب التاك في المساب لانا الاول ان نفق خالفت بالمال مالا يخلقه لانا وهو في التاك
في التاك وهو تابع في ذلك لابن سلون والتمسها ابن راسر وارجح في التاك وهو في التاك وهو في التاك
على ما في شرحه ان ذلك لازم لها الثانية على ما في التاك وهو في التاك وهو في التاك وهو في التاك
واخترا في ان لا لازم لها ايضا لان الامر على المينونة وهي حادثة بالوفاة فابايات التاك لانا في التاك
ويجب فيه ابن معرفة وابن الحسن وابن عبد السلام بان الشرط المتزوج فيكون مقرر ان مقصود ما باعها
العرف المعتبر على ان الزوج يجب ان يفي له فيها طابو ذلك انها مجزى بالثناك واما الوفاة فمقرر على
الي من اجتهاد بتسليم الابن هارده هو التي مسئلة النكاح وعندها السارح على ما يبي في التاك وهو في التاك
يقوله او خالفت لانا كماله بطلانها واخترا وبالعكس الثالثة ان يعلق التاك على الخلع وهو في التاك
في عا كفا على ما يبي في العرف يقول او قال ان خالفت كانت طلاقا لانا فان خالعه او نفقت التاك
مصادفة لخلع لانا الشرط والمسمى وبه يقعان دجعة واحدة ضرورية افترا ان المسمى وكما حذر في الوفاة
كماله انون غنى فلم يصاد بها الخلع وهي زوجة بوجوب المال ولما كان كلام السارح وابن سلون في التاك
في شرحه وخالف المرونة او نصها اوله ابن رحال على ما في شرحه على هذه المسئلة الثالثة وان كان ذلك بغير
من لعنه ان تيسر ما في شرحه في المسئلة الثالثة هو من هدا بن القاسم وذكر ابن راسر عن شيخه
ان الزوج لا يرد الخلع قال وهو المختار الصحيح في النظر والقيام لانا لا يرد المسمى ولا التاك بعد التاك بل اذا كانت
المصاحفة مسابقة للطلاق تحت موصفت ولم يرد الزوج ما اخترا فيها وبطل الطلاق المعلق عليها وهو
كان او لانا لوفوقه بغير الصلح في غير زوجته قلت حامل قوله وهو المختار الصحيح في النظر في بانه الخلع
على ما قاله من وجهين احدهما انه في المنة المصلحة وهي ان الخلق كانت طلاقا قبله لانا
ان الشرط والمسمى وبه يقعان دجعة واحدة وجعلوها من المساب التي ينفق فيها على الحال كقول المسمى
تابع بشرطه بوجوب عرو ونوع التاك فيها وهو خلاف ما قاله في التاك لانا في قوله وبطل الطلاق في التاك
للمشهور ومن هدا المرونة من ان التاك الخلع طاقا من غير حركات نفسا لانا وان توفى لانا ونفسه في غير المرفوع
بها وهو وان سلمنا ان المسمى وكما قاله في التاك الخلع طاقا من غير حركات نفسا لانا وان توفى لانا ونفسه في غير المرفوع
اخترا في حرم المة المقابل في الصورتين وذلك على عادته وكونه مختارا خلاف المذهب لانا عندها اخترا في
عليه وسلم وقوله فيصير الحق ام ولو على ان سلمنا له ولو الصغير منها فقال ابن القاسم لا يجوز ذلك ويرد الاول

الجميع ان الظلال لا يلزم بذلك الا ان العلم الظاهر لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وفي كتابه التفسير
من المرونة ما لا يحد وهو فلاح المستوي في لائق ما ذكره من المرونة في جعل النية علم الغرائب على الظالم
النفسي وهو نفس الظالم بعلمه فقط اي من غير حركته لسانه به وهو المستطاع اليه يقول في لزوم بطلان
التبعية خلافا في الجميع وتمام الخفي هو اصل المستطاع في النفس كما اشار اليه الفراء في كتابه هو علم الظالم
واما مجرد الفصل اليه من غير انشاء بالقلب بل وقع الفصل اليه كما تفصل العبادات فلا يلزم ولو صح علمه اجماعا فدل
على النية لفظ مشترك بين النفس الزكية والانشاء بالقلب وبين مجرد الفصل وهو النافع بالخرج الى اللطيف
في اوصافه مقام من الشارة والثانية كما قال في نوى بالشارية المبيحة في الثانية عازما في نوى بالشارية
لعمل ايضا كمثل الغراس كما اشار اليه في انشاء في التخييل والتخليط فاحسن في اللطيف هنا غير الفصل اليه ليس
معهم لفظ والظالم بنفسه لاسر الشارة والثانية والعقل هو اما يتعلل بالخرج والشارية الظاهرة واما
التخيلية فتقبل دعواه انه لم يرد به ظاهرا اذ انوى بها الظالم وينوي في عده كما مر في كتابه في الثانية
الظاهرة فانه لا ينوي في عده كما مر عنه ايضا على تفصيل بين المردود بها وغيره وانظر لوني
في التخييل الظالم وله ينو عده او جعل يلزم السلك وبه جزم ابي رغال في حاشيته ما هنا او يجمع على ما
يلزم في قوله وموقع الظالم دون نية وهو الظاهر وفردا الى عرفت وان قال ان الظالم ونحوه يجمع لهما
بواحد نواها او لم ينو شيئا وهو قول في نوى واخره الا لنية اخرى في جاز انوى في التخييل الظالم بانه
تفرد به واخره الا ان ينوي اكثر كما لو فسر بقوله ان الظالم ليس عليه الا اوصافه ايضا الا لنية اخرى وبصري
في صفة هذه الواحدة من كونها بالنية او رجعية كما ذكر في عن ابي رغال في ان اذ يقول ان الظالم طلق
المباراة انما في الطلقة بالنية فيلزم المبيحة وبصري في ذلك ولا يرتد خلافه عليه او جاز مستتبنا
تبيين **الاول** اذ قلنا تلزم واحدا في النية اكثر واقطعه بصرى في رتبة الواحدة بغير
يحيى كما هو ظاهر في وعده في السامع او يجمعين وسلك ابي رغال في ان على يمين التهمة والمكشور
توجهها الى امره او قصر في المعين في قوله فارتك على وجوب المبيحة ما اذ الا واحدة قال اهلوا
ومقتضى ابي رغال في ان يجمعين توجه على الغرائب سواء قالوا نيتوا او لم انو شيئا **فصل** ابي
وصال في التمرج وهذا الظاهر انه هو اذ لم يفسر مستقبلا بل ان الحلف لاجل التهمة الى ان التهمة انما تنبأ
اليه عند المراجعة وتوابع الجيمين في الثانية الظاهرة لانه ينوي فيها كذا انما انما هو في غير المر
خبر اليه لاني يجمعين من غير ان يبين حيل على ما رتب والمبيحة وغيره من النية الظاهرة فالظاهر
لعل النية فانه لا ينوي مبيحة انه اراد انوا احوال النيات على من عدا المرونة وفيه ينوي ايضا في الظاهر في
وهو اما المرونة ايضا فانه لا ينوي في ارادته اقل كما في النص والعري ان غير المرونة ايضا في المرونة
والمرونة ايضا لاني انما تلزم او بالظالم والنهيم به الحام في غير الايام والعسم والنفقة او بالملك واذا فسر

في الصحيح

الجميع ان الظلال لا يلزم بذلك الا ان العلم الظاهر لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وفي كتابه التفسير
من المرونة ما لا يحد وهو فلاح المستوي في لائق ما ذكره من المرونة في جعل النية علم الغرائب على الظالم
النفسي وهو نفس الظالم بعلمه فقط اي من غير حركته لسانه به وهو المستطاع اليه يقول في لزوم بطلان
التبعية خلافا في الجميع وتمام الخفي هو اصل المستطاع في النفس كما اشار اليه الفراء في كتابه هو علم الظالم
واما مجرد الفصل اليه من غير انشاء بالقلب بل وقع الفصل اليه كما تفصل العبادات فلا يلزم ولو صح علمه اجماعا فدل
على النية لفظ مشترك بين النفس الزكية والانشاء بالقلب وبين مجرد الفصل وهو النافع بالخرج الى اللطيف
في اوصافه مقام من الشارة والثانية كما قال في نوى بالشارية المبيحة في الثانية عازما في نوى بالشارية
لعمل ايضا كمثل الغراس كما اشار اليه في انشاء في التخييل والتخليط فاحسن في اللطيف هنا غير الفصل اليه ليس
معهم لفظ والظالم بنفسه لاسر الشارة والثانية والعقل هو اما يتعلل بالخرج والشارية الظاهرة واما
التخيلية فتقبل دعواه انه لم يرد به ظاهرا اذ انوى بها الظالم وينوي في عده كما مر في كتابه في الثانية
الظاهرة فانه لا ينوي في عده كما مر عنه ايضا على تفصيل بين المردود بها وغيره وانظر لوني
في التخييل الظالم وله ينو عده او جعل يلزم السلك وبه جزم ابي رغال في حاشيته ما هنا او يجمع على ما
يلزم في قوله وموقع الظالم دون نية وهو الظاهر وفردا الى عرفت وان قال ان الظالم ونحوه يجمع لهما
بواحد نواها او لم ينو شيئا وهو قول في نوى واخره الا لنية اخرى في جاز انوى في التخييل الظالم بانه
تفرد به واخره الا ان ينوي اكثر كما لو فسر بقوله ان الظالم ليس عليه الا اوصافه ايضا الا لنية اخرى وبصري
في صفة هذه الواحدة من كونها بالنية او رجعية كما ذكر في عن ابي رغال في ان اذ يقول ان الظالم طلق
المباراة انما في الطلقة بالنية فيلزم المبيحة وبصري في ذلك ولا يرتد خلافه عليه او جاز مستتبنا
تبيين **الاول** اذ قلنا تلزم واحدا في النية اكثر واقطعه بصرى في رتبة الواحدة بغير
يحيى كما هو ظاهر في وعده في السامع او يجمعين وسلك ابي رغال في ان على يمين التهمة والمكشور
توجهها الى امره او قصر في المعين في قوله فارتك على وجوب المبيحة ما اذ الا واحدة قال اهلوا
ومقتضى ابي رغال في ان يجمعين توجه على الغرائب سواء قالوا نيتوا او لم انو شيئا **فصل** ابي
وصال في التمرج وهذا الظاهر انه هو اذ لم يفسر مستقبلا بل ان الحلف لاجل التهمة الى ان التهمة انما تنبأ
اليه عند المراجعة وتوابع الجيمين في الثانية الظاهرة لانه ينوي فيها كذا انما انما هو في غير المر
خبر اليه لاني يجمعين من غير ان يبين حيل على ما رتب والمبيحة وغيره من النية الظاهرة فالظاهر
لعل النية فانه لا ينوي مبيحة انه اراد انوا احوال النيات على من عدا المرونة وفيه ينوي ايضا في الظاهر في
وهو اما المرونة ايضا فانه لا ينوي في ارادته اقل كما في النص والعري ان غير المرونة ايضا في المرونة
والمرونة ايضا لاني انما تلزم او بالظالم والنهيم به الحام في غير الايام والعسم والنفقة او بالملك واذا فسر

لا تنقلس وبه قال الياء الصوتية وفي قوله لا تنقلس وبه قال ابو الحسن الفارسي وهو الذي رجم ابو
العباس يسير حرمة المبادئ السجلمة في كل كلام الياء الصوتية في اللفظ والاصولية والمفرد للفظ
عن عدم الحروف والشيئية وفيه ان لم يخرج منه حيزه جزئية موجبة ورجوعه بفرض الخروج جزئية اخرى وكل
منها في نفس الخلية السالبة التي لا عليها العمل الواقع في سياتي النبي واما العمل الواقع في سياتي الالفاظ كما
تنقلس بمصو جزئية موجبة باذات لم يجرى بالخروج او رجوعه من ذلك جزئية سالبة وهي لا تنقلس الجز
ئية الموجبة بلز الحيز في قوله ان يغيب او لا يغيب على قوله لا تنقلس هو الصواب لان
العمل عندهم كالنكرة ولذا كانت تغيب بم النكرات ويقع حالها من المعارف بصوبه النفي نكرة منفية وبغير
الالفاظ نكرة منفية والامكان ان حمل النكرة المنفية على النكرة المنفية كما للياء الصوتية سهوا لاختلافها
وان تبعم على ذلك السهو البرزخ اللطيف لان يكون هناك عروفت الياء الصوتية بان لا يغيب بمعنى لا تنقلس
عنهم وذلك هو الذي يجالته اهل منته هجره ومثله ان يغيب في بعض الاحوال ان نكاحا فيية لاشربية الشرايع

هَذَا الْعَامُ

[illegible]

وان يكن شرك متعلقا خبر يكن نقول اسمها ما انفس عليه جملة من متبوا وخبر جواب الشرط والواجب
متبوا انفس ما التزم خبر والجملة معقوبة على جملة الجواب فليعلموا ما وافقت على الصواب والها بر صواب
نصف الصواب والواجب التزم ويقوم ما علم ضمير الزوج الجميع معقول معنى اسم شرك نكلا خبر و الصواب العجم
لما خلا ويصح ان نقول للتشخيص والجملة قبله يليه دليل الشرط الجواب ومعنى كلامه واخرج وانما وجب عليه غم
لجميع لان النكول بالنكول تصديق لاول كشم الطار الى ما اذا كانت الخلو لغير البناء بل الزيادة بفعل
وان يكن شرك واسمها ضمير الزوج اعلم بفتح على مفرد متعلق بجملة لا ابتداء معطوف قوله كذا خبر يشي اي
وان يكن غم خلا لزيادة لا ابتداء وبالفعل متبوا فواز بر حرك والجملة جواب الشرط وان كان القول للزايين فاذا
زارنه هي وادفع المسبب بالفعل فوله ايمينيها وان زارها هو وكان زايين به معا غم لغير ما بقول
قوله يمينه لان الرجل انما ينكح في يمينه غالبا وفيل مني للمفعول ناسية الجملة المحكية به بهر بل عا حقة
على مفردا وبفعل لا يكون القول للزايين بل لزوجه ملقفا وما نافية عليه خبر عرفه وعلم ومن اسم شرك
كس الزوجه مفعول اول بلسا وهزوجه الثالثة مخز وما يوجب فتح عا حقة والجملة التبعية لها على التعلق
ظلم العجم لما خلا يا خرها معروفا بعل ومفعول والجملة جواب الشرط والضمير عا بر علم النسوة المبحومة
من كسا مع بسكون العين يتعلق بها خبر في مضام اليه عهذ كذا ملقفا حال ما عا باخروا واخر متبوا ان
منزلة لها مشهور بعل صحت كالتة الظن ان خبر كان مفردة مع اسمها والجملة صفة اي يكون عرها كالتة
بصا عوا والباء في عا حقة وما في كالتة على انه نفت او عطف بيان وليس هناك ما يعطف عليه بصاعرا
لان في النصب محضو خبر المتبوا ومجواب الشرط مخز وللالة عليه والمعنى ان من كسا زوجه كسوبا
ونحو النسوة بانها يفضل بها ملقفا خلقت والالا في الابرا يفي العهر يجب يكون بين الظاوي ومن
النسوة اقل من كالتة اسهي واما ان مضى لها كالتة انصهر فاخر باخروا ايها صنوع بخلاف النفقة ان كان
عبلها لها بعل اقرها ملقفا اي ما بني منها مضى لها كالتة اسهي او اقر او اخر بان اقتضاها اذ عند انما
مضى لها كالتة اسهي ما كذا وادعي ان لم يضي لها ذلك بالفوا وتولد وعليها اقامة البيعة على ما ادعي
لانها في براسية فاقى النكاح في الواقي المجموعة وبذلك الناطق في بلاء قوله وحيلها خلقت في الزمر
كشم ما ذكره الناطق في الظاوي في الموقت في ودق النفقة لا النسوة بعواسهي وهما في النسوة الواجبة عليه
كها من سوا كالتة تاخرها بغير العلف بيان ومقتضاها ميرها اليه حتى رضها لها او اوام النسوة الغير الوا
حين بل اعداها لها على وجه الهرة بمعنى لها في الظاوي موروثة عنهما في الموت لانها عليتها فوجرت
بان اقتضاها بفعل الزوج هذه النسوة هي الواجبة على وفاته هي او وقرتها بل هرة فهو ما اشار اليه الناطق بقوله
وان يكونا شرك والالة اسمها اقتضاها خبرها في التفسير بجمع الجمع وفتح الباء اسم مفعول من البسر يتعلق
باقتضاها بالفوا فوازوجه متبوا وخبر في ما انفس يتعلق بالخبر والجملة جواب الشرط والفعل متبوا الزوج خبر

بُيُوتُ

كبرت يتعلق بالجنس ايضا وياؤه التي في قوله **فمقتضى** حقيقة له والمعنى انهما اذا اختلفا في النسوة وهي مراد
 بالمسلمين من النسوة وقال هو بل هي الواجبة على فانه ينبغي ان كانت اربعة في كل واحدة على مسلمين
 مسلم بغير زوجته فالقول مع اليمين بمراد بالمتكلم ما يكسوا به زوجته ويتجهل وهو الخاهر ان المراد
 بالعقود المستعمل الزمان فكلما اصبحت كدابة وعلى القول الاول بعد ذكره من قول القول لها بالانفس
 خاهر اذا كان لها زوج واخر على فظهر تنبؤة بريل ما قبله ولم يرد هو انه دفع لها ان تزني به فقط واما
 اذا لم يكن لها غيره على فظهر ان لا علاقة عليها غيره ولا على ادعى هو انه دفع للتزني فقط فالقول له اذا فر
 يكسوا الرجل زوجته باحسن حقيقة من كسوة اعلم له انهم يبيع فيه التفسير الضيق ويرمى بكلمة التفسير
 لا ويرمز به لهما للتزني فيك ذلك لهما غيره اذ الزوج في حق علم اصله لم يلا يخرج من يدك الاعلى الوجه الذي
 مضى كد مراد في الاختلاف في فناء البيت للدمع لان يكون هذا في يد من مسلم بغيره الزوج وزوجته قال
 في الصرافين لزجة اللعان ما **تفهم** قال ابن القيم اذا ابتاع الرجل زوجته نسوة مثل كسوة او وبيع ثوب
 بغيره فظهر ان يكون له ذلك وهو مودع عندها ولو كان يبيع السجوخ في المودع والمطاي وبه العمل قال
 وهذا اذا كانت بغير البزلة وهو مودع في ذلك من ان له كسوة او غيرها على غيرها تنقل بريل قوله وهذا اذا كانت
 وكذا في ابطها اذا ادعت او واردها ان ذلك هبة ثم هو من الوكايل المجموعة اذ لو قالت هو لي بحري
 على الاختلاف في فناء البيت وبالجملة ما مان نزع انهما بغيره في الاختلاف في فناء البيت واما
 ان نزع انهما لهما وهذا يبيع وجهان **ا** قلنا ان يبيع هو انه من النسوة الواجبة عليه لهما
وك ايجهل ان يبيع انهما دفعه لهما للتزني فقط في فناء النظر انهما مخرقا لبيانته ومدا التزني الرجل
 لزوجه او انشترته بغيرها من ماله ولا ينكر عليها اذ انزيتت به فانه لهما عاشر ومدا وقال ايضا انه لو رقت
 الرجل ان ماله عندها لان نفي البيت على هبة او علية فالغير وكذا ان كان حيا يبيع وهو امس
 به بغيره بغيره عن ابن لبيانته فولي والثناء منها هو الزجعة وهذا على الترجيح جرى السليم في
 فتواها المنقولة في النسخ هيك يسجل عن امرأة قالته بغيره فبات زوجها فيا بدت تطلقها ان زوجها المتور
 مبي لها فاعلها او اهداها لهما وخالفها الورثة بهذا الاتبع دعوى المرأة التي بينتة وعلى الورثة اليمين
 انهما يعلمون ان تلك الثياب باعيا لهما للزوج مثال من ماله المرأة وليست هذه المصلحة من الاختلاف في
 فناء البيت لان المرأة مخرقة بان الثياب باعيا لهما للزوج قالوا ان يبيع النظر لبيانته فله الثياب
 من ماله لهما يبيع بغيره المتوفي فداو الصبي ان الرجل يسرق اخو نسوة المرأة عندها اذا كانت بكر
 مبتزلة من لم يتنزل كان لها ان يبعها بغيره الثياب فلهها ان كانت الفروجة من بقرتها بغيرها
 والاصرف ميراثا مودع وكياد البزلة هي كيد المصنة المستخرقة وعليه علمهم هذا الامم هو من عن
خ بمرادهم بالبزلة ما ذكر لبيانته بغيره زوجها حتى خلق ويلي ولو كان من كيد الزينة واخرى اذا كان

الاجازة التي يوجبها نكاحه في غير ما ينكح من الرجال بالسيك وتعلم ما له وامر ان يحل نفسه
 وتعلمت فله النفقة من قبله كما في ذلك ايضا من مال وهب له او وصى به **وقال** ابن علقم الخراج هو ما يفاخه على
 اعطاه له لسيك كان يفاخه على دينار في كل شهر والنسب هو ما ينكح من علمه وفيكون امره الخراج في
 الاجازة كما في لانه اذا لم تكن مفاخعة فبالخراج هو ما يفاخه من امره ونحوه من السبب لان النفقة فيه انما هو
 غير المادون واما المادون فله النفقة من ربحه من السبب الذي يوجب له نفقة الزوج **الثاني** هل
 يكون له في غير الخراج والنسب اذا لم يكن عرو والافاضة فيها **فاما** في الخراج وما يوجبها ان العبد اذا انكح
 كونه في الخراج والنسب يبيع في ذلك بالاحرى **ولا يقال** انكح في ذلك في صلب العبد يبيع الخراج يبيع قبل
 ويشت بعبد المحل ويحل الشك كما في **فان** نقول هذا انما يفيق اذا انكح في النفقة على السبب لا انكح
 عليه ان يكون في خراج العبد ونسبه ورضي بذلك فلا يفسد ولو يفسد فخر العبد والعرو ايضا لانه كالشك وعلية
 ما اذا ائتمن السبب من اجراء النفقة من الخراج والنسب ولا يفسد ولا عرو ما العبد ان يفتي من غير هذا ولا يفتي عليه
 وفعلت ان انكح في النفقة في خراج العبد ونسبه لا يوجب به اذا كانت من السبب التزوج عرو وما اخذ العبد
 بما يبيع نفقته من خراج ونسبه وذلك كنفقة من تعلم علمه وبعضه واليه اعلم والعرو بمنزلة النسب
 البوم على ما شهدناه ان نفقة زوجته ونسبها عرو او ائتمن في خراج ونسبه اذا كان عرو العبد يفسد
 نفقته في خراجته لسيك ونسبه في النفقة عليه وعلى زوجته **وليس** بفعلنا في **ما** خبر مفرد لم يتعلق به
ان يتعلق بها موقوف **على** يبيع **يعني** انكح في عرو او ائتمن في خراج العبد او علقا جمع عتيق
 فخر يفسد ونسبه لانه انكح في النفقة من علمه ان كان له علمه من العلم المستقيم وان كان له عرو
 فعلى سببه ولا يجوز للعبد ان يتكلم ما لسيك وعلى هذا اجابوا في التعبير وليس جاز لا وليس على ما قاله
وقد فقلت وبجس ان يباع في جمل مضاف وليس ان يبيع عليه من غير الخراج والنسب كما يتعلق
 على زوجته من غير هذا لسيك لان المال لسيك واولاده معلومون له ايضا **فصل** في المراجعة
 في بغير الطلاق الباري كما من عرو قوله ومنه الرجعي **وقال** ابن علقم الخراج هو ما يفاخه على
 تقدر بغيره وكان انكح **ما** مبتدأ واقعة على المراجعة **سوى** الرجعي صلتها **والا** ان يتعلق بالانكح
 في الخراج **والصرا** في المراجعة **والصرا** في المراجعة **والصرا** في المراجعة **والصرا** في المراجعة
 ذلك على نحو ما شرع به في الخراج من جاز في المراجعة **ولما** في المراجعة **ولما** في المراجعة
 هذا موقوف على علمه ومنسب عن رجوع السبب المراجعة خبرها **والا** لفتي الاول **بالجمل** معلوم على مراجعة
 والباء بمعنى مع **كسنة** المصهور بالنسب معقول بغيره **وقال** ابن علقم الخراج هو ما يفاخه على السبب لا انكح
 والمعنى انه حيث يفتي في المراجعة ما يفتي في انكح الخراج بل المراجعة المراجعة مرضا محمولا والاحكام

صحتها المراجعة

بلغت

بلغت ستة اشهر لا ذهاب رخصة في الحقيقة والمرض من منع من عرو الخراج وهو ما يمنع مرضا امراضا
 وان اذن الواجب في مرضه النافذ في حاله من ستة اشهر هو المعروف في المذهب كما لا بد من غير مخرج
 عليه في الحقيقة حيث قال في الخراج على العرو وحال من ستة اشهر في السبب ولزوجه من المراجعة
 وهو الزنا فتنزل ان المرض من العرو او المرض من الخراج في حاله من ستة اشهر في السبب ولزوجه من المراجعة
 اجابوا وموتى بغير نفقة **والا** الفقدان في نفقة **والا** الفقدان في نفقة **والا** الفقدان في نفقة
 الموت عنه غايه واما ان اعتبر فيه كونه انكح على ما لا بد من اجابا في غير ما يلزم ما قاله المازني ومعه
 قول النافذ ما سوى الرجعي ان المراجعة من الرجعي ليست كالتزواج الخراج وهو كذلك كما في قوله **وقال**
 الرجعي في الرجعي قبل انكح الامر المرجعي **وقال** ابن علقم الخراج هو ما يفاخه على السبب لا انكح
 كونه من يبيع نظامه في الجملة ولا يشتري فيه موافقة من اجراء او مرض ونحوها **وقال** ابن علقم
 من يبيع وان يباح في مرضه وعرو اذن يبيع في ما لا بد عليه الصبي الصغير لانه وان كان يبيع نظامه في الجملة
 ويتوقف على اجازة وليه لانه لا يتصور منه الطلاق الرجعي اصلا اذا انكح الرجعي ان يفتي وطه معتبر وطه
 الصبي كما وكذا **وقال** ابن علقم الخراج هو ما يفاخه على السبب لا انكح الرجعي اصلا اذا انكح الرجعي ان يفتي وطه معتبر وطه
 ان طلق في حال جنونه فلا يبيع كفاية ولا يلزم كما لا يبيع نظامه ايضا في تلك الحالة وان طلق في حال افاقته
 طرا جنونه بل عليه ان يبيع في حال افاقته في العرو ولعله مراد في عليه لان الولي لم ان
 يبيع على انكح الخراج **وقال** ابن علقم الخراج هو ما يفاخه على السبب لا انكح الرجعي اصلا اذا انكح الرجعي ان يفتي وطه معتبر وطه
 فرجعي افاقته في العرو فلا يبيع **والا** اذا افاق في حال جنونه فلا يبيع كفاية ولا يلزم كما لا يبيع نظامه
 وان طلق عليه وليه بعرو في الطلاق في حال رجعي من هذا الجنون خارج لقول من يبيع واما ان
 كان طرا جنونه بعرو الطلاق فيصود اخذ قوله من يبيع لانه ان لم يزوج افاقته بل عليه ان يزوج له وولييه
 من لم افاقه من رجعي افاقته فلا يبيع **وقال** ابن علقم الخراج هو ما يفاخه على السبب لا انكح الرجعي اصلا اذا انكح الرجعي ان يفتي وطه معتبر وطه
 وبهذا علمت سقوفه **اعتراف** شرع **عليه** وما له من ذلك من الخطة وتعلم ان معنى قوله من يبيع
 ايد من ميم اهلية صفة الخراج وهو العرف فاحتمل لا البلوغ كما لا بد من المصالح خلافا لما في **فصل** في المراجعة
فصل ان الاجتماع لا يوجب الا بالاقوال الصريح ولو لا في قولنا غنم مع نية لا يفعل ونها كونه كما في **فصل** في المراجعة
 ذلك عن قول النافذ وميل الرجعية في الرجعي **وقال** ابن علقم الخراج هو ما يفاخه على السبب لا انكح الرجعي اصلا اذا انكح الرجعي ان يفتي وطه معتبر وطه
 في المعيار ونحوه عليه ايضا **فصل** في المراجعة **وقال** ابن علقم الخراج هو ما يفاخه على السبب لا انكح الرجعي اصلا اذا انكح الرجعي ان يفتي وطه معتبر وطه
 بغيره من سبي عن راس السنة فانقضت السنة ولم ينج في حالها والزوج انكح صرافا ونزوجه من
 كانت مبعولت **وقال** ابن علقم الخراج هو ما يفاخه على السبب لا انكح الرجعي اصلا اذا انكح الرجعي ان يفتي وطه معتبر وطه
 وان فطنت انها لا تملك الي او بغير التخليط **وقال** ابن علقم الخراج هو ما يفاخه على السبب لا انكح الرجعي اصلا اذا انكح الرجعي ان يفتي وطه معتبر وطه

ولم ينفذ بك حتى طار ذلك لم يلزم الزوج ما يعلمه الا من العزاي لان برخي **في** ذلك في العياد
فلم نوازل الرضاع عن سبب عيني بل على الوطء بين الخنزير في عوة الطلاق الرجعي غير نادر وبه الرجعة
كم تزوجها قبل تمام الاستبراء وبعد انقضاء العدة هل يبرأ بينهما ام لا بما قاله التبرقي بينهما اثبت على
الاختلاف في هذا الوطء هل يلحق به الولاء ام لا بعلى القول بلحوق الولاء ببعض النكاح لانه نكاح في الاستبراء وعلى
القول بعدم لحوقه لا ينعقد ويترجح هذا الثاني بقول من قال ان وطء الرجعية رجعة وان لم ينوبه الرجعة
هو والاختلاف المسار اليه في لحوق الولاء فله عيب في ادخال الاستبراء من التبرعات وانظر ايضا في مسائل
العدو من المازونية وذكر في المعيار قبل الاطلاق بين وطء ولم ينوب الرجعة انه يجب على المرأة ان تصبر
واستبراء وان اراد اجتماعها قبل انقضاء العدة قبل ذلك لا كنتم بالقول والاستبراء بعد الاطلاق وان
صنوع منه حتى ينفذ الاستبراء صح ان قلت ان اجتماعها في العدة لا يبرئ من سبيل الذي ذلك
فيما بقي من عيب الاستبراء صح ان قلت ان اجتماعها في العدة والاستبراء على القول في
والاجل الزوج ولا يعرف قلت هو الاجتماع ليس بعقد بل بغيره الاحتياج الى رضاها ورضي الولي
والصراي والاستبراء مستحب بغيره **زوجته العبر** من او مضاد اخره معنى الشرك **مل**
زانية عتقت بفتح العين والطاء وجاء علم ضمير الزوجة والجملة في محلها باذابة اذ اليها **واختار**
العزاي فعل وفاعل ومفعول منه يتعلق بالبراي والجملة معطوفة على جملة عتقت او حال من فاعل
عتقت **طلقت** بفتح الطاء واللام ومفعول محذوف اي نفسها والجملة جواب اذ او هي وجوابها خبر الخبر
بما يتعلق بطلقت تساو حلت **ومها عتقت** جملة شرطية واليه للاطلاق **بما نأبئ** لم خبر مقدم **من اجتماع**
مترجي من الزانية **ملفقا** حال والجملة جواب الشرك ولو ادخلت الباء عليها وجوبها لانها لا تعلم ان
تكون شركا ومعنى اليتيم ان زوجة العبر ولو بكسائية في اذ عتقت عتقت ناجي اجلها الخيال في البقاء
والبراي وجملا بينهما وبينها حتى يختار جسد اختار له البقاء معه فلا استئذان او اختار له الطلاق وقالت
طلقت نفسي فليزمن واحدة بايئة الا ان تنوي اكثر فليزمن استئذان اذ هما منتهى كلام العبر وهو معنى
قوله بما تساو واذا عتقت هو بغير ان طلقت نفسها جاز رجعة له جبر عليها **ملفقا** عتقت في العدة او
بغيرها طلقت نفسها واحترق او اثنتين **فصح** لم مرا جعتها برضاها بالشرك والخطرة والبر من
في قول الزوج بما فيما اذا طلقت نفسها اخر من واحترق على ظاهر النسخ وهذا اذا اختارت قبل
ان يعق العبر والابا خيالها **ملفقا** **بقول** او عتقت قبل الاختيار وكذا يسفد خيارها ان قبض
السير الصراي واعتقد قبل البناء والاحمال ان الا عزم الا خيارها ايطل عتقتها اذ ليس للسير غيرها
بلوا اختارت نفسها لم يجب للزوج الرجوع بالصراي على السير والبر ان عزم يوجب بيعها لان
الربيع الزنا هو الصراي وسابع على عتقتها **ملفقا** **الزك** اخذ الضرر بين وبينها العتق ونفي حرمتها

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

[illegible]

ان وجه السفار مختلفه فيه

ملی زوجتہ کلافہ بلید

إذا لم يكن للابوين إلا
خا أو السكتي

وتسمى وجوب نفقة الولد
الحق عزم المال الصلا

إذا قضى الفاضل بنفقة
الابن على ابوين مع باع

تيسر إذا لم يكن للابوين إلا خا أو السكتي وطلب الولد بالنفقة فإنه يقضى له بها فله في المال
السابع من النفقة المعيار وهذا إذا لم يكن له إلا خا أو السكتي وطلب الولد بالنفقة فإنه يقضى له بها فله في المال
بغير نفقة ذلك العوض في البرز في النفقة فيما إذا كان للصغير دار وهو كعائلة أبيه **والولد متى أخرج**
مال غيره أبوه وتسمى وجوب نفقة الولد الحق عزم المال الصلا وعزم وجود صنعة تفي به فإن كانت لا تفي به اعلى
تمام الغاية النحوي وإذا استوت الصنعة عادت على الأب نوعا أو الأب إذا أوجروا ولو فإنه يقع عليه من أجرته
وما فضل منها ويعمل له الأب فإما أن يعوفه عن الخرفة على من مخرها ولا يخل إلا من كسبه
وإن كان غير كاف له ابن وحوي في الغنا عن الجنين **تيسر** أعلم أن الولد والزوجة يجرى لهما في مال الغايب الصلي
وإن لم يكن له مال حاضر ويحسب ذلك عليه من يوم النكاح وإذا أقر أبنا عليه لزمه إذا واد أو فروج ويرجع عليه
المنعوق عليه حيث لم يتبرع بقول العرض أو بغيره بخلاف الأبوين كماله من علم عسره أو جعله مال
لم يجرى لهما إلا أن للزوجة أن تطلب نفسها بعزم النفقة إذا لم تصب في صورتين فإن صرقت وفرد موصرا في
الصورة الثانية في قولها عليه نفقة مثلها من ماله وأما الأبوان فلا يجرى لهما في مال الغايب وإن علم بيسر
إذا لم يكن له مال حاضر ولا يتبرأ ابنا عليه وإن جعله يلزمه من ذلك في مال له مال حاضر غير أصل ميعوف
لها فيه ويباع لهما في النفقة وأما أصوله فلا تباع على الراعي من أحد فوليها إلا أن يغيب بغير الزوج عليه
فيما عجز كما عجز عن ابن ربحه بخلاف الزوجة والأولاد فإنها تباع أصول الغايب وغيرها بالنفقة
كما عجز عن ابن سلعون وغيره وهذا أصل في الأصول في السكتي والابن نفقة للزوجة والأولاد لا نفقة
أقوى أدهى عليه غنية كانت أو فقيرة في مقابلة الاستمتاع وإذا لم تبع للأولاد بنفقة على المسلمين
أو بيت المال وانظر لو أنفق أجنبي مع علمه بالزواج فينفق من هذا لأنه لا رجوع له على الأب لأنه غير حلال
يقع عنه الأجنبي فيجب عليه وسبب عزم قول الناطق وحكم على نسيه انفقته في أنها بقدر ما في
نفسه وآخر هذا التحصيل هذه المسئلة فتنبه لاختلافها **تيسر** إذا قضى الفاضل على الابن بنفقة أبوين
كم باع الولد بعد ذلك ربحه أو تصرف به في مساجل ابن الحاج أن يجعله يرد البرز في ماله الصرفة يمين
وأما رد بيعه يمينه نظر إلا أن يكون نصيبه اسفاه النفقة فيعلم ما ينفي فصوره قال وكثيرا ما يقع في
زمانا على عسرها وهي أن الأب يعوف ربحه بالبيع أو الهبة لبعض الأولاد أو لأجانب معلوما مع خبر أو
بغيره غافلة ولو بذلك بالصواب لا ينفق إذا فسد ذلك وإن لم يقصد ذلك معي به هل يجب على الابن نفقة
أو لا كما تقدم في عسرها **وانصال** ما على عزم أو لا يجب انصال نفقة الأب على الأولاد **الزوجة** لا مال لهم
الأم الزوجة يسقطها عن دينه على ذلك بقوله **في الزجر المبلوغ** يتعلقان بقوله **يتصل** ونفقة الولد
الزوجة حتى يبلغ عاقلها فاد على النسب أي الأم المعرة عليه أو على وليه أو عليها بالنسب ولا تسقط كما
لا تسقط إذا بلغ عاقلها أو عا جز عن النسب **والأناك بالزجر** يتعلقان بقوله **يتصل** لا نفق إلا

ينقطع

ينقطع ومن الزجر الوعد له كما مر ولو دخلت أو دعت لم قبل المبلوغ فإن تلبثت قبله ابصاره في
نفقة عليه كما لو طرأ لها طحال قبل المبلوغ نكح ذهب قبله أيضا أو بلغت زنته وطرأ لها المال نكح ذهب
فإنها تعود ومجهود بالزجر الوعد لها طحال ترحل له تسقط ولو سكرها وهو كذا ومجهود قوله -
تلبثت قبله في أنها لو تلبثت بغيره أو ذهب المال بغيره أو زان الزماتة في نكح لا أن عادت بالفتة
أو تزوجت زنته نكح عت وتلبثت بالفتة وعادت الزماتة فلا تعود وفيه الولد الحق في احترازه الولد
الغير والاب الغير فإن نفقة الأولاد غير على يسرهم ونفقة الأحرار أولاد الغير بيت المال
وتنفق قول الناطق وليس لازما له أن ينفق على نسيه أعبدا أو غنما **تيسر** قال النحوي في طلب
الحريل أن المبلوغ الصانع يراي ليحرم يقضه من علمه على جبر على العمل فإن لم يستوجبه ضا
عنه تلك قال ابن عرفة فيعلمه علمه في الزوج في النفقة إذا نكح صنعة وأما نفقة الأولاد فلا خلاف
أنه لا يجبر على الصنعة ونفقه البرز في النكاح **والحق** وجوب النسوة وسقوطها **النفقة** بمعنى
وجبة النفقة على أحد من تقدم وجبت النسوة ومها أسقطت النفقة نسوة الأب ومهنة
الانصرام المتفرقة **تيسر** قال ابن عرفة في الشهادات أن على زوج الأخت ما نفقه وإن
كاملته بالنسوة فقال لها الزوج عليه له وقال الناطق هو في قول القول قوله أو قوله نقل في
المرار عن الاستفتاء فتوى ابن دحون وأبى الفجار هذا أبو الفاسم البوناني واختار الأول
وهما مبيحان على اعتبار كونها حوز الزوج أو حوزها في نفسها راجع ما مر في الاختلاف في
قناع البيت وفي التراجع الفلاني **ومؤن** الغير متى أوجها واليه واسم **تيسر** على علم المتون
وخبرها عزمه في على السيرة **ملفئة** حال من اسم تكون **والمفسنة** أن مؤن الغير وكذا الأمانة
من نفقة ونسوة تكون على يسرها ملفئة غير مفقودة بغير الغير والأمانة ولا يغني السيرة ويلزم
تفصيلها أن ما تلبثت من الانتفاع عليها بيعا عليه فتتليها من العلم ما لا يطيقان **تيسر**
أنما تجب نفقة ونفقة ودوايه أن لم يكن موعى ولا بيع فتتليها من العلم ما لا يطيقان **تيسر**
بنفقة لها عليه كما مر على يسرها وينبغي عليها من غير خراجهم ونسبهم والمراد بائعها ما نفقها عن
مال بل عن كسبها ونفسهم والمراد بالنسب ما نسبا من مال التي به من ماله يسر ونفقة عليها من
غيره من هبة أو وصية ونحوها المعروف بأنها في الخراج والنسب فيكون فيهما بل غير ملفئة
عليه **ومعنى** متى أوجها **ملفئة** حال من صغيرا كان له إجماع **الرجوع** متى أوجها
والجملية خبر المتبرأ أو الرابط الضمير المحرور **بالزجر** يتعلق بالرجوع **فإنها** صلة الزجر والرابطة عزم
والجملية **الناطق** على **اب** يتعلق بالرجوع أو **مال** **الاب** معطوف على **اب** **وأي** جزم الهزة مبيحة
للمعقول ونائبه ما علم ضمير الرجوع **الأمر** استثناء **بالمع** **الناطق** يتعلق بالرجوع **المعقول** **فإنها**

الحق في وجوب النسوة
وسقوطها

سأصرا به في لزا وهو معنى قوله **وبد نقضه** **الاحل المطلق** مع **بعضها** وباختيارها يقع **والمعنى** قوله
وبد نقضه للمصاحبة والمسببية او بمعنى مع في مفرغ عن قوله الطلاق ومع في محل نصب على الحال اي والطلاق
واقع على الزوج مصاحبا لانقضاء الاحل او بسببه او مع في حال العون مع تعيين الزوجية وقوله وبد اختياره
يقع جملة مستأنفة قاله ابن خلدون **تيسر** **هات** الاول تقزم في بطلان النكاح بعرضه التاميل
من غير ان الغايه لها في المحل والطلاق وان ذلك لا ينافي باقترافه في المثل تقزم ايضا في العمل المثل وان التز
الزوج اذا عقد حبس محل التام الا احكام محكم على الغايه في محلهما والزوجية الطلاق يعرف النكاح اذا
المحاربة من زوجة المقيم بطلان التام الا احكام في التمسك ببقائه عن التمسك الغايه التي
ماله ولاش لا يملكه الوصول اليه لا بسببه لعدم من ينفذ في البوادع وروى الجبل العنق والاحكام
المسببية في محلهما على المحل على العاقل كما لا بد من يقنون وكان ذلك في علمه فخره به اذا فرم له لانه لا
معنى ما الزام المرأة ان تسلم النكاح على نفسها من مالها او من غير لترض في المال الزم الغايه ان علم وفي
المال الزم الا يتوصل اليه لا بسببه او فقامت في العاقل مع احكام ساقطة الزوج والمال ووصولها لذلك وعدم
وصولها للاستغراق الزم له ولز افعال ابن حال في شرع ما في الحايق المحرم عنه خلا والعرض وان كان في
في اليان واخر من ابن عرفة على ابن عمر السلام فلا يسلم له الاعتراض الرابع انه اذا فرم الزوج وجرح
نكاحه الغنيمة ولو في العاقل المرأة غير صحت ذلك اليه وجرى بينها وبين الزوج الطلاق فانه غير واعده
معنى قول في على ما ترويه الزوجية الاول والمصلحة لعدم النكاح في نفسها خلا والمال الذي
في بيته نكاحه بمعية الزوج وانه لا مال له تعري فيه في نكاحه المرأة وطلق نفسها فالتا البيته
المزكورة ان لم انقاع حرة في نفسها سبعة ما قبل وفجرها وانهم كانوا يعرفون ذلك وقت الشهادة و
جعلوا ان الانفاق طلاق في نكاحها او سهر بتركه غير بيته الغنيمة فذا الطلاق فلا يرد برجع البيته
التحقيق بها او غيرهم يغنيون ابن عمر فخره في حلاله في نفسه وان سلكها ابن عرفة في **الحكم** **مسألة** اذا عجز
المرأة عن اتيان غنيمة زوجها الفرائضها وعزم من يعرف زوجها ان الغايه في الجاهل الميمين المتفرقة
وتطلق نفسها ان ساءت ويسمى المحل في حكم الزوج الزد ثروا بجمع جملة في ان فرغ وانكح الزوجية لم
يجز وان اذنها وقع عليه الطلاق فانه النكاح والسور وغيرهما كما في البرز ونقلم **مسألة** اذا ثبت
الزوجية غنيمة زوجها وعزم ما تبقى منه على نفسها فطرع في ذيب او اجنبي بنقطة افعال ابو بكر بن عمر
الرحمن وغيره وهو المقتصر ليس لها ان تطلق نفسها لان سبب الباق وهو عدم النكاح من اربع وزال
خلا با لاي الخاتبة في قوله ان لها ان تعارفه **من** منبر الوصول **على** **الافراج** فيعلق بقوله **عجزه** وهي
مبتدأ خبر خبره والجملة صلة الموصول **بلا** **غنيمة** **للجنس** **طلاق** **المعصا** وخبرها عزمه واد عليه والجملة
خبر الموصول **و** **بلا** **يعلق** بما بعده **الحكم** **مبتدأ** خبره **استنصر** **اي** اذا طالت الزوجية من اهل الافراج فانه يجب
عليه

عليه اقرارها ولو لم يستطع في عجز النكاح طلاق في غيره فاذا اقر على النكاح والكسوة فالتبعية
عنه بالبيته او بغيره في الزوجة فانه لا تطلق عليه وسقط عنها المهر منة على المشهور المعلوم به كما في
المتبعية وغيره وهاهنا اذا لم يثبت عليه المهر في نكاحه الطلاق ان الزوج علم بان زوجته هرة عن
لا تخرم نفسها حالها ومنصبها بقطع بالقران فخرتها وان انه من يلزم ذلك وان ماله منسحب لا
خوارها ولا يباين قوله انه عاجز على عجزها او لو سهرت البيته لم ينجم لا عجزا به بسعة ماله
الا ان يعلم انه عاجز اذ ذهب ماله كما قاله في الغريم يقتر ولرب لم يملك له في بيع بيته بماله به ثم يقع
بيته بعزمه فانه في المتبعية ونقلم ابن عرفة **تيسر** تقزم في البيتين قبل ان ليس لاد ان يحتاج عرايته
في النكاح الا بتوكيل منطاولا وسعيه لانه لا ان يقع مع غيره نكاحا اذ ارضيت بسكنى زوجها معها دارها
وتعاقبه على نفسها من مالها وانها تقابل المثل ذلك ولا مكال لحاجها لانه من حيثها ان تقول ان النكاح يقع
ظلف ورجعت فمكّن برار ونسقى على نفسه من ماله والزوج سواء في ذلك مع زوجة برار وتعاقد على
احسن له فانه عيان من يسوق الا ان لم ينفذ ابن عرفة وغيره **مسألة** **الحكم** **المعقود** **بلا** **يعلق** لان
العقود ما ان يكون في ارض كذا او اسما وكل ما في غير عرا او فيه ونقل واحر منصف حكمه في علم ابن عرفة المعقود
من انقاع خبره في النكاح عنه فيخرج النكاح لانه معلوم خبره وخرج الصبي من النكاح لا يستطاع الكسوة
عنه لانه يعلم النكاح عنه اذا عزم التوصل اليه انما هو الكسوة في ابن العبيد وفخره في اشار النكاح الى الاول
وقال **وملك** **معقود** **بلا** **يعلق** **في غير** **مسألة** **الحكم** **من** **الاسير** **اي** **الاسير** **المعقود** **الحياة** **وحكم** **الاسير** **المزكور**
باعتبار زوجته وماله ان ماله لا يورث حتى تاتي عليه مئة التعجير وفراز زوجته لا تزوج عيبا قامت بفتكها لا يورث
اجل التعجير وفراز حكم المعقود بلا في الكسوة في ارضه لا يورث ماله ولا تزوج زوجته لا يورث التعجير كما قال **الحكم**
اي المعقود المزكور في الزوجية **والحال** **اي** **اجب** **لتعجير** **الاسير** **فيها** **فلا يورث** **عنه** **ماله** **وتتبع** **منه** **زوجه** **حتى**
تفقد مئة التعجير ولا تطلق عليه مع وجود ما تبقى منه كما قال **والطلاق** **منتهى** **ما** **بلا** **يعلق** **وعلى**
استناع الطلاق اذا لم يثبت في المغيث والاجلها تطبيق نفسها بسكنى دارها والى هذا القس اشار في قوله
وبقيت ام ولده وماله وزوجه الاسير ومعه في ارض السرك لتعجير في الكسوة وقوله وزوجه الاسير ومعه
ارض السرك وماله ومعه في قوله ما بقي لانها ان لم يبق عليها التطبيق وهي معنى قوله **والاسير** **ليس**
له **مال** **من** **اسير** **او** **معقود** **بلا** **يعلق** **من** **الاسير** **اي** **في** **بلا** **يعلق** **عليه** **في** **المعسر** **الغايه**
الزوم يترك زوجته نكاحه في حالها من النكاح وتعلق بنفسها كما في **تيسر** **مسألة** **الحكم** **في** **الطلاق** **والطلاق**
المفترق انه بمعنى المشهور في مئة التعجير لا تبيته التبور ماله وتعتز زوجته ولا يتوفد له على المحل يوت
والعقود ما لاي عرفة والمال ان مستحق ارضه وارثه يورث المحل بموته متى انما اقامت امره في انتهى
في قول البيت للطلاق قبل خروجه لانه ابن عرفة واخوال المزمع لاي مستحق ارضه وارثه يورث المحل بموته لا يورث

مع

[illegible][illegible]

